مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت
المجلد العشرون ـ العدد الثالث/الرابع ـ خريف/شتاء 1992

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، لبنان (2000) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولاراً	30 دولاراً	40 دولاراً	50 دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولاراً	110 دولاراً	150 دولاراً	180 دولاراً

*تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

*اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

فاكس: 2549421

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421 - 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

اد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادله

لاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية

المجلد العشرون ـ العدد الثالث/الرابع ـ خريف/شتاء 1992

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ص. ب 27780 صفاة ـ الكويت 13055
هاتف: 2549387 - 2549421 فاكس: 2549421

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150-200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين

قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975. أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و .(Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ ، 1964 ب) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972:164) و 1977: 58-59 ,Jones)).

2 ـ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في الثمينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 223-169.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T.
1983 "Crime & the Family", pp 53-69 in J. Wilson (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11-19.

Quinney. R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

4 ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

المراجعات

التقارير

دليل الرسائل الجامعية

كلمة رئيس التحرير

عزيزي القاريء،

مع صدور هذا العدد تنتهي فترة رئاستي لتحرير المجلة، والتي استمرت من ديسمبر 1986 حتى يوليو 1993. وعسى أن أكون وزملائي أعضاء هيئة التحرير قد وُفقنا في مهمتنا، ولعل القارىء المتابع لأعداد المجلة قد لاحظ الخط البياني الصاعد في المستوى العلمي للأبحاث المنشورة، اذ على الرغم من السياسة المتشددة التي حرصت عليها المجلة في التحكيم، فإنه لم يمنع ذلك من التدفق المستمر للبحوث التي تتلقاها المجلة، والتي كانت في معظمها بحوثاً ميدانية، الأمر الذي يحمل على الاعتقاد بأن مجالات البحث التي تُعْنَى بها المجلة تُنَمِّي الاهتمام المتواصل بالدراسات الميدانية، ومما يؤكد ذلك تلك الأبحاث التي أُنجِزتْ على الرغم من الصعوبات والمعّوقات التي لا تغيب عن كل العاملين في حقل العلوم الاجتماعية، وكل من يتصدّى للبحث في هذه العلوم.

إن الباحث في العلوم الاجتماعية في مجتمعاتنا يواجه الكثير من الصعوبات والتحديات. منها على سبيل المثال لا الحصر غياب مراكز البحوث المتخصصة، وفقر المكتبات وتخلفها التكنولوجي، وصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات أحيانا، أو سريتها أحيانا أخرى، وقلة أو غياب مصادر التمويل، وقصور أدوات البحث، علاوة على بعض المعوّقات الاجتماعية مثل عدم التعاون من جانب الناس في المجتمع في إجراء البحوث، أو معارضة بعض الأسر الاستجابة لبحوث معينة تمسُّ بعض أوجه حياتها أو مشكلاتها، وكلنا نعلم ما انتهت إليه البحوث الاجتماعية في الوقت الحاضر من درجةٍ بالغة في التعقيد، الأمر الذي يتطلّب جهازا كاملاً لتصميم وتنفيذ البحوث الميدانية، وهو ما تفتقر إليه الجامعات العربية، ومنها جامعة الكويت؛ ونتيجة لذلك فإن ما يُنْجَزُ أو ما يُنْشَرُ من بحوثٍ ميدانيةٍ تعتمد في معظمها على جهود فردية.

وإضافة إلى ما تقدم، فإنه مما تجدر الاشارة إليه أن الاهتمام بالبحوث الميدانية لم يواكبه اهتمام مماثل بالجانب النظري في العلوم الاجتماعية، أو بمعنى آخر إن نشاط البحوث الميدانية يقابله تخّلف في الابداع النظري، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى غياب التأصيل النظري؛ إذ لا نملك حتى الآن نظريات خاصة بمجتمعاتنا، وما زلنا نعتمد على تراث النظريات الغربية، وفي بعض الأحيان دون أن نتحقق من مدى ملاءمة تلك

النظريات لطبيعة خصائص المجتمعات التي نعيش فيها، ولعل إنشاء مراكز البحوث المتخصصة مع العمل على الحَدّ من الصعوبات التي تواجه الباحثين يمكن أن يساهم في تحقيق ما نطمح إليه من استمرارية البحث العلمي وتراكميّة نتائجه، فالبحث ينبغي أن يصبح عملية متصلة، تغذّي البحوثُ الجاريةُ الأبحاثَ اللاحقةَ بموضوعات وإشكاليات، مما يدفع إلى التجديد المستمر، عن طريق الإبداع النظري المنشود.

وهنا لا يسعني إلا أن أنوه بأن المستوى الذي حققته المجلة إنما يعود إلى الجهود المخلصة والتعاون البنّاء بين كل من ساهم في إصدار المجلة. وانتهز هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر إلى الزملاء أعضاء هيئة التحرير، ومسؤول مراجعات الكتب على كل ماساهموا به، فقد عملنا فريقاً واحداً طيلة هذه السنوات، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة مُحَكّمي المجلة على جهودهم العلمية، وحسن تعاونهم مع المجلة، كما لا يفوتني أن أشكر الباحثين في كل مكان، والذين ساهموا ببحوثهم في الإثراء المتصل لأعداد المجلة، كما أشكر كُلّ من ساهم في مَدّ المجلة بمراجعات الكتب، والمناقشات والتقارير التي تشكل أبوابا ثابتة للمجلة، كذلك أتقدم بالشكر إلى الآنسة منيرة العتيقي على جهودها المتصلة في أعمال التحرير، وإلى السيدة خالدة الربعي على جهودها في مجال الاشتراكات والتوزيع، وأشكر كذلك جميع العاملين في المجلة.

وفي الختام أتمنى لرئيس التحرير القادم وهيئة التحرير دوام النجاح والتوفيق، وآمل أن تستمر المجلة في عطائها العلمي، والمحافظة على مكانتها المرموقة منبراً للعلماء والباحثين في العالم العربي.

رئيس التحرير

أ. د. فهد الثاقب

سلوك النمط « أ » وعلاقته بأبعاد الشخصية
دراسة عاملية

أحمد محمد عبد الخالق عبد الفتاح محمد دويدار
مايسة أحمد النيال عادل شكري كريم
قسم علم النفس ـ كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية

مقدمة

شاع استخدام مفهوم النمط Type في عصور عدة عبر التاريخ الفكري للإنسان، ويُعَدُّ مفهوم النمط الجسمي Body Type وبنية الجسم Physique أكثر الأنماط شيوعاً، حيث اهتم الباحثون بتفسير السلوك الإنساني بالإشارة إلى خصائص الجسم وشكله الخارجي، أو القول بأن التركيب العضوي للجسم يُعَدُّ محوراً أساسياً للسلوك. ولا تعد هذه النظرية قديمة فحسب، بل إنها شاعت لدى بعض منظري الشخصية في هذا القرن لدى كل من Kretschmer (1936) و Sheldon Stevens (1943).

وترجع جذور هذه المجموعة من النظريات في العصور القديمة إلى الطبيب اليوناني «أبو قراط» Hippocrates (حوالى 460-377 ق.م)، الذي لا يعد أبا للطب فقط بل يُعَدُّ أيضاً مؤسساً لعلم النفس التكويني أو الجِبِلّي Constitutional، حيث قسم بنية الجسم إلى نمطين: البدين المعرَّض للسكتة الدماغية Habitus apoplecticus، والنحيل المُعَرَّض للدرن الرئوي Habitus Phthisicus. كما قسم «أبو قراط» الناس أيضاً إلى أربعة أنماط للمزاج Temperament تقابل العناصر الأساسية للكون التي اقترحها «إمبدوقليس» Empedocles (وهو فيلسوف معاصر لـ «أبو قراط»)، وهي: الهواء، الماء، النار، التراب. وتتحد الأنماط المزاجية الأربعة ـ من وجهة نظر «أبو قراط» عن طريق أربعة أخلاط Humors أو مواد سائلة يحتوي عليها الجسم. وفي القرن الثاني الميلادي اقترح «جالينوس» Galen الطبيب والفيلسوف اليوناني (130-200 تقريباً) أنماطاً للأخلاط تعتمد على نظرية «أبو قراط» (Hall, Lindzey, Loehlin, Manosevitz & Locke, 1985, 378f).

وحاول عدد من الأطباء والباحثين في القرن الحالي أن يربطوا بين الأنماط الجسمية والأنماط المزاجية (وكانوا يقصدون بالأخيرة الشخصية)، وأبرزهم «كرتشمر، شيلدون» ولا يخفى ما يفترض وراء هذه الأنماط من مكونات وراثية جِبليّة (عبد الخالق 1981). وإلى جانب الأنماط الجسمية والمزاجية والمعرفية فقد افترضت أنماط نفسية كتلك التي اقترحها (Jung, 1923) للمنبسط والمنطوى.

لقد قدمت عبر التاريخ الفكري للإنسان مبادئ عديدة لتصنيف البشر، واقترحت أنماط مختلفة ذات تنوعات شتى، تراوحت من الأنماط الجسمية والمزاجية والنفسية والمعرفية والشخصية العريضة إلى نماذج وأنماط ذات مدى ضيق، فقد ميز مثلاً «كورمان» Corman القرنسي بين نمطين أساسيين على مستوى أسارير الوجه وهما «النموذج منطلق الأسارير، والنموذج منقبض الأسارير» (الدروبي، 1961 : 10).

وقدم (Eysenck & Eysenck, 1985) نظرية في أبعاد الشخصية أو أنماطها، حاول فيها أن يسط تعقد الشخصية البشرية إلى أبعاد أو أنماط خمسة هي: الانبساط، العصابية، الذهانية، الذكاء، التقدمية. وحاول هذا المؤلف أن يرجع هذه النظرية ويعزوها - فيما يختص بعاملي العصابية والانبساط - إلى الأفكار المبكرة عن الأمزجة الأربعة: السوداوي، الصفراوي، الدموي، البلغمي، أو ما أسماه: «نسق: جالينوس، كانط، ڤنت» (عبد الخالق، 227:1987).

ويذكر (عبد الخالق، 1987 :152-155) أن مصطلح النمط Type في النظرية المعاصرة للشخصية يشير إلى مفهوم يسمو على مفهوم السمة، ويعلو عليها، إذ ترتبط السمات عادة. ارتباطات متبادلة بعضها مع بعض، وتفضى هذه الارتباطات المتبادلة إلى نمط يجمعها، ومن ثم فإننا نسلم بمفهوم النمط كالانبساط/الانطواء أو العصابية/الاتزان.

وقد نقد كثيرون مفهوم النمط مراراً وتكراراً، وكانوا يعتقدون خطأ أنه يفترض وجود مجموعات من الناس في فئات منفصلة، أو أن توزيع الدرجات لا يتم على شكل متصل Continuum فيكون التوزيع ثنائي القمم Bimodal أو متعدد القمم Multimodal. وهذا هو في الواقع الموقف الذي اتخذه كل من قدامى اليونان «وعمانويل كانط Kant» أيضاً، ولكنه بالتأكيد ليس موقف أي صاحب نظرية في النمط منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، بما في ذلك «كارل يونج» الذي لم يصنف الناس - كما هو شائع - على أنهم إما منطوون وإما منبسطون فهؤلاء هم القلة، ولكنه أشار إلى أن معظم الناس وسط بينهما.

ومن ثم يعرف (Eysenck & Eysenck, 1985: 12-14) النمط في مجال الشخصية على أنه مجموعة من السمات المترابطة معاً بالطريقة ذاتها التي تعرف بها السمة على أنها مجموعة من الأفعال السلوكية المترابطة معاً، أو الميل إلى أفعال معينة. واعتماداً على وجهة النظر هذه فإن الفرق بين مفاهيم السمة والنمط لا تكمن في الاتصال أو الانفصال في المتغير المفترض، ولا في شكل التوزيع، بل تكمن بدلاً من ذلك في شمول مفهوم النمط للسمة وتضمنه لها، أي أن النمط مفهوم أعم وأشمل من السمة.

وقد ظهر (منذ ثلاثة عقود تقريباً) نمطان يعدان حديثين في العلوم الطبية والنفسية، وهما نمطا السلوك Type A & B behavior، قدمهما كل من «ماير فريدمان، راي روزنمان» «Friedman & Rosenman». واعتقدا أن النمط « أ » يرتبط جوهرياً بمرض الشريان التاجي للقلب Coronary heart disease، والذي يعد من أكبر المسببات المسؤولة عن ارتفاع نسبة الوفيات في الولايات المتحدة، وقد أطلق الباحثان على هذا النمط: الاستهداف السلوكي للإصابة بمرض الشريان التاجي Coronaru-prone behavior أو سلوك نمط « أ » (Costin & Draguns, 1989: 197).

ويتصف ذوو نمط « أ » في السلوك بخصائص عدة منها: التنافس الشديد، الرغبة في الإنجاز، التنبه الزائد، سرعة الحديث، توتر عضلات الجبهة، الشعور بضغط الوقت وإلحاحه، الغضب، العداء، نفاد الصبر وعدم التأني، الشعور بالتململ وعدم الاستقرار (Harré & Lamb, 1986: 286) فضلاً عن القيام بأنشطة متعددة في الوقت نفسه. وقد أشارت بعض البحوث أيضاً إلى وجود وساوس متصلة بالأرقام والأعداد (Goldenson, 1984: 768).

ومن ناحية أخرى يعد سلوك نمط «ب» متحرراً من العدوان والعداء، ويتسم بعدم وجود إلحاح الزمن، وعدم ظهور الحاجة الوسواسية إلى الكشف عن الانجازات أو مناقشة الأداء الذي قام به الفرد، وقد نبه إلى هذه الخصال «فريدمان، روزنمان» لتمييز مرضى القلب لأسباب عضوية عن ذوي نمط « أ » للشخصية. كما يتسم الشخص في النمط «ب» بقدرته على الاسترخاء دون شعور بالذنب، والعمل من غير أن يسهل إحباطه، والمشاركة في الرياضة أو غيرها من الأنشطة الترويحية دون شعور بحاجة إلى إثبات تفوقه أو قدرته (Goldenson, 1984: 769).

وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب النمط « أ » لديهم حاجة ملحة للحفاظ على

ضبط ذواتهم، والتحكم في أنفسهم فيما يتعلق بكل أحداث الحياة التي تواجههم، حتى عندما يكون ذلك غير ملائم بالنسبة لهم، فيما يفضي بدوره إلى ضغوط عليهم لا حاجة لهم بها، فإنجاز العمل في آخر موعد، والانتظار في إشارة المرور ـ على سبيل المثال ـ هما من الأحداث اليومية القليلة التي يمكن أن تسلب الحرية في التصرف والحركة لدى أي شخص، ولكن ذلك يتضح بجلاء لدى ذوي نمط « أ » بوجه خاص (Rhodewalt & Comer, 1982).

وتوصل الباحثون في جامعة لندن إلى أن الطلاب الذين كشفوا عن سلوك نمط « أ » كان لديهم مستويات غير عادية من الأفكار غير الواقعية، فضلاً عن التوقع غير الواقعي للنجاح، بالإضافة إلى معاناتهم من عدم الرضا، مع مستويات مرتفعة من الشك، وبخاصة أن بعض الأبحاث النفسية تربط بين سلوك نمط « أ » والوساوس، وذلك بالمقارنة إلى طلاب يحوزون سلوك نمط «ب» وقد قوموا قدراتهم بصورة أكثر واقعية (Costin & Draguns, 1989, :197).

ومن أكثر الدراسات المستقبلية التي أجريت على مستوى قومي تلك التي قام بها «روزنمان، فريدمان، ستراوس» على أكثر من 3400 رجل صنفوا إلى قسمين: إما ذوي نمط « أ » وإما ذوي نمط «ب» من قبل الأطباء النفسيين، وذلك بعد إجراء مقابلات شخصية مكثفة، ودون جمع أية بيانات عن الحالة البيولوجية لعينة الدراسة، أو فحصهم من قبل أطباء القلب. وقد أسفرت نتيجة الدراسة ـ بعد تتبع دام سنتين ونصف ـ أن الرجال الذين صنفوا في النمط « أ » والذين تراوحت أعمارهم بين أربعين وتسع وأربعين سنة، وبين خمسين وتسع وخمسين سنة كان لديهم استعداد للإصابة بمرض الشريان التاجي للقلب بدرجة 6,9 لذوي نمط « أ »، مقابل 1,9 لذوي نمط «ب» (Harré & Lamb, 1986: 287).

كما أجري عدد من الدراسات الحديثة لفحص العلاقة بين سلوك نمط « أ » وبعض الجوانب المتعلقة بالمشقة أو «الانعصاب Stress النفسي»، وتوصل (Byrne & Rosenman, 1986) إلى أن سلوك نمط « أ » يفرض على الفرد ظروفاً اجتماعية انعصابية مرتفعة من شأنها أن تزيد من خطر الإصابة بمرض القلب. فقد يكون التفاعل بين سلوك نمط « أ » والانعصاب النفسي الاجتماعي من المسببات التي تؤدي إلى الاضطرابات الجسمية، ذلك أن كليهما يؤدي إلى تنشيط الجهاز العصبي التلقائي وتنبيهه، والذي يؤدي بدوره إلى ظهور الأعراض القلبية الوعائية Cardiovascular

Symptoms. ومصداقاً لذلك فقد تبين أن هؤلاء الذين يدركون أن وظائفهم «أعمالهم» ضاغطة ومملة فضلاً عن تعرضهم لخبرات غير طيبة يصعب التحكم فيها، يكونون أكثر عرضة للإصابة بمشكلات في القلب بالمقارنة إلى هؤلاء الذين ينظرون إلى وظائفهم بصورة معتدلة (Rhodewalt, Hags, Chemers & Wysockim, 1984)،

وقد أجريت دراسة على 55 رجلاً من متوسطي الأعمار لمعرفة كيفية ارتباط المهارات التوافقية والحيل الدفاعية بنمط سلوك « أ ». وتضمنت المهارات التوافقية الموضوعية في تقويم الأفكار والأحداث كلا من: التفكير المنطقي، المشاركة الوجدانية، القدرة على التركيز دون أي اعتراض، على حين تضمنت الحيل الدفاعية العقلانية إنكار الذات والإسقاط. وقد أظهرت نتيجة الدراسة أن الأفراد الذين فشلوا في استخدام المهارات التوافقية (وانسحب الأمر ذاته على حيل الدفاع) كانوا من ذوي النمط « أ ». وأدى سوء التوافق في استخدام حيل الدفاع - بالتبعية - إلى زيادة المشقة أو الانعصاب وزيادة خطر الإصابة بمرض الشريان التاجي للقلب (Krantz & Masnuck, 1984)، ومن ثم يتضح أن خطر الإصابة بمرض القلب يزداد لدى الأفراد من ذوي نمط « أ »، والذين يتعرضون للخبرات الانعصابية (المشقة أو الضغوط)، وذلك لعدم قدرتهم على التوافق الناجح، واستخدامهم المتكرر لحيل الدفاع تجاه الصراعات والاحباطات.

ومن أكثر المحاولات الناجحة والتي تميزت بالطموح لتعديل سلوك نمط « أ » تلك الدراسة التي تضمنت أكثر من ألف رجل من المتطوعين في «سان فرانسيسكو»، ولم تكن عينة الدراسة من المدخنين، إلى جانب كونهم من الذين يعانون من تلف في خلايا عضلة القلب. وقد تعرض (862) من عينة الدراسة إلى إرشاد علاجي يهدف إلى تعديل نمط سلوك « أ ». ووافق (150) من عينة الدراسة على الخضوع للاختبارات والفحوص الجسمية، والتقويم السلوكي، ولكنهم لم يتلقوا أي إرشاد علاجي، وقد خضعت عينة البحث - خلال الدراسة - للملاحظة من قبل الأطباء، هذا فضلاً عن تسجيل سلوك نمط « أ » من قبل الإخصائيين في علم النفس والأطباء النفسيين، مستخدمين نموذج التعلم المعرفي - الاجتماعي Cognitive-Social Learning model والذي ساعد أفراد عينة البحث على فهم الطبيعة النفسية الاجتماعية التي يتضمنها سلوكهم، والتي تسببت في تلك المشكلات القلبية. وبعد 24 شهراً من الفحص والتتبع أسفرت نتيجة الدراسة عن تحسن واضح لدى عينة الدراسة لا سيما هؤلاء الذين تلقوا الإرشاد العلاجي الذي يهدف إلى تعديل سلوك نمط « أ »، مما أسفر عن انخفاض

ملحوظ في ظهور المشكلات القلبية، ولكنها لم تختفِ تماماً Costin & Draguns, 1989: 199). ومما سبق يتضح مدى فاعلية العلاج والبرامج التدريبية لتعديل سلوك نمط « أ »، والذي يتبعه انخفاض إلى حَدّ ما في تكرار ظهور المشكلات القلبية في أشكالها المختلفة.

والجدير بالذكر أنه يتوافر في هذا المجال المهم مجموعة من المقاييس التي تهدف إلى تقويم سلوك نمط « أ »، ومن أكثر هذه المقاييس انتشاراً: المقابلة المقيدة أو المحددة Structured Interview (SI) حيث يتم تصنيف الأفراد على النحو التالي: نمط « أ » الشديد، نمط « أ » المعتدل، نمط «س» التوسطي، نمط «ب». وتركز المقابلة المحددة على الكشف عن السمات الآتية: عدم الصبر، التنافس، الاهتمام الشديد بالعمل، كما تركز أيضاً على أسلوب حديث الفرد (على سبيل المثال: معدل الحديث وسرعته، الميل إلى الاعتراض والمقاطعة أثناء الحديث). وقد صمم المقابلة المحددة كل من «فريدمان، روزنمان» (1959-1961) وإلى جانب المقابلة وضع «جنكنز» وزملاؤه مَسحَ «جنكنز» للنشاط Jenkins Activity Survey (JAS)، والذي يتميز بسهولة التطبيق وسرعته بالمقارنة إلى المقابلة المحددة التي تعد معقدة، فضلاً عن استغراقها مزيداً من الوقت. ويركز مسح «جنكنز» على محتوى نمط « أ » (Dimsdale, Hackett, Catanzans & White, 1979). وإلى جانب هذين المقياسين ظهرت «قائمة إنديانا» Indianna Inventory و«طريقة الحياة» Way of Life لتقويم سلوك نمط « أ »، والأخير من وضع (Newlin, 1981; Wright, 1988).

وتضطلع هذه الدراسة بفحص العلاقة بين سلوك النمط « أ » وبعض أبعاد الشخصية. وقبل أن نفصل القول عن هدف الدراسة نعرض لعدد من الدراسات السابقة التي اهتمت ببعض متغيرات الشخصية في علاقتها بسلوك نمط« أ ».

الدراسات السابقة:

أسفرت نتائج ست دراسات عن أن أفراد النمط « أ » المعرضين للإصابة بمرض الشريان التاجي للقلب يعانون من كل من العصابية، توهم المرض، الاكتئاب، الهستيريا. وقد استخدمت في هذه الدراسات الست قائمة منيسوتا متعددة الأوجه للشخصية (MMPI). فضلاً عن ذلك فقد توصلت بعض الدراسات التي استخدمت قائمة عوامل الشخصية الستة عشر (16PF) أن أصحاب النمط « أ » المعرضين للإصابة

بمرض الشريان التاجي للقلب يعانون من عدم الاتزان الانفعالي فضلاً عن كونهم منطوين. كما توصل «وولف، نوتكن» (1966) إلى أن هناك ارتباطاً جوهرياً بين ذوي نمط « أ » المعرضين للإصابة بمرض القلب وكل من العصابية والقلق (Harré & Lamb, 1986: 60).

وفي دراسة أجراها (Heaven, 1988) على عينة من 170 مراهقاً (70 ذكراً، و100أنثى) من طلاب المرحلة الثانوية، وكان متوسط أعمارهم 16,51±67, عاماً، تم تطبيق أربعة مقاييس عليهم، وهي: 1 - مقياس (1983) Eysenck & Fulker، ويتكون من 44 بنداً يدور معظمها حول: التوتر، النشاط، الطموح، 2 - مقياس Mathews & Angulo (1980) ويستخدم من قبل المعلمين والمدرسين لتقدير سلوك الطلاب، ويقيس بعض الأبعاد مثل: التنافس، نفاد الصبر، الغضب، العدوان، 3 - استخبار أيزنك للشخصية EPQ، 4 - مقياس الاندفاعية من وضع «أيزنك» عام 1977. وقد أسفرت نتيجة الدراسة عن ارتباط سلوك النمط « أ » بكل من العصابية، الانبساط، الذهانية، وذلك بالنسبة لعينة الإناث، في حين ارتبط سلوك نمط « أ » بالعصابية فقط لدى عينة الذكور. كما ارتبط سلوك نمط « أ » بالاندفاعية عند كلا الجنسين. وقد أسفر التحليل العاملي عن ظهور أربعة عوامل لدى الذكور وثلاثة لدى الإناث. وتشابه العامل الأول لدى الجنسين، وقد سمى هذا العامل بالتعرض للخطر والذهانية. في حين كان الثاني يدور حول التوتر، الاندفاعية، العصابية لدى الذكور. وسمى العامل الثالث عامل النشاط. أما بالنسبة لعينة الإناث فكان العامل الثاني عامل النشاط والتنافس والانبساط، وسمى العامل الثالث للعينة ذاتها بالعصابية.

كما قام (Eysenck & Fulker, 1983) بفحص العلاقة بين سلوك نمط « أ » والاستعداد لمرض الشريان التاجي للقلب، فضلاً عن اختبار العلاقة بينهما من وجهة نظر التحليل الوراثي. وقد تم بناء استخبار مكون من 34 بنداً، وذلك لقياس سلوك نمط « أ ». وتكونت عينة الدراسة من (373) ذكراً، متوسط أعمارهم 25 عاماً و(709) إناث، متوسط أعمارهن 29 عاماً، وطبق عليهم مقياس سلوك النمط « أ »، فضلاً عن استخبار أيزنك للشخصية (EPQ). وأسفرت نتيجة الدراسة عن ارتباط جوهري بين نمط « أ » وكل من العصابية والانبساط. كما تم تحليل المقياس المصمم عاملياً، فكشف عن أربعة عوامل تحمل المسميات الآتية: التوتر، الطموح، النشاط، إلحاح الزمن. ولم يكن نمط « أ » أُحاديا: فقد كانت هناك بعض الجوانب التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالعصابية وأخرى

بالانبساط، ولم ترتبط في الغالب مجموعة سمات نمط « أ » معاً.

وبمراجعة التراث المتعلق بكل من علم الاجتماع والشخصية والخصائص السلوكية، والتي تقوم بدور مباشر في الإصابة بمرض الشريان التاجي للقلب توصل (Siltanen, 1979) إلى أن العوامل الاجتماعية التي تزيد عن مشاكل الحياة والظروف الضاغطة وعدم الشعور بالرضا من شأنها أن تعجل ببداية ظهور الأعراض. وتعد ضغوط الحياة من العوامل الشائعة والمسببة للإصابة بمرض القلب، وإن كان من الصعب قياس المتغير الأخير والخاص بضغوط الحياة.

وفحص (Lobel, 1988) العلاقة بين سلوك نمط « أ » والاستهداف السلوكي للإصابة بمرض القلب وكل من: مفهوم الذات، الحاجة إلى المساندة، الانبساط، العصابية، سمة القلق. وتكونت عينة الدراسة من 88 طالباً اشتركوا في الاستجابة للمقاييس الآتية: مسح جنكنز للنشاط (JAS)، مقياس تينسي لمفهوم الذات Tennessee Self Concept Scale، مقياس «مارلو ـ كراون» للجاذبية الاجتماعية Marlowe-Crowne Social Desirability Scale، قائمة القلق (الحالة، السمة) STAI، فضلاً عن قائمة أيزنك للشخصية EPI. وقد أسفرت نتيجة الدراسة عن حصول الأفراد من ذوي نمط « أ » على درجات منخفضة على جميع الأبعاد الخاصة بمفهوم الذات، وعلى درجات مرتفعة على بعد العصابية. أما فيما يتعلق بأصحاب النمط «ب» فقد حصلوا على درجات مرتفعة في الحاجة إلى المساندة الاجتماعية.

وفي دراسة أخرى قام (Irvine, Lyle & Allon, 1982) بفحص العلاقة بين مسح «جنكنز» للنشاط واستخبار قياس سلوك نمط « أ » من وضع القائمين بالدراسة ـ وذلك للتعرف إلى درجة الاستهداف السلوكي للإصابة بمرض الشريان التاجي للقلب، واستخدمت عينة مكونة من (37) مفحوصاً ممن تراوحت أعمارهم بين 20-21 سنة، كما طبقت قائمة أيزنك للشخصية فضلاً عن مقياس آخر لقياس الدافعية للإنجاز. وقد أسفرت نتيجة الدراسة عن ارتباط سلوك نمط « أ » بالعصابية فضلاً عن ارتباط المقياس الفرعي: السرعة وعدم التروي من مسح «جنكنز» للنشاط بالعصابية.

نلاحظ أن عدداً لا بأس به من الدراسات قد أجريت بهدف فحص العلاقة بين سلوك نمط « أ » والشخصية، ويمكن تلخيص النتائج البارزة لهذه الدراسات في التوصل إلى ارتباط سلوك نمط « أ » بكل من العصابية

والانبساط، فضلاً عن ارتباط بُعد إلحاح الزمن وعدم التروي بالعصابية، ولكن النتائج أحياناً متضاربة. بيد أن الملاحظ ـ في حدود علمنا ـ أنه لم تنشر دراسة سابقة على عينات مصرية من الراشدين، إلا أن هناك دراسة غير منشورة لأحد القائمين على هذه الدراسة (كريم، 1991). ومن ناحية أخرى فهناك دراسة أجريت على الأطفال المصريين (الطيب، عبد الحميد، 1990) لاستكشاف العلاقة بين سلوك النمط « أ » والشخصية، ومن ثم فإن الحاجة ماسة إلى إجراء دراسات كهذه. وننتقل إلى تحديد هدف الدراسة.

هدف الدراسة

تلخص الهدف الأساسي في هذا البحث في فحص العلاقة بين سلوك نمط « أ » وكل من الأبعاد التالية: الانبساط، العصابية، الذهانية، الجاذبية الاجتماعية (الكذب)، مع بيان التركيب العاملي للمقاييس المستخدمة. ولم يصل إلى علمنا دراسة عربية منشورة أجريت بالتصميم والاختبارات ذاتهما للتحقق من هذا الهدف.

فروض الدراسة

الفروض الأساسية لهذه الدراسة ثلاثة كما يلي:

1 - هناك فروق جوهرية بين الجنسين في متغيرات البحث جميعها.

2 - الارتباطات جوهرية موجبة بين سلوك نمط « أ » وكل من العصابية والانبساط، وسالبة بين سلوك نمط « أ » والذهانية.

3 - تجمع العوامل المستخرجة بين مقاييس الشخصية ونمط « أ ».

منهج الدراسة

أ ـ **العينة:** تكونت عينة الدراسة من (114) ذكراً وأنثى بواقع (56) من الذكور و(58) من الإناث. وكان متوسط أعمار عينة الذكور 33,62±5,49، في حين كان متوسط أعمار عينة الإناث 31,18±13,94. ويوضح جدول (1) الوظائف التي يشغلها أفراد عينة الدراسة، والنسب المئوية لكل منها.

جدول رقم (1)

المهن أو الوظائف التي يشغلها أفراد عينة الذكور

(ن = 56) والإناث (ن = 58) والنسب المئوية لكل منها

مهن عينة الذكور	النسبة المئوية	مهن عينة الإناث	النسب المئوية
محامي	%14,29	محامية	%12,51
مدرس	%32,15	مدرسة	%20,34
أخصائي اجتماعي	%7,15	إخصائية اجتماعية	%12.51
مهندس	%5,35	مهندسة	% 8,61
طبيب	%12,50	طبيبة	%11,56
ملاحظ	%5,35	محاسبة	%13,78
مفتش	%8,93	موظفة	%20,69
مأمور ضرائب	%10,71	—	—
ضابط بحري	%3,57		

ب ـ المقاييس (1) مسح جنكنز للنشاط Jenkins Activity Survey (JAS). وهو استخبار تقرير ذاتي ذو اختيارات متعددة، صمم لقياس سلوك النمط « أ » أي القابل للإصابة بمرض الشريان التاجي للقلب، وهو زملة سلوكية واضحة وصريحة، أو نمط في الحياة يتسم بالتنافسية المتطرفة، والسعي الحثيث نحو الإنجاز، والعدوانية، ونفاد الصبر، والتعجل، والتنبه الزائد، وتوتر العضلات وبخاصة عضلات الوجه، وارتفاع الصوت عند الحديث، والتململ أو عدم الاستقرار، والشعور بتحدي المسؤوليات، وضغط عامل الزمن، ويشتمل المقياس على عوامل ثلاثة: السرعة ونفاد الصبر، والإنشغال بالعمل، والقيادة الخشنة، والتنافس، بالإضافة إلى الدرجة العاملية الكلية لنمط « أ » العام (Jenkins, Zyzanski & Rosenman, 1979).

وظهرت أول طبعة تجريبية له عام 1964، وصدرت الطبعة الخامسة عام 1979،

وضمت 52 بنداً، وتتسم بثبات وصدق مرتفعين. وقد وضع (Jenkins, Personal Communication, 1990) الصيغة « ن »، وهي مقياس مختصر للنمط « أ » يتكون من 13 بنداً، تصلح للاستخدام مع غير الموظفين من طلاب الجامعات وسيدات البيوت والمتقاعدين، كما تصلح في الوقت نفسه مع المستخدمين. وهي تتسم بثبات معقول.

«وكان الأصوب استخدام المقياس المطول بعوامله الثلاثة»، مع أن المقياس المطول غير مفضل في الدراسات الوبائية التي تستخدم عينات كبيرة الحجم، ولا هو مفضل أيضاً في الدراسات التي يطبق فيها المقياس فردياً. ويلاحظ أن تقسيم 13 بنداً إلى ثلاثة عوامل فرعية سيجعل قياس هذه العوامل غير ثابت بالمرة. كما أن هناك عدداً من الدراسات التي استخدمت المقياس المختصر اعتمدت على الدرجة الكلية فقط. هذا فضلاً عن الارتباط المرتفع بين هذه العوامل الفرعية الثلاثة. وعلى كل حال فإن الأمر يحتاج التخطيط لدراسة أخرى أشمل تستخدم المقياس الأطول بعوامله الثلاثة.

وقد قام (عبد الخالق، غير منشور) بترجمة[1] المقياس الأصلي (ويتضمن المختصر بالتبعية)، وخضعت الترجمة لمراجعات مستفيضة مع ترجمة عكسية للبنود. وللصيغة المختصرة ثبات مقبول: 0,77 للذكور، 0,67 للإناث (من أفراد العينة المستخدمة في هذه الدراسة) وذلك بعد تصحيح الطول بمعادلة «سبيرمان ـ براون»[2].

كما وصل الصدق التلازمي للصيغة المختصرة من «مسح جنكنز للنشاط» إلى 0,591 للذكور 0,471 للإناث. وكان المحك المستخدم هو مقياس سلوك نمط « أ » من وضع «عبد الخالق، كريم» (كريم، 1991).

(2) استخبار أيزنك للشخصية (EPQ): استخدم في هذه الدراسة الاستخبار المكون من أربعة مقاييس فرعية لكل من الذهانية والانبساط والعصابية والكذب (Eysenck & Eysenck, 1975) ومجموع بنودها 91 بنداً، وهي البنود التي استخلصت من الدراسة الحضارية المقارنة التي أجراها (Abdel-Khalek & Eysenck, 1983). وتتمتع هذه المقاييس الفرعية بمعاملات ثبات لا بأس بها فيما عدا مقياس الذهانية (أيزنك، أيزنك، 1991؛ عبد الخالق، 1993). كما تشير نتائج الدراسات إلى أن الاستخبار ذاته يتسم بصدق مرتفع لمقاييسه الفرعية فيما عدا الذهانية. ولمقياس العصابية بوجه خاص صدق مرتفع على عينات مصرية (سبيلبيرجر وزملاؤه, Abdel- Khalek, 1988, 1989; 1992).

جـ ـ تطبيق المقاييس:

طبقت مقاييس الدراسة في موقف قياس فردي (برغم ما يستهلكه هذا الموقف من جهد ووقت) فقد تعذر جمع أعداد من عينتي الدراسة في موقف قياس جمعي.

د ـ الأسلوب الإحصائي:

حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية لعينتي الدراسة كل على حدة، ثم حسب اختبار « ت » لتحديد جوهرية الفروق بين المتوسطات، كما استخدم معامل ارتباط «بيرسون» بين الدرجات الخام. هذا فضلاً عن تحليل متغيرات الدراسة عاملياً بطريقة «هوتيلنج»: المكونات الأساسية، مع إدارة العوامل تدويراً متعامداً بطريقة «فاريماكس».

نتائج الدراسة

يبين جدول (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم « ت » لدلالة الفروق بين متوسطات الذكور والإناث في متغيرات الدراسة. ويتضح من جدول (2) أن الفروق غير جوهرية بين الذكور والإناث في كل متغيرات الدراسة.

جدول رقم (2)

المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم « ت » لدلالة الفروق بين عينتي الذكور (ن = 56) والإناث (ن = 58) على متغيرات الدراسة

المقاييس	ذكور (ن = 56)		إناث (ن = 58)		ت*
	م	ع	م	ع	
1- مقياس جنكنز للنشاط	26,03	6,96	25,73	6,92	0,271
2- الذهانية	3,55	2,89	2,98	2,57	1,307
3- الانبساط	11,42	3,99	11,34	4,17	0,123
4- العصابية	13,14	4,14	13,48	4,13	0,516
5- الكذب	16,55	3,87	16,98	4,78	0,619

* تصبح قيمة « ت » جوهرية عند مستوى 0,05 عندما تكون ⩾2,00 ومن ثم فجميعها غير جوهرية.

ويعد عدم جوهرية الفروق بين الجنسين في العصابية - بوجه خاص - متناقضاً مع النتائج التي كشفت عنها الدراسات السابقة، والتي توصلت إلى أن الإناث أكثر عصابية من الذكور (دويدار، 1987 :297-303 ؛ عبد الخالق، 1977؛ Abdel-Khalek & Eysenck, 1983). ويمكن تفسير ذلك على ضوء الاشتراك في المسؤوليات التي تقع على كل من الذكور والإناث في هذا العصر الذي زادت فيه الأعباء من كل نوع، مما يزيد من المواقف العصبية التي يتعرضون لها، والتي من شأنها أن ترفع من معدلات القلق والتوتر وغيرهما من المكونات المؤدية إلى ارتفاع معدل العصابية لدى كلا الجنسين. ومن الضروري - من ناحية أخرى - النظر إلى نتائج هذه الدراسة على ضوء طبيعة العينات والوظائف التي يشغلها الذكور والإناث على السواء. والملاحظ أن هناك عدداً من المهن المشتركة بين أفراد عينتي الذكور والإناث، ومع ذلك فهناك نسبة غير قليلة قدرها 28,56% من عينة الذكور - في هذه الدراسة - تعمل في مهن لا تشاركها فيها الإناث وهي مهن أربع: ملاحظ، مفتش، مأمور ضرائب، ضابط بحري، على حين تعمل نسبة 34,47% من عينة الإناث - في هذا البحث - في مهنتين لا يعمل فيهما الذكور، وهما مهنتا: محاسبة، موظفة (انظر جدول 1). وقد يكون من المناسب أن نفترض أن المهن التي تختلف بين الذكور والإناث قد جاءت مرجحة لارتفاع العصابية قليلاً عن معدلها الطبيعي لدى الذكور حتى تساوت مع الإناث. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن العينتين ليستا كبيرة الحجم، مما يزيد من احتمال ارتفاع أخطاء العينات بما يؤثر في النتائج، وفضلاً عن ذلك فمن المرجح أن يرجع ارتفاع معدل العصابية لدى الذكور عن معدله المتوقع بحيث تساوى مع الإناث في هذه الدراسة إلا أن الإناث بعد أن خرجن إلى ميدان العمل وتساوت المرأة مع الرجل، أصبح مستوى الصراع أكبر عند الرجل، بعد أن قل الصراع الذي كانت تعيشه المرأة بين مقتضيات دورها التقليدي كأنثى ومتطلبات دورها العصري كعاملة. ويبين جدول (3) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة لدى كل من عينة الذكور منفصلة عن الاناث.

جدول رقم (3)

معاملات الارتباط (ر) بين مقاييس الدراسة لدى عينة الذكور

(ن = 56) (المثلث السفلي)، وعينة الإناث (ن = 58)

(المثلث العلوي)

عينة الإناث

المقاييس	جنكنز	الذهانية	الانبساط	العصابية	الكذب
1- مقياس جنكنز للنشاط	——	0,197 -	**0,422	0,142	0,177
2- الذهانية	0,183	—	0,200 -	*0,274	**0,432-
3- الانبساط	0,208	0,140 -	—	0,083-	0,065
4- العصابية	0,114	0,249	*0,278 -	—	**0,387-
5- الكذب	0,088	*0,344 -	0,031-	0,085 -	—

عينة الذكور

* تصبح ر جوهرية عند مستوى 0,05 عندما تكون ⩽0,273.

** تصبح ر جوهرية عند مستوى 0,01 عندما تكون ⩽0,354.

يتضح من جدول (3) أن الارتباط جوهري موجب بين مقياس الانبساط ومقياس جنكنز للنشاط لدى الإناث، والملاحظ أن من خصائص المنبسط: النشاط، الحيوية، الاستثارة، الاندفاعية (عبد الخالق، 1987: 183-4)، ومن خصائص سلوك ذوى نمط « أ »: الاندفاعية، التنبه الزائد، الغضب، العداء، الشعور بالتململ، عدم الاستقرار، ارتفاع مستويات الشك (Costin & Draguns, 1989; Harré & Lamb, 1986).

ومن ثم يلتقي عدد من خصائص كل من الانبساط وسلوك نمط « أ » ويشتركان معاً. ويتفق ارتباط سلوك النمط « أ » إيجابياً بالانبساط مع عدد من الدراسات السابقة (Eysenck & fulker, 1983; Harré & Lamb, 1986. 60; Heaven, 1988)، ومع ذلك فليس من السهل أن نفسر لماذا يقترب هذا الارتباط من حدود الدلالة الاحصائية لدى عينة الذكور، ولكن لا يُعَدُّ جوهرياً، وذلك على العكس من الارتباط لدى عينة الإناث (جوهري موجب). ومن ناحية أخرى فلا نجد تفسيراً لعدم جوهرية الارتباط بين مقياس. «جنكنز» للنشاط والعصابية.

كما يتضح أيضاً من جدول (3) أن الارتباط جوهري سالب بين مقياس الكذب وكل من: الذهانية (العينتان) والعصابية (عينة الإناث)، وهو ما يتسق مع نتائج الدراسات السابقة (Abdel-Khalek & Eysenck, 1983) ومن الممكن أن يشير ذلك إلى كفاءة مقياس الكذب، فكلما ارتفعت درجته نقصت درجة السمات والخصال غير المرغوبة، ومن ناحية أخرى فكلما زاد تقرير الفرد ووجود سمات أو مؤشرات للعصابية والذهانية لديه دل ذلك غالباً على أمانته في الإجابة، واعترافه بحيازة أعراض أكثر.

والارتباط جوهري موجب أيضاً بين الذهانية والعصابية لدى الإناث وكلاهما مقياس لعدم السواء، على حين أن الارتباط جوهري سالب بين العصابية والانبساط لدى الذكور اتساقاً مع بعض الدراسات السابقة (عبد الخالق، 1986). ثم حللت الارتباطات المتبادلة عاملياً (انظر جدول 4).

جدول رقم (4)

العوامل المتعامدة لدى الذكور والإناث

العوامل والشيوع	عوامل الذكور			هـ 2	عوامل الإناث		هـ 2
المقاييس	1	2	3		1	2	
1- مقياس جنكنز للنشاط	-0,019	0,933	0,012	0,871	0,008	0,866	0,750
2- الذهانية	0,326	0,290	0,713-	0.700	0,696-	0,308 -	0,580
3- الانبساط	0,803-	0,366	0,056-	0,783	0,102	0,775	0,612
4- العصابية	0,761	0,258	0,153-	0,671	0,770-	0,214	0,640
5- الكذب	0,104	0,180	0,895	0,844	0,796	0,128	0,651
الجذر الكامن	1,56	1,23	1,08		1,88	1,35	
				%77,4			%64,6
النسبة المئوية للتباين	%31,2	%24,6	%21,6		%37,6	%27,0	

أسفر التحليل العاملي عن استخلاص ثلاثة عوامل من عينة الذكور، وعاملين لدى الإناث (انظر جدول 4). وتستوعب هذه العوامل نسبة لا بأس بها من التباين. وسوف نعد التشبع الجوهري بالعامل بأنه ≥0.35.

وفيما يختص بعينة الذكور يمكن تسمية العامل الأول ـ وهو قطبي ـ بأنه: «عامل العصابية مقابل الانبساط»، وتشبع به المقياسان بمقدار 0,761، -0,803 على التوالي.

ولا يتفق ذلك مع الدراسات التي تعد العصابية والانبساط بعدين مستقلين (عبد الخالق، 1987, 290)، ومع ذلك فإن العلاقة بين الانبساط والعصابية تعد مشكلة في نظرية الشخصية لم تحسم بعد (عبد الخالق، 1986). أما العامل الثاني فهو «عامل سلوك نمط « أ » والانبساط»، حيث تشبع هذان المقياسان بهذا العامل بمقدار 0,933 , 0,366 على التوالي. ويفسر ذلك على ضوء المكونات المشتركة بين كل من سلوك النمط « أ » والانبساط، ومنها: النشاط الزائد، والمغامرة، والاجتماعية، والاندفاعية، والسيطرة وغيرها. ويسمى الثالث - وهو قطبي - عامل الجاذبية الاجتماعية مقابل الذهانية «حيث كانت تشبعاتهما 0,895 -0,713 وعلى الترتيب. ويمكن تفسير ذلك اعتماداً على ما سبق أن ذكرناه عن الارتباط السلبي بين الكذب ومقاييس السمات المرضية. وتتسق هذه النتيجة مع البحوث السابقة التي تشير إلى ارتباط من هذا النوع (Abdel- Khalek & Eysenck, 1983).

وفيما يتعلق بالعوامل المستخرجة من عينة الإناث، يمكن تسمية الأول منها بأنه «عامل الجاذبية الاجتماعية مقابل عدم السواء» بنوعيه (العصابية والذهانية)، حيث تشبعت المقاييس الثلاثة بالعامل على التوالي بمقدار: 0,796 ,- 0,770 ,-0,696 ويتفق هذا العامل - إلى حد معين - مع العامل الثاني في عينة الذكور، كما يتسق مع دراسات سابقة (كريم Op. Cit.; 242,1987). أما العامل الثاني لدى عينة الإناث فهو «عامل سلوك النمط « أ » والانبساط»، إذ تشبع المقياسان بالعامل بمقدار 0,775, 0,866 على الترتيب، وهذا العامل مناظر للعامل الثاني لدى عينة الذكور في هذه الدراسة، ويفسر - كما سبق أن فصلنا - على ضوء العناصر المشتركة بين سلوك النمط « أ » والانبساط.

خاتمة

حققت نتائج هذه الدراسة بعض الفروض التي بدأت بها، وأبرز هذه النتائج العلاقة بين سلوك النمط « أ » والانبساط (ارتباطات موجبة وعامل وحدوي)، وفيما خلا ذلك فلم تكشف العوامل الأخرى للشخصية (الذهانية، العصابية، الجاذبية الاجتماعية) عن علاقة جوهرية مع سلوك النمط « أ ». وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة، على حين تختلف مع بعضها الآخر كما سبق أن بينا، مما يشير إلى تضارب بين نتائج الدراسات في هذا المجال.

ويمكن أن يعزى هذا التضارب فى نتائج الدراسات إلى أسباب عدة منها:

اختلاف المقاييس المستخدمة (الاستخبارات مقابل المقابلة المقننة) وكذلك اختلاف العينات (أسوياء مقابل مرضى، مهن متعددة، أعمار مختلفة). ولكن المثير حقاً للجدال ذلك النقد الذي يتلخص في أن سلوك النمط « أ » مفهوم ما زال يكتنفه مزيد من الغموض، وينقصه كثير من التحديد، فيرى بعض الباحثين أنه مكون من مكونات أبعاد «أيزنك» للشخصية (Eysenck & Fulker, 1983) على حين ينظر آخرون إليه على أنه متغير متعدد الأبعاد Multidimensional (Lichtenstein et al.,1989; May &, Kline, 1987).

ومن ناحية أخرى يوجه عدد من الباحثين انتقادات كثيرة لمقاييس سلوك النمط « أ » وبخاصة «مسح جنكنز للنشاط» JAS، ويوصون باستخدام المقابلة المقننة بديلاً له، أو يحبذون استخدام الطريقتين معاً (Dimsdale et al., 1979)، وهذا ما جعل الاهتمام يتزايد بدراسة المتغيرات الفيزيولوجية الخاصة بسلوك النمط « أ » (Heaven, 1988). ولكن تجدر الإشارة إلى صعوبة استخدام المقابلة المقننة في كل حالة نظراً للتكلفة المهنية والزمنية التي تتطلبها، هذا فضلاً عن عدم صلاحيتها للدراسات الوبائية وبحوث الانتشار التي تجري على أعداد كبيرة من الجمهور.

والملاحظ أيضاً أن الارتباطات بين مقاييس كل من أبعاد الشخصية وسلوك النمط « أ » لا تؤدي إلى نتائج متسقة من دراسة إلى أخرى، بل قد لا تتكرر من عينة إلى أخرى في الدراسة ذاتها. فقد أسفرت - مثلاً - دراسة Wong & Reading (1989) عن ارتباط الذهانية بنمط « أ »، ولم يرتبط بالأخير كل من الانبساط والكذب والعصابية. على حين استخرج (Heaven, 1988) نتائج مخالفة لذلك بل مختلفة لدى الذكور عن الإناث كما سبق أن فصلنا في مقدمة هذا البحث.

ومن الممكن أن نفترض أن تضارب نتائج الدراسات الخاصة بالعلاقة بين الشخصية ونمط « أ » يرجع إلى مشكلات قياسية (سيكومترية) في مقاييس الأخير وبعضها قصير الطول، ومن ثم ينخفض ثباته، ولا يتسع المدى الذي تقيسه بنوده ليشمل كل أبعاد المفهوم، مثال ذلك متغير المهنة الذي يعد مكوناً مهماً مسبباً للاضطرابات العصابية، حيث كشفت الدراسات عن ارتباط جوهري بين المهنة والعصابية (Op. Cit) وتنسحب بعض جوانب النقد هذه على المقياس المستخدم في هذه الدراسة.

فمسح «جنكنز» للنشاط JAS في صورته المختصرة مقياس متعدد الأبعاد،

ولكن قصر عدد بنوده لا يتيح للباحث إلا أن يستخدم درجته الكلية فقط، وقد يفضي تعدد الأبعاد هذا داخل الدرجة الكلية إلى ارتباطات غير متسقة في اتجاه واحد. فالمتوقع مثلاً أن ترتبط السرعة وعدم الكف الانفعالي (وهما من مكونات نمط «أ») بالانبساط ارتباطاً إيجابياً، على حين يرتبط نفاد الصبر مثلاً ارتباطاً سلبياً به (May & Kline, 1987). ومحصلة ذلك تضارب في النتائج، وارتباط يظهر أحياناً ويختفي في أحيان أخرى.

إن الأساس المتين للحكم على أي مفهوم حديث في مجال الشخصية أو علم النفس المرضى - من وجهة نظرنا - يجب أن يعتمد على قابلية إعادة استخراج النتائج عبر العينات داخل المجتمع الواحد (كالذكور والإناث) وعبر المجتمعات والثقافات Replicability. هذا فضلاً عن الاتساق العام - إلى حد معين - بين نتائج الدراسات المتعلقة بالفروق بين المجموعات معروفة الخصائص سلفاً، والارتباطات بين المتغيرات والتشابه بين العوامل المستخرجة.

ومن الواضح أن هذا المجال البحثي الحديث نسبياً لا يحقق كل هذه المتطلبات. ولذا فإن مقاييس سلوك النمط «أ» في حاجة ماسة إلى مزيد من الدراسات جيدة التخطيط. ومن ثم فإن الرأي لدينا أن العامل الأساسي في تضارب النتائج في هذا المجال يرجع غالباً إلى المقاييس المستخدمة. وهي لذلك تتطلب فحصاً متعمقاً للمفهوم، ودراسات عاملية تكشف عن مكوناتها، مع ضرورة إقامة توازن بين هذه المكونات في الأدوات المقترحة في صورتها النهائية.

الهوامش

(1) وهي ترجمة مصرح بها من ناشر المقياس بهدف الاستخدام في البحوث.

(2) كان الأجدر استخدام عينة مستقلة للثبات، ولكن لم نتمكن من ذلك نظراً، لأن التطبيق على الأفراد كان يتم في جلسة قياس فردية مستهلكة للوقت والجهد.

المراجع

أحمد عبد الخالق

1977 قائمة ويلوبي للميل العصابي: كراسة التعليمات. القاهرة: دار النهضة العربية.

أحمد عبد الخالق

1981 الارتباط بين بنية الجسم وبعدى الشخصية الانبساط والعصابية. في: أحمد عبد الخالق (محرر) بحوث في السلوك والشخصية 1، 350-55، الاسكندرية: دار المعارف.

1986 ــــــ العلاقة بين الانبساط والعصابية لدى عينات مصرية. الكتاب السنوي في علم النفس، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، 5، 119-134.

1987 ــــــ الأبعاد الأساسية للشخصية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط 4.

1993 ــــــ استخبارات الشخصية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط 2.

ــــــ الصيغة العربية لمسح جنكنز للنشاط JAS (ترجمة مصرح بها للاستخدام في البحوث)،(غير منشور).

أيزنك أيزنك

1991 استخبار أيزنك للشخصية: دليل تعليمات الصيغة العربية (للأطفال والراشدين). تعريب وإعداد: أحمد عبد الخالق، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

سامي الدروبي

1961 علم الطباع (المدرسة الفرنسية). القاهرة: دار المعارف.

سبيلبيرجر وزملاؤه

1992 قائمة القلق.(الحالة والسمة). إعداد: أحمد محمد عبد الخالق، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ط 2.

عادل كريم

1987 دراسة عاملية لقوائم مسح المخاوف وعلاقاتها ببعض أبعاد الشخصية. رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الاسكندرية.

1991 ــــــ نمط سلوك « أ » للشخصية وعلاقته ببعض المتغيرات: دراسة عاملية إكلينيكية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية.

عبد الفتاح دويدار

1987 دراسة عاملية ومنهجية مقارنة للقلق لدى بعض الفئات الإكلينيكية. رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الاسكندرية.

فؤاد البهى السيد

1957 الجداول الإحصائية لعلم النفس والعلوم الإنسانية الأخرى. القاهرة: دار الفكر العربي.

محمد الطيب، مدحت عبد اللطيف

1990 الفروق في ديناميات الشخصية للأطفال ذوى نمط (أ/ب) دراسة عاملية إكلينيكية مقارنة باستخدام اختبار تفهم الموضوع. مؤتمر الطفولة ـ المجلد الثالث.

المصادر الأجنبية

Abdel-Khalek, A.M.

1988 The Fear Surbey Schedule III and its correlation with personality in Egyptian samples, Journal of Behavior Therapy & Experimental Psychiatry, 19, 113-118.

———

1989 The development and validation of an Arabic form of the STAI: Egyptian Results.
Personality and Individual Differences, 10, 277-185.

Abdel-Khalek, A.M. & Eysenck, S.B.G.

1983 A cross-cultural study of personality: Egypt and England. In: A.M.Abdel- Khalek (ED) Research in Behaviour and Personality, Alexandria: Dar Al Maaref, 3, 215-226.

Byrne D.G. & Rosenman, R.H.

1986 The type A behaviour pattern as a precursor to stressful life events: A confluence of coronary risks. British Journal of Medical Psychology, 59, 75-82.

Constin F.& Draguns, J.

1989 Abnormal psychology: Patterns, issues, interventions. New York: Wiley.

Dimsdale, J., Hackett, T., Catanzano, M. & White, P.

1979 The relationship between diverse measures for type A personality and coronary angiographic findings. Journal of Psychosomatic Research, 23, 289-293..

Eysenck H.J. & Eysenck, S.B.G.

1975 Manual for the Eysenck Personality Questionnaire (Junior & Adult). London: Hodder & Stoughton..

Eysenck H.J. & Eysenck, M.

1985 Personality and Individual Differences. New York: Plenum Press.

Eysenck H.J. & Fulker, D.

1983 The components of type A behaviour and its genetic determinants. Personality & Individual Differences, 4, 499-505.

Goldenson R.

1984 Longman dictionary of psychology and psychiatry. New York: Longman.

Hall C., Lindzey, G. Loehlin, J., Monosevitz, M.& Locke, V.

1985 Introduction to theories of Personality New York: Wiley.

Harré R. & Lamb, R.

1986 The dictionary of Physiological and clinical psychology. Oxford: Oxford Publishing Services.

Heaven p.

1988 "The type A behavior pattern and impulsiveness among adolescents". Personality and Individual Differences, 10, 105-110.

Irvine J., Lyle, R. & Allon, R.

1982 "Type A personality as psychopathology: Personality correlates and an abbreviated scoring system". Journal of Psychosmatic Research, 26, 183-189.

Jenkins C.D., Zyzanski, S.J. & Rosenman, R. H.

1979 Jenkins Activity Survey (Form C) Manual. New York: The Psychological Corporation.

Jenkins C.D.

1990 (Personal Communication January 16).

Jung C.G.

1923 Psychological types. Translated by: H.G. Baynes, London: routledge and Kegan Paul.

Krantz D.S. & Masmuck, S.B.

1984 "Acute Physiologic reactivity and risk of cardiovascular disease: A review and Methodological critique". Psychological Bulletin, 96, 435-464.

Kretschmer E.

1963 Physique and character An investigation of the nature of constitution and of the theory of temperament. Translated by W.J.H. Sprott, London: Kegan Paul.

Lichtenstein P., Pederson, N.L., Plomin, R., De Faire, U. & McClearn, G.E.

1989 "Type a behavior patterm, related personality traits and self-repoted coronary heart disease". Personality & Individual Differences, 10, 419-426.

Lobel , E.

1988 "Personality correlates of type A coronary-prone behavior". Journal of Personality Assessment, 52, 434-440.

May , J. & Kline, A.,

1987 "Extraversion, neuroticism, obsessionality and the Type A behaviour pattern", British journal of Medical Psychology, 60, 253-259.

Newlin , D.

1981 "Modifying the type A behavior pattern". In C.J. Golden, S.S. Alcaparras, F.B. Strider & B. Graber (EDS) Applied techniques in bahavioral medicine, New York: Stratton.

Rhodewalt F. & Comer, R.

1982 "Coronary-prone behavior and reactance: The attractiveness of an eliminated choice", Personality and Social Psychology Bulletin, 8, 152-158.

Rhodewalt. F., Hoys, R.B., Chemers, M. & Wysockim J.

1984 "Type A behavior, perceived stress, and illness: A person situation analysis". Personality and social Psychology Bulletin, 1), 149-159.

Sheldon , W.H & Stevens, S.S.

1943 The varieties of temperament: A psychology of constitutional differences. New York: Harper.

Siltanen, P.

1979 "Psychosomatic correlates of coronary heart desease", Psychiatria Fennica, 11, 106-130.

Wong , N.D. & Reading, A.E.

1989 "Personality correlates of Type A behavior". Personality & Individual Differences, 9, 991-996.

Wright , L.

1988 "The type A behavior pattern and coronary artery disease", American Psychologist, 43, 2-14.

استلام البحث ديسمبر 1991

اجازة البحث ديسمبر 1992

النخبة السياسية ـ الثورية في أريتريا وإشكالية بناء الدولة المستقلة

عبدالله جمعة الحاج

قسم العلوم السياسية ـ جامعة الامارات العربية المتحدة

مقدمة

لقد توج الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الأريتري بتحقيق نصر مؤزر أعطى أريتريا شكلها السياسي من حيث كونها دولة تنتظر ان يُصادق على استقلالها من خلال الاستفتاء الذي سيتاح فيه للشعب الأريتري اختيار شكل الدولة التي يرغب في إقامتها، ومن خلال اعتراف المجتمع الدولي بذلك. وخلال المراحل الأولى للفترة النضالية تم التركيز على الجانب العسكري للثورة، وعلى العلاقات السياسية الخارجية للجبهات المناضلة بحيث أغفل الجانب الاجتماعي والسياسي الداخلي لأريتريا إلى حد كبير، ويمكن إدراج الصراع الذي خاضته الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا ضمن قائمة النضالات المسلحة الرائدة التي خاضتها شعوب عالم الجنوب، فهو شبيه بتلك النضالات التي دارت في الصين وفيتنام وكوريا وموزمبيق وغينيا بيساوْ والجزائر، والتي أرست لنفسها تقاليد نضالية معينة اهتمت بالجوانب الاجتماعية بشتى أبعادها، وبتكوين خطوط سياسة داخلية واضحة سارت جنبا إلى جنب مع الخطط المرسومة للكفاح المسلح، وهذا الأمر لم يخرج من تفكير الجبهات المقاتلة في أريتريا والحبشة [1] جميعا. ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار كون الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا هي صاحبة أكبر موقع قدم على الساحتين: العسكرية والاجتماعية فإننا نلاحظ أن خط النخبة السياسية التي تقودها وممارساتها هي التي سيطرت على جوانب الكفاح الأريتري بمجمله بشكل كبير، ومن خلال ذلك استفادت من تجاربها المختلفة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

بالإضافة إلى ذلك فقد وجهت تلك النخبة جل اهتمامها لتحليل وفهم

خصوصية موقعها الذاتي من حيث قيادتها جبهة سيطرت على الكثير من الأراضي الأريترية وفي أوقات متعددة وشبه مستمرة، لذلك فإننا نلاحظ أنها ـ وهي قيادة سياسة ـ اضطلعت بدور مهم هو توجيه البنى السياسية والاجتماعية في أريتريا إلى تحول جذري محوره الأسس الديمقراطية والمشاركة الشعبية الراسعة والشاملة، وعلى أية حال فإننا ونحن عرب ـ ومن منطلق قومي ـ معنيون كثيرا بالشأن الأريتري وذلك لأسباب كثيرة ومتشعبة منها الأمني والاستراتيجي والاقتصادي والسياسي (السلطان 1985: 179- 181) و(الحاج، 1992: 27-46). وفي سبيل فهم أفضل للواقع الأريتري في هذه المرحلة لا بد لنا من التمعن بذلك الواقع توخيا لفهم طبيعة وتوجه الثورة السياسية والاجتماعية القادمة التي ستخوضها قيادة الجبهة في سبيل بناء المجتمع الأريتري الجديد، ومن هذا المنطلق الجوهري تأتي أهمية هذه الدراسة التي سنحاول فيها إلقاء الضوء على النضالات التي ستخوضها النخبة السياسية في سبيل بلورة شكل النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي سيسود في أريتريا المستقبل.

وستنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن هناك نخبة سياسية تسيطر على تسيير جميع الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأنها مسيطرة الآن عسكريا وسياسيا على الوضع الأريتري، تلك النخبة ستدفع بالأمور كي يتم تبني نمط من الاشتراكية ذات الخصوصية التي تناسب الواقع الأريتري الجديد، وتتماشى مع معطيات الواقع الدولي المعاصر الذي يسير في اتجاه بلورة نظام عالمي جديد يقوم على القطبية الأحادية التي تلعب في الولايات المتحدة دورا قياديا، على أنها أيديولوجية يعتمد عليها نظام الحكم في بناء مؤسساته بحيث تقوم جمهورية اشتراكية ديمقراطية تكون لها خصوصية أريترية، وأن هذه النخبة تواجه الآن بأزمة انتقال من كونها نخبة ثورية إلى نخبة سياسية تحكم قطرا مستقلا وعليها مسؤوليات داخلية، ولها ارتباطات خارجية، ويرتبط بذلك أن أريتريا الآن تواجه أزمة الانتقال من كونها إقليماً يخضع لنظام استعماري استبدادي إلى دولة مستقلة ذات سيادة، وفي إطار طرح من هذا القبيل فإن الدراسة ستعتمد على منهجية النخبة السياسية من حيث كونها إطاراً نظرياً يقصد من خلاله تحقيق الوحدة بين عناصر البحث المختلفة، ويكون أساسا صالحا لربط الفرضيات المطروحة بالنتائج التي يتم التوصل إليها[2]. وفي هذا السياق ستقوم الدراسة بمحاولة فهم شكل وطبيعة وجوهر النظام السياسي الأريتري القادم عن طريق فهم البرامج التي طرحتها النخبة السياسية

في مؤتمراتها التنظيمية والتوحيدية، وعن طريق استعراض أفكار ومواقف وتصريحات رموز تلك النخبة السياسية من أمثال اسياس آفورقي الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير أريتريا والأمين العام لحكومة أريتريا المؤقتة، ومن خلال استعراض ما سنته تلك النخبة من مراسيم وقوانين، ومن خلال ما تقوم بممارسته وتنفيذه في هذا السياق، ومن خلال ما بثته وسائل الإعلام سواء أكانت تلك التابعة لها أم المحايدة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لكي يتم تحقيق تراكم علمي للمادة الموجودة في الحقل فقد تمت الاستعانة بما هو متوافر من أدبيات عربية وإنجليزية سابقة تناقش الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأريتري.

وبهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى شح المصادر المتعلقة بموضوع من هذا القبيل، بخاصة العربية منها، وذلك لأنه جديد في حد ذاته، ولأن الدراسات المتعلقة بأريتريا لم تلق الاهتمام الكافي من الباحثين العرب، وإلى هذه اللحظة، برغم ما لأريتريا من أهمية خاصة لدينا نحن العرب (الحاج 1992 :27 -46). ولابد من الإشارة أيضا إلى أنه تم التعامل بحذر مع ما هو موجود في الحقل في سبيل أن نقدم مستجدات الساحة السياسية الأريترية وبشكل علمي للقارىء العربي، آخذين بعين الاعتبار ضرورة الحرص والحذر الشديدين في إطلاق الأحكام والتعميمات والتقويمات، وضرورة تجاوز الانطباعات السطحية السريعة انطلاقا من واقع محدودية علم السياسة والاجتماع السياسي في مجال التنبؤ بما قد تقوم به أية نخبة سياسية، وخاصة إذا كان المحيط السياسي والاجتماعي الذي تعيش فيه ينتمي إلى عالم الجنوب المتخلف الذي يفتقد إلى وجود المؤسسات، مما يتطلب منا التنبه لأخطار عدم البصيرة في الأنماط والنسق، وعدم البصيرة في الأيديولوجية مما يعني الاحتراس الكامل من الانحياز للأفكار المسبقة والأحكام الشخصية المحضة (دسوقي، 1990:160).

تشكل الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا

وبروز النخبة السياسية التي تقودها

قبل الحديث عن دور النخبة السياسية في تشكل النظام السياسي والاجتماعي الأريتري نرى أنه حري بنا أن نقدم نبذة مختصرة عن كيفية تشكل الجبهة الشعبية، وعن تاريخها النضالي، ودورها في عملية التحرير، وعن بروز النخبة السياسة التي تقودها، فقد اشتعلت الشرارة الأولى للمقاومة الأريترية ضد الاستعمار الحبشي في

العام 1957 عندما انطلقت مظاهرات طلابية عارمة ضد ممارسات ذلك النظام، والتي توجها في تلك الفترة بمنع استخدام اللغتين العربية والتيجرية على أنهما لغتان رسميتان في المؤسسات الحكومية والمدارس، وبالتدريج فقد تطورت المسألة إلى مقاومة سرية للحكم الحبشي اعتمدت جزئيا على الطلبة والمثقفين والعمال المقيمين في الدول العربية المجاورة، وجزئيا على الطبقة الوسطى المتعلمة التي نظمت صفوفها في أقبية «وكوادر» سرية في أسمرة والمناطق الحضرية الأخرى، وتأثرا بما كان يوجهه بعض أعضاء النخبة المثقفة والمتعلمة من دعاية إعلامية بهدف تعبئة الجماهير الشعبية، وتأثراً بالأجيال الأولى من النخبة السياسية التي غرست البذور الأولى للثورة الأريترية على شاكلة «ولديب ولد ماريام» الذي كان يذيع رسائل إعلامية ثورية موجهة من القاهرة منذ العام 1955 نجحت تلك الحركة التحررية الأريترية غير المنظمة في تعبئة الرأي العام الشعبي، ولكن تلك الحركة افتقدت إلى الخط السياسي الواضح وإلى القيادة المتمرسة رغم ما أشرنا إليه من تشكيلها لبوادر ظهور نخبة سياسية، لذلك فإنه من الملاحظ أن المعارضة الوطنية الأريترية لم تتطور إلى قوة دافعة حقيقية إلا بعد أن شكلت جبهة التحرير الأريترية في العام 1960 وانطلاق الشرارة الأولى للكفاح المسلح في العام (Johnson, 1981: 1961 (186-187 و (بيمبي 1985:124).

وخلال خطواتها الأولى واجهت الحركة الثورية مسألة تطوير وتشكيل نُخبة عسكرية وسياسية تقود هذه الثورة ومسألة تطوير قاعدة جماهيرية عريضة، ومع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التشكل الاجتماعي المحلي فإن ذلك أبرز بوضوح حتمية الربط بين نخبة سياسية وعسكرية تنتمي إلى البورجوازية الصغيرة ذات الشعور الطبقي، وبين القوة العضلية التي تنتمي إلى الريف. وبدأت جبهة التحرير الأريترية مسيرتها من قبل مجموعة من المنفيين السياسيين والطلبة في القاهرة تحت قيادة إدريس محمد آدم الحركي الأريتري الذي بدأ نشاطه الوطني في الخمسينات (الفوال 55:1986). وطورت تلك المجموعة من المغتربين علاقاتها مع حامد إدريس عواطي الذي يمت بصلة قرابة لإدريس محمد آدم، ويقود مجموعات قبلية مسلحة تنتمي لقبائل بني عامر، وشكلت تلك المجموعات التي تم دعمها ماديا من الخارج سلسلة من القرى المحاربة التي بدأت نشاطها بمهاجمة المراكز والمعسكرات الحبشية، وبشكل تدريجي أخذت جبهة التحرير الأريترية في التوسع، وأخذت القيادة التي تسيطر عليها تسير نحو التشكل على هيئة نخبة سياسية برغم استمرارها . أي جبهة

التحرير . على شكل مجموعات متفرقة وشبه متنقلة لبعض الوقت، وأدى هذا العامل إلى أن تتحول جبهة التحرير إلى مجال لنفوذ التقاليد المحلية حيث أخذ نشاطها في الميل لكي تشكل خملات غزو من القبائل الرحل على مناطق الفلاحين والتجمعات الحضرية، وفي هذا السياق تم تبني نمط محدد من حرب العصابات التي نادرا ما استطاعت الحركة تجاوزه، وفتحت أعذار من قبيل جمع الضرائب الثورية قامت قبائل بني عامر مثلا بمصادرة بهائم الفلاحين، وقامت بفرض الاتاوات على القبائل الفلاحية والرعوية المستقرة والضعيفة (Johnson, 1981: 187).

ومع توسعة جبهة التحرير الأريترية لعملياتها العسكرية في الهضبة الأريترية بدأت التناقضات الدينية والطبقية والإثنية والعرقية والمذهبية تطفو على السطح، وظهرت مجموعات تطالب بإزالة التناقضات وخاصة المتعلق منها بالاختلاف الديني، وقامت بمعارضة توجهات القيادة التي ذكرنا أنها كانت في طريق تشكيل نخبة سياسية ذات أصول طبقية تنتمي إلى البورجوازية الصغيرة، وسبب تلك المعارضة كان توجهات تلك القيادة نحو انتهاج سياسات تتمحور حول التوجهات الدينية والقبلية الضيقة، وتطورت تلك المعارضة إلى مناداة صريحة من قبل المعارضين بانتهاج سياسات اجتماعية ثورية تقوم بالربط بين الطبقات الاجتماعية المختلفة على أنها طبقات متساوية بحكم علاقاتها مع بعضها البعض عن طريق إذكاء الشعور الطبقي والمصلحة المشتركة الهادفة إلى تحقيق تحرير أريتريا من حيث هي مصلحة قومية عليا بغض النظر عن العرق أو الديانة التي تنتمي لها كل فئة على حدة، ولكن تلك المناداة لم تلق استجابة في أوساط النخبة السياسية والعسكرية المسيطرة على جبهة التحرير الأريترية مما حدا بالفئات المعارضة للانفصال الفعلي عنها، وتشكيل فصيل جديد تحت مسمى: الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا (Farer, 1976 4-5). ولكن ذلك الانفصال لم يعجب النخبة المسيطرة على جبهة تحرير أريتريا، ونظرت إليه على أنه خطر داهم يهدد وجودها من حيث كونها نخبة سياسية وعسكرية بنفس القدر الذي يهدد بقاء ونجاح مسيرة الثورة. من ذلك المنطلق شرعت النخبة المسيطرة على جبهة التحرير في الإعداد للقضاء على الثورة المضادة التي كانت تنبىء بتشكيل وبروز نخبة سياسية وعسكرية موازية لها. وقاد ذلك الأمر إلى نشوب حرب أهلية مدمرة بين فصائل الثورة الأريترية في الفترة ما بين العامين 1972-1974 عندما حاولت جحافل الجيش الحبشي القضاء على الثورة وسحقها سحقا تاما مستغلة ظروف الصراع الداخلي التي دارت بين الأريتريين،

وجعلتهم ضعفاء في مواجهته.

ضمت الجبهة الشعبية في صفوفها وطوال نضالها مجموعات من المسلمين والمسيحيين الذين تكاتفوا بصلابة خلال حرب التحرير تحت قيادة اسياس آفورقي ورمضان محمد نور. وفي المؤتمر الشعبي العام الأول الذي عقدته الجبهة في يناير 1977 نظمت أجهزة الجبهة بشكل دقيق، وانتخبت لجنة مركزية تتكون من 37 عضواً ومكتباً سياسياً ضم 11 عضوا، وشكلت اللجنة المركزية بمجموع أعضائها النخبتين: السياسية والعسكرية في حين شكل المكتب السياسي الشريحة العليا للنخبة السياسية التي طالما كان لها باع طويل في اتخاذ القرار على جميع المستويات. وخلال المسيرة تبنت النخبة السياسية برنامجاً يرتكز على العداء التام للنظام الحبشي، ويميل إلى إقامة حكم ديمقراطي شعبي يمثل مصالح الجماهير العمالية والفلاحية والقوى الديمقراطية، وأكدت أيضا احترامها للقوميات التي يتشكل منها المجتمع من حيث حقها التام في المحافظة على ثقافتها من جميع جوانبها (Tesggai, 1976: 26)، وذلك من خلال البرامج التي أعدها رموز تلك النخبة السياسية، ومن خلال الأطروحات التي قدموها في خطبهم ومواقفهم السياسية والاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك فإنها انتهجت منهاجا في التحرير يعتمد على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد معتمدة الامكانات الذاتية مع التركيز الشديد على أهمية الوحدة الوطنية، وقد لقيت الجبهة الشعبية والنخبة التي تقودها تأييدا واسعا في الأوساط الشعبية العربية وفي أوساط الطلاب والعمالة الأريترية المهاجرة في شتى بقاع الأرض بالإضافة إلى بعض الأوساط الرسمية العربية كحكومات الامارات العربية المتحدة والكويت وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، والقيادة البعثية في كل من سوريا والعراق (الحاج، 1992 :36-49)، وركز برنامج النخبة السياسية السياسي على اعتبار أن كفاح الشعب الأريتري ليس سوى جزء من نضال عالم الجنوب ضد الأمبريالية والعنصرية والفقر والجهل والمرض والتخلف بجميع أشكاله وصوره. ومن هذا المنطلق حاولت النخبة السياسية رسم صورة الجبهة التي تقودها على أنها قوة تقدمية تسعى لإحقاق الحق في إطار من القدرة على الالتقاء بجميع القوى التقدمية في أفريقيا والوطن العربي وأمريكا اللاتينية (شعرواي، 138:1977).

هيمنة النظام الحبشي وممارساته القمعية

كان الاتحاد بين أريتريا والحبشة والذي استمر بين العامين 1952-1962

مفروضا على أريتريا من قبل الأمم المتحدة، وبقرار منها (جبهة التحرير الأريترية، 1977). ذلك القرار كان جائرا بحق أريتريا حيث إنه حرم شعبها من حق تقرير المصير، وبدا الخروج عن المألوف واضحا فيه حيث تمت محاولة خلق تعايش بين أمة كانت تناضل من أجل الحرية والديمقراطية والاستقلال وبين نظام استبدادي يقوم على حكم الفرد، وسرعان ما اتضحت حقيقة عدم إمكانية التعايش بين الطرفين؛ ففي سبيل تحطيم الحياة السياسية الأريترية قام النظام الحبشي في عهد هيلاسيلاسي بالتخطيط لشل الاقتصاد الأريتري شلا تاما عن طريق الاستيلاء على واحد من أهم مصادره، وهو عائدات الجمارك؛ وعن طريق إغلاق العديد من المصانع وتفكيكها ونقلها من أريتريا إلى الحبشة؛ وعن طريق عرقلة التنمية الاقتصادية الأريترية بشكل عام، بالاضافة إلى ذلك فقد صودرت أيضا حرية الكلمة وقمعت الصحافة وسجن القائمون عليها، وتم سحب جميع الصلاحيات التي كانت تتمتع بها الجمعية الوطنية الأريترية (البرلمان) بالإضافة إلى إلغاء صلاحيات جميع السلطات الأخرى وخاصة القضائية منها التي استبدلت بالنظام القضائي الحبشي، وعلاوة على ذلك فإنه تم فرض الأمهرية لغة رسميةً وحيدةً وتم إحراق جميع الكتب المكتوبة باللغات الأخرى كالعربية والتيجرية، تمّ أيضا إنزال العلم الأريتري واستبداله بعلم الحبشة (Houtrat, 1981: 263).

وإذا ما كانت تلك الممارسات قد أدت إلى إفقار الطبقة العاملة الأريترية من جانب فإنها أدت من جانب آخر إلى نمو الحركات العمالية بشكل لم يسبق له مثيل، وإلى إنشاء نقابة الاتحاد العمالي في العام 1952، وفي الوقت ذاته خطط النظام وجهز للقضاء عليها، وفي هذا السياق قام عملاء حكوميون بإطلاق النار على رئيس الاتحاد الذي أصيب بجروح بليغة، ومنع العمال من عقد أية اجتماعات ومنعت صحيفة نقابة الاتحاد العمالي من الصدور منعا باتا، وفي ظل تلك الظروف اضطرت الحركة العمالية للعمل في السر، وبدأت برنامجا مكثفا لتثوير الجماهير، وذلك بالتعاون مع الحركة الطلابية، ومع بداية العام 1957 انتشرت فكرة الثورة عبر القطر الأريتري كافة، وبلغت ذروتها بقيام الاضراب الشامل في العام 1958، وفي مظاهرات شعبية عارمة قام المشاركون من عمال وطلبة وقطاعات أخرى من الشعب بشجب السلب والنهب الاقتصادي الذي قامت به حكومة الحبشة وطالبوا علنا باستقلال أريتريا، وكان رد فعل النظام الحبشي فوريا وقاسيا ودمويا حيث أمر قواته بفتح النار على المتظاهرين، وجرح وقتل المئات كما اعتقل آلافاً آخرين، وبعد تلك

المذبحة لعب الطلاب الذين قاوموا امتهان الحقوق الوطنية والديمقراطية الأريترية عبر عقد الخمسينات دورا فعالا في تنظيم حركة المقاومة السرية التي شُكلت بهدف قيام مقاومة مسلحة. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن ذلك القمع الشديد الذي مارسته السلطة الحبشية قد أثر سلبا على الحركة العمالية بالذات، والتي تقهقر دورها، وعانت حركتها الثورية من تخلف عن ركب الكفاح المسلح لمدة لا يستهان بها، وبالإضافة إلى ذلك فإن هجرة العمال الأريتريين إلى الخارج تضاعفت نتيجة لعمليات الملاحقة والتنكيل اللتين قام بهما النظام الحبشي في صفوفها، ورغم أن العمال الأريتريين لم يتوقفوا قط عن مساندة حركة الاستقلال على أنهم أعضاء وممولون لها سواء من داخل أو خارج أريتريا إلا أن حركتهم ذاتها بصفتها حركة عمالية منظمة كانت في أدنى مستوى لها عندما ظهر الكفاح المسلح بشكله المنظم (Houtrat, 1981 :263).

أما بالنسبة للفلاحين فإن الحكم الحبشي زاد من حالتهم سوءاً، حيث عمل على تركيز الإقطاع في المناطق التي كان يسود فيها بالإضافة إلى ظهوره في مناطق أخرى لم يكن موجوداً فيها من قبل مما فاقم من ظاهرة الإملاق التي عانى منها الشعب الأريتري، وكما هو متوقع في وضع من هذا القبيل فإن موقع الشريحة العليا من البورجوازية الصغيرة قد قوي نتيجة لسياسات النظام الحبشي الذي منح أعضاءها الامتيازات الاقتصادية والألقاب، ومن خلال الفساد والامتيازات بدأ أعضاؤها في حيازة ثروات شخصية كبيرة، وتحولت لهم الملكية العقارية التي كانت سابقا تخص السلطات الاستعمارية الغربية، وباستخدام الثروات المادية التي تراكمت بين أيديهم بدأوا في تأسيس أعمالٍ تجارية جديدة كإنشاء المصانع ومؤسسات التوزيع والتجارة، وشركات التأمين والنقل، واحتل الكثير من رموزها المراكز العليا في الهرم البيروقراطي والعسكري وقوات الأمن والشرطة مما مكنهم من تركيز المزيد من القوة الاقتصادية والمالية في أيديهم (Hoben, 1972 : 561-582).

وبقدوم رأس المال الأجنبي إلى القطر فإن تلك الشرائح العليا من البورجوازية الصغيرة أخذت تأخذ معالم طبقة بورجوازية أعلى بشكل أدق وأوضح، وبالطبع فإن تطور تلك الطبقة البورجوازية لم يكن سهلا لم تصادفه عوائق حيث إن ذلك الجزء من أعضائها الذين كانوا يفضلون أن يروا اتحاداً فيدراليا فضفاضا مع الحبشة برزوا معارضين للضم التام الذي قام به نظام هيلاسيلاسي، ولم يتمكن النظام من شراء الطبقات البورجوزية سواء الصغيرة التي كانت في طور التشكل أو الأعلى بسهولة

مما اضطره إلى تفتيتها وإذابتها، وأجبر الكثير من أعضائها على مغادرة القطر أو على إقصاء انفسهم ذاتيا عن النظام وسياساته، بالإضافة إلى ذلك فإن نظام هيلاسيلاسي قام بمكافأة ملاك الأرض الاقطاعيين عن طريق منحهم ألقابا ارستقراطية ومزيدا من الأملاك، وعين الكثير منهم في مناصب عالية في الهرم البيروقراطي، ففي الأراضي الأريترية المرتفعة تمت مكافأة العناصر الإقطاعية الموالية للنظام عن طريق تقوية مراكزهم السياسية وسلطتهم الادارية، وفي خضم ذلك بات أعضاء هذه الطبقات يشعرون بأنهم أكثر أمنا وقدرة على الاحتفاظ بمواقعهم الطبقية التي تتحقق من خلال امتيازاتهم، ذلك الشعور بالأمن والسيطرة مكنهم من العبث بنظام الدييسا السائد الذي سنتحدث عنه في إطار حديثنا عن البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية للمجتمع الأريتري، ومكنهم أيضا من السيطرة التامة على النشاطات التجارية في الريف الأريتري بالإضافة إلى تمكينهم من إقامة وتطوير مصالح وأعمال في المناطق الحضرية أو المدن بشكل خاص، وفي المقابل أدى ذلك إلى تغييب المزيد من ملاك الأرض في الأراضي المنخفضة بنفس المستوى (Gamer, 1982: 310-312).

البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية للمجتمع الأريتري

يتكون المجتمع الأريتري من فلاحين مستقرين في مناطق الأراضي المرتفعة، ومن رعاة بدو متنقلين أو شبه متنقلين في الأراضي المنخفضة، ولازال الشكل الأول ـ الفلاحون المستقرون ـ ينتظم في تجمعات قروية تتكون من عائلات ممتدة، وتقليديا يوجد ثلاثة أنظمة من ملكية الأرض في معظم قرى الأراضي المرتفعة، فتحت مايسمى بالميريت ريستي Meriet Rist، أو الملكية العائلية يستطيع أفراد العائلة فقط استعمال الأراضي الخاصة بهم، والتي لا يمكن أن تباع أو يتم التصرف فيها إلا بموافقة أفراد العائلة جميعاً، وإلى جانب ذلك فقد ساد ذلك نظام الملكية الفردية للأرض أو بما يعرف بالميريت وركي Meriet worki، ولكن الطريقة الأكثر انتشارا هي مايعرف بالدييسا Diesa، وهي نوع من الملكية الجماعية أو القروية، وفي هذا النظام يوجد لكل فرد من أبناء القرية حقٌّ متساوٍ مع أبناء القرية الآخرين في استعمال الأرض، وينقسم القرويون تحت هذا النظام إلى فئتين: الأولى هي عائلات الريستجنا Restegna، وهم تلك المجموعة من العائلات التي تنحدر من السكان الأصليين للقرية، والثانية هي تلك المجموعة من العائلات التي قدمت إلى القرية لاحقا وتسمى ماكالاي آليت Makalai Alet، ويحق للفئة الأولى فقط المساهمة في إدارة

شؤون القرية حيث يتم اختيار جمعية من كبار السن الذين يمثلون عائلات الريستجنا لهذا الغرض، ومدة تلك الجمعية سبع سنوات، وغالبا ما يأتي أعضاؤها من بين أفراد العائلة الغنية والمتنفذة في القرية (Markakis, 1973: 365). أما أراضي الديسا فإنها تقع في تقسيمات ثلاثة وفقا لخصوبتها، ويتم توزيع أرض من كل قسم على أهل القرية كل سبع سنوات، ويتم استغلال الأرض بصفة شخصية وفقا لهذا النظام تكون فيها وسائل وأدوات الإنتاج مملوكة ملكية خاصة للأفراد، ومما تجدر الإشارة إليه أن الأراضي الأريترية المرتفعة كانت ولازالت عالية الكثافة السكانية نسبيا في حين أن الأراضي الزراعية فيها متفرقة بمعنى أنها منفصلة عن بعضها البعض جغرافيا، ولاتزال الوسائل التقنية الحديثة في الزراعة غير مستخدمة، ومعظم الفلاحين سكان الهضبة الأريترية من المسيحيين الأقباط، وتمتلك الكنيسة القبطية قدرا لايستهان به من الأرض في الجزء المذكور (Brietzke, 1976: 637-650).

ويسود في مجتمعات البدو الرحل وشبه الرحل التابعة لمختلف القوميات التي تقطن الأراضي المنخفضة نظام ذو بنى إقطاعية تتشابه فيما بينها إلى حد كبير، فينقسم مجتمع بني عامر البدوي المتنقل والواسع من حيث الكثافة السكانية في الأراضي المنخفضة الغربية إلى طبقتين منفصلتين عن بعضهما البعض إلى حد كبير، الطبقة الأولى هي الأرستقراطية المسيطرة على زمام أمور المجتمع، والتي تعرف بالنابتابس Nabtabs. والطبقة الثانية هي الأغلبية الساحقة وهي طبقة مغلقة من الأقنان Serfs التيجريين[3]. ومما تجدر الإشارة إليه أنه في مجتمع بني عامر ليس هناك شكل واضح لملكية الأراضي الرعوية إنما غالبا ما تتم السيطرة على تلك الأراضي من قبل المجموعات أو الفئات عن طريق العادة أو الاتفاقيات التقليدية الضمنية، ويحق للأقنان وفقا لهذا النظام امتلاك قطعانهم الخاصة بهم ولكنهم مرتبطون بالأرستقراطية عن طريق سلسلة من الالتزامات الإقطاعية كالجزية أو الهدايا الإلزامية أو السخرة، وتزود تلك الالتزامات السادة الإقطاعيين بفائض الدخل أو الريع الذي يستعملونه بدورهم لزيادة ثرواتهم وتنميتها. وتمت تقوية ذلك النوع من الانقسام عن طريق الامتيازات الطبقية الاجتماعية والسياسية التي تمتعت بها الطبقة الاقطاعية (Ottaway, 1976: 469-486). وتم إقصاء الأقنان عن الحياة السياسية للمجتمع بشكل مطلق وأسندت إليهم الأعمال اليدوية وغير المستحبة فكانوا ضحية للوصمة الاجتماعية التي ألصقت بهم (Houtrat, 1981: 258).

وقامت جبهة التحرير الأريترية عند تأسيسها بتعريف الصراع الثوري بأنه عمل

وطني وعمل اجتماعي في الوقت ذاته، ويبدو أن تعريفاً من ذلك القبيل لم يأت من فراغ بل هو أحد أهم مخرجات الصراع السياسي الحاد في داخل حركة التحرير الأريترية ذاتها، ودار النقاش المر الذي نشأ في صفوف جبهة التحرير الأريترية في القسم الثاني من الستينات والذي تبلورت نتائجه في ولادة الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا في العام 1970 حول طبيعة وأهداف وماهية القوى المحركة للثورة، وقد توصلت عناصر جبهة تحرير أريتريا السابقة والتي تشكل الآن الشريحة العليا للنخبة السياسية والعسكرية في الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا إلى قناعة مفادها أن الطريق الوحيد إلى النصر هو الصراع على جبهتين: هما الاستقلال الوطني وتحقيق التغير الديمقراطي للمجتمع الأريتري[4]. ويشير البرنامج الآنف الذكر إلى إقامة دولة ديمقراطية شعبية تهدف إلى إزالة جميع الأجهزة الإدارية التي أقامها النظام الحبشي وإلى إزالة جميع القوانين المعادية للوطن وللديمقراطية، وإلى إلغاء جميع الاتفاقيات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي أبرمتها الحبشة مع الدول الأخرى وتخص أريتريا، ويبدو أن تلك الأهداف المعلنة تعكس إلى حد كبير الفكر الذي تتبناه النخبة السياسية في الجبهة، ووفقا للتحليل الذي أجرته تلك النخبة فإن هذين الجانبين لمعركة التحرير متداخلان إلى حد كبير، وإلى درجة يستحيل فيها فصل الواحد منهما عن الآخر، ولايمكن تحقيق التطلع الشعبي إلى الاستقلال والمحافظة عليه مالم يتم تحويل الطبيعة الاستغلالية لتركيبة المجتمع بحيث تصب في مصلحة السواد الأعظم من الجماهير الشعبية، ونظير ذلك فإنه كان من غير المجدي التفكير في تحقيق تطلعات ومطالب الجماهير الأساسية خارج نطاق أريتريا المستقلة.

ويبدو من الطرح الجديد الذي تتبناه الحكومة الارترية المؤقتة والتي تتشكل عناصرها من الكوادر القيادية التي شكلت النخبتين السياسية والعسكرية في الجبهة الشعبية، ومن ممارسات النخبة السياسية للجبهة المذكورة خلال تاريخها النضالي الطويل منذ إنشائها أنها ستأخذ في حسبانها ثلاثة أمور مهمة عند الرغبة في صياغة الشكل النهائي لطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي الذي سيهيمن في أريتريا، الأمر الأول أن السياسات الإمبريالية وسياسات الاستعمار الجديد هي المسبب الأساسي الذي جر الشعب الأريتري لكي يخوض النضال الطويل الذي خاضه، وقاسى من خلاله شتى أنواع المعاناة، وبالإضافة إلى ذلك فان تلك القوى ذاتها هي التي عملت أيضا على عرقلة حق الشعب الاريتري في تقرير مصيره ولاتزال تعرقل، إما

عن طريق مشاركتها المباشرة في قمع الثورة سابقا (Houtrat, 1981: 265) وإما عن طريق محاولتها استخدام الثورة ذاتها لتحقيق مآربها الاستعمارية الخاصة بها[5]. والأمر الثاني فانه بحكم طبيعته الاقطاعية الذاتية والتابعة فان العدو الذي واجه المحاربين الأريتريين كان متخلفا وقاسيا ومفلسا من أية حلول سلمية للمعضلة الأريترية. والأمر الثالث والأخير هو أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء الجسيمة والإحباطات المحزنة التي صاحبت السنوات الأولى للثورة المسلحة. ففي تلك الفترة . وبغض النظر عن التأييد الشعبي العارم . وقعت قيادة حركة التحرير تحت سيطرة عناصر إقطاعية وبورجوازية سعت إلى تحقيق الاستقلال عن طريق أقصر السبل وبالسرعة الممكنة، وذلك هو التحليل الذي قامت به النخبة السياسية التي تقود الجبهة الشعبية، ومن ثم تبنته خطأً سياسياً ومعتقدا حاربت في سبيله.

وعندما انفصلت الجبهة الشعبية عن جبهة تحرير أريتريا الأم فان النخبة السياسية التي تقود الأولى رأت أنه من الجوهري جدا تعريف التناقض الطبقي الموجود على الأرض الأريترية، ووجدت أن السبب الرئيسي الذي أدى بالثورة إلى التقهقر في الفترة التي كان فيها الصراع المسلح تحت قيادة جبهة تحرير أريتريا هو عدم وجود تحليل للمجتمع الأريتري ولطبقاته المختلفة ولتوجهات ومواقف تلك الطبقات من الثورة الأريترية برمتها، لذلك . وعبر استقصاء مفصل . فإن النخبة السياسية القائدة قامت بتحديد أو تسمية تلك الطبقات التي نظرت إليها على أنها تشكل أهدافا للصراع وتلك الطبقات التي نظر إليها على أنها قوى للتغيير[6].

النخبة السياسية وتحديد الأهداف الاجتماعية للثورة

قامت النخبة السياسية التي تقود الجبهة الشعبية في العام 1975 بنشر نتائج استقصاء أجرته للبنى الطبقية في الأراضي الريفية العالية، ولوحظ بأن الطبقة الإقطاعية تمتلك في تلك المناطق أراضي شاسعة ومزارع مختلفة المحاصيل. ويعد سيدا اقطاعيا كل من تملك مايزيد على ثماني تسميدات[7] من الأرض ومايزيد على أربعة أزواج من الجاموس، ولايقوم السيد الاقطاعي بالمساهمة في الإنتاج ولكنه يستغل قوة عمل مجموعة من المستأجرين tenants، وغالبا ما يتلقى منهم مابين 25 الى 50 بالمائة من المحصول ريعاً للأرض بالإضافة إلى اغتصاب مجموعة من الخدمات والمدفوعات بدون مقابل، وعلاوة على ذلك فإن المراباة كانت جزءاً أساسيا وشائعا من ممارسات الإقطاع، فعن طريق إقراض الفلاحين المعدمين بسعر فائدة ضخم أسس أولئك الاقطاعيون والمرابون لأنفسهم دخلا ثابتا ومرتفعا بالإضافة

إلى تراكم ثروات طائلة بين أيديهم، وفي الأراضي الأريترية المنخفضة تم استغلال المستأجرين بالطريقة نفسها. فقد احتكرت الطبقات الإقطاعية الحياة الاقتصادية والتجارية في المناطق الريفية، وتاريخيا كان الإقطاع مرتبطا بالمستعمر سواء أكان الايطالي أم البريطاني أم الحبشي مستمدا بذلك سندا لمراكزه، تلك المراكز قويت بشكل كبير من قبل نظام هيلاسيلاسي الإقطاعي واستمر نظام منجستو هيلا ميريام في التحالف مع بعض رموزها بهدف ضرب التماسك الشعبي الأريتري مما جعل تلك الطبقات هدفا أساسيا للثورة وعملت النخبة السياسية على توجيه الأمور بحيث يتم ضرب مصالح تلك الطبقات بغرض تفكيكها وإذابتها والقضاء عليها (Houtrat, 1981: 265).

ويجدر بنا الاستدراك هنا أنه برغم تحالف الدرق مع تلك القوى إلا أنه حاول فيما قبل نجاح الثورة الأريترية القيام بعملية إصلاح لنظام ملكية الأرض بهدف القضاء على الشكل القديم للنظام الاقطاعي السائد، ولكن ما قام به لم يكن كافيا ولم ينفذ تنفيذا صحيحا في جميع المناطق. وبقيت المسألة على حالها في غالب الأحيان حيث اعتمد المركز الاجتماعي المرموق والثروة والقوة على ملكية الأفراد للأرض، وملكية الأرض عملية معقدة جدا وتعتمد على خصوصيات كل إقليم من أقاليم أريتريا وعلى نوعية الكثافة السكانية الموجودة في ذلك الأقليم، وفي قطر يشكل فيه المشتغلون بالزراعة ومايتصل بها حوالي 95 بالمائة من الكثافة السكانية، في حين أن من يملكون الأرض هم قلة من الإقطاعيين وكبار الأغنياء، فإن فكرة إصلاح ملكية الأرض تعد ذات شعبية واسعة، لذلك فقد حاولت الجبهة الشعبية ذاتها القيام بإصلاحات تتعلق بالأرض عندما تمكنت من تحرير بعض المناطق خلال الثمانينات، ولكن تلك الإصلاحات لم تسر بيسر وسهولة بسبب ظروف الحرب وبسبب تدخلات النظام الحبشي المستمرة وبسبب المعارضة التي نشأت في أوساط الكثير ممن مست مصالحهم.

والهدف الرئيسي الثاني للثورة هو الشريحة العليا من البورجوازية. ووفقا لتصنيف الجبهة فإن هذا القسم يتكون من البورجوازية الكومبرادورية، ومن البورجوازيين البيروقراطيين، وكما هو شائع في جميع دول الأطراف التابعة أو جميع الدول التي يحلو للبعض تسميتها بالدول المستعمرة استعمارا جديدا فان الطبقات والفئات الاجتماعية المذكورة تخدم كوكلاء محليين للرأسمال العالمي ترأس تجارة الاستيراد والتصدير والمؤسسات المالية والاهتمامات المتعلقة بالصناعة والتجارة

(Abdullah, 1984: 148-180) و(عبدالله، 1986 :101-104). وبالنسبة لأريتريا فان تلك الفئات عارضت الاستقلال الأريتري بشكل مطلق، ووقفت ضد حركة التحرير الثورية منذ البداية، أما فيما يتعلق بالبورجوازية الوطنية في أريتريا فإنها صغيرة الحجم، وتفتقر إلى أية صيغة من النفوذ. ويشير تاريخ الصراع من أجل الاستقلال إلى أن أقلية من بين أفراد تلك الفئة قدمت دعما متذبذبا للثورة في الحين الذي بقيت فيه الغالبية منها محايدة، وعطفا على ذلك فان الجبهة الشعبية تتخذ موقفا حذرا منها برغم ما يصرح به رموز نخبتها السياسية، وعلى رأسهم أمينها العام اسياس افورقي بأن الجبهة تلتزم باتاحة الفرصة للجميع للمشاركة السياسية اقتناعا بأن الاستقرار والديمقراطية لن يتحققا إلا من خلال المشاركة وفتح المجال لجميع الأطراف[8].

القوى الاجتماعية المساندة للثورة

مع قيام الجبهة الشعبية وتشكل النخبة السياسية التي تقودها، نظرت النخبة إلى اتحاد العمال والزراع على أنه أساس الثورة الأريترية، وعلى أن الطبقة العاملة هي الأساس الموضوعي لتعضيد شعور اجتماعي طبقي حقيقي وبأنها هي الحارس الأمين لمكتسبات الثورة، ولكن الطبقة العاملة تعد صغيرة جدا مقارنة بطبقة الزراع، فهي تتكون من البروليتاريا الصناعية والزراعية، وتوجد الأولى في الصناعات التحويلية وأعمال التشييد والبناء، وفي حقل المواصلات والاتصالات وفي قطاع صناعة الخدمات، في الحين الذي توجد فيه الثانية في المشاريع الزراعية الضخمة التي تشغل من قبل الرأسمال الأجنبي، ويلاحظ بأن الأوضاع المعيشية العمالية متدنية جدا وذلك بسبب انخفاض الأجور أسوة بما هو سائد في الأقطار التابعة الأخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبالمثل فإن غالبية العمال الأريتريين من أصول فلاحية تربطهم بالريف علاقات وثيقة ويعتقد البعض بأن هذا الأمر يعد عاملا إيجابيا بالنسبة لقوة تحالف العمال والزراع واستمرارية ذلك التحالف (Houtrat, 1981: 266-267).

وشكلت الطبقات الفلاحية، سواء الفلاحون المستقرون في الأرض أو الرعاة الرحل وشبه الرحل الركيزة الأساسية للثورة، وبرغم احتوائها على غالبية السكان فإنها أكثر الطبقات المستغلة، وعاش أعضاؤها حياة مزرية، وبالتالي فإنها تعد حليفا يعتمد عليه كثيرا من قبل الطبقة العمالية في المناطق الحضرية ومن قبل النخبة السياسية التي تقود. ولكن لابد من التنويه في هذا السياق بأن من أشرنا إليهم على أنهم طبقة فلاحية لايشكلون كيانا متجانسا (Johnson, 1981: 189-192). ونتيجة للاستقصاء الذي أجري بتوجيه من النخبة السياسية في الجبهة الشعبية فقد اتضح أن الغالبية

العظمى من تلك الطبقة تتكون من الزراع الفقراء جدا حيث إنهم يشكلون ما يقارب ستين بالمائة من مجموع أعضاء الطبقة المذكورة، وبالاضافة الى قوتهم العمالية الجسدية، يمتلك بعض المشار إليهم جاموسة واحدة وقطعة صغيرة من الأرض. ويتحاشى أعضاء هذه الطبقة استئجار الجاموس من الإقطاعيين والفلاحين الأغنياء الذين يطلبون جزءاً من المحصول وذلك عن طريق إقراض الجاموس بين بعضهم البعض، ولكن الزراع الفقراء الذين لا يملكون حيوان حراثة سوى قواهم البدنية يضطرون اضطراراً لاستئجار الجاموس من سادة الأرض الاقطاعيين ومن الزراع الأغنياء، وهناك أيضا أعضاء آخرون ضمن هذه الطبقة وهم كبار السن، وفاقدو الأبوين، والنساء الأرامل منهن والمطلقات اللاتي لايملكن سوى مساحة صغيرة من الأرض، ونتيجة لكونهم غير قادرين على فلاحة الأرض بأنفسهم فإن الظروف تجبرهم على تأجيرها إلى أولئك القادرين على فلاحتها. واعتمادا على الترتيبات التي تتخذ فيما بين الطرفين يتلقى مالك الأرض حوالي ثلث أو نصف المحصول الهزيل أصلا، وأخيرا هناك فئة الذين لايملكون شيئا سوى قوتهم البدنية كالصغار غير المتزوجين، أو المتزوجين حديثا، او اولئك الذين يستقرون في القرية ولكنهم لا ينتمون إليها أصلا، ولكي يتمكنوا من حفظ الرمق فإنهم إما أن يستأجروا الأرض أو أن يقوموا ببيع قوة عملهم إلى الإقطاعيين أو كبار الزراع وأغنيائهم. وليس من الصعب رؤية أن الحياة التي يعيشها الزراع الفقراء شاقة وتثير الشفقة، فانتاج مزارعهم لايكفيهم على مدار العام، لذلك فإنهم يصبحون ضحايا للمراباة وللأنماط الأخرى من الاستغلال، ولكي يجدوا مايقيم أودهم فإنهم يبحثون عن أعمال في المدن أو المزارع الأخرى خلال أوقات معينة من السنة، ولأنه لايوجد لديهم مايفقدونه فقد شكلوا مصدرا بشريا مهماً للصراع من أجل التحرير (Houtrat, 1981: 266-267).

ونتيجة لتلك الظروف القاسية فإنه من المنطقي القول بأن أولئك الزراع الفقراء هم أول من سينادي بالإصلاح الزراعي المتعلق بالأرض، وهم الذين سيدافعون عن ذلك بضراوة، وتأتي مجموعة الزراع ذوي المستوى المتوسط في المرتبة الثانية حيث تشكل حوالي ثلاثين بالمائة من الطبقة الزراعية، والزارع الذي ينتمي إلى هذه المجموعة هو ذلك الشخص الذي يمتلك ثماني تسميدات من الأرض، وزوجا من الجاموس، وقليلا من الحيوانات المنزلية. وبشكل عام فإن الزارع المتوسط لايستأجر عمالا زراعيين، ولكنه يشارك شخصيا في الإنتاج. وبرغم أن هؤلاء لايضطرون إلى الهجرة للعمل في المدن والمزارع الأخرى فإنهم لا

يحققون من أرضهم مكسبا أكبر من ذلك الذي يسد عوزهم ورمقهم، ويرى هؤلاء بأن مستقبلهم سيكون أفضل لو أنهم ارتبطوا باصلاحات النخبة السياسية التي تتشكل منها الحكومة الثورية المؤقتة، والتزموا باصلاحاتها وشاركوا عمليا في إنجاح تلك الإصلاحات[9] وخاصة إذا ما حققت تلك النخبة نجاحات في هذا الصدد. وبالرجوع قليلا إلى تاريخ إصلاحات النخبة السياسية في بداية الثمانينات يلاحظ المرء بأن تلك النخبة تؤمن بأن الزراع متوسطي الحال قوة مهمة سيستفاد منها، وبأنها لابد أن تسعى لكسب تأييدها ودعمها وذلك عن طريق التركيز على العمل لصالحها لإشعارها بوعيها الطبقي، وعن طريق تسييسها ما أمكن ذلك (Houtrat, 1981: 266-267).

والزارع الغني هو ذلك الذي يملك أكثر من ثماني تسميدات من الأرض وأكثر من زوج واحد من الجاموس مما يعني أنه يملك وسائل إنتاج أفضل مما يمكنه بالتالي من انتاج منتجات زراعية أوفر وقد تكون ذات جودة أفضل. وهو غالبا ما يمارس زراعة الأرض التي يملكها بنفسه، ولكنه بالإضافة إلى ذلك يقوم باستئجار عمالة زراعية إضافية أو يقوم بتأجير وسائل الإنتاج التي يملكها لفلاحين فقراء. ويجدر التنويه هنا بأن الزراع الأغنياء يقومون بإقراض نقودهم ووسائل إنتاجهم الفائضة عن حاجتهم مقابل أسعار تعد باهظة بالمقاييس الأريترية المحلية، ويسيطرون على إدارة شؤون المجتمع الذي يعيشون فيه. ويمكنهم ذلك الأمر من تجميع فائض يتيح لهم في المقابل تحسين وتطوير ممتلكاتهم. ووفقا لتحليلات النخبة السياسية التي تقود الجبهة الشعبية لمجتمعات الريف الأريتري فإن الزراع الأغنياء يمكن أن يكونوا ذوي توجهات وطنية، وبأن البعض منهم ساهم في حركة التحرير الشعبية، وعلى استعداد للمساهمة في عملية إعادة البناء حاضرا ومستقبلا. ولكن من الواجب الأخذ بعين الاعتبار أن تجارب التاريخ البشري الأخرى تشير إلى أن أعضاء هذه الفئة من الطبقة الزراعية تنظر إلى أية ثورة اجتماعية متنفذة ومقبولة من عامة الناس، والى أي تغير اجتماعي جذري في البنية الطبقية على أنه أمر يعمل حتميا في غير صالحها ويشكل خطرا على امتيازاتها، ولهذا السبب فإن تأييد هؤلاء الفلاحين الأغنياء للثورة لم يكن قويا أو حتى واضحا تمام الوضوح. لذلك فإن النخبة السياسية المسيطرة في أريتريا الآن تنتهج سياسة حذرة ومتعقلة في التعامل مع جميع الفئات الاجتماعية التي ينظر إليها على أنها كانت متقاعسة في دعم الثورة خلال مسيرتها، بل إن رموز تلك النخبة يعترفون بالحاجة الماسة إلى تجاوز فئات من ذلك القبيل والنظر اليها على

أنها فئات «مهملة وهامشية»[10].

والطبقة الأخيرة من الطبقات الريفية هي طبقة السكان الرحل وشبه الرحل في الأراضي المنخفضة، وعدديا يعد هؤلاء جزءا مهما من سكان الريف، ولايعد السكان الرحل مضطهدين فقط، ولكنهم يُعَدُّون المجموعة الأكثر تغريبا ونسياناً وتعرضا للاستغلال من بين فئات المجتمع الأريتري. فالرعاة شبه الرحل كانوا يجبرون على استئجار الأرض للرعي أو الحصاد «من قبل الإقطاعيين أو النظام الحبشي». وكانت تفرض عليهم الضرائب الباهظة، وبالإضافة إلى ذلك فإن ملاك الأرض كانوا يغتصبون منهم خدمات متعددة كالعمل بالسخرة ومدفوعات العطايا وغيرها، وقوة يعتد بها في مساندة الثورة فإنهم قوّوا الكفاح المسلح منذ بداياته الأولى، لذلك فإنهم عانوا كثيرا من قمع النظام الحبشي (Harbeson, 1976: 50).

وتشكل البورجوازية الصغيرة في المناطق الحضرية مايقارب 20 بالمائة من الكثافة السكانية وبذلك فهي تشكل القسم الأكبر من السكان الحضر، حيث تحتوي على صغار التجار، والصناع ومالكي الصناعات التحويلية الصغيرة، والانتلجنسيا[11]. وباستثناء ذلك الجزء البسيط الذي كان محايدا جدا او متحالفا كلية مع النظام الحبشي فان هذه الطبقة لعبت دورا فعالا ومهما جدا في حركة الاستقلال بشكل عام وفي الكفاح المسلح بشكل خاص. ولكن الجبهة كانت مدركة للخطر الذي كانت ستشكله هذه الطبقة لو انها استطاعت السيطرة على الكفاح المسلح. فقد احتفظت الجبهة بتبني فكرة انه برغم امكانية الاعتماد على حقيقة ان هذه الطبقة حليف يعتمد عليه للجماهير المسحوقة الا ان الثورة لاتستطيع ان تحقق اهدافها الحقيقية سوى عن طريق الاعتماد الاساسي والثابت على تحالف قوى العمال والزراع تحت مظلة من توجيه الطبقة العاملة.[12]

النخبة السياسية والسياسات الاجتماعية الحضرية

تشير تجارب النخبة السياسية الأريترية إلى أنه عندما تمكنت الجبهة الشعبية من تحرير عدة مدن في النصف الثاني لعقد السبعينات، وخاصة العام 1977 قامت تلك النخبة بالتوجيه لدراسة أوضاع المدن المحررة من شتى جوانبها الاجتماعية والاقتصادية. وقامت أيضا بتشكيل خلايا سرية فيها وأعطت أهمية كبيرة لتعبئة وتنظيم الشعب في منظمات جماهيرية وفقا للطبقة أو الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها كالعمال والزراع والتجار الصغار والنساء والشبيبة، وكانت مدينة كيرن ثانية

مدن أريتريا هي الأرضية الرئيسية التي جرت عليها تلك التجارب، ذلك الأمر كون لدى النخبة السياسية خبرة لايستهان بها في هذا المجال تجعل من مهمتها الآنية والقادمة في مجال التنمية الحضرية الشاملة أمرا ذا خطوط ومعالم واضحة، ففي حديث صحفي أدلى به اسياس افورقي رئيس الحكومة الأريترية المؤقتة لمراسلي وكالة الأنباء الذين قدموا إلى أريتريا لتغطية احتفالات الأول من سبتمبر والذكرى الثلاثين لانطلاقة الثورة الأريترية قال بأن النضال سابقا لم يكن مقتصرا على النضال المسلح، بل إن نضالات الشعب الأريتري كانت في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكان للسياسات التي رسمتها النخبة السياسية أبعاد تلائم الظروف التي كانت سائدة آنذاك والتي من الواجب النظر في بعضها الآن لكي تلائم المرحلة الحالية التي يعيشها الشعب الأريتري وهي مرحلة الاستقلال وبناء الدولة العصرية[13].

الاقتصاد:

من أهم المهمات السريعة التي عملت النخبة السياسية ـ ولازالت تعمل ـ على تحقيقها هي وضع خطة جذرية لإنشاء قاعدة اقتصادية سليمة تهدف إلى خلق اقتصاد قوي يؤدي إلى تحسين مستوى الأحوال المعيشية لعامة الشعب، وتميل النخبة السياسية في الوقت الراهن إلى بناء قاعدة اقتصادية تقوم على مبدأ الاقتصاد المختلط[14]، وذلك وعيا منها للتطورات الدولية التي يمر بها العالم الآن بعد الانهيار التام لما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي، وزوال حكومات أوروبا الشرقية التي كانت تعتمد على التوجيه المركزي لاقتصادياتها، ويبدو في هذا الصدد أن الجبهة تبتعد في هذه المرحلة بالذات عن أن تكون سياساتها الاقتصادية مبنية على قرارات سياسية محضة أو أهواءٍ شخصية، فهي تعمل جاهدة على جعل اتخاذ القرارات حول الشأن الاقتصادي مبنية على أسس ومقترحات ودراسات للخبراء الاقتصاديين فهي مسألة فنية أكثر منها سياسية[15]. وبهذه الطريقة فإنها تتيح لنفسها المجال لانتهاج سياسة اقتصادية مرنة تبعدها عن الجمود في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية في الوقت الذي تتيح فيه تلك الطريقة للشعب أن يحدد خياراته الاقتصادية بناء على رأي خبرائه واقتصادييه[16].

وفي نظر النخبة السياسية فإن عملية الإصلاح الاقتصادي مترابطة ومتشابكة، وجاء هذا الطرح مبكرا فيما كانت تنادي به تلك النخبة التي رسمت الخطوط

العريضة لسياسات الجبهة الشعبية، لقد كانت برامجها تحتوي على نقاط تتعلق بالإصلاح الاقتصادي الشامل. وفي هذا السياق قامت بالمناداة بتأسيس مصرف مركزي يشرف على مجموعة من المصارف التجارية بحيث يقوم الأول بصك عملة وطنية خاصة بأريتريا، وتقوم المصارف الأخرى بمساعدة الدولة والرأسمال الوطني الأريتري على القيام بعملياتها التجارية العادية، كما نادت بوضع سياسة ضريبية عادلة ترفع الضيم عن كاهل الجماهير وتساعد على إدارة البلاد والدفاع عنها وإنجاز الأعمال الانتاجية والخدمات الاجتماعية، وطرحت مسألة إنشاء شركات التأمين وشركات التمويل الاستثماري، وجعل القرار المتعلق بها مركزيا في سبيل مراقبة النشاطات الاقتصادية ودفع وتيرة التطور الاقتصادي. ونادت أيضا بدعم الصناعة الوطنية في سبيل تحقيق مصلحة المنتجات الوطنية عبر وضع وتنفيذ سياسة جمركية عقلانية وراشدة[17].

وفي الوقت الراهن فإن النخبة السياسية المهيمنة تسعى إلى إصلاح مايمكن إصلاحه من الأمور التي ترى بأنها ستساعد في تشغيل عجلة الاقتصاد، فهي تسعى إلى إصلاح شأن الخدمات التموينية عن طريق إصلاح شبكات تموين المياه والكهرباء والمواصلات والاتصالات، وتزويد السكان بالسلع الأساسية كالوقود، فعلى هذا الصعيد أبرمت الحكومة الأريترية المؤقتة مثلا اتفاقا مع كل من شركة موبيل أويل، وشل، وتوتال، ويقضي هذا الاتفاق بأن تستأنف الشركات المذكورة أعمالها في أريتريا وفقا للقوانين الأريترية، وجاء الاتفاق المذكور في أعقاب المباحثات واللقاءات التي جرت بين الطرفين لمناقشة عملية جلب الوقود وتوزيعه في الأسواق الأريترية، وستقوم تلك الشركات بإعادة إصلاح مستودعات ومحطات الوقود التي دمرت إبان فترة الحرب، وكذلك باستكمال مشروع بناء مستودعات البترول التي بدأ العمل في تشييدها في مدينة عصب قبل التحرير[18]. وبغض النظر عن الصعوبات التي يمكن أن تواجهها فقد استطاعت النخبة وإلى الآن تحقيق بعض النجاحات في هذا السبيل. فقد تم تشغيل الكثير من المصانع التي توقفت نتيجة لضراوة المعارك وذلك بمشاركة المقاتلين للعمال في عملية التشغيل عن طريق إعادة تأهيل أولئك المقاتلين حتى ينخرطوا في الحياة العامة من جديد[19].

وتقوم النخبة أيضا بإعادة بعض المؤسسات المالية والممتلكات التي أممها الدرق من أصحابها إليهم. الأمر الذي سنتحدث عنه بشكل أكثر تفصيلا عند حديثنا عن موضوع الأراضي والمباني والمنازل، وعلى هذا الصعيد قامت الحكومة

الأريترية المؤقتة بإعادة ثلاث مؤسسات صناعية تقوم بانتاج الملح إلى أصحابها في منطقة دنكاليا، كان نظام الدرق قد أممها[20]. بالإضافة إلى ذلك فإنها قامت برفع أجور العمال وسنت سياسة تتعلق بأسعار السلع المتداولة في شتى المناطق، ووضعت سقفا أعلى للأرباح التي يمكن أن يحصل عليها تجار الجملة مقداره 10 بالمائة من ثمن السلعة، وبالإضافة إلى ذلك فقد أسست سلسلة من المتاجر التعاونية التي تقل فيها أسعار المواد الغذائية عن المتاجر الخاصة، وكما يذكر الأمين العام للحكومة الأريترية المؤقتة فإن الهدف من هذه السياسة ليس تحسين مستوى معيشة السكان فقط بل القضاء على الاستغلال والجشع من قبل ملاك المشاريع الخاصة لتحقيق الأرباح الفاحشة وتحقيق الثروات الطائلة في مدة وجيزة مستفيدين من ظروف الحرب القاسية التي خرجت منها البلاد لتوها[21].

وتشير الخطوات والاجراءات التي تتخذها النخبة السياسية إلى أنها حريصة على رفع معدل النمو الاقتصادي، وعلى الاستفادة من الموارد الطبيعية، وعلى خلق فرص عمل أوسع للشعب، وعلى تقديم التكنولوجيا والمعرفة الحديثة، وعلى الاضطلاع بتنمية اجتماعية واسعة وعلى توسيع الطاقة التصديرية للقطر، وفي سبيل تحقيق ذلك فإنه يبدو أن الكثير من الشعارات التي كانت ترفعها النخبة إبان حرب التحرير وخاصة تلك المتعلق منها بالنهج الاشتراكي المفرط باتت الآن محل نظر، وبالفعل تم العدول عن بعضها. وتواؤما مع ذلك التوجه المحدث فإن قانون الاستثمار الجديد الذي أصدرته الحكومة الأريترية المؤقتة يشير إلى أن النخبة السياسية باتت تعترف بدور قوى السوق في عملية التنمية الاقتصادية، ونتيجة لذلك نلاحظ أنها أصبحت تشجع الإستثمار الخاص حيث إنها تقول الآن بأنه يشكل جزءا مهما جدا في سبيل تحقيق الطموحات الاقتصادية التي يصبو إليها القطر (Gazzette of Erutrean Laws, 1991:1).

من هذا المنطلق فانه يبدو أن الطرح القديم الذي كانت تتبناه النخبة السياسية عندما كانت تقود جبهة مقاتلة قد تغير إلى حد كبير عندما أصبحت تلك النخبة تقود حكومة وطنية ولو مؤقتة تقدر التزاماتها الداخلية والخارجية. وبهذا الصدد قال اسياس افورقي:

> «إذا نظرنا إلى الهيكل الذي كانت تعمل في إطاره الجبهة الشعبية في المناطق المحررة في السابق وقارناه بالأوضاع التي استجدت بعد التحرير الكامل لأريتريا، فإن

المسألة «الكبيرة» والملحة التي ظلت تواجهنا هي: القيام بإعادة تنظيم العمل من أساسه ووضع برامج جديدة على مستوى عموم الوطن»[22].

ولكن يجب الاستدراك هنا بأن التوجهات الجديدة لن تخرج عن الإطار العام لسياسات النخبة السياسية التي قادت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا حيث إن تلك النخبة تعمل على إيجاد أرضية للنظام السياسي المستقبلي لأريتريا تقوم على ما أرسته تلك النخبة سابقا وإن كانت لاتعتقد بأنها ستحتكر السياسة وصلاحية رسم السياسات مستقبلا، وتنطلق في هذا الطرح من منطلق أن سياساتها خلال قيادتها للجبهة الشعبية كانت غير جامدة في التعامل مع المتغيرات التي فرضتها الأحداث، ومن أن الاتجاه العام لها مازال موجودا ومن أن التعامل مع الواقع الجديد سيؤخذ في الحسبان، لأن قيادة الجبهة منذ تأسيسها كانت تتطور وتتكيف مع التغيرات التي كانت تحدث من حولها[23]. لقد كان الطرح السابق يعتمد وبشكل كبير على وجود قطاع تكون فيه وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية مملوكة للدولة التي تقوم من خلال تلك الملكية بالتوجيه المركزي للإنتاج[24]. وكانت النخبة السياسية تنظر إلى رسالتها على أنها متكاملة بحيث تشمل تحرير أريتريا من الاستعمار بالإضافة إلى النضال على الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الصعيد الاقتصادي بالذات كانت تهدف إلى إحداث تحولات اقتصادية لتحسين مستوى الحياة المعيشية للشعب. وفي ذلك السياق كانت أطروحاتها تشتمل على إصلاحات في مجال الصناعة والتجارة والشؤون المالية وشؤون الأراضي والمباني في المدن، ففي مجال الصناعة كانت النخبة السياسية في الجبهة تطرح القيام بإجراءات ترتكز على تأميم جميع المصانع التي كانت بحوزة المستعمر الحبشي سواء أكانت بيد الحكومة أم بيد الافراد، أحباشا أو أريتريين تعاونوا مع النظام الحبشي وكانوا عملاء له بالإضافة إلى ما تملّكه الأجانب الذين صنفوا على أنهم كانوا معادين للثورة، لقد كان طرح النخبة السياسية يميل إلى جعل المصانع الضخمة والثروات الطبيعية كالمعادن والنفط والثروة المائية ووسائل الاتصال والمواصلات العامة ومصادر الطاقة ملكا للدولة، وكانت تنادي أيضا بالعمل على استغلال الثروة المائية وخاصة البحرية منها والتوسع في الاستفادة مما تحتويه من معادن عن طريق القيام بأعمال التنقيب عنها، وتطوير الثروة السمكية، وبالإضافة إلى ذلك فإنها كانت تنادي بتشجيع الرأسمال الوطني للمساهمة في البناء الوطني وذلك عن طريق السماح لملاكه

بإنشاء المصانع والورش وامتلاكها، وكانت تطرح أيضا أن تقوم الدولة بالشروع في محاولة إنشاء صناعات ثقيلة توخيا للاستفادة من ذلك في تطوير وتوسعة الصناعات الخفيفة وتطوير الزراعة والتخلص ما أمكن من التبعية الصناعية[25].

الزراعة:

أما فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي فإنه في ضوء ما قدمته النخبة السياسية من برامج في هذا الصدد يستطيع المرء أن يشير إلى أن تلك النخبة تقوم الآن بالعمل على تنفيذ خطوات محددة في سبيل خلق علاقات طبقية جديدة تسيطر فيها الطبقات المسحوقة على نصيب أكبر من الثروة ووسائل الإنتاج ومن الإنتاج ذاته توخيا لتطوير الزراعة بشكل عام، فهي تقوم الآن بمصادرة جميع الأراضي التي كانت تحت سيطرة النظام الحبشي والمواطنين الأحباش، وعملاء النظام الحبشي الأريتريين وبخاصة الاقطاعيون منهم وتسخيرها لخدمة المواطن الأريتري، وتقوم بوضع المزارع الواسعة التي تحتاج إلى تقنيات متقدمة لاستثمارها واستغلالها الاستغلال الأمثل تحت سيطرة الدولة وتسخير منتجاتها لمنفعة الجماهير الأريترية، وتقوم بالعمل على تحويل الأرض لمنفعة من يزرعها، وإجراء توزيع عادل لها، وتشجيع مناخ التعاون والعمل الجماعي ليساعد على إرساء نظم حديثة ومتطورة للزراعة والرعي، وتطوير إنتاجية الفلاحين عن طريق زيادة كفاءة الفلاح الإنتاجية كما وكيفا، ومن جانب آخر فإن النخبة السياسية ومن خلال برامجها الاقتصادية التي تطرحها تعمل على ايصال طرق الزراعة وتربية المواشي الحديثة إلى الفلاح الأريتري عن طريق تعليمه، بالاضافة إلى توفير الخبرة والاستشارة الفنية والأسمدة والخدمات البيطرية ومصادر المياه له في سبيل تخفيف معاناته وتحسين ظروف عمله ومعيشته، وتقوم أيضا بتدريب وتأهيل الرعاة الأريتريين على الأساليب العصرية لتربية المواشي والرعاية الصحية لها، وعلى القيام بزراعة أعلافها، وتقديم الخبرة والاستشارة لهم توخيا لحثهم وتعويدهم على الحياة الريفية المستقرة، وتعمل بجد على حل النزاعات القائمة بين الأفراد والقبائل أو القرى على الأراضي الزراعية بسبب توزيعها بطرق غير عادلة من قبل الأنظمة الحبشية المتتالية، وعلى أساس من التفاهم، وبما يتفق مع المصلحة الشعبية والوطنية العليا، وتقوم أيضا بوضع المراعي الواسعة والغابات تحت سيطرة الدولة، والاعتناء بالغابات، وحماية الحيوانات البرية من الانقراض والشروع في حملة للتشجير في سبيل منع التربة من التعرية، ومصادر الأخشاب من النضوب، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مساعي حثيثة لتوفير المياه العذبة لاستخدامها في الزراعة وعلى نطاق واسع[26].

التجارة الخارجية:

يدور الحديث الآن وقبل عملية الاستفتاء المقررة في أبريل 1993 بأن أريتريا منطقة لا تستطيع الاعتماد على إمكاناتها الاقتصادية الذاتية لكي تشكل دولة تستطيع أن تشق طريقها بين الأمم، ولكن النخبة السياسية الأريترية تدحض هذا القول، وتؤمن بأنه لا توجد دولة في العالم تتحرك بمفردها بالاعتماد على إنتاجها وعلى مواردها الذاتية فقط دون أن تتعاون مع بقية الدول الأخرى، وانطلاقا من ذلك فإنه رغم الطرح السابق الذي كانت تتبناه تلك النخبة من أن التجارة العالمية هي أحد أسباب تخلف دول عالم الجنوب فإنها تبدو في الوقت الحاضر مستعدة لقبول حقيقة ان للتجارة العالمية تأثيراتها الإيجابية على هذه الدول[27]. ومما يدحض مقولة أن أريتريا لا تتمتع بإمكانيات اقتصادية معقولة ما كان حاصلا في الماضي حين كانت أريتريا منفردة تنتج ثلث المنتجات الأثيوبية، اذ كانت هناك 165 مؤسسة إنتاجية في أريتريا تضم 59 الف عامل مما كان يشكل 35 بالمائة من إجمالي النشاط الاقتصادي في أثيوبيا الاتحادية، وإلى جانب ذلك كان لدى أريتريا بنية تحتية متطورة نسبيا، وأيد عاملة فنية ذات كفاءة عالية، وخطوط مواصلات متنوعة، حيث كان يوجد خطٌ للسكة الحديدية يمتد مسافة 352 كيلومترا ويربط بين الكثير من المدن المهمة كمصوع وقندع، ونفاسيت وأسمرة، وكيرن، وأغوردات. وكان لديها طرق اسفلتية تمتد مسافة 550 كيلومترا، وطرق معبدة أخرى طولها 2500 كيلومتر، وموانىء على امتداد الساحل، ومطار حديث، ومطارات صغيرة متعددة في مدن اغوردات ومصوع وكدوفالسي وغيرها. مجمل القول، كان للاقتصاد الأريتري قبل مجيء الاستعمار الحبشي أساس قوي وسليم، الأمر الذي مكنه من المساهمة بقدر كبير في إنعاش وتقوية الاقتصاد الأثيوبي بعد الاتحاد الفيدرالي القسري بين أريتريا والحبشة. وكانت صادرات الحبشة في السنوات القليلة التي سبقت الاتحاد متدنية بلغت حوالي 81,5 مليونا من الدولارات الأمريكية ارتفعت خلال السنوات الأربع الأولى للاتحاد ما بين 1951-1955 إلى 164 مليونا، وسجل الميزان التجاري فائضاً بلغ 13 مليونا من الدولارات الأمريكية عام 1951، ارتفع إلى 32 مليونا في العام الذي يليه[28]. ونتيجة للنهب الاقتصادي المنظم والتدمير المتعمد الذي قامت به الحكومات الحبشية المختلفة لمقدرات أريتريا، ونتيجة لموجات الجفاف المتتالية التي ألمت بالقطر فإن الاقتصاد الأريتري أصبح في السنوات الأخيرة وقبل التحرير مباشرة على شفا الانهيار التام: (Houtrat, 1981: 263) الأمر الذي ورثته النخبة السياسية الحالية وأصبح من أولوياتها التي تحاول أن تجد لها حلولا ناجعة وسريعة.

جدول رقم (1)

مابين العام 1972-1984* حركة الصادرات والواردات في أريتريا**

م	العام	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الفرق بين الصادرات والواردات
1	1972	97,655,899	36,316,080	61,329,819
2	1973	161,922,565	40,723,475	121,199,090
3	1974	208,516,616	47,327,999	161,188,617
4	1975	731,222,032	28,693,933	502,528,99
5	1976	72,122,022	24,502,935	47,619,087
6	1979	13,351,000	43,324,000	29,973,000-
7	1980	9,750,000	47,612,092	37,862,092-
8	1981	10,316,000	39,250,000	28,934,000-
9	1982	9,489,000	53,006,000	43,517,000-
10	1983	7,905,161	55,071,575	47,166,414-
11	1984	13,135,945	79,420,853	66,284,908-

* المصدر: مجلة المكتب الاستشاري التجاري في أسمرة. السنة السادسة العدد 1 (كما وردت في صحيفة أريتريا الحديثة. العدد 56، 11 مارس 1992:6-7).

** لم تتوفر البيانات الخاصة بالعامين 1977و 1978.

وقبل أن تتعرض أريتريا للدمار والقحط والاستعمار الحبشي كانت تحظى بإنتاج زراعي وفير ومتنوع المحاصيل يكفي للاستهلاك الداخلي ويصدر ما فاض منه إلى العالم الخارجي على شكل منتجات زراعية ومصنعة، وبإلقاء الضوء على موازين التجارة الخارجية الأريترية آنذاك (انظر الجدول رقم 1) يلاحظ المرء أن النخبة السياسية الأريترية محقة فيما تقول بأن لدى أريتريا إمكانات اقتصادية كبيرة يمكن أن تقود البلاد إلى خلق اقتصاد قوي ومتين إذا ما أحسن استغلال الموارد المتاحة، وإذا ما حصل القطر على دعم قوي من الخارج لإصلاح ما قام الأحباش بتدميره. (الحاج، 1992أ: 44). ويوضح جدول (1) أن أريتريا كانت تتمتع بميزان تجاري متميز، على الرغم من معاناتها من وطأة الاستعمار: ويوضح أيضا أن الميزان التجاري الخارجي الأريتري تمكن من جلب عملات صعبة ذات مستوى معقول،

وذلك على الرغم من أوضاع الاقتصاد العالمي غير المستقر والذي تسوده المنافسات القوية، ولقد تحقق ذلك الفائض على الرغم من الوسائل التخريبية التي استخدمها المستعمر الحبشي لإضعاف بنية النظام الاقتصادي الأريتري في سبيل تحقيق أغراضه الاستعمارية. ويتلخص الهدف الاستعماري الرئيسي في إظهار ذلك الاقتصاد بالمظهر الضعيف الذي لا يمكن من خلاله لأريتريا أن تقول إنه يوجد لديها اقتصاد يمكن الاعتماد عليه، وتمت عملية الاضعاف تلك عن طريق نقل المصانع الأريترية إلى الحبشة، وبث الألغام في الأراضي الزراعية الخصبة، وحرق الغابات، وممارسة الضغوط على العمال الأريتريين المهرة في سبيل شل حركة نشاطهم الإنتاجي[29]. ويشير جدول (1) أيضا إلى أن حالة الميزان التجاري الخارجي قد تدهورت كثيرا في السنوات من 1976 إلى 1984، الأمر الذي يعزى إلى ازدياد الممارسات القمعية في ظل نظام منجستو هيلاميريام (Farer, 1976: 20-48) مما ولد عجزا في الميزان التجاري الخارجي.

ويبدو أن النخبة السياسية الأريترية على يقين الآن بأنها تستطيع انتشال القطر من الحالة التي وصل إليها لأنها ترى أنه كانت لأريتريا وضعية متميزة فيما يتعلق بميزانها التجاري قبل أن يسيطر عليها المستعمر ويحل بها الدمار، وفي رأيها أن ذلك التميز وتلك الخصوصية التي صبغت التجارة الخارجية الأريترية والاقتصاد الأريتري بشكل عام يمكن أن يعود بفضل جهود أبناء الشعب الأريتري وذلك إذا ما لعب كل فرد قادر ومؤهل دوره في تطوير الاقتصاد، وخاصة إذا ما لعبت الرأسمالية الوطنية دورها المرتقب عن طريق مشاركتها الفعالة في مقدرات التجارة الخارجية، مستفيدة بذلك من الأوضاع المشجعة السائدة الآن في أريتريا، وترى النخبة السياسية أنه في سبيل تحقيق ذلك يستطيع ذوو الإمكانات الاستفادة من السياسات الحكومية الجديدة التي أخذت تحفز الهمم للاستفادة من فرص الاستثمار في شتى المجالات (Gazzette of Eritrean Laws, 1991: 1). وفي حقيقة الأمر جاء توجه النخبة السياسية في هذا المجال مبكراً وقبل التحرير، وتشير الأدبيات التي طرحتها النخبة السياسية التي كانت تقود الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا إلى أنها كانت تتبنى برامج تقوم على القيام بإصلاحات واسعة بهدف إنشاء بنية أساسية قوية تساهم في تطوير التجارة على الصعيدين الداخلي والخارجي. كانت تلك النخبة تطمح مثلا إلى القيام بإنشاء شبكة مواصلات ونقل متكاملة تحتوي على العناصر الأساسية من برية وبحرية وجوية، وكانت تطمح في العمل على نشوء وضع مختلط للمجال

التجاري على وتيرة الاختلاط الذي أشرنا إليه عند الحديث عن الوضع المختلط للمجال الاقتصادي بشكل عام مع إتاحة المجال للدولة للرقابة على القطاع الخاص توخيا لتلافي السلبيات التي قد يفرزها إطلاق العنان له بلا رقابة، ومن جانب آخر فإنه نظرا للندرة الموجودة في البضائع الاستهلاكية الأساسية وخاصة الغذاء من لحوم ومنتوجات زراعية وغيرها فإن النخبة السياسية كانت تخطط للسيطرة على تصدير مثل تلك البضائع لكي لا يحدث شح فيها يعاني منه عامة الناس، مع ضبط الإسراف في استيراد الكماليات غير الضرورية ومكافحة جميع عمليات التصدير والاستيراد غير القانونية لجميع السلع، وإضافة إلى ذلك كان التفكير جاريا لتشجيع تبادل المنتجات المحلية المتنوعة بشكل عقلاني ورشيد مع الحد من المبالغة في أسعارها بالإضافة إلى الرغبة في إقامة علاقات تجارية متوازنة مع جميع أقطار العالم بغض النظر عن أشكال تلك النظم وتوجهاتها الأيديولوجية أو مواقفها السياسية من شتى القضايا[30].

الأراضي والمباني والمنازل:

من المشاكل الملحة التي تواجه النخبة السياسية الأريترية في موضوع إعادة البناء الشاملة موضوع الأراضي والمباني والمنازل التي تم تأميمها من قبل نظام منجستو هيلا ميريام البائد أو بما كان يعرف بالدرق. هذه المسألة أصبحت مثار اهتمام الناس قبل التحرير الكامل لأريتريا وبعد تحريرها، فقبل التحرير صدر بيان من قيادة الجبهة الشعبية يشير إلى أن الأراضي والمباني والمنازل التي أممت يجب أن تعود إلى أصحابها، وجاء ذلك من ضمن سياسة أقرتها النخبة ضمن برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وتضمنت تلك السياسة على وجه العموم خمس نقاط هي، اولا: وضع جميع أراضي المدن تحت تصرف الدولة وضمن ملكيتها، على أن يتاح استئجار تلك الأراضي من الحكومة بحيث يقوم القانون بوضع الضوابط المتعلقة بذلك. ثانيا: إعادة النظر الجذرية في إجراءات تأميم المساكن التي انتهجها النظام الحبشي. ثالثا: السماح للمواطنين الأريتريين ببناء مساكنهم الخاصة، وببناء مساكن إضافية للإيجار من أجل حل مشكلة الإسكان. رابعا: أن تقوم الدولة بتحديد الإيجار القانوني آخذة بعين الاعتبار المستوى المعيشي لعامة الناس منعا لاستغلال الجماهير من قبل ملاك المساكن. خامساً: أن تقوم الدولة ذاتها ببناء مساكن للإسكان الشعبي. وفق خطة إسكانية متكاملة يستهدف منها المساهمة الفعالة في حل أزمة الإسكان[31].

وعندما تم تحرير أريتريا، وتبوأت النخبة السياسية مقاليد الأمور شرعت في محاولة حل المسألة عن طريق اتخاذ القرار السياسي حول الموضوع والذي لم يخرج كثيرا عما طرحته الجبهة الشعبية سابقا، ولكن من خلال الممارسة اتضح أن إعادة الممتلكات لا تتطلب قرارا سياسيا فقط بل تتطلب إجراءات قانونية معقدة أيضا. وأنه على كل من له منزل مؤمم أو مستولى عليه دون وجه حق ويطالب باستعادته تقديم الوثائق والشهود لكي يمكن إنصافه وتسليمه ممتلكاته، إلا أنه اتضح أن تنفيذ ذلك أضحى مرهونا ببدء جهاز العدل لأعماله، وعودة ذلك الجهاز ذاته لكي يعمل بكفاءة ليست بالعملية السهلة في مجتمع معقد التركيب كالمجتمع الاريتري. وقبل اكتمال إجراءات تشكيل الجهاز القضائي ناشد أمين عام الحكومة الأريترية المؤقتة أبناء شعبه، وبالتحديد كل مواطن أو أسرة تطالب باستعادة أية ممتلكات أممت منها سواء أكانت تلك الممتلكات منقولة أم غير منقولة، أن تقوم بتجهيز كل ما يطلب منها من وثائق وشهود وإثباتات حتى تتم عملية إرجاعها إليهم بيسر وسهولة[32].

وعندما اكتمل تشكيل جهاز العدل مؤخرا شرعت النخبة السياسية في تطبيق خطتها المرسومة لإعادة الممتلكات المصادرة إلى أصحابها بإصدار مرسوم حمل الرقم 16 لسنة 1991. تم بموجبه تشكيل هيئة أو مفوضية أنيطت بها مهمة إعادة العقارات والمباني والمساكن التي أممها الدرق وانتزعها عنوة من أصحابها الشرعيين، وحدد المرسوم سلطات وواجبات الهيئة باعتبارها الجهة التي ستقوم بإصدار شهادات التمليك بعد التحقق والتقصي ودراسة الأدلة التي يتقدم بها كل فرد لإثبات ملكيته لعقار أو ممتلكات منقولة أو غير منقولة جرى تأميمها أو انتزاعها في العهد السابق، شريطة أن يكون قد اكتسب تلك الملكية بطريقة قانونية وأن يكون الدخل قد تم الحصول عليه بطريقة مشروعة. وحدد المرسوم الوسائل والاجراءات وطرق التقاضي لإثبات الملكية والطعن وحل المنازعات، أما المنازل المؤجرة بموجب عقد بين المالك الشرعي والمستأجر فقد نص المرسوم على أن تبقى كما هي إلى حين صدور مرسوم آخر ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر، في حين أصبح لزاما على الأفراد المقيمين بدون عقد إيجار في بيوت تركها أصحابها أن يخلوها بقوة القانون[33]. وبدورها أعلنت المفوضية أنها ستقيم لجانا مساعدة في جميع المدن تتكون من وجهاء وأعيان كل مدينة. وذكرت في إعلانها الذي صدر في 27 ابريل 1992 أن هذه اللجان سوف تعمل على مساعدة المفوضية في عملية

التحقق والتحري في ملكية المساكن والممتلكات العقارية في كل مدينة، وأنه سيتم تكوين اللجان على مستوى الأحياء متى ما دعت الضرورة إلى ذلك، وأوضح البيان أن عملية اختيار اللجان سوف تتم من خلال عقد اجتماعات لأعيان ووجهاء كل مدينة على حدة. وستجري انتخابات لاختيار الأعضاء بصورة ديمقراطية. ويشترط ألا يقل عمر العضو المنتخب في اللجنة عن 55 عاما وأن يكون مقيما في مدينته لأكثر من 20 عاما وأن يكون مشهودا له بالنزاهة[34].

التعليم:

وفقا لتقديرات الجبهة الشعبية فإن ما يزيد على 80 بالمائة من الشعب الأريتري كانوا أميين عندما انطلقت شرارة التحرير الأولى رغم خلق الاستعمار لأقلية متعلمة في المدن، ووجود بعض ذوي المهارات المهنية والتجارة، وخلال حرب التحرير فإن الجبهة الشعبية قدمت بعض الخدمات التعليمية في المناطق المحررة وخاصة في المجالين الاجتماعي والسياسي (Kinnock, 1988: 35-40). ونظمت المدارس في جميع المناطق بحيث أصبحت تشمل تعليم الكبار إضافة إلى تعليم الناشئة وذلك بالتعاون مع المدرسين الذين استقطبوا من بين فئة المثقفين. وانتشرت المدارس في الريف حيث ركزت النخبة السياسية على تعليم أبنائه لأنهم كانوا أكثر الفئات الاجتماعية حرمانا من التعليم، وشمل التعليم الريفي أبناء الفلاحين والرعاة الرحل وشبه الرحل على حد سواء (Houtrat, 1981: 274).

ولا بد للمرء أن يشير هنا إلى أن النخبة السياسية التي تقود البلاد الآن واجهت ولا زالت تواجه تساؤلات كثيرة تطرح في المجتمع الأريتري حول أمور مجتمعية مهمة تتعلق بخصوصية هذا المجتمع، فهناك أسئلة من قبيل لماذا يفصل الدين عن التعليم مثلا؟ واسئلة من قبيل: كيف تنظر النخبة إلى مسألة التعليم والاختلاط بين مختلف الفئات الاجتماعية؟ وبهذا الصدد يشير رموز النخبة السياسية إلى أنه توجد مؤسسات اجتماعية لديها كامل الحرية في النظر إلى الشؤون المتعلقة بالمجتمع، وليس من المتوقع أن تتحمل المؤسسات الحكومية أية مسؤولية بهذا الصدد انطلاقا من حرص النخبة القائدة على تجنب التعقيدات الدينية في مجتمع شديد التعقيد كالمجتمع الأريتري، وترى رموز النخبة أن الدين متروك لكل مواطن على أنه حقّ يمارسه بعيدا عن تدخل السلطة، ولا ترى أنه من واجبها فرض ديانة معينة على الشعب أو على أي فئة منه في إطار من الأوامر البوليسية، والهدف هو تقديم التعليم إلى الشعب بعيدا عن تدخل الدولة، فنشر الدين بين أبناء الشعب

الأريتري متروك للمؤسسات الدينيّة، وهي حرة في إيصال أمور الدين إلى مختلف الفئات، وفي فتح مدارسها. وفي الوقت ذاته فإن فئات الشعب الأريتري حرة في ممارسة تعليم الشعائر الدينية التي تراها، ولكن دون خلط بين العملية التعليمية والديانات، فالتعليم الحديث شأن أكاديمي يجب فصله عن أمور الدين[35].

وترى النخبة السياسة أن هناك حكمة في سياستها في هذا المجال أساسها عدم التدخل في المسائل الدينية، وذلك لأن التركيز على نشر ديانة دون أخرى في مجتمع مختلط ستؤدي حتماً إلى أحقاد دينية بين مختلف الفئات الاجتماعية مما سيؤدي بدوره إلى خلق مجتمع متناحر على أسس دينية. وترى بهذا الصدد أن المواطنين سواسية، ولكل فرد الحق في اختيار دينه الذي يشاء، لذلك فإنه يجب الفصل التام بخصوص هذه المسألة، ولا يجب الخلط فيها حتى لا ينشأ مجال لاستغلال الدين على أنه عامل للتفرقة بين الأريتريين وحتى لا ينشأ مزج بين الدولة والمؤسسة الدينية، فعلى المؤسسات الدينية أن تقتنع تمام الاقتناع بأنها مستقرة وحرة، وألّا تحاول التدخل في شؤون الدولة والحكومة، ومن جانب آخر فإنه على الدولة أيضا أن تكون على ذات المستوى بحيث يجب أن تضع في اعتبارها عدم التدخل في شؤون المؤسسات الدينية وشؤون الأديان والتدين بشكل عام، وتنطلق النخبة السياسية هنا من أنها ملتزمة بقناعاتها، وبأن تلك القناعات هي الأصلح كي تتساير مع خصوصيات مجتمع مثل المجتمع الأريتري وتعالج مثل هذه الخصوصيات[36].

وإلى جانب مسألة تعدد الأديان فإن النخبة السياسية تواجه أيضا معضلة تعدد اللغات، فهناك تساؤل مطروح حول اللغات التي يجب أن تتم بها العملية التعليمية، وهذا التساؤل يشكل مسألة مهمة في مجتمع مركب لغويا كالمجتمع الأريتري حيث يتم التخاطب بلغات مختلفة كالتيجرية والعربية والأمهرية وغيرها من اللهجات المحلية الأخرى (الحاج، 1992:33-37).

ذلك الوضع خلق خلافا حادا بين النخبة السياسية المهيمنة والجماعات السياسية المضادة التي تقود الجبهات الأخرى، حيث تقول الجماعات المضادة إن النخبة التي تقود الجبهة الشعبية ترفض مطالبها الداعية إلى دعم الانتماء إلى الحضارة العربية، كما ترفض اعتماد اللغة العربية لغة رسمية باعتبارها تهديدا خارجيا للثقافة الأريترية، وتعمل بدلا من ذلك على إشاعة استخدام اللغة الانجليزية وخاصة في المستوى الجامعي، كما تعطي وزنا أكبر للغة التيجرية، ويرى البعض أن

الجماعات التي تقود فصائل أريترية ذات أغلبية مسلمة كجبهة تحرير أريتريا (المجلس الثوري) تطالب بدعم الانتماء إلى الحضارة العربية والتأكيد على أن اللغة العربية تمثل سلاحا حضاريا للشعب الأريتري، واعتبارها واحدة من الثوابت الوطنية الأريترية التي لا قيمة لاستقلال القطر بدونها، مع النظر إلى التيجرية على أنها لهجة تخص طائفة أريترية معينة محدودة التداول ولا علاقة لها بالإطار الثقافي العام لأريتريا، كما يرون أن تلك الجماعات المضادة ترفض محاولات اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية استنادا إلى أن مثل هذا التوجه لا يتعارض مع الوضع القائم وإنما يتعارض أيضا مع الدستور الأريتري الذي صدر في العام 1950، والذي تضمن مادة تقر أن اللغة العربية لغة رسمية في البلاد، ويرون ايضا بأنه في مثل هذا الوضع تتقاطع إشكالية الهوية أفقيا بهذا المعنى مع إشكالية الوحدة الوطنية الأريترية من منطلق أن الاختلافات السياسية تمثل تعبيرا عن تمايزات عرقية وطائفية الأمر الذي يعزز من وجهة نظر الجماعات السياسية المضادة حول أن ما تقوم به النخبة المهيمنة يعدّ في جوهره محاولة من الأخيرة للانفراد بالحكم، والحيلولة دون مشاركة باقي القوى السياسية في السلطة[37]. ولكن النخبة المهيمنة تدحض الطرح السابق، وتميل إلى الأخذ باتجاه جديد في هذا السياق بقصد تجاوز سلبيات الماضي. ففي عهد الاستعمار البريطاني كانت هناك مدارس باللغة التيجرية لأبناء المسيحيين، ومدارس باللغة العربية لأبناء المسلمين. وعندما ضمت أريتريا قسرا من قبل الحبشة قام الأحباش بفرض اللغة الأمهرية لغة تعليم وحيدة في أريتريا(Kinnock, 1988: 35-40). وكان الأمين العام للحكومة الأريترية المؤقتة ومحور النخبة السياسية الحالية قد أشار بهذا الصدد بصفته أمينا عاما للجبهة الشعبية لتحرير أريتريا إلى أن الاعتماد في كل مجالات العمل سيقوم على اللغتين العربية والتيجرية، وستتم الاستعانة باللغات الأخرى في سياسة التعليم متى ما كان ذلك ممكنا وضروريا، أما فيما يتعلق بنشر اللغة العربية بالذات فإنه يشير الى وجود صعوبات ومشاكل فنية تحتاج إلى علاج. ويؤكد على أن نشر لغة ما بين الناس لا يمكن أن يتم بطريق قسري، بل إن ذلك يتم من خلال اقتناع الناس وإرادتهم لتقبلها، ومن خلال التعليم المكثف، وفي مجال السياسة التعليمية فإن الجبهة لديها سياسة واضحة مفادها ضرورة نشر اللغة العربية بين أفراد المجتمع الأريتري بصرف النظر عن الانتماءات الدينية للأفراد. وهناك ضرورة لتشجيع جميع ابناء الشعب كي يتعلموها. وقد يعتقد البعض أن اللغة العربية في أريتريا خاصة بهم دون سائر أبناء الشعب. هذا الامر مرفوض كما يشير افورقي، حيث لا يوجد حق لطرف ما يمنع فئات الشعب المختلفة من تعلم العربية، لذلك

فإنه لابد من نشرها بين جميع الأريتريين، ولكن نشرها يصطدم كما أشرنا بمشكلات فنية تتعلق أساسا بوجود العدد الكافي من المدرسين المتمكنين منها وبنقص الإمكانات المادية الأخرى، أما عن كيفية حسم هذه العقبة فيرى افورقي بأنه لا يمكن أن يتم من خلال قرار سياسي محض، ولا يمكن فرض قرارات سياسية من هذا القبيل بوسائل القهر. واذا ما ارادت جهة من داخل اريتريا أو من خارجها نشر اللغة العربية فإن ذلك يمكن ان يتم عن طريق التركيز على العمل الدؤوب لتعليمها مع توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لذلك[38].

وخلال فترة النضال الطويلة، كانت النخبة السياسية تتبنى سياسة واضحة نحو كيفية التعامل مع المسألة التعليمية وذلك من خلال طرح برنامج محدد يقوم على مجموعة من النقاط التي يمكن تلخيص أهمها في الآتي: أولا: النضال المضني من أجل القضاء على الأمية بجميع اشكالها قضاءً مبرما. ثانيا: العمل على جعل التعليم إلزاميا إلى المرحلة المتوسطة على الأقل مع إتاحة حرية اختيار اللغة التي يتم بها التدريس في المستوى الابتدائي فقط لجميع القوميات. ثالثا: العمل من أجل إنشاء معاهد عليا وجامعات للتعليم في جميع المجالات العلمية والفنية والتكنولوجية والزراعية على أن يتم التدريس في مراحل ما بعد الابتدائية بلغة محايدة، حيث اقترح ان تكون الإنجليزية. رابعا: العمل على توفير المنح الدراسية في جميع مجالات التعليم داخليا وخارجيا. خامسا: العمل على نشر المدارس بمختلف مراحلها التعليمية في جميع المناطق مع التركيز على المناطق التي لم ينتشر فيها التعليم بالقدر الكافي. سادسا: العمل على ربط التعليم بالإنتاج وتسخيره لخدمة الشعب. سابعا: العمل على تطوير معارف المواطنين وبصفة خاصة الطلبة والشباب من خلال اتحاداتهم الخاصة في مجالات العلم والفن والأدب. ثامنا: بذل الجهد لتوفير فرص عمل مناسبة ومناخ عمل مناسب للخبراء والعلماء والمثقفين في سبيل تمكينهم من استثمار خبراتهم ومعارفهم لخدمة الشعب والوطن. تاسعا: العمل على جعل التعليم بجميع مراحله خاضعا لإشراف الدولة مع محاولة جعل التعليم مجانيا ما أمكن ذلك وفي جميع المستويات[39]. وعندما تم التحرير وتولت النخبة السياسية التي تقود الجبهة الشعبية مقاليد الأمور على هيئة حكومة مؤقتة لأريتريا قامت بتبني سياسة للتعليم لم تخرج عن اطار تلك السياسة التي تبنتها وهي تقود جبهة مقاتلة وشرعت في تحقيق ما يمكن تحقيقه من ذلك البرنامج.

بشكل عام، يمكننا القول إن تحقيق الازدهار في مجال نشر التعليم بجميع

مراحله بين أبناء الشعب الأريتري، ونشر أساليب التربية السليمة للنشء بلوغا إلى خلق أجيال من المواطنين المنتجين هدف تسعى إليه النخبة السياسية التي تقود أريتريا حاليا. ولكن بلوغ هذا الهدف ليس بالأمر الهين أو السهل وذلك لأنه يتطلب بذلك الكثير من الجهد والعطاء، وعلى نحو خاص في مجتمع محدود الإمكانات كالمجتمع الأريتري الذي يواجه ظروفاً استثنائية قاهرة. والظرف الذي تواجهه النخبة الآن والمتعلق بتدهور مستوى التعليم نتج عن السياسات التخريبية التي انتهجها نظام الدرق وعن ظروف الحرب الطويلة وما صاحبها من دمار، ومما لا شك فيه أنه كان لدى النخبة السياسية التي قادت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا نظام تعليمي أعد بدقة كي يواكب مراحل الكفاح المسلح وقد ساهم ذلك النظام كثيراً في محو أمية المقاتلين وأتاح للمواطنين في المناطق المحررة فرص التعليم، إلا أن التجربة في تقديري تعد محدودة جداً بسبب قلة الإمكانات المادية ونقص الكوادر البشرية، ولكن ذلك لا يمنع من القول إنها كانت مصدراً لاكتساب خبرات واسعة ساعدت النخبة على التعامل مع متطلبات المرحلة الحالية وعلى إرساء أسس للسياسة التعليمية التي تنتهج في الوقت الراهن[40].

وفي واقع الأمر يعد الاستقرار الذي تعيشه أريتريا الآن وبعد مضي عام على التحرير الكامل عاملا حافزاً للنخبة السياسية كي تدفع بعجلة إعادة البناء الشامل قدماً، والتعليم أحد أركان تلك التنمية الشاملة، وهذا الوضع المستقر لم يكن موجوداً خلال فترة الهيمنة الحبشية حيث كانت الأوضاع متردية، والاضطرابات تلم بالقطر من كل صوب مما لم يتح بأي حال من الأحوال الفرصة لكي يزدهر التعليم أو يتطور، ومما لا شك فيه أن مرحلة الهدوء الانتقالية التي تعيشها أريتريا الآن تسمح بممارسة العمل الجاد الهادف نحو التنمية بكل اطمئنان[41]. غير أن الحرية والسلام ليسا كل شيء بالنسبة لتحقيق تنمية شاملة بشكل عام أو تطور التعليم بشكل خاص، إذ ينبغي أولا توفير الإمكانات الضرورية. ولا يمكن النظر إلى ذلك بمعزل عن عملية إعادة البناء الشاملة التي تحاول النخبة السياسية أن تضطلع بها الآن وتحث الشعب على المساهمة الفعالة والمباشرة في تنفيذها وبإمكاناته الذاتية ما أمكن ذلك.

ومما لا شك فيه أن النخبة السياسية تبذل جهوداً جبارة وحثيثة لتحقيق قدر معقول من التعليم على اعتبار أن التعليم أحد أولويات مرحلة البناء الشاملة. لقد أصبحت مسألة التعليم في حد ذاتها قضية تحد أمام النخبة السياسية الحالية التي

ترى أن مشاركة المواطن الفعلية ضرورية، ولكي يصبح ذلك الطرح ذا مصداقية فإنها تركز على ثلاث نقاط أساسية هي أولا: بذل الجهد المطلوب من المواطن على جميع المستويات وذلك بالتعاون مع جميع الجهات الإدارية توخياً لترجمة وتحقيق أهداف التعليم. ثانياً: القيام بإشراك المواطن بشكل فعال من قبل السلطات الإدارية كي يستطيع مواجهة الصعاب التي تعترض العملية التعليمية على المستوى الشعبي. ثالثاً: العمل الحثيث من قبل المواطن على تنفيذ ما يطلب منه تقديمه من مساعدة سواء أكانت تلك المساعدة هي التبرع بالمال ما أمكن أو كانت تتعلق بالجهد الجسماني المطلوب في تشييد المرافق التي تحتاجها العملية التعليمية[42].

في هذا السياق فإن النخبة السياسية تواجه أسئلة ملحة من قبيل: هل يسير التعليم في أريتريا الآن في الاتجاه الصحيح؟ وهل يمكن إعداد «الكوادر» التعليمية ذات الكفاءة العالية، وتوفير المتطلبات المادية الأخرى؟ وهل يمكن مقابلة الاقبال المتزايد على التعليم بتوفير العدد الكافي من المدارس وبالسرعة الممكنة؟ وهل يمكن تحقيق الشعارات المطروحة حول مجانية التعليم في جميع مراحله بسهولة وفي فترة زمنية معقولة؟ وتمثل تلك التساؤلات تحديات جسيمة يصعب الإجابة عنها بشكل ناجع، وذلك لأن التركة التي ورثتها النخبة الحالية عن نظام الدرق ثقيلة جداً، فالمستعمر الحبشي لم يعمل على إتاحة فرص التعليم للناشئة الأريتريين، بل على النقيض من ذلك عمل وبشكل متواصل على إهدار الإمكانات الأريترية المتاحة عن طريق تدمير المنشآت التعليمية والوقوف في وجه إقامة الجديد منها، وعلى عزل العملية التعليمية عن المتطلبات الإنتاجية والممارسات العملية، وذلك في إطار سياسته الرامية إلى محو الهوية الثقافية الأريترية عن بكرة أبيها، وربط الشعب الأريتري بالقومية الحبشية ربطاً تاماً، وتشير المصادر الرسمية الأريترية إلى أن عدد المدارس كان يزيد عن 472 مدرسة حتى العام 1972، ثم تناقص هذا العدد بشكل رهيب منذ قيام نظام منجستوهيلاميريام إلى أن وصل إلى حوالي 89 مدرسة في العام 1976، ويعزى السبب في ذلك إلى قيام النظام المذكور بإغلاق بعضها وتحويل بعضها الآخر إلى معسكرات للجيش إضافة إلى الدمار الذي لحق بالمتبقي منها بفعل قصفها بالطيران والمدافع، ومن جانب آخر قام نظام الدرق بمنع الجمعيات والإرساليات من بناء مدارس جديدة، كما عمد إلى شل المدارس القائمة، وعلى تدميرها، أو نهبها عن طريق نقل معداتها إلى الحبشة ذاتها[43] (Farer, 1976: 37-48) وشاكر (1982 :65) و(Kinnock, 1988: 35-40).

وبالإضافة إلى تلك المشاكل المستعصية التي تواجهها النخبة السياسية فيما يتعلق بالتعليم فإن المسألة تزداد سوءاً إذا ما أخذ في الاعتبار معضلة تزايد أعداد الطلاب، فقد كان عدد طلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في العام 1990، أي قبل شهور من انتصار الثورة، يبلغ 122,202 طالب وطالبة في المدارس الحكومية فقط، ووصل العدد إلى 150 ألف طالب وطالبة مع بداية شهر نوفمبر 1991، وذلك نتيجة للتشجيع الواسع الذي تبنته النخبة السياسية تجاه مواطنيها لكي ينخرطوا في مجال التعليم، ذلك الأمر يعني بطبيعة الحال زيادة عدد المدارس والمدرسين في فترة تعتبر قصيرة جدا بالمقاييس العادية الأمر الذي لا يمكن تلبيته بشكل سريع. ويتمخض عن ذلك نتيجة مهمة وهي أنه ليس بإمكان النخبة السياسية تطبيق شعاراتها حول مجانية التعليم عمليا، ومن الطبيعي أن تثار هنا تساؤلات جوهرية حول مصداقية الطرح الذي تنتهجه النخبة السياسية الحالية فيما يتعلق بالتنمية الشاملة، ففي لقاء مفتوح تم بين الأمين العام والمواطنين بمناسبة احتفالات الذكرى الأولى للتحرير طرح أحد المواطنين سؤالا جوهريا يتعلق بعدم إمكانية تنفيذ الحكومة الأريترية المؤقتة للمراسيم التي تصدرها، والمتعلقة بالتنمية في إطارها العام، وأجاب الأمين العام عن ذلك التساؤل ذاكراً أن تلك السياسات والمراسيم المتعلقة بها سنت ولا يمكن أن تطبق بين يوم وليلة، ولكنها تهدف في جانب كبير منها إلى إيصال رسالة للشعب بمضمونها حتى يتسنى له إجراء الاستعدادات اللازمة بشأنها فضلا عما تتطلبه من استعدادات من جانب الحكومة لكي تتمكن من تنفيذها بصورة صحيحة آخذين بعين الاعتبار الظروف المحيطة بأريتريا بشكل عام بما في ذلك هيكل وأسلوب عمل الحكومة والمشاكل التي تعترضها. وأضاف بأن الحكومة لا تستطيع تنفيذ السياسات والمراسيم والقوانين المتعلقة بالشعب بالقوة، لأنها تحتاج إلى مشاركة الشعب ورغبته، ولأنها تتعلق أساساً بوجدان وإرادة هذا الشعب، لذلك فإنه ينبغي مسايرة درجة الوعي عنده ومحاولة تطبيقها بالتدريج، ثم إنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار أنه لكي تستطيع الدولة تطبيق سياساتها والقوانين والمراسيم المتعلقة بتلك السياسات لابد لها أن تكتمل مؤسساتها القادرة على التنفيذ كالشرطة والقضاء، وإلى حين اكتمال تلك المؤسسات فإنه يستحيل تطبيق المراد تطبيقه من سياسات وبشكل كامل وبالسرعة المطلوبة مما يقتضي الصبر والمقدرة على الاحتمال والاستيعاب والفهم الكامل للظروف المحيطة[44].

من جانب آخر فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن أية نخبة سياسية تعيش في

ظروف انتقالية قاهرة كالتي تعيشها النخبة الأريترية الآن لا تضع سياساتها أو برامجها إلا بعد أن تأخذ في حسبانها الأهداف الآنية والبعيدة المدى لتلك السياسات، ومن ثم تعطي الأولوية للمهمات الممكن تنفيذها على وجه السرعة، وتطمح إلى تنفيذ البرامج المستقبلية وفق ما تسمح به الإمكانات المتاحة والظروف الموضوعية المحيطة، والسياسة التعليمية للنخبة السياسية الأريترية الحالية لا تخرج عن نطاق ذلك السياق العملي في تنفيذ البرامج، مما يمكن معه القول إن تلك النخبة ستسعى إلى نشر التعليم المجاني وبصورة متكافئة للجميع كما تشير إلى ذلك سياساتها وبرامجها المطروحة، وإلى جعل التعليم إلزاميا بحيث يشمل ذلك المرحلة الثانوية[45].

النخبة السياسية وتحرير المرأة وتسييسها

يعد موضوع النساء قضية مهمة جداً بالنسبة إلى المجتمع الأريتري المعاصر وذلك لكون عدد النساء يفوق عدد الرجال في الكثافة السكانية الأريترية (الحاج، 46:1992). ويشير طرح النخبة السياسية السابق إلى أن تحرير المرأة وتنمية قدراتها وتسييسها يعد أمراً جوهرياً ومهماً في مجتمع ثوري كالمجتمع الأريتري. فهي تشكل نسبة كبيرة من مجتمع الزراع. وهي عنصر ساهم مساهمة فعالة في حرب التحرير من خلال ممارسات فعالة على أصعدة كثيرة أهمها خدمة المقاتلين في ساحات المعارك عن طريق الاضطلاع بالخدمات المساعدة التي تسهل مهمتهم، وعن طريق حمل السلاح فعليا معهم وخوض المعارك إلى جانبهم، وبهذا الصدد لعبت المرأة الأريترية دوراً قلما لعبته نساء العالم الثالث في هذا المجال؛ فقد قامت خلال حرب التحرير بكل ما قام به الرجال تقريبا حيث حملت الأسلحة الثقيلة واستعملتها ميدانياً وتبوأت المراتب العسكرية القيادية الرفيعة، وساهمت بجهد وفير في خوض المعارك، وكان عدد النساء المنخرطات في عضوية الجبهة الشعبية يشكل ثلث عدد الجنود المقاتلين في شتى الجبهات، ويعود ذلك بالطبع إلى السياسة التي رسمتها النخبة السياسية حيث أشار الكثير من رموزها في مواقف متعددة إلى أنه لم يكن بالإمكان تحقيق النصر الكامل وتحرير التراب الأريتري لو قامت الجبهة بتجاهل ما يزيد على 50٪ من الكثافة السكانية وهي النسبة التي يشكلها عدد النساء إلى عدد الرجال في المجتمع الأريتري[46]. (Johnson, 1981: 190; Kinnock, 1988: 74-75).

وتعد تلك السياسات المتعلقة بإشراك المرأة في جميع شؤون المجتمع

وبشكل فعلي أمرا جديدا في مجتمع تعود تركيبته السكانية المعقدة إلى جذور تنتمي إلى عالم الجنوب المتخلف، ويتشكل من أعراق تدين بالاسلام والمسيحية الأرثوذكسية المحافظة المنتمية إلى الكنيسة الشرقية القديمة. فنجد أن العادات والتقاليد أجحفت بحق المرأة بكل المقاييس، وفي مختلف نواحي الحياة حيث باتت مكانتها الاجتماعية متدنية إلى أقصى درجة، وبطبيعة الحال لايمكن أن يتم هنا حصر شتى أنواع القهر والظلم التي جثمت على صدر المرأة الأريترية، ولكن بالقاء النظر على العادات والتقاليد الأريترية سيلاحظ المرء أنها شكلت مخلوقا ذا طبيعة ضعيفة في البنية الاجتماعية، وخضعت دائما لقوامة الرجل وارشاداته. ذلك الوضع جعل المرأة تحشر في زاوية نائية وضيقة، وترسب في نفسيتها الإحساس بالدونية والعجز[47]. ففي الريف نلاحظ أنها أقصيت تقليديا وعبر تطور المجتمع الأريتري عن ملكية أي نوع من أنواع وسائل الإنتاج، وأقصيت أيضا عن لعب أي دور في عملية الانتاج الاجتماعي، بمعنى أنها لعبت دورا ثانويا جدا مقارنة بذلك الذي لعبه الرجل، فحرمت المرأة في الأراضي المرتفعة مثلا من ملكية الارض تماما. واقتصر دورها على العمل فيها فقط بالإضافة إلى أعبائها المنزلية المعتادة. وبقيت النساء في الأراضي المنخفضة حبيسات منازلهن كي لايراهن الرجال الغرباء، وأما في المناطق الحضرية، وخاصة في المدن مثل اسمرة ومصوع وعصب، فهناك عدد محدود من النسوة اللاتي عملن في المصانع التحويلية حيث وظفن في العهود الاستعمارية المتتالية، وبأجور زهيدة جدا استغللن من خلالها أبشع استغلال، ولم تحظ المرأة بأي دور يذكر في الحياة الاجتماعية والسياسية ففي الاراضي المرتفعة مثلاً لم يسمح لها بحضور مجلس القرية، وتم التأثير على عملية الزواج من قبل اعتبارات اجتماعية واقتصادية ظلمت من خلالها المرأة أيما ظلم، فكان تزويج الفتيات وهن في سن الطفولة، بالإضافة إلى إجبارهن على الزواج من أقاربهن الذين يحددهم الآباء أمراً شائعاً[48] (Houtrat, 1981: 274-275).

ولاحت تباشير حرية المرأة بانطلاقة الكفاح المسلح وخاصة بعد إنشاء الجبهة الشعبية. وفتح ذلك آفاقا جديدة للمرأة من خلال تأمين حقوقها ومساواتها بالرجل ومساهمتها معه في الكفاح المسلح والتنمية، وذلك انطلاقا من التوجه الديمقراطي للنخبة السياسية التي تقود الجبهة، فمن منطلق أخذها في الاعتبار تلك الدرجة من القهر والظلم والاستغلال والنظرة الدونية التي تعرضت لها المرأة، ركزت النخبة على قضية المرأة كثيرا خلال تعاملها مع الجانب الاجتماعي لتثوير

المجتمع، وقد نجحت إلى حد كبير في القيام بذلك حيث قامت بتنظيم النساء في منظمات جماهيرية من قبل الاتحاد الوطني للمرأة الاريترية الذي قادته ولازالت تقوده المناضلة الأريترية أسكولا منقريوس. ومن خلال برامج تلك التنظيمات استطاعت النخبة استقطاب الكثير من النسوة للانضواء تحت قيادتها وبالتالي للانخراط في صفوف الجبهة كمقاتلات، وفي هذا الخضم قامت النخبة أيضا بإلغاء الفواصل بين النساء والرجال فيما يتعلق بقوانين العمل الخاصة بنوعية المهنة ومستوى الرواتب، بالإضافة إلى ماقامت به من جهود أخرى لحفظ إنسانية وكرامة المرأة في الجوانب الاجتماعية والمادية والمعرفية (Johnson, 1981: 190). وبالاستفادة من ذلك الواقع استطاعت المرأة تأكيد مقدرتها في كثير من المجالات التي كانت حكرا على الرجل وذلك عبر التزامها بالمشاركة المخلصة التي أفرزت قيادات نسائية فاعلة وذات كفاءة. وانعكس ذلك في اضمحلال الكثير من العادات والتقاليد التي كانت تحد من حرية المرأة ونتيجة مباشرة للتحولات الاقتصادية، وإدخال التعليم الحديث في حياة المجتمع، ونتج عن ذلك أن استطاعت المرأة المساهمة، ولو بشكل محدود جدا في الحياة الاقتصادية في المناطق المحررة من خلال الانخراط في الأعمال التجارية والصناعية والخدمات الأخرى كالتمريض والتعليم، ذلك الأمر مكن البعض منهن من الاعتماد على دخولهن، والاستقلال اقتصاديا عن الرجل والمساهمة في تغطية متطلبات المعيشة الأسرية[49].

ولكن ما التغيرات التي يمكن أن تحدث في أريتريا المستقلة بالنسبة إلى تحرير المرأة والاستفادة من جهودها في عملية التنمية؟ في هذا السياق يمكن القول إن النخبة السياسية الحالية تسلك مسلكا فريدا لتحقيق الاستقرار السياسي ومعالجة القضايا والمشاكل والتحديات التي تواجه الشعب الأريتري، وإتاحة الفرصة لكل القطاعات لتسخير جهودها وخبراتها من أجل معترك إعادة البناء والتعمير. ومما لاشك فيه أن تلك النخبة تنظر إلى المرأة على أنها تشكل القاعدة التربوية التي يقوم عليها البنيان السياسي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الأريتري[50].

وتبرز الانطلاقة الأولى لتحقيق ذلك التطلع في الواقع العملي من خلال تشجيع المرأة على تشكيل اتحاداتها ونقاباتها وتجمعاتها الاجتماعية والسياسية. وبهذا الصدد تشجع النخبة على سبيل المثال استمرارية الاتحاد الوطني للمرأة الأريترية وتطوره فقد عقد المجلس المركزي للاتحاد المذكور اجتماعا مهما في يناير 1992 حددت خلاله السمات الأساسية لدور المرأة في المرحلة الراهنة والذي

تلخص في نقطتين مهمتين الأولى هي تغيير الدور الذي كانت تقوم به المرأة إبان الثورة المسلحة. والثانية: التركيز على أن تقوم المرأة بدورها الطبيعي وهو أنها أم وربة منزل وذلك في سبيل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي لها[51]. واستمرت مناقشات الاجتماع لمدة أربعة أيام تم في نهايتها التصديق على الدستور المؤقت للاتحاد الوطني للمرأة الأريترية وأسلوب عمله وهياكله وأجهزته الإدارية للمرحلة الانتقالية الحالية، وانتخبت لجنة للإعداد لعقد المؤتمر العام للاتحاد الوطني للمرأة الأريترية. وفي نهاية مداولاته أصدر الاجتماع قرارات مهمة منها. أولا: تكثيف النضالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمحافظة على المكتسبات التي حققتها المرأة في المراحل السابقة. ثانيا: التصدي لجميع محاولات القوى التي تسعى إلى إعاقة مشاركة المرأة وجعل دورها في جميع المجالات دوراً ثانوياً. ثالثا: رفع المستوى التعليمي للمرأة بشكل عام والمرأة المقاتلة بشكل خاص وذلك حتى لاينحصر دورها في نطاق دائرة المنزل عبر إعاقة المشاريع الخاصة بذلك. رابعا: محاربة مظاهر الفساد والرذيلة التي تحط من كرامة المرأة وكبريائها. خامسا: أن يتولى الاتحاد عملية التعبئة من أجل تشجيع المرأة للمساهمة في عملية إعادة البناء بشكل فاعل ونشط. سادسا: دعم وإسناد حقوق المرأة المختلفة وإقرارها قانونيا. سابعا: تمكين المرأة المنتسبة إلى الجيش من العودة للمساهمة الفاعلة في الشؤون المدنية للمجتمع وفي جميع المستويات، والعمل على أن تولي الحكومة هذه المسألة الاهتمام والرعاية الخاصة[52].

وتعتقد رموز النخبة السياسية الحالية من أمثال اسياس افورقي أنه إذا ما كان هناك إنجاز يدعو للاعتزاز والفخر فيما تم تحقيقه على الصعيد الاجتماعي فهو الشروع في عملية تحرير المرأة، ويرى افورقي بأنه ليس من قبيل المبالغة القول إنه تم تجاوز بعض المصاعب في هذا الإطار، فنجد أن الكثير من النساء الأريتريات اللاتي بلغن سن الرشد، واللواتي يتوجب عليهن المشاركة في جميع أوجه النضال والحياة السياسية قد شاركن بالفعل، ولم يكن غائبات عن ساحة النضال، وشاركن بالتساوي إلى جانب الرجال في مختلف مجالات التعليم ورفع مستوى الكفاءة لدى الشباب الأريتري، ويأتي ذلك من الإيمان بأن تحرير المرأة ومشاركتها يساعد على كسر الأساسات الرجعية التي يقوم عليها مجتمع متخلف، ويشكل عاملا مهما من عوامل التنمية، والاهتمام به يعني الاهتمام بتنمية مورد مهم من موارد القطر الإنتاجية ذاتها [53].

وتشهد أريتريا الآن مشاركة ايجابية من المرأة على الساحة السياسية. فقد بدأت النساء بالمشاركة في الفعاليات الاجتماعية والسياسية الجارية في مناطق الاقاليم. فخلال التجربة الجديدة التي قامت بها النخبة السياسية لادخال الديمقراطية في الأقاليم والتي تمثلت في انتخاب البرلمانات الإقليمية وبرلمانات المحافظات وذلك بدءا من العاشر من مارس 1992 برزت بشكل جلي نقطة مهمة هي الحضور الكبير للمرأة في العملية الانتخابية ناخبة، ومرشحة. وبهذا الصدد تقول صحيفة أريتريا الحديثة مايلي:

«سجلت امرأتان رقمين قياسيين في الحصول على أصوات الناخبين من محافظتي نقفه وروا.. ولعل هذا يمثل دليلا عمليا على فهم الناخبين لدور المرأة الأساسي والمهم في المجتمع، وفي جميع النشاطات التي تخوضها، وإقرارهم واعترافهم بقدراتها على تبوء عضوية الهيئات التشريعية وعلى أن المرأة تحظى بثقة الرجل، وشاهد حي على تطور وعي سكان المحافظتين»[54].

ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن ما تطرحه النخبة السياسية من أفكار وما تتخذه من سياسات تجاه تحرير المرأة وتسييسها يصطدم بعقبات كثيرة، ويبدو أنها تعي تلك الحقيقة، وتعي أيضا أن ما تم القيام به في هذا المجال ليس كافيا إلى حد الكمال، فتحرير المرأة عملية طويلة الأمد، وتحتاج إلى عملية تحرير شاملة للمجتمع كافة. ومن المؤكد أنه لايمكن إيجاد حلول لكل الأمور المتعلقة بذلك خلال مدة وجيزة، وجعل مشاركة المرأة كاملة لأن القيام بذلك يعد ضربا من المستحيلات في مجتمع متخلف. وبرغم أن ما تحقق يعد إنجازا بحد ذاته إلا أن هناك مسائل كثيرة تثار بهذا الصدد، فهناك مثلا مسألة عدد النساء المشاركات في القيادة واللاتي وصلن إلى مصاف أعضاء النخبة السياسية. فالكثير من الأطراف ينظرون الى ذلك العدد بحساسية، حيث يرون بأن عدد النسوة اللاتي تبوأن مراكز قيادية قليل، وأن المرأة بذلك لاتحتل مكانتها الطبيعية في المجتمع[55]. فبرغم ما شكله حضور المرأة المكثف في اجتماعات ومؤتمرات الجبهة من دليل مهم على الدور الذي أنيط بها في فكر النخبة السياسية، حيث شكلت الوفود النسائية حوالي 11 بالمائة من مجموع الحضور في المؤتمر العام الاول للجبهة الشعبية و 30 بالمائة من مجموع الحضور في المؤتمر الثاني، وبرغم ما تقوم به النخبة الآن من تشجيع

المرأة على الانخراط في العمل السياسي على النحو الذي تعرضنا له الا فإن ذلك لايعد كافيا، ولكن النخبة السياسية لها وجهة نظر حول ذلك حيث ترى بأن مثل هذا الطرح متطرف بعض الشيء والأمر الاساسي هنا هو ليس النظر إلى مشاركة المرأة على أنها مسألة صورية واسمية فقط، بل يجب النظر إليها على أنها مشاركة فعلية باعتبارها تمهيدا لإعطاء الأمر مزيدا من الاهتمام في أريتريا الغد، والخطوات التي ستتخذ مستقبلاً سيكون الهدف منها ضرورة تعاظم دور المرأة وفتح المجال أمامها للمزيد من المشاركة والعطاء. وتضيف النخبة الآن وجوها جديدة إلى القيادات النسائية، وتثمن قدراتهن ونوعيتهن القيادية باطراد حيث يتجلى هذا الأمر بوضوح من خلال اعطائهن الأولوية في مدارس إعداد «الكوادر»[56].

طروحات النخبة السياسية وطبيعة النظام السياسي

عندما كانت النخبة السياسية الحالية التي تتشكل منها الحكومة الأريترية المؤقتة تقود جبهة شعبية مقاتلة كانت تطرح برنامجا سياسيا لأريتريا ما بعد التحرير محوره قيام جمهورية ديمقراطية شعبية اشتراكية، وكان ذلك الطرح ممكنا عندما كان العالم منقسما على نفسه إلى معسكرين متضادين يقف في طرف واحد منه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ومن يدور في فلكهما، وفي الطرف الآخر الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والدول المرتبطة بهم والتي شكلت سندا ودعما خارجيا للثورة الأريترية في مراحل متعددة، ونادت النخبة من خلال ذلك الطرح إلى القضاء على الاقطاع والبيروقراطية والرأسمالية والامبريالية بالإضافة إلى الإعلان عن نفسها بأنها كانت ستنتهج فكرا ماركسيا ـ لينينيا ولكن على الطريقة الأريترية الخاصة، وعلى شاكلة ماهو متبع الآن في الصين الشعبية وكوبا، وما كان متبعا في اليمن الجنوبي سابقا، ويستطيع المرء أن يشير إلى أنه كان من الممكن طرح ذلك التوجه قبل أن تحدث المستجدات الدراماتيكية على الساحة الدولية، وقبل أن ينهار النظام الأثيوبي بقيادة الدرق، وقبل أن تصل الحكومة السودانية الحالية والمدعومة من قبل الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، وفوق كل هذا قبل أن تصبح النخبة السياسية مسؤولة عن شؤون دولة وليس عن جبهة مقاتلة، قبل بروز تلك المتغيرات كان من الممكن أن تتوجه النخبة الأريترية توجها اشتراكيا تحديثيا، وأن تستمر تلك النخبة الماركسية التحديثية في تنفيذ مبادىء ثورتها برغم ما كان يمكن أن يواجهها من مصاعب تثار من نشوء معارضة لأسلوبها في التحديث من قبل أوساط اريترية ثورية اخرى، ومصاعب تتعلق بالأوضاع الداخلية الاجتماعية والاقتصادية، ومصاعب

خارجية، لقد كان من الممكن أن تمضي تلك النخبة التحديثية قدما في دفع المجتمع الأريتري في سبيل إحداث تغييرات ثورية جماهيرية وجذرية وشاملة حيث كانت مسألة خلق أوضاع جديدة في المجتمع الأريتري الوسيلة المثلى لدى تلك النخبة للحفاظ على الثورة ذاتها وعلى وضعها الخاص من حيث هي نخبة [57]قيادية لـها [58]و(Dougherty, 1982: 16 -18) و (Polacek, 1978: 403- 404) و (Houtrat, 1981: 264-275) و(Farer, 1976: 20-35).

عندما تم التحرير وجدت النخبة السياسية نفسها في مواجهة كم هائل من المشكلات والمنغصات سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي تعيق إلى حد كبير من حريتها وحركتها في تحقيق برنامجها وطرحها الاشتراكي، فعلى نقيض ما كان متوقعا أن يحدث من وئام بين الجبهة الشعبية والفصائل المقاتلة الأخرى نجد أن خلافات حادة برزت على الساحة فيما بينها، وتعزى تلك الخلافات إلى أسباب تتعلق أساسا بطبيعة تركيب الحركة الوطنية التي اضطلعت بالكفاح المسلح ذاته، حيث تشكلت الفصائل الأريترية المقاتلة من الأساس حول خطوط وتمايزات عرقية وطائفية موجودة أصلا في داخل المجتمع الأريتري، ومنذ زمن طويل، ولكنها اكتسبت بعدا مؤسسيا خلال فترة الثورة المسلحة وخاصة منذ بداية السبعينات عندما تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا. وبعد التحرير أصبحت تلك التمايزات بمثابة ركيزة أساسية تتحدد في ضوئها عمليات الاستقطاب السياسي أو النبذ السياسي من دائرة المشاركة في السلطة، ولكي نتمكن من استيعاب تلك الوضعية المعقدة لابد لنا من فهم طبيعة التركيبة السياسية الأريترية الحالية، ثم فهم محاور الاختلاف والجدل بين النخبة السياسية المهيمنة والنخب السياسية المضادة لها.

التركيبة السياسية:

ذكرنا في أماكن سبقت أن الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا هي التي كانت صاحبة أكبر موطىء قدم على ساحات المعارك في أريتريا خلال الحرب، وهي التي تحققت الانتصارات العسكرية الكبرى على يديها، والتي توجت بدخولها العاصمة أسمرة منتصرة في 25 مايو 1991 الأمر الذي مكنها من أن تصبغ القوة العسكرية الوحيدة دون منازع في أريتريا (الحاج، 1992 :30-33). ولكن ذلك لا ينفي أن هناك تنظيمات أخرى ساهمت في النضال بطريقة أو بأخرى، وفي فترات زمنية متفرقة، وقد أدت مساهماتها إلى تخفيف الضغط على الجبهة الشعبية مما عزز من مواقفها في المناطق التي كانت تسيطر عليها، وأهم تلك التنظيمات جبهة تحرير أريتريا

[التنظيم الموحد]، وجبهة تحرير أريتريا [المجلس الثوري]، وجبهة التحرير الأريترية واللجنة الثورية، ومنذ أن نجحت النخبة السياسية المهيمنة الآن في تشكيل الحكومة الأريترية المؤقتة في أواخر مايو 1991 بدأت الخلافات السياسية الحادة بينها وبين الجبهات المضادة لها، والتي تقود التنظيمات الأريترية الأخرى، فعندما تشكلت تلك الحكومة من النخبة التي كانت تقود الجبهة الشعبية سياسيا أعربت الفصائل الأخرى، وخاصة جبهة تحرير أريتريا [التنظيم الموحد] والتي يقودها الآن عمر البرج عن انتقادها الشديد لجل السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأريترية المؤقتة، وتزايد التباعد وحدة الخلافات عندما طالت تلك الانتقادات المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية بصورة كانت تشكل تعبيرا واضحا عن جوهر الانقسامات الطائفية والعرقية والدينية القائمة في المجتمع الأريتري بحيث طالت الخلافات مجمل الأبعاد المتعلقة بالاستقلال والوحدة الوطنية وحتى الهوية الثقافية والسياسية للقطر، وفي هذا السياق يقوم البعض الآن بانتقاد الإجراءات التي تقوم بها النخبة السياسية ممثلة في شخص أسياس افورقي بحدة، فهو ينتقد من زاوية أنه لا يعترف بوجود أية قوى سياسية أخرى داخل البلاد عدا الجبهة الشعبية، موضحا أن باقي المنظمات والقوى السياسية ليست أكثر من مجرد مجموعات أتاحت لها الظروف الحصول على دعم مادي من بعض الدول دون أن يكون لها وجود حقيقي لا في ساحات المعارك في أثناء حرب التحرير، ولابين فئات المجتمع الأريتري قبل التحرير وبعده، وينتقد افورقي بشدة أيضا من زاوية انه يدير شؤون القطر من حسابات المكسب والخسارة، بمعنى أنه يقوم بمناورات تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية تتمثل في انفراد الجبهة الشعبية بحكم البلاد مستقبلا، وفي واقع الأمر يشكل هذا التعنت «التنظيمي الطائفي» من قبل فصائل التحرير الأرضية التي ترعرعت عليها بقية الخلافات الحادة فيما بين تلك الفصائل بشأن مجمل القضايا المتعلقة ببناء دولة أريترية مستقلة[59].

مابين الاستفتاء والاستقلال:

في السادس عشر من أكتوبر 1991 أصدرت الحكومة الأريترية المؤقتة بيانا يتعلق بالمسائل المرتبطة بالاستفتاء، فمنذ التحرير ظلت قضية القيام باستفتاء شعبي حول إعلان الاستقلال أو إعلان الاستقلال مباشرة محل جدل حامي الوطيس بين مختلف فئات الشعب الأريتري، فقد ظل الكثير من الفئات الشعبية تطرح تساؤلا مهما وهو «لماذا الاستفتاء وقد حررنا بلادنا بنضالنا وتضحياتنا وحققنا استقلالنا

بالكامل؟» «ولماذا لا نعلن الاستقلال[60]. ووسط تلك التساؤلات تُلقي النخبة المضادة ظلالاً من الشك على نوايا النخبة السياسية المهيمنة، حيث ترى أن إعلان الاستقلال يمثل القضية الخلافية الأولى بينها وبين الحكومة المؤقتة وأن الحكومة المؤقتة كانت قد أعلنت عن تخليها عن المطالبة بالاستقلال إلى مابعد إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير في أبريل من العام 1993، وبإشراف من الأمم المتحدة، بل ويذهب البعض منها إلى أبعد من ذلك حيث تفترض وجود أهداف تآمرية تنطلق منها الجبهة الشعبية حول هذا الموضوع، من ذلك أن إرجاء الاستفتاء حتى أبريل 1993 إنما يهدف إلى إتاحة الفرصة للجبهة الشعبية لكي ترسخ أقدامها على صعيد الساحة السياسية الداخلية عن طريق بناء المؤسسات السياسية التابعة لها بناءً محكما يستقطب شتى الفئات الشعبية الأريترية إليها وعن طريق تشجيع عودة أنصارها المهاجرين من شتى أصقاع المعمورة إلى أريتريا حتى يشاركوا في الاستفتاء مما سيتيح لها وزنا أكبر يمكنها من الانفراد بالحكم وإلى بناء علاقاتها على الصعيد الدولي وفقا لمصالح الجبهة الشعبية الضيقة، وليس وفقا لمصلحة الوطن الأريتري بشكل عام، وترى بعض الأطراف أيضا أن الولايات المتحدة وغالبية القوميات الأثيوبية تقف ضد إعلان أريتريا دولة مستقلة، وما عملية تأجيل الاستفتاء إلى العام 1993 سوى محاولة تهدف إلى تأمين استقرار نظام الحكم الجديد في الحبشة كي يحاول القيام بضم أريتريا إليها مرة أخرى. ومجمل القول إن الجبهات المضادة ترى في موقف النخبة التي تقود الجبهة الشعبية ضربا من ضروب «العقلية الانفرادية» تتعامل من خلالها تلك النخبة مع مقدرات أريتريا على الصعيدين: الداخلي والخارجي، وذلك دون الاكتراث بالأطراف السياسية الأخرى الموجودة على الساحة، ودون الالتفات إلى المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تتمخض جراء موقف من هذا القبيل، وتطرح النخبة المضادة تساؤلا مفاده أن الاستفتاء المقترح يشتمل على ثلاثة خيارات، الأول: الاستقلال التام وإعلان الدولة الأريترية. والثاني: الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا بحيث تتمتع أريتريا بالحكم الذاتي في إطار الدولة الاثيوبية. والثالث: الاتحاد التام بين أريتريا والحبشة. وطرح استفتاء من هذا القبيل يعتبر مرفوضا تماماً من قبل الفئات السياسية المضادة وخاصة تلك التي تقود جبهة تحرير أريتريا [التنظيم الموحد] التي رفضت فكرة إجراء الاستفتاء وفضلت إعلان الاستقلال مباشرة انطلاقا من أن الا[illegible] يمثل خيارا وطنيا لايجوز الاستفتاء فيه، على أن يجري الاستفتاء لاحقا على صورة مظلة دستورية لتحديد كيفية بناء الدولة الأريترية المستقلة، وتشكيل هياكلها السياسية والاجتماعية[61].

صحيفة الاستفتاء حول استقلال أريتريا
المقرر إجراؤه في الأسبوع الثالث من أبريل 1993*

3 ـ الاستفتاء:

(1) سيجرى استفتاء على مستقبل أريتريا خلال الأسبوع الثالث من أبريل 1993 أو قبله.

(2) ستصاغ ورقة التصويت كالآتي: ضع علامة x أو أية علامة أخرى في أحد المستطيلين الآتيين:

هل توافق على أن تصبح أريتريا دولة مستقلة ذات سيادة؟

☐ نعم

☐ لا

(3) لن يكون هناك سؤال أو قضية أخرى في ورقة التصويت. ستطبع ورقة التصويت بجميع اللغات الأريترية.

(4) يجب أن يحصل الاستفتاء على أصوات أغلبية الذين يحق لهم التصويت.

(5) ستنفذ نتيجة الاستفتاء مباشرة فور إعلانها.

* المصدر: Gazett of Eritrean laws. Vol. 2/1992, NO.4, 7 April 1992

ولكن النخبة المهيمنة لها رأي حول تلك التساؤلات والشكوك المطروحة، ولها وجهة نظر حول موضوع الاستفتاء ذاته، فهي تتساءل على لسان الأمين العام للحكومة المؤقتة قائلة: «هل كانت القضية ستصل إلى نهايتها اذا ما أعلنا عن استقلالنا وقمنا بالدعوة للاعتراف بدولتنا؟ وهل كنا سنجد منبرا في الأمم المتحدة؟ وهل كانت ستعترف بنا القوى التي كنا نسعى لإقامة علاقات معها، وتفتتح لها سفارات في بلادنا؟». فمسألة الاستفتاء في نظرها هي إلباس القضية ثوبها الشرعي والقانوني. وللوصول بها إلى تلك الغاية ينبغي إعطاء القضية الصيغة القانونية أمام المجتمع الدولي عبر الاستفتاء، وترى أيضا أن الاستفتاء الذي عملت في سبيله منذ فترة مديدة هو الوسيلة المثلى للحصول على الشرعية الدولية، ولايمس بأي شكل من الأشكال المبادىء التي تؤمن بها، وينبغي اعطاء الشعب فرصة الإدلاء بصوته

حتى يتمكن من تأكيد استقلاله، وبعد ان يتم إجراء العملية القانونية فإن أريتريا المستقلة ستكون قادرة على احتلال موقعها وإقامة علاقات مع الدول الأخرى وتوقيع الاتفاقيات معها، وحول أسباب طول المدة التي اقترحتها النخبة المهيمنة للاستفتاء وهي سنتان منذ التحرير الكامل، ترى تلك النخبة أن هناك مصاعب فنية استدعت ذلك، فالعملية ذاتها تتطلب إجراءات تسجيل نزيهة وصحيحة، وسن لوائح تضبط ذلك، ثم لابد من ضبط عملية الإدلاء بالأصوات، وعملية فرزها التي يرتبط بها موضوع تحديد من هو المواطن الأريتري الذي يحق له الادلاء بصوته، ثم في نهاية المطاف إصدار الحكم النهائي، والقول إن تلك هي رغبة الشعب الأريتري. وجملة تلك الإجراءات تتطلب وقتا يجب أن يوفر لها حتى تسير العملية بسلام[62].

أما حول طبيعة الأسئلة التي كانت ستطرح للاستفتاء والتي تشككت النخبة المضادة من خلالها في أهداف النخبة المهيمنة فقد جاء رد الأخيرة عليها عمليا من خلال بيان الاستفتاء الذي أصدرته الحكومة المؤقتة في السابع من أبريل (Eritrean Referendum Proclamation No. 22, 1992: 4) فـي ذلـك البـيـان أخـذت صحيفة الاستفتاء كما في الشكل أعلاه.

ونتيجة لتلك المعطيات فان واقع حال النخبة السياسية المهيمنة يشير إلى أن تلك الأقاويل المطروحة وإن تباينت في تفسيراتها، لا تعدو كونها أفكارا تفتقر إلى الموضوعية والقراءة الصحيحة للواقع الأريتري مع تعقيداته الداخلية والخارجية، وترى النخبة المهيمنة أن من يرى موضوع الاستفتاء بمنظار صحيح قوامه الحرص على مصلحة الأمة ومستقبلها المنشود، تتجلى أمامه الصورة واضحة لا لبس فيها ولاغموض، ولكي يكتشف بنفسه أن الغاية من تبني مشروع الاستفتاء والتمسك به ورقة سياسية ماهي إلا وضع خاتمة قانونية للقرار الجائر الذي صدر عن هيئة الأمم المتحدة رابطا أريتريا فيدراليا بالحبشة دون الأخذ بعين الاعتبار رغبة الشعب الأريتري الذي لم يسأل عن رأيه في تقرير مصيره على أنه حق مشروع درجت هذه الهيئة على السماح بممارسته من قبل الشعوب التي تقرر مصيرها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا تتحدد ملامح المشروع على أنه شكل إجرائي لايتعدى حدود إعادة الأمور إلى مسارها الصحيح وإضفاء الصفة القانونية على القضية وإكسابها الاعتراف الدولي، الذي يهيىء لها الأرضية للتعامل مع المجتمع الدولي، ضمن واقعه المستجد[63].

النخبة السياسية وعلاقاتها الخارجية

تتركز الاتجاهات التي تحاول النخبة التعامل معها الآن في سياستها الخارجية على محاور أربعة هي الحبشة، والولايات المتحدة، والوطن العربي، وأوروبا الغربية وسنكتفي هنا بالتعرض للمحاور الثلاثة الأولى:

المحور الأول:

فبالنسبة للحبشة يلاحظ أنه بعد وصول الحكومتين الانتقاليتين إلى السلطة في كل من أريتريا والحبشة يبدو أن هناك تفاهماً مشتركا بينهما على الأصعدة السياسية والاقتصادية، وبما أنهما حديثتا التكوين فقد ورثتا تركة نظام سياسي كرس تقاليد خاصة به لاتناسب المرحلة الحالية للقطرين، فبعد تحرير أريتريا مثلا أكدت الحكومة الانتقالية في الحبشة احترامها لخيار الشعب الأريتري والتزامها بنتيجة الاستفتاء الذي سيجرى للشعب الأريتري لتقرير مصيره، وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية الحبشي الذي ذكر بأن مصير أريتريا سيتحدد في استفتاء عام، وأن حكومته ستحترم اختيار الشعب الأريتري حتى لو كان ذلك الاستقلال التام، وأن حكومته تؤمن تماما بأن الوشائج العديدة ستظل تربطنا بالأريتريين إن هم اختاروا الاستقلال، وذلك لأن عهد فرض الوحدة بالقوة قد انتهى ولن يعود[64]،[65]. أما النخبة السياسية الأريترية فإنها تنطلق في المرحلة الحالية من منطلق أن المسألة الأساسية التي تحكم علاقتها مع الحبشة، هي الاقتصاد، ونلاحظ أن جل التفاهم الذي تم بين الطرفين تركز حول المسائل الاقتصادية وخاصة مسألة الموانىء، فقد اتخذت النخبة قرارا يجعل ميناء عصب مفتوحا أمام الحبشة التي لايوجد لديها منافذ بحرية بعد نجاح الثورة الأريترية، وانطلق ذلك القرار من الاقتناع التام بأن خطوة من ذلك القبيل من شأنها جعل الميناء المذكور يلعب دورا كبيرا بالنسبة للاقتصادين: الاريتري والحبشي، وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما[66].

ومما لاشك فيه أنه لايمكننا الخوض في مجال العلاقات بين الطرفين بالتفصيل حيث يخرج ذلك عن صلب موضوعنا، ولكن يمكننا القول إن النخبتين اللتين قادتا الكفاح في كل من الحبشة وأريتريا قد أرستا قواعد التعاون فيمابينهما إبان مرحلة الكفاح المسلح في مواجهة العدو المشترك الذي تمثل في الوجود الاستعماري في أريتريا والديكتاتوري في الحبشة، فإن ذلك التعاون لم ينقطع بعد إنجاز كل منهما لمهماتها بل استمر التعاون بوتيرة متصاعدة على أساس الفهم الواقعي الصحيح الذي ساعد الطرفين على قراءة آفاق مستقبل الشعبين من منظور

المصلحة المشتركة، والاتفاقيات التجارية والاقتصادية والخدمية التي وقعت بين الحكومة الأريترية المؤقتة والحكومة الحبشية الانتقالية تمثل تحولا إيجابيا في هذا المضمار باتجاه وضع المسألة في مسارها الصحيح كي تأخذ شكلها الرسمي، فهذه الاتفاقيات تقوم على أساس من المساواة التامة بين الطرفين الموقعين عليها، وهي بذلك تمثل خطوة عقلانية متقدمة ستساهم في إنعاش اقتصاد البلدين المنهك. وإذا مانظرنا إلى تلك الاتفاقيات من ناحية سياسية فإنها تمثل مساهمة إيجابية في تهيئة أجواء الاستقرار في كلا القطرين وفي القرن الأفريقي، لذلك فإن تلك الاتفاقيات تشكل عامل دعم كبير في إرساء قواعد الثقة المتبادلة بين الشعبين: الأريتري والحبشي للعمل معاً نحو مستقبل أفضل[67].

المحور الثاني:

وبالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة فإن النخبة السياسية المهيمنة ترى أنها آخذة في التطور الإيجابي منذ التحرير، وفي واقع الأمر فإن النخبة ذاتها تدفع بالأمور في سبيل انجاز ذلك، ففي ظل التحولات السياسية العالمية، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في أريتريا، وفي ظل المعطيات الجيو- استراتيجية التي تحظى بها أريتريا، فإن النخبة تنظر إلى الولايات المتحدة الآن على أنها حليف محتمل، ومصدر مهم جدا للحصول على المساعدات الإنسانية والاقتصادية والتكنولوجيا اللازمة لعملية التنمية الشاملة. وقد بدأت الولايات المتحدة تدرك الواقع والقوى السياسية الفاعلة والتي لها تأثير في مصير شعوب القرن الافريقي، وبدأت تنتهج سياسة تأخذ في الاعتبار تطورات الاوضاع في المنطقة مما أدى إلى اعترافها رسميا بحق الشعب الأريتري في تقرير مصيره، وبدأت في المساهمة باجراء الحوار لإيجاد حل سلمي للقضية الأريترية قبل التحرير، وإن كان ذلك من منطلقات المصلحة الأمريكية العليا أساسا[68]. وبعد التحرير ذكر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية هيرمان كوهين في ندوة عقدت في واشنطن العاصمة أن ربط أريتريا بالحبشة كان ربطا قسريا تم دون أن يسأل الشعب الأريتري عن رغبته، وإن لدى بلاده قناعة تامة بأنه لم يحدث أن أتيحت للشعب الأريتري الفرصة لتقرير مصيره، وإن محاولات الأنظمة الحبشية لجعل أريتريا جزءا من الحبشة قد فشلت، لذلك فانه يجب أن يصان حق الشعب الأريتري للتعبير عن رغبته بنفسه، وقد انعكس ذلك التوجه الأمريكي عمليا بعد التحرير في الزيارات التي قامت بها بعض الوفود الرسمية الأمريكية إلى أسمرة. ففي ديسمبر 1991 مثلا قام وفد أمريكي برئاسة

بوب هوك نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية بزيارة أسمرة حيث استقبل من قبل كبار المسؤولين وعلى رأسهم الأمين العام للحكومة المؤقتة وأمناء الخارجية، والداخلية والاقتصادية[69].

المحور الثالث:

وإذا ما نظرنا إلى علاقات أريتريا بالوطن العربي في الوقت الراهن فإننا نجد أنها تعكس واقع العالم العربي المنقسم على نفسه، فبعد التحرير مباشرة وقفت بعض الأنظمة العربية كالسودان وسوريا والعراق، ودول الخليج موقفا مؤيدا للشعب الأريتري، في الوقت الذي اتخذت فيه دول أخرى كمصر والسعودية مواقف مغايرة. بهذا الصدد يقول أسياس أفورقي:

> «اذا كان ثمة أمر غريب أدهش العالم فهو الموقف الذي تبنته مصر سواء أثناء انعقاد اجتماع لندن التداولي أو بعد ذلك، انبرى المسؤلون المصريون يتحدثون عن عدم قبولهم لما حدث من تطورات في اريتريا، وسعوا في العديد من المحافل الدولية وبشكل مستمر الى خنق القضية الأريترية وعزلها. وإذا كانت هناك قوى أخرى تسير على هذا النهج في المنطقة فهي الحكومة السعودية التي تتبنى استراتيجية مماثلة للاستراتيجية المصرية»[70].

ولكن في مرحلة لاحقة حاولت مصر إصلاح موقفها المعلن من أريتريا حيث صرح وزير خارجيتها بأن الاستفتاء الذي سيجرى تطبيقه في أريتريا يعتبر تطورا طبيعيا ومهما. وان مصر تؤيد هذا الاستفتاء وتأمل أن تنتهي الأوضاع إلى ما يحقق آمال الشعب الأريتري. وفي سياق ذلك وافقت مصر على طلب حكومة أريتريا المؤقتة بانشاء بعثة ديبلوماسية لأريتريا في القاهرة، واستقبلت مصر أسياس أفورقي على رأس وفد أريتري رفيع المستوى حيث استقبلهم الرئيس المصري محمد حسني مبارك يوم 21 ديسمبر 1991. وتلا ذلك أن استقبلهم كبار المسؤولين المصريين الآخرين وبحثوا معهم العلاقات المصرية الأريترية بشكل شامل ومتعمق [71].

وعلاقة أريتريا بالسودان ذات عمق تاريخي طويل، وبالنظر إلى المستوى الشعبي لهذه العلاقة فليس ثمة من يجهل أن الجزء الأكبر من اللاجئين الأريتيريين ظل يعيش في السودان، وأن الجماعات السياسية التي قادت الثورة «والكوادر» التي

كانت تتبعها ظلت على علاقة وطيدة بالسودان عامة، ورغم ثبات تأييد الشعب السوداني للثورة الأريترية إلا أن الأنظمة التي تعاقبت على حكم السودان ظلت تنتهج سياسات متقلبة تجاه الأريتريين، بمعنى أنها ظلت تتعامل مع القضية الأريترية والثورة من منطلق مصالحها من حيث هي عنصر مقايضة تساوم به لتخفيف مشاكل السودان الداخلية أو حل تلك المشاكل أحيانا على حساب القضية ذاتها، ولكن نظرا لطبيعة واقع اليوم فان النخبة السياسية الأريترية بدأت تخوض تجربة جديدة مع النظام القائم، وهي تجربة يبدو أنها مختلفة عن تلك التي خاضتها مع الأنظمة السابقة. فهي كما يرى أسياس أفورقي تستند إلى أرضية تفاهم واضحة، وهذا التفاهم ينطلق أولا من الاعتراف بأن القضية الأريترية قضية قائمة بذاتها، وأن مشكلة جنوب السودان مشكلة سودانية، ولذلك فإن تطوير العلاقات بين السودان وأثيوبيا لايجوز أن يتم عن طريق مقايضة هذه بتلك. وعلى ضوء هذا التفاهم الاستراتيجي وتأييد الحكومة السودانية لحق تقرير مصير الشعب الأريتري، ورغبتها في حل مشكلة الجنوب السوداني باعتبارها مشكلة داخلية بمعزل عن خلطها بالقضية الأريترية ظلت علاقة النخبة الأريترية بالنظام السوداني تتطور تدريجيا[72].

وبسقوط نظام منجستو هيلاميريام ظهرت آفاق واسعة لعلاقات التعاون بين البلدين، فعلى صعيد إعادة اللاجئين الأريتريين إلى وطنهم سيقدم السودان حسب مقدرته مساهمات جادة في سبيل توفير التسهيلات الضرورية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الاقتصادي ثمة تفاهم مبدئي لجعل الحدود مفتوحة أمام حركة تجارة حرة، وتلك العلاقات لاتستند على المصالح الضيقة والمحدودة وإنما على مطامح بعيدة الأمد، وعليه فان النخبة السياسية الأريترية تهدف الى ايجاد تعاون أمني بالدرجة الأولى والى تطبيق اتفاقيات تساعد على خلق الاستقرر الداخلي لأريتريا أساسا. وعلى الصعيد الاقتصادي تطمح النخبة إلى تحقيق وضع لاتتضرر من خلاله عملية التنمية الاقتصادية الأريترية إذا أخذنا في الاعتبار أن القطرين تربطهما حدود مشتركة طويلة ظلت تتداخل عبرها المصالح الاقتصادية لزمن طويل، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاتفاق بين الطرفين لتحقيق تعاون واسع في مجالات التجارة والزراعة والصناعة والتعليم[73]،[74].

أما بالنسبة لعلاقة النخبة الأريترية بكل من سوريا والعراق فإنها كانت قوية منذ البداية فقد ارتبطت الثورة الأريترية بهما بشكل قوى، ورغم تواتر الأنظمة السياسية التي تحكم القطرين، ورغم الخلافات التي تفجرت بين فرعي حزب البعث

إلا أن مواقفهما المبدئية تجاه أريتريا بقيت ثابتة (الحاج، 1992 :36)، ونظرا لأن عراق اليوم يغيش محنته الكأداء حيث يسيطر عليه نظام أوصله إلى أن يعيش في عزلة تامة مفروضة عليه من أمم الأرض قاطبة فإن علاقة الأريتريين بالشعب العراقي ترزح تحت نير قطيعة تامة منذ الثاني من اغسطس 1990 اليوم الذي ارتكبت فيه أكبر جريمة في عصرنا الحديث، أما بالنسبة لسوريا فقد أكد أسياس أفورقي أهمية العلاقات النضالية والتاريخية بين الشعبين الأريتري والسوري، وأن أريتريا جزء من استراتيجيات المنطقة مما يحتم على الأريتريين والعرب بصفة عامة بناء علاقات تخدم مستقبل المنطقة على أساس المصلحة الاستراتيجية المشتركة سواء أكانت اقتصادية، أم أمنية أم سياسية[75].

ملاحظات ختامية

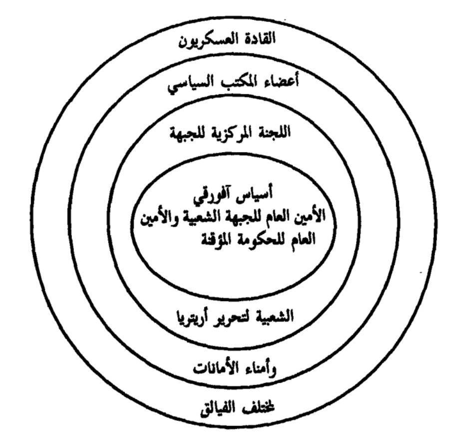
جاء في فرضية هذه الدراسة أن هناك نخبة سياسية تسيطر على الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أريتريا، وأن تلك النخبة تواجه أزمة الانتقال من الثورة إلى الدولة العصرية المستقلة. وارتبط بذلك أنها كانت تطرح فكرة إقامة دولة اشتراكية ذات خصوصية أريترية تناسب الواقع الأريتري وتتماشى مع معطيات الواقع الدولي الجديد، وسنحاول هنا القاء الضوء على عناصر تلك الفرضية الواحد تلو الآخر، والنظر إلى انطباق كل عنصر منها من عدمه على الواقع الأريتري الجديد.

ففيما يتعلق بالعنصر الأول نلاحظ أن وجود نخبة سياسية تقود البلاد هي حقيقة ماثلة حيث يعود أصل تلك النخبة إلى قيادة الحركة الثورية والتي تشكلت من خلال قيادتها للجبهة الشعبية لتحرير أريتريا ووجودها عضواً في المكتب السياسي (انظر قائمة رقم 1). وفي مركز تلك النخبة يقع رجل قوي يقود أتباعه، ويوجههم، ويتبنى أنماطا مختلفة من أساليب القيادة، ويقع في وضع يتمكن من خلاله من تسيير وتوجيه الكثير من الأمور بطريقة مركزية، ويرتبط استقرار النخبة قياديا بشخصه وبوجوده على قمة الهرم السياسي، ويبرز بوضوح معالجاً وحيداً وقائداً مقررا رغم أنه محاط بالكثير من الذين يساعدونه، ورغم أنه برز من ضمن المجموعة ذاتها في السنوات الأولى لانفصال الجبهة الشعبية عن جبهة التحرير الأريترية، ذلك الشخص هو أسياس آفورقي (انظر الشكل 1) و (Dawisha and Zartman, 1988: 10). ويرتبط تنظيم النخبة هذا بتغيير في الأشخاص عن طريق قيام القائد باجراء تغييرات في المجموعة التي تحيط به، ويبدو أن ذلك التغيير مرتبط

ببرامج وتوجهات جديدة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أيديولوجية أو بالوضع الاجتماعي للسكان ومطالبهم السياسية (الحاج، ب: 1991 :102) و (Halpern, 1963: 51- 73). وقد حدث ذلك التغيير بشكل سريع تقريبا حيث مضى عام واحد فقط بين تشكيل الحكومة الأريترية المؤقتة التي ضمت تسعة أشخاص فقط (انظر قائمة 1) وبين تشكيل المجلس الاستشاري الحالي الذي يضم 28 عضوا (انظر قائمة رقم 2) و (الشكل 2).

شكل رقم 1

ويوضح الإطار العام لمواقع أعضاء النخبة السياسية الأريترية في الحكومة الأريترية المؤقتة



من جانب آخر فإنه مما لاشك فيه أن هناك مشاعر تتجاذب أعضاء النخبة التي تهيمن على أمور أريتريا الآن، فهذه النخبة التي يتكون معظم أعضائها من «الكوادر» التي قادت الكفاح المسلح لا بد أن تحن إلى الواقع الذي كانت تعيشه

قبل التحرير، وإلى المبادىء الأساسية التي طرحتها خلال نضالها، وحاربت من أجل تحقيقها، وحققت الكثير منها في المناطق المحررة قبل الدخول إلى أسمرة، وفي مقابل ذلك هناك واجب عليها هو ان تقوم بالتأقلم مع المتغيرات التي استجدت بعد التحرير عندما وجد أعضاؤها أنهم يقودون بلدا على قاب قوسين أو أدنى من تأطير استقلاله قانونيا، بهذا الشكل يمكن القول إن هناك شعورا بالارتباك بين أعضاء النخبة السياسية المهيمنة الآن بين أن تكون ذات انتماءات عسكرية، وبين أن تكون نخبة سياسية مدنية مما يعكس مرحلتي تطور أريتريا الحديثة، وهما المرحلة النضالية التي تمخضت عنها نتائج ملموسة وهي تحقيق النصر الكامل، والمرحلة السياسية التي لم تتضح ملامحها في ظل التغيرات السياسية القائمة في عالم اليوم [78]، لقد كانت هناك برامج طموحة لدى النخبة السياسية الأريترية بهدف دفع الأمور باتجاه إقامة الدولة الديمقراطية الشعبية القائمة على تحالف قوى العمال والزراع، والبورجوازية الصغيرة، ولكن في ظل الظروف الدولية القائمة اليوم يبدو أن تحقيق هدف من هذا القبيل سيقاوم بضراوة من قبل جيران أريتريا القريبين بالإضافة إلى الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي الجديد، ولها مصالح مهمة جدا في منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر، ويضاف إلى ذلك حقيقة أنه بانهيار الاتحاد السوفييتي التام وانهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية لم تبق أنظمة تنتهج نهجا اشتراكيا، ويمكن الاستناد اليها على أنها حليف أيديولوجي خارجي سوى الصين وكوبا، ونحن نعلم الآن مدى الضغوط التي يتعرض لها كلا النظامين من قبل الرأسمالية العالمية ممثلة في الولايات المتحدة الامريكية، أضف إلى ذلك أن مسألة حقوق الانسان التي كانت أحد أهم الأسباب التي أدت الى التغيرات الجذرية في العالم الاشتراكي وجدت صدى لها في منطقة القرن الأفريقي، ففي هذا السياق انعقد خلال الفترة من 8-9 أبريل 1992 أول مؤتمر قمة من نوعه لبحث القضايا الانسانية لدول المنطقة شارك فيه خمسة من رؤساء دول القرن الأفريقي، ومن بينهم أسياس أفورقي، وتمخض عن ذلك المؤتمر أن قام المؤتمرون بإقرار ضرورة الالتزام بصيانة حقوق الإنسان وزيادة الاهتمام بها، وفي هذا السياق تم وضع برامج تفصيلية توضح أسس ومبادىء التعاون المشترك التي ستعمل بها دول المنطقة. (Horn of Africa, 9 April 1992: 1-3).

قائمة رقم (1)

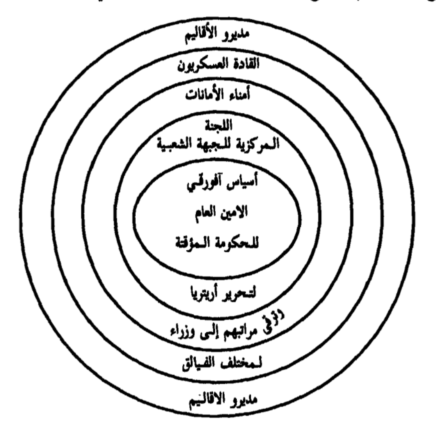
أعضاء النخبة السياسية الأريترية من خلال عضويتهم في المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أريتريا وتشكيلها للحكومة الأريترية المؤقتة*

م	الاسم	الوظائف المتقلدة
1	أسياس أفورقي	الأمين العام للجبهة / الأمين العام للحكومة المؤقتة.
2	رمضان محمد نور	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة العدل.
3	محمد سعيد إسماعيل باره	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الشؤون الخارجية
4	سبحت أفريم	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الدفاع.
5	الأمين محمد سعيد	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الارشاد القومي.
6	بطرس سلمون	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الداخلية.
7	علي سيد عبد الله	عضو المكتب السياسي/ مسؤول غرفة العمليات.
8	هيلي ولد تنسيء	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الاقتصاد.
9	محمد أحمد شريفو	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الإدارة الشعبية.

* المصدر: مكتب الحكومة الأريترية المؤقتة في دول الخليج. دولة الامارات العربية المتحدة - أبو ظبي.

شكل رقم (2)

ويوضح الإطار العام لمواقع أعضاء النخبة السياسية الأريترية في المجلس الاستشاري



وبعكس ذلك رغبة دول القرن الافريقي في الاتفاق على توحيد الجهود لمواجهة هذه التحديات المشتركة وإرساء الأرضية التي تمكن من التشاور والتنسيق بينها بشأن الخطوات والسياسات التي تتسع بشأن القضايا الانسانية [77]، وفي هذا السياق يبدو أن الطرح الاشتراكي الذي تبنته النخبة السياسية غير ممكن التحقيق في إطار محيط من هذا القبيل وفي إطار اتفاقيات والتزامات من هذا القبيل، وذلك لأن مسألة حقوق الإنسان في حد ذاتها تتطلب وجود نظام ديمقراطي تتاح فيه الحرية للفرد للمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وفي تشكيل المنظمات والهيئات الشعبية التي تعبر عن توجهاته ورغباته، وفي وجود تعددية حزبية يمارس من خلالها النشاط السياسي بحرية تامة، وغير ذلك من الأمور الجوهرية التي يجب الأخذ بها عند الحديث عن مسألة حقوق الإنسان، ويبدو أن النخبة السياسية الأريترية تعي ذلك وتعمل الآن جاهدة على تقديم الديمقراطية إلى شعبها على النمط الغربي المعروف من خلال إتاحتها الفرصة له لممارستها بادئة بالمناطق الإقليمية، وترسم الخطط لتقديمها على مستوى القطر بعد أن تتم عملية الاستفتاء، لذلك فإننا نلاحظ الآن أن الطرح الذي تطرحه النخبة السياسية الأريترية على الصعيدين الداخلي والخارجي مختلف تماما عما كان عليه في السابق[78].

أما فيما يتعلق بالشأن الخارجي فإنه يتضح أن النخبة السياسية ترى بأن التغيرات التي حدثت في القرن الأفريقي بشكل عام خلقت واقعا جديدا يجب أن يكون مفهوما ومقبولا لدى المجتمع الدولي، فالمنطقة التي تقع فيها أريتريا كانت شبه مجهولة، والشعب الأريتري ناضل ودفع ثمنا باهظا لاستقلال بلاده، لقد بقي دور أريتريا دوراً غير معترف به في الشؤون الإقليمية وذلك لاعتبارات خارجية، وأما في الوقت الراهن فإن النخبة السياسية ترى أن ما حدث من تغيرات يؤكد أن لأريتريا دوراً أساسيا في الأوضاع السياسية لمنطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر. ومع اقتناع تلك النخبة بأن دور أريتريا سيبقى متواضعا في هذا المجال نظرا لصغر مساحة القطر، وقلة عدد سكانه، وإمكاناته الاقتصادية إلا أنها تعتقد أنه بالمقارنة مع التغيرات السياسية والتعامل الذي كان مبنيا على الخطأ تجاه أريتريا من قبل المجتمع الدولي سيصبح دور أريتريا فاعلا ومتميزا في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية بالمقارنة بما كان عليه سابقا[79]، لذلك فإننا نلاحظ الآن أن النخبة تعمل على بناء علاقات خارجية إقليمية متوازنة نسبيا مع دول المنطقة، حيث عملت على تصفية العلاقات المتوترة مع مصر مثلا بعد أن كانت قد اتهمتها بالعمل على زعزعة استقرار الحبشة وعدم الاعتراف بأريتريا[80].

أما فيما يتعلق بأزمة الانتقال إلى الدولة فيمكننا القول إن النخبة السياسية الحالية تقود الشعب الأريتري الآن وفق سياسة مرسومة أرسيت قواعدها خلال فترة الكفاح المسلح عندما تمكنت نفس النخبة من تحقيق التلازم الخلاق بين الثورتين الوطنية والديمقراطية حيث كانت قد شكلت حالة متقدمة في ساحة النضال الوطني على المستويين النظري والتطبيقي مما أهلها بجدارة من إحراز النصر. وخلال سير المعارك صاغت هذه النخبة مقدمات دولة المؤسسات عبر إيجاد القنوات والهياكل الإدارية والإنتاجية التي عملت على تحريك جل إمكانات الشعب الأريتري في خدمة المعركة الوطنية. والهيكلة الداخلية التي نسجتها عملت بتناغم خلاق لربط جميع أجهزة الثورة ببعضها البعض كالسلطات الشعبية المتمثلة في المجالس الشعبية والسلطات التنفيذية، والقضائية، وبناء المؤسسات الإنتاجية الأخرى وحتى هيكلة الجيش الشعبي الأريتري، وجميع تلك العمليات أعطت عمل النخبة السياسية آنذاك طابع الدولة المؤسسية ولم يتبق لها من إعلان الدولة المستقلة المسيطرة على معظم أراضيها سوى الجانب القانوني المتمثل في اعتراف المجتمع الدولي، وهذا الجانب رغم أهميته، فإنه يظل جانبا واحدا من عدة جوانب أخرى تستلزمها عملية إعلان الدولة، والتجربة التي حدثت في المناطق المحررة وما أنجزته النخبة في مجال محاولة صهر القوميات والأعراق والأديان في بوتقة نضالية واحدة، وفي مجال النظرة ذات التوجه العادل تجاه مختلف الأريتريين، يمكننا القول هنا إن تلك المحاولات كونت لدى النخبة تجربة فريدة تمكنها الآن من نقل الأريتريين من كونهم شعباً مستعمرا إلى إعلان الدولة دون مواجهة أزمة انتقال حقيقية[81]. وفي إطار مهمات إدارة الدولة كونت النخبة لنفسها إطارا عاما لكي يكون هيكلا لها هو المجلس الاستشاري الذي حل محل الحكومة المؤقتة وتشكل من الأمين العام والأمناء وحكام الأقاليم وقيادات الفيالق الأربعة وقائد القوات البحرية، وتتلخص سلطات المجلس الاستشاري في المحافظة على وحدة الشعب الأريتري وأرضه وتسيير الحكومة الأريترية المؤقتة بمسؤولية جماعية، ومتابعة تنفيذ سياسات وقرارات ومراسيم الحكومة الأريترية المؤقتة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية استقرار وسلامة أريتريا، واتخاذ القررات بشأن المساعدات والقروض، وإصدار المراسيم حسب الضرورة، ومراقبة وتوجيه وتنسيق أعمال الأمانات والمفوضيات والمكاتب، وتحديد العلاقات واجازة الاتفاقيات التي تجريها أريتريا مع الدول الأخرى، وتنفيذ المهمات الإضافية التي تكلفها بها اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، وأخيرا تقديم تقارير عن سير أعماله إلى اللجنة المركزية للجبهة الشعبية (مرسوم رقم 23 -1992).

قائمة رقم (2)
أعضاء المجلس الاستشاري الأريتري ووظائفهم المتقلدة

1	أسياس آفورقي	الأمين العام للحكومة الأريترية المؤقتة
2	محمود احمد شريفو	أمين أمانة الشؤون الخارجية
3	بطرس سلمون	أمين أمانة الدفاع
4	علي سيد عبدالله	أمين أمانة الداخلية
5	الأمين محمد سعيد	أمين أمانة الثقافة والإعلام
6	هيلي ولد تنسىء	أمين أمانة الاقتصاد والتنمية
7	محمد سعيد اسماعيل بارة	مدير إقليم اكلي قوازي
8	سبحت افريم	مدير اقليم أسمرة
9	رمضان محمد نور	مدير إقليم دنكاليا
10	اكد حامد اكد	مدير إقليم الساحل
11	عثمان صالح	مدير إقليم سراي
12	فوزية هاشم	أمينة أمانة العدل
13	جرمانو ناتو	مدير إقليم القاش وسيتيت
14	عبدالله جابر	مدير إقليم بركة
15	حامد حمد	مدير إقليم سنحيت
16	ابرهاكاسا	مدير إقليم حماسين
17	إبراهيم إدريس توتيل	مدير إقليم سمهر
18	تخلي هبتي سلاسي	قائد الفيلق 161
19	هيلي ساميئل	قائد الفيلق371
20	مسفن حقوس	قائد الفيلق381
21	عمر حسن إدريس	قائد فيلق 491
22	حمد محمد كريكاري	قائد القوات البحرية
23	تسفاي قرماسين	أمين أمانة الزراعة
24	برهني قرزقهير	أمين أمانة الصناعة
25	استفانوس سيوم	أمين أمانة المال
26	تخستي قبر ميكئل	أمين أمانة البناء
27	براخي قبر سلاسي	أمين أمانة التعليم
28	هيلي مهطون	أمين أمانة الصحة

المصدر: مكتب الحكومة الاريترية المؤقتة في دول الخليج. دولة الامارات العربية المتحددة ـ ابو ظبي.

من ذلك السياق نلاحظ أن النخبة لاتواجه مشكلة في إقامة دولة مستقلة في أريتريا من الناحية السياسية وخاصة وأننا تعرضنا في أثناء حديثنا عن علاقات النخبة السياسية الخارجية إلى أن الحكومة الحبشية المؤقتة لاتمانع من إجراء الاستفتاء حول مستقبل أريتريا وأن الكثير من دول العالم تنتظر نتيجة ذلك الاستفتاء لكي تعترف باستقلال أريتريا، إن مايواجه النخبة حقيقة هو الأضرار البالغة التي ألحقها الاستعمار الحبشي بأريتريا في أثناء سيطرته عليها، تلك الأضرار تتلخص في، أولا: كونه نظاما متخلفا وغارقا في الجهل ولم ترث منه أريتريا سوى جهله وتخلفه. ثانيا: سعى ذلك النظام المحموم إلى إضعاف أريتريا من جميع الجوانب حتى يتسنى له إخضاعها لسيطرته. ثالثا: ماخلفته موجات الجفاف المتتالية، وتلك العوامل الثلاثة تسببت في تداعيات جسيمة أخرى هي أولا: تحول الأراضي الزراعية إلى أراض بور، ودمار المصانع ووسائل المواصلات والاتصال مما أدى إلى انهيار اقتصاد القطر. ثانيا: لجوء أكثر من مليون أريتري إلى الخارج هربا من بطش الأحباش، إذ إن مهمة إعادتهم إلى وطنهم واستئناف حياتهم العادية باتت عبئا ثقيلا باهظ التكاليف على كاهل النخبة الوليدة. ثالثا: اعتماد مايقارب الثلاثة ملايين مواطن أريتري على مساعدات الإغاثة الدولية. رابعا: انتشار التصحر بسبب القطع العشوائي للأشجار، وحرق المحاصيل في الأراضي الزراعية وزرع الألغام في الحقول الصالحة للزراعة والرعي مما أدى في المحصلة النهائية إلى دمار الأرض وفناء الثروة الحيوانية إما من جراء ذلك أو من جراء الصيد العشوائي بالنسبة للبرية، أو إبادة جنود الدرق للأليفة منها أو قيامهم بنهبها وبيعها انتقاما من أبناء الشعب الأريتري. خامسا: انعدام خدمات التعليم فضلا عن هامشيته ونشر الفساد والرذيلة والأنانية في صفوف الطلبة بحيث تشكل جيلا كاملا دون أن ينال حظه من التعليم. سادسا: تدني دخل الفرد حيث يبلغ 12 دولارا في السنة في المتوسط مما يجعل أريتريا في عداد أفقر بلدان العالم، ويقابل ذلك أن توقعات الشعب أصبحت عالية على الصعيد المادي بعد التحرير، بمعنى أن غالبية الأفراد تريد الآن أن ترى الكثير من متطلباتها المادية وقد تحقق بين يوم وليلة[82].

ومما لاشك فيه أنه يوجد لدى النخبة السياسية الأريترية الحالية خطط وبرامج واضحة لمعالجة مايواجهها من مشاكل تتعلق بالمعضلة الاقتصادية الآنفة الذكر، ولاشك أنها تسعى جاهدة للقيام بحل تلك المعضلة بالطرق الممكنة وفي أقصر مدة زمنية. ولكن هناك عامل جوهري يمنع من تنفيذ البرامج الطموحة وهو

عامل النقص في الموارد المتاحة التي يمكن عن طريقها مواجهة متطلبات التنمية الحقيقية بشكل عام والمتطلبات الاجتماعية المتنامية بشكل خاص. ومشكلة التحكم في الموارد الشحيحة هي مشكلة سياسية بقدر ما هي مشكلة اقصادية. وهناك بون شاسع بين ما هو متوقع من نخبة وليدة وإلى حد ما قليلة التجربة، من حيث كونها نخبة في طور التحول والانتقال لكي تكون نخبة سياسية تدير دولة مستقلة، في معالجة متطلبات مجتمع متخلف ذي بيئة اقتصادية محدودة الموارد، وبين ما تستطيع أن تقدمه النخبة المسؤولة فيما يتعلق بتزويد الأفراد بمتطلباتهم الشخصية وتوفير تنمية اقتصادية وأمن وطني للمجتمع، ويبدو أن هذا الفراغ قد يزيد من صعوبة إنشاء مؤسسات عامة قوية، لذلك فإن الطموحات والوعود الجمة التي تعكسها طروحات وبرامج وتطلعات النخبة سابقا تعتمد بشكل أساسي على تمكنها من حيازة موارد اقتصادية وفيرة وبشكل مستمر مما يتطلب الالتفات باديء ذي بدء إلى التنمية الاقتصادية الحقيقية على مستوى الداخل وإلى ربط نفسها بدول جوارها الجغرافي من أجل خلق نوع من التكامل الاقتصادي مع ذلك المحيط، وهذه المسألة تتطلب إعادة الحسابات بدقة في مسألة ربط النفس بالخارج، وخاصة على المستوى الإقليمي وذلك لأن الخيارات التي يمكن أن تجنى منها مصلحة حقيقية باتت محدودة وأهمها الدول العربية وخاصة دول الخليج العربية ومصر والسودان، والحبشة.

الهوامش

(1) أرى واقعية وعلمية أكبر في استخدام لفظة الحبشة بدلا من أثيوبيا، و«أحباش» بدلا من أثيوبيين وذلك لأن لفظ «أثيوبيين» صفة تجمع جميع الشعوب السمراء، فهي لفظ اغريقي قديم يعني القوم السمر، وقد أطلقه عليها جميعاً أبو التاريخ هيرودوتس. من هذا المنطلق فإن لفظي حبشة وأحباش أكثر دقة وموضوعية عند الحديث عن سكان الهضبة الحبشية الحالية. حول ذلك انظر ما كتبه أحمد سليمان المحامي في صحيفة الراية السودانية (19 ديسمبر 1988) و(الحاج، 1992:27).

(2) تشير مقولة النخبة السياسية إلى أنه في كل مجتمع بشري تظهر مجموعتان من البشر: واحدة تحكمُ والأخرى تُحكم، والمجموعة الأولى تكون أقل عدداً وتمارس جميع الوظائف السياسية وتحتكر القوة وتتمتع بالمزايا التي تجلبها تلك القوة في حين أن المجموعة الثانية ذات الأكثرية مسيطر عليها، وتدار من قبل الأولى بطريقة قانونية، وتقوم المجموعة الثانية بتزويد الأولى بالأدوات الضرورية والمهمة لحيوية واستمرار النظام السياسي. وحول ذلك انظر على سبيل المثال لا الحصر كلا من (MOsca, 1939:50) و (Pareto, 1935: 1432 - 1424)

و(Putnam, 1976: 167) و(Mills, 1965: 277) و(Lasswell, et al: 1952: 13) و (الحاج، 55:1991).

(3) المقصود بالأقنان هنا عبيد الأرض، وهي تلك الفئة من الرقيق التي تعمل على أرض سيد اقطاعي وتنتقل ملكية أفرادها من سيد إلى سيد اقطاعي آخر قد تؤول إليه ملكية تلك الأرض.

(4) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»: 1987، 73-94.

(5) انظر: عمر، ج.ع «ارتيريا استقلال شعبي أم استقلال ثورة». الاتحاد 1991/6/22: 7.

(6) انظر: الدقاق، م. «مقابلة مع أسياس أفورقي». المصور، 3508 (يناير) 1992: ص 22-23.

(7) التسمدي Tismidi بالتيجرية هو مقياس للأرض. ويعني بالتحديد تلك المساحة من الأرض التي يستطيع زوج من الجاموس حراثتها في اليوم الواحد وتحت الظروف العادية. انظر حول ذلك (Houtrat, 1981: 265).

(8) انظر: الدقاق، م. «مقابلة مع أسياس أفورقي». االمصور 3508 (يناير) (1992: 22).

(9) انظر: المرجع السابق

(10) الجبهة الشعبية لتحرير «ارتيريا اليوم وغداً» دمشق، منشورات مجلة ساتم 1990: ص 80.

(11) يمكن تحديد الآنتلجنسيا على أنها تلك الفئة الاجتماعية التي تشمل المثقفين والمدرسين والطلاب وموظفي الحكومة من الدرجات الدنيا، والكتبة وصغار ضباط القوات المسلحة والشرطة.

(12) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا: «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» 7:91/1.

(13) ارتيريا، (يناير 91) ص 7، نشرة اخبارية دورية تصدر عن ممثلية الحكومة الارتيرية المؤقتة في دول الخليج . أبو ظبي.

(14) يشير بعض مسؤولي الجبهة الشعبية إلى أن المقصود من وجود اقتصاد مختلط هو إقامة نظام اقتصادي وطني متحرر من السيطرة الأجنبية وقائم على التخطيط والاعتماد على الذات مع الاعتماد على الاستثمارات من الخارج وخاصة تلك التي ترغب في الوفود إلى أرتيريا، وهي غير مرتبطة بشروط لا يمكن قبولها، يكون التطوير الاقتصادي فيه مرتكزاً على وجود قطاعين أحدهما عام، والآخر خاص، وتكون ملكية وسائل الإنتاج في القطاع العام للدولة حيث توجد سيطرتها التامة على وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية من خلال التوجيه المركزي لهذا القطاع، أما بالنسبة للقطاع الخاص فإن ملكية وسائل الإنتاج فيه تكون ملكية خاصة يتم من خلالها تشجيع استثمار الرأسمال الوطني والاستثمارات الأجنبية. حول ذلك انظر (سعيد، 1991:1) و(لقاء للكاتب مع محمد عمر محمود ممثل الحكومة الأرتيرية لدى دول الخليج في أبو ظبي 1992/6/7).

(15) انظر صحيفة الخليج الاماراتية 1992/6/19.

(16) انظر: الدقاق، م. «مقابلة مع أسياس أفورقي» المصور 3508 (يناير) 1992: ص 22.

(17) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية». 125:1987.

(18) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة الارتيرية 1992/5/16.

(19) اذاعة صوت الجماهير الارتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي»1991/8/6.
(20) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 1991/3/18.
(21) اذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس افورقي» 1991/8/6.
(22) انظر: المرجع السابق.
(23) ارتيريا، (يناير 92) ص 7، نشرة أخبارية تصدر عن ممثلية الحكومة الأرتيرية المؤقتة في دول الخليج. أبو ظبي.
(24) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية»، 1987 :58-61.
(25) انظر: المرجع السابق 125/1987.
(26) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 3:1992/5/16.
(27) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 6:1992/3/11.
(28) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 3:1992/3/19-4.
(29) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 7:1992/3/11.
(30) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»، 126:1987.
(31) انظر: المرجع السابق.
(32) إذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي»، 1991/8/6.
(33) أرتيريا، (فبراير 5:91/) نشرة دورية تصدر عن ممثلية الحكومة الأرتيرية المؤقتة في دول الخليج، أبو ظبي.
(34) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 1:1992/4/29.
(35) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغداً»، 1990 :85-86.
(36) انظر: المرجع السابق، 86:1990.
(37) انظر: محمود، أ.أ. «أرتيريا واشكالية بناء الدولة»، الخليج 7:1992.
(38) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغداً»، 88:1990-91.
(39) انظر المرجع السابق، 1990 :88-91.
(40) انظر: كيداني «دور الآباء في التعليم». ارتيريا الحديثة، 4:1991.
(41) انظر: كيري «أرتيريا دولة مستقلة». أرتيريا، 9:1991.
(42) انظر: كيداني «التعليم المجاني للجميع.. كيف؟» ارتيريا الحديثة، 6:1991.
(43) انظر: كيداني «دور الآباء في التعليم». أرتيريا الحديثة، 1991: 4.
(44) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 4:1992/5/30.
(45) انظر كيداني: «دور الآباء في التعليم». أرتيريا الحديثة، 4:1991.
(46) انظر: منقريوس «كلمة موجهة إلى المرأة الأرتيرية بمناسبة الذكرى الثانية والثمانين ليوم المرأة العالمي» أرتيريا الحديثة 3:1992.
(47) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 2:1992/3/7.
(48) انظر: منقريوس «مقابلة حول دور المرأة بعد التحرير» أرتيريا الحديثة، 4:1992.
(49) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 2:1992/3/7.
(50) انظر: سعيد، ع،م «مهمة تضامنية إلى مؤتمر المجلس الوطني الانتقالي السوداني» ارتيريا الحديثة، 3:1992.

(51) انظر: منقريوس «مقابلة حول دور المرأة بعد التحرير» أرتيريا الحديثة، 1992: 6.
(52) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 1992/2/1: 6.
(53) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغداً»، 1990: 94-95.
(54) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 1992/3/25: 4.
(55) انظر: منقريوس «كلمة موجهة إلى المرأة الأرتيرية بمناسبة الذكرى الثانية والثمانين ليوم المرأة العالمي» أرتيريا الحديثة، 1992: 4.
(56) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغدا»، 1990: 95.
(57) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» 1987: 123.
(58) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغدا»، 1990 :21-26.
(59) انظر: محمود أ.أ. «أرتيريا واشكالية بناء الدولة»، الخليج 1992: 7.
(60) بيان الحكومة الأرتيرية المؤقتة حول الاستفتاء، 1992 :10.
(61) انظر: محمود، أ.أ. «أرتيريا وإشكالية بناء الدولة»، الخليج 1992: 7.
(62) اذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي» 1991/8/6.
(63) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 1992/4/18: 1.
(64) انظر صحيفة الشرق الأوسط السعودية 1991/11/24: 3.
(65) ارتيريا، فبراير 91: 4 نشرة دورية تصدر عن ممثلية الحكومة الأرتيرية المؤقتة في دول الخليج، أبو ظبي.
(66) اذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي»، 1991/8/6.
(67) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 1992/2/8: 2.
(68) انظر: صحيفة السفير اللبنانية 1991/10/15: 5.
(69) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 1991/9/21و 1992/12/11.
(70) انظر صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي»، 6[8]1991.
(71) انظر: صحيفة الأهرام، 1991/9/3 و 1991/9/6، وانظر: أيضا مجلة المصور القاهرية، 1992/1/3: 22-23 وصحيفة أرتيريا الحديثة، 1991/12/25: 1.
(72) اذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي»، 1991/8/6.
(73) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة، 1992/1/8 و1992/3/11 :1-2.
(74) اذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي»، 1991/8/6.
(75) انظر: صحيفة تشرين السورية 1991/10/19.
(76) انظر: صحيفة السفير اللبنانية 1991/10/15.
(77) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 1992/4/15.
(78) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 1992/4/22.
(79) انظر: صحيفة السفير 1991/10/15.
(80) انظر: محمود أ.أ. «أرتيريا واشكالية بناء الدولة»، الخليج 1992: 7.
(81) انظر: علي، د.أ. «أرتيريا لن تمر بأزمة انتقال للدولة». ارتيريا الحديثة، 1991: 6.
(82) تسفاصيون، ن «الوجه الآخر للمعركة». أرتيريا الحديثة، 1992: 6.

المصادر العربية

جويدو بيمبي:

1985 «نضال التحرر الوطني وجبهات التحرير» في قضية ارتيريا: ترجمة وثائق محكمة الشعوب الدائمة المنبثقة عن الرابطة العالمية لحقوق وتحرير الشعوب، دورة ارتيريا، ميلانو. إيطاليا 24-26 مايو 1980، نقله الى العربية خليل كلفت، بيروت، الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا: 124.

عبدالله جمعة الحاج

1992 «العرب ومستقبل أرتيريا»،المستقبل العربي العدد 159 مايو 1992:27-46.

———

1991 أ «تحليل النخبة وإمكانية تطبيقه لدراسة النظام السياسي في الإمارات»، شئون اجتماعية العدد 29 (ربيع): 37-70.

———

1991 ب «المعضلة السياسية للدولة في الوطن العربي» دراسات 3 (السنة الثانية): 85-120.

علي الدين هلال الدسوقي

1990 «التغيرات في الاتحاد السوفيتي، محاولة للفهم» مجلة العلوم الاجتماعية (صيف 1990 :160).

عبدالله عبدالمحسن السلطان

1985 «البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية: 179-181.

محمود شاكر

1983 «ارتيريا والحبشة»، بيروت ودمشق، المكتب الإسلامي: 65.

حلمي شعراوي

1977 «الثورة الارتيرية وحق تقرير المصير»، السياسة الدولية 50 (اكتوبر): 138.

عبدالخالق عبدالله

1986 «التبعية والتبعية السياسية»، بيروت، الدار الجامعية 1986 :101-104.

تجري امين الفوال

1986 «المواقف العربية تجاه الثورة الارتيرية»، المستقبل العربي 94:55.

المصادر الأجنبية

Dawisha, A. and 1. Willcan Zarfman .

1988 Beyond coericion, The Durability of the Arab State. London: Croom Helm :10.

Dougherty, J.E.

1982 The Horn Of Africa: A Map Of Political - Strategic conflict. Cambridge, and Washington, D.C.: Institute for foreign Policy Analysis: 8 - 18 .

Farer, T.

1976 War clouds on the Horn Of Africa. New York: Carnegie Peace:4-5

Gamer, R.

1982 The Developing Nations: A Comparative Perspective. Boston: Allyn and Bacon: 310 - 312.

Halpern, M.

1963 The Politics of Social Change in The Middle East and North Africa. Princeton. New Jersy: Princeton University Press: 229 - 234.

Harbeson, J.

1976 "Ethiopia: Whither the Revolution". Africa Report (July - August): 50.

Hoben, A.

1972 "Social Anthropology and Development planning. Journal Of Modern African studies 4 (December): 561 - 582.

Horn of Africa

1992 Summit on Humanitarian Issues, Declaration, Framework of Co-Operation, and Action programme. Adis Ababa, Ethiopia (8 - 9 April): 1 - 10.

Houtrat, F.

1981 Social Aspects of the Eritrean Revolution. Race and Class 3 (Winter).

Johnson,M. and T.

1981 "Eritrea: The National Question and the Logic of Protracted Struggle" African Affairs, 319 (April): 186 - 187.

Kinnock, G.

1988 Eritrea: Images of war and peace. London: Chatto and Windus: 35 - 40.

Lasswell, H. et al

1952 The Comparative Study of Elites, Stanford: Stanford University Press: 13.

Legum, C. and Bill, L.

1977 Conflict in the Horn of Africa, New York and London: Africana Publishing Company: 20-26.

Markakis, J.

1973 "Social Formation and Political Adaptation in Ethiopia" Journal of Modern African Studies 3:365.

Mills, C.W.

1956 The Power Elite, N.Y.: Oxford University Press.

Mosca, G.

1939 The Ruling Class, N.Y.: Mc Graw-Hill,

Ottaway, M.

1976 "Social Classes and Corporate Interests in the Ethiopian Revolution", The Journal of Modern African Studies 3:469-486.

Pareto, V.

1935 The Mind and Society, N.Y.: Dover Publications.

Polacek,Z.

1978 "Hebrata Sabawinat Means: Socialism In Ethiopia". In Theories of Non-Marxist Socialism in Africa and Arab Countries Praha (Czechoslovakia). Oriental Institute:403 - 404.

Putnam, R.

1976 The Comparative Study Of Political Elites. Englewood Cliffs, N.J.: Printice Hall.

Tesggai, A.

1976 The Case for Eritrean National Independence. The Black Scholar (June): 26.

The Provisional Government of Eritrea

1991 "Investment Proclamation no.18/1991. Gazzette of Eritrean Laws. 4 (December 31):1.

———

1992

"Eritrean Referendum Proclamation, No.22/1992". Gazzette of Eritrean Laws 4 (April 7): 4.

استلام البحث فبراير 1992

اجازة البحث سبتمبر 1992

العلاقة بين الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء وتوافقهم وقيمهم

(دراسة عاملية مقارنة بدولة الإمارات)

يوسف عبد الفتاح
جامعة الإمارات ـ قسم علم النفس

مقدمة

تعد الأسرة الوسيلة الرئيسية لعملية التنشئة الاجتماعية، وعن طريقها يكتسب الأبناء المعايير العامة التي تفرضها أنماط الثقافة السائدة في المجتمع، وجمود المعايير التي تحددها الأسرة لأفرادها يجنح بهم نحو السلوك العصابي بل الذهاني أحياناً، كما أن تعارض معايير الأسرة بالنسبة للموقف الواحد يعوق تكامل عملية التنشئة الاجتماعية للفرد، ومن هنا تتضح أهمية دور الوالدين في تشكيل شخصية الأبناء، وبرغم أن التنشئة الاجتماعية تمثل جانباً من أهم الجوانب التي تؤثر في الشخصية فإنها ليست مرادفاً لها، ويجب ألا نخلط بينهما فالشخصية في أبسط معانيها تدل على ذلك التنظيم الدينامي للأجهزة النفسية والجسمية التي تملي على الفرد طابعه في السلوك والتفكير (Allport, 1961 : 20 - 29) في حين أن التنشئة الاجتماعية تدل في معناها العام على تلك العمليات التي يصبح بها الفرد واعياً ومستجيباً للمؤثرات الاجتماعية، أما من حيث معناها الخاص فهي نتاج للعمليات التي يتحول بها الفرد من مجرد كائن عضوي إلى شخص اجتماعي، وذلك من خلال التفاعل بين الطفل والوالدين في الصغر، وبينه وبين الجماعات المختلفة بعد ذلك. لكن الإفراط في دور الجماعة والمبالغة في إخضاع الفرد لضغوطها قد يؤديان بالفرد إلى التقيد بحدود هذه التنشئة مما قد يحول بينه وبين المرونة التلقائية، أي يؤدي به إلى الجمود وبالمقابل فإن التراخي في عملية التنشئة الاجتماعية والمغالاة في الفردية قد ينتهي بالفرد إلى تجاوز الحدود المرعية، وكثرة مطالبه، واعتماده على الآخرين وعدم مراعاة حقوقهم ومشاعرهم. أي أن الإفراط في التنشئة الاجتماعية وجمودها قد يؤدي إلى ضعف ثقة الفرد بنفسه واعتماده الزائد على الآخرين، كما قد يؤدي التفريط إلى العصابية والعدوان، وباختصار فالإفراط أو

التفريط في أساليب التنشئة الاجتماعية يؤديان إلى شخصية لا سوية. أما التفاعل القائم على اتزان ضغوط الجماعة مع الحرية الفردية فيؤدي إلى تنشئة اجتماعية سوية (Danziger, 1971 : 22- 23).

ومع اجماع العلماء على أهمية دور الأسرة وأثرها العميق في تنشئة الأبناء نراهم يحرصون على إبراز أهميتها باعتبارها صاحبة الدور الأول والرئيسي في عملية التنشئة الاجتماعية المبكرة، وما تتركه من بصمات واضحة على شخصية الأبناء، بل يؤكدون مركزها الجوهري بالنسبة للطفل نفسه لا سيما في سنواته الأولى، فهي نقطة الانطلاق وحجر الزاوية في تطوره ونموه وتعزيز إحساسه بالأمن، وتنمية شعوره بأنه محبوب ومقبول منها، وهذا ما يمثل حجر الزاوية لصحة الطفل النفسية، ومن الآراء المدعمة لذلك قول جون بولبي (1959 : 67) بأن أساس الصحة النفسية للطفل هو أن يجد علاقة حارة وحميمة ودائمة بأمه ـ أو بأم بديلة لها باستمرار ـ بحيث يجد في هذه العلاقة الإشباع والمتعة. ذلك ما يلقي بعض الضوء على معالم هذا البحث من حيث هو تناول لبعض مكونات العلاقة بين اتجاهات الوالدين في التنشئة الاجتماعية ـ كما يدركها الأبناء (المراهقون ـ والمراهقات) وبعض جوانب شخصية هؤلاء الأبناء مثل الصحة النفسية والتوافق والقيم الاجتماعية.

مشكلة البحث:

تعد الاتجاهات الوالدية في معاملة الأبناء أو أساليب الرعاية الوالدية ذات أثر بالغ على شخصية هؤلاء الأبناء، مما حدا بكثير من علماء النفس والاجتماع إلى الاهتمام بعمليات التنشئة الاجتماعية، فلم يَعُدْ سراً أن المعاملة التي يلقاها المراهق ذات علاقة وثيقة بما يمكن أن تكون عليه شخصيته وسلوكه، وقيمه، وتوافقه وصحته النفسية، ولما كان التوافق عملية دينامية مستمرة فإن هذه العلاقة تتحدد معالمها منذ السنوات الأولى، وتتبدى جلية لدى المراهقين والمراهقات بشكل أكثر وضوحاً، إذ إن من أهم المشكلات التي يتعرض لها المراهق في حياته اليومية، والتي تحول بينه وبين الصحة النفسية هي علاقته بالراشدين وعلى وجه الخصوص الأباء والأمهات وما يتبعونه معه من أساليب في المعاملة. وهذا القول يؤكده كثير من الدراسات الحديثة التي أثبتت وجود علاقة بين أنماط الرعاية الوالدية من جانب الوالدين والمربين كما يدركها الأبناء وبين أنماط محددة من السلوك لدى هؤلاء الأبناء.

كما يؤكد بعض الباحثين أيضا أهمية مرحلة الطفولة، والخبرات والمشاعر المكبوتة في هذه المرحلة، والتي يحاول الفرد أن يجد لها مخرجاً فيما بعد، حيث

تكبت هذه المشاعر بسبب ما يلقاه الطفل من حرمان وعقاب عندما يحاول التعبير عن هذه المشاعر، ومنها ما يكون موجهاً ضد الوالدين أو أحدهما، مثل محاولة المراهق إشباع دوافعه للاستقلال، وهو أمر تؤكده خصائص النمو النفسي في هذه المرحلة، إلا أنه مع ذلك لا يستطيع تحقيق الاستقلال التام فتتحول مشاعر عدم الرضا التي لا يستطيع إظهارها ضد الآباء والأمهات مباشرة إلى أهداف وموضوعات أخرى، بل إن الآباء والأمهات أنفسهم مهتمون إلى حد بعيد بأساليب تنشئتهم أو معاملتهم أو رعايتهم، وما إذا كانت الطريقة التي يتبعونها هي الملائمة أو لا، وقد زاد من حدة هذا الاهتمام تلك الظروف الاجتماعية التي تعكس عدم الاستقرار في ممارسة الوالدين لأدوارهم تجاه أبنائهم. هذا فضلا عما تقدمه وسائل الإعلام من تأكيد مستمر على ضرورة الاهتمام برعاية الأبناء إلى الحد الذي قد يؤدي إلى قلق الوالدين أحياناً من هذه الناحية (Zigler & Child, 1978 : 450).

ولما كان التفرد هو السمة المميزة للإنسان بوجه عام فإن المعرفة السيكلوجية يجب ألا تغفل عن دراسة هذا التفرد؛ فالشخصية هي نقطة البداية في جميع الدراسات النفسية، وهي في الوقت نفسه تمثل الهدف الذي ينبغي فهمه: لذا يمكن القول: إن الفروق السيكلوجية هي أكثر ما يهم العلماء في ميدان علم النفس وتطبيقاته المختلفة (أبو حطب، 1983 : 23)، كما تمثل دراسة الفروق بين الجنسين اتجاهاً له أهميته الخاصة ضمن دراسات علم النفس الفارق Differential psychology وهو اتجاه حديث نسبياً رغم أهميته، وهذا ما تؤكده Frieze (1978 : 16 - 17) بقولها: إنه مما يؤخذ على الدراسات السيكلوجية استخدامها لمفحوصين من أحد الجنسين فقط، وافتقار المعرفة بأدوار كل جنس ومدى تأثيرها على سلوكه، وكذلك النظر إلى الذكورة والأنوثة على أنهما عالمان منفصلان وليسا متكاملين، بل إن Maccoby (1980 : 92 - 100) تشير إلى أن موضوع الفروق بين الجنسين يعد من الموضوعات ذات الأهمية إلى حد كبير، وإن كان هناك تحيّز في تسجيل النتائج الخاصة بهذه الفروق مؤداه إنه حينما تسفر الدراسات عن وجود فروق بين الجنسين يهتم الباحثون بنشرها، والعكس صحيح، أي أن الملاحظ أن التراث السيكلوجي المنشور يبالغ في الإشارة إلى الفروق بين الجنسين.

ومن هذا المنطلق تتبدى أهمية المشكلة التي يتناولها هذا البحث من حيث هو محاولة لتعرف حقيقة الفروق بين المراهقين والمراهقات في دولة الإمارات في إدراكهم بعض جوانب الرعاية الوالدية، بالإضافة إلى بعض المتغيرات المتعلقة بالصحة

النفسية لديهم، كما تتضح من خلال التوافق والقيم. هذا بالإضافة إلى تعرّف نسق البناء العاملي لمكونات العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية والتوافق والقيم لدى كل جنس على حدة، ولدى العينة الكلية للبحث.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين بعض أساليب الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء وكما تبدو من خلال الأدوات المستخدمة في البحث لدى كل من عينة الذكور، وعينة الإناث، والعينة الكلية، وبناء على ذلك يمكن أن نحدد هدفين متوازيين يسعى البحث إلى تحقيقهما وهما: 1 ـ دراسة الفروق بين المراهقين والمراهقات بدولة الإمارات في إدراكهم لأساليب الرعاية الوالدية من جانب الآباء والأمهات، وكذلك الفروق بين الجنسين في أبعاد التوافق والقيم التي يتناولها البحث. 2 ـ تعرّف طبيعة البناء العاملي لمكونات العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية والتوافق والقيم لدى المراهقين والمراهقات والعينة الكلية (الجنسين معاً).

مفاهيم البحث:

يتضمن هذا البحث ثلاثة مفاهيم رئيسية هي: مفهوم الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء، ومفهوم التوافق، ومفهوم القيم، وسنعرض بإيجاز لهذه المفاهيم.

1 ـ مفهوم الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء: تعد أساليب الرعاية الوالدية من الاتجاهات الاجتماعية التي تحدد إلى حد كبير أساليب التربية والتنشئة والمعاملة التي يتبعها الوالدان مع أبنائهم (Hamacheck, 1971 : 132 - 134) وقد تعددت الدراسات والآراء حول هذه الأساليب، لذلك سيهتم هذا البحث بتناول بعض الابعاد الخاصة بمعاملة الوالدين لأبنائهم بحيث يتم تعرّف هذه الأساليب من وجهة نظر الأبناء أنفسهم، وكما يقيسها المقياس المستخدم، وهذه الأبعاد هي: (1) التقبل ـ مقابل ـ النبذ. (2) الحرية ـ مقابل ـ التقييد. (3) الاستقلال ـ مقابل ـ التحكم.

2 ـ مفهوم التوافق: التوافق Adjustement هو تلك العملية الديناميكية المستمرة التي يغير فيها الفرد سلوكه حتى يحدث علاقات أكثر توافقاً بينه وبين البيئة، وقد تعددت مفاهيم التوافق والتكيف حيث يستخدم كثير من العلماء المفهومين على أنهما مترادفان، على الرغم من أن مفهوم التكيف Adaptation مستمد أصلاً من علم البيولوجيا، لذلك يميز بعض علماء النفس بين المفهومين بحيث يدل مصطلح التكيف على كل أنواع السلوك التي يبذلها الفرد لمواجهة المواقف المتجددة في الحياة. أما التوافق فهو يتضمن تفاعلاً متصلاً بين الشخص والبيئة بحيث يؤثر كل منهما في

الآخر، ويتأثر به مما يؤدي إلى خفض التوتر والتحرر من الإحباطات والصراعات (الطحان، 1990 : 61 - 63)، ويتناول هذا البحث ثلاثة أبعاد للتوافق هي: التوافق الأسري، والاجتماعي، والانفعالي، كما يقيسها الاختبار المستخدم في الدراسة.

3 - مفهوم القيم: مفهوم القيمة Value يتضمن اتخاذ قرار يتحدد على أساسه سلوك الفرد أو الجماعة حيال موضوع من الموضوعات المهمة، وينظر إلى القيمة على أنها الصفة التي يكتسبها موضوع ما، ويجب التمييز بين القيمة التي تخص الشيء في حد ذاته وتلك التي ينظر بها الأفراد لهذا الشيء، فالقيم تقوم على الترجيح والتفضيل، لذلك كان من خصائصها أنها تخضع لترتيب هرمي (جابر، الخضري، : 228 - 229 1978). والقيم التي يتناولها هذا البحث تقوم على تقسيم القيم إلى فئتين: إحداهما قيم تقليدية أو أصلية، والثانية: قيم منبثقة أو عصرية، وهي تلك التي يقيسها المقياس المستخدم في الدراسة.

الدراسات السابقة

يشير بعض علماء النفس إلى أهمية التعامل مع الأبناء وأنماط الرعاية الوالدية التي يتلقاها هؤلاء الأبناء بوصفها الديناميات التي تحدد ما يمكن أن تكون عليه شخصية الأبناء، بل يرى الأنثروبولوجيون أن ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد هي التي تحدد سمات شخصيته ودوافعه واتجاهاته وقيمه، هذا بالإضافة إلى أن عملية التثقيف أو الانتقال الثقافي ذاتها هي إحدى عمليات التنشئة الاجتماعية ذات الأهمية، فمن خلالها يحافظ المجتمع على خصائصه وعلى استمرار هذه الخصائص عبر الأجيال.

وقد أكدت عدة دراسات أجنبية (Growe, 1980), (Kawash, 1984) وأخرى عربية (تركي، 1980؛ عبد الفتاح 1984؛ سلامه، 1987) أهمية التفاعل بين الوالدين والأبناء وانعكاساته على رسم ملامح شخصية الأبناء وأثر المعاملة الوالدية على نمط الشخصية وسماتها فباتجاهات الأمن والطمأنينة التي تكتسب في الطفولة تميل إلى الاستمرار حتى إذا واجه الشخص أحداثاً قد يكون من شأنها أن تؤدي إلى إحباطات شديدة وقاسية. كما تميل اتجاهات عدم الثقة والقلق إلى الاستمرار حتى إذا ما واجه الفرد مواقف تبعث على الارتياح والأمن والطمأنينة.

وكما يختلف الأفراد في مدى تحملهم للقلق والإحباط والضغوط Stresses التي يتعرضون لها، فهم يختلفون أيضا من حيث إدراكهم للمواقف المختلفة التي ينشأ عنها الاضطراب النفسي، أي في مدى ما يشعرون به من ضيق وتوتر، بل إن لكل فرد

مستوى معيناً من التحمل، فإذا زاد الإحباط عن هذا المستوى فقد يجعله ذلك يأتي بسلوك غير سَوِيّ، فيما قد يمر فرد آخر بمثل هذه المواقف والخبرات دون أن تؤدي إلى إحباطه: ولذا يفضل بعض الباحثين تفسير الاضطراب النفسي من وجهة نظر الشخص الذي يمر بالموقف الإحباطي، وتعرّف المعاملة التي يخضع لها الفرد من وجهة نظره هو لا من وجهة نظر من يصدر الحكم (سلامة، عبد الغفار، 1977 : 19) بل إن عوامل الكبت وأنواع الصراع والمخاوف التي تحول دون إشباع حاجات الفرد وتحقيق بعض طموحاته إنما هي محصلة لما تعلمه في طفولته، فقد يعجز الفرد عن إشباع دافع معين لارتباطه بمشاعر سلبية اكتسبها من خلال التنشئة الاجتماعية في الطفولة. وعلى ضوء ذلك كانت عوامل التنشئة الاجتماعية أو الرعاية الوالدية (يستخدم المفهومان مترادفين) محوراً لاهتمام العلماء في ميادين شتى، أبرزها ميادين علم النفس والاجتماع، والتربية. ويشير الباحث فيما يلي إلى بعض البحوث والدراسات السابقة لإلقاء بعض الضوء على ملامح التراث السيكلوجي في هذا الصدد، مما يساعد على تحديد طبيعة هذه الدراسة وما يمكن أن تضيفه إلى المعرفة السيكلوجية من معالم عن تلك العلاقات المتشابكة بين أساليب الرعاية الوالدية وجوانب الشخصية المختلفة لا سيما ما يتعلق منها بالتوافق والقيم، وهو ما يدور حوله هذا البحث.

حاول Harvey (1967 : 225) أن يضع تصوراً للعلاقة بين أساليب الوالدين واتجاهاتهم في معاملة أبنائهم وبين الشخصية المحتملة للأبناء وذلك على ضوء سلسلة من الدراسات التي قام بها، وقد انتهى إلى تحديد أربعة أنماط مختلفة هي:

1 - النمط العياني، ويشيع لدى أفراد تتسم تنشئتهم ورعايتهم بالتسلط والسيطرة من قبل الوالدين.

2 - النمط الممثل للتنشئة التي تتسم بالتحكم وعدم الاتساق وعدم الوضوح والافتقار إلى أطر مرجعية راسخة.

3 - النمط الممثل لمن تتسم تنشئتهم بالمبالغة في الحماية من جانب الوالدين أو أحدهما.

4 - النمط الممثل لمن تتسم تنشئتهم بالحرية والتسامح، لذا فهم قادرون على الاعتماد على النفس وممارسة الاستقلال والتحرر والمرونة والاستبصار.

كما استعرض Bandura (1973 : 93 - 97) عدداً من البحوث حول علاقة أساليب التنشئة أو الرعاية الوالدية بنمط الشخصية، وقد انتهى إلى أن معايشة الفرد لأسلوب تنشئة ورعاية والديه يتسم بالتسامح والود من شأنه أن ينحو بشخصيته نحو

السواء، أما معايشة الفرد لأسلوب يتسم بالتسلط والتشدد فمن شأن ذلك أن يعزز ممارسته للسلوك العدواني، وقد أكد ذلك (1975) Moffat حيث توصل من خلال دراسته عن الضغوط الوالدية والتوافق النفسي للأبناء إلى وجود علاقة بين ما يمارسه الوالدان من ضغوط نفسية واجتماعية في معاملة أبنائهم وبين سوء التوافق لديهم، كما اتضح من بحوث (Mussen, 1963 : 3 - 16) أيضاً أن الأبناء الذين لم يحصلوا على عطف أبوي كاف كما يدركون هم ذلك كانوا أقل شعوراً بالأمن، وأقل ثقة بأنفسهم، وأقل توافقاً في علاقاتهم الاجتماعية، كما كانوا أقل اندماجاً في المجتمع، وأكثر توتراً وقلقاً من أقرانهم الذين يرون أنهم يحصلون على عطف ورعاية كافية من الوالدين.

كما أجرى Lindgreen (1974 : 96 - 100) دراسة على عينة من المراهقين والمراهقات طبق عليهم مقياساً للاتجاهات الوالدية كما يدركها الأبناء نحو الديمقراطية مقابل التسلط، وتبين أن الطلاب الذين أدركوا أن تفاعل والديهم معهم يتم بطريقة ديمقراطية يميلون إلى التسامح والإثابة في تفاعلهم، بينما كان من وصفوا طريقة تفاعل والديهم معهم على أنهم متشددون ومتسلطون، كانوا أكثر توتراً وعدواناً في تفاعلهم.

وعلى المستوى العربي هناك عديد من الدراسات التي أكدت العلاقة بين بعض أساليب الرعاية الوالدية والتنشئة الاجتماعية من جهة وجوانب الشخصية المختلفة سواء أكانت معرفية أو إبداعية أو دافعية أو وجدانية أو تتعلق بالاتجاهات والقيم المختلفة من جانب آخر. انظر على سبيل المثال لا الحصر (السيد، 1980؛ رمزي؛ 1980؛ حسين، 1988؛ عبد الفتاح، 1990).

والواقع أننا نلاحظ أن هناك اختلافاً فيما انتهت إليه الدراسات والبحوث السابقة سواء فيما يتعلق بعوامل الرعاية الوالدية والتنشئة الاجتماعية من جهة أو جوانب الشخصية المختلفة من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل التعميم في هذا الصدد محكوماً بعدة عوامل منها طبيعة العينات والأدوات، والإطار الثقافي، والاجتماعي على الذي أجريت من خلاله هذه البحوث، إلى غير ذلك من العوامل التي تجعل لكل بحث إطاره الخاص به في تناوله لهذه المنظومة الخاصة بالرعاية الوالدية في علاقتها بجوانب الشخصية المختلفة عبر ثقافات مختلفة، وفي هذا النطاق يدور هذا البحث لدراسة بعض أبعاد الرعاية الوالدية والتوافق والقيم لدى المراهقين من الجنسين في دولة الإمارات.

فروض البحث:

في ضوء ما تشير إليه الدراسات السابقة وأهداف هذا البحث فقد صيغت

الفروض الآتية على سبيل التنبؤ: (أ) هناك فروق بين الجنسين من المراهقين والمراهقات في إدراكهم أساليب الرعاية الوالدية، والتوافق والقيم المقيسة في هذا البحث. (ب) توجد معاملات ارتباط دالة إحصائياً بين أساليب الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء والتوافق والقيم لدى هؤلاء الأبناء كما يتناولها هذا البحث. (ج) هناك اتساق في مكونات العلاقة بين بعض متغيرات الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء وبعض مظاهر توافقهم وقيمهم كما يكشف عنها التحليل العاملي لعينتي المراهقين والمراهقات.

منهج البحث:

أولاً: العينة: شملت عينة البحث مئتي فرد نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث جميعهم من تلاميذ الصف الأول الثانوي بمدرستي ثانوية دبى للبنين، وزبيدة الثانوية للبنات، بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد بلغ متوسط أعمار الذكور (17,7) بانحراف معياري قدره (1,2) كما بلغ متوسط أعمار الإناث (16,9) بانحراف معياري قدره (0,69)، وقد اقتصرت هذه العينة على المواطنين والمواطنات من أبناء الإمارات فقط، وكانت قيمة (ت) للفروق بين متوسطي المجموعتين دالة عند مستوى (,01).

ثانيا: الأدوات: اعتمد هذا البحث على ثلاث أدوات رئيسية، هي، مقياس الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء، واختبار التوافق، ومقياس القيم الفارق، وفيما يلي نبذة عن كل منها:

1 ـ مقياس الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء: هذا المقياس من إعداد Shaefer وهو يعد من أكثر المقاييس شمولاً لأبعاد معاملة الوالدين للأبناء بالإضافة لما يتمتع به من خصائص المقياس الجيد من حيث الثبات والصدق، فقد نقل واستخدم في عديد من الدراسات العربية، منها دراسة السيد (1980) في مصر، ودراسة تركي (1980) في الكويت. ودراسة عبد الفتاح (1990) في دولة الإمارات. والمقياس في صورته المستخدمة في هذا البحث يتكون من (54) بندا تقيس ثلاثة عوامل للرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء بطريقة التقدير الذاتي وهي: التقبل ـ النبذ، والحرية ـ الضبط والتقيد، والاستقلال ـ التحكم. ويمثل كل عامل منها ثماني عشرة عبارة. وفيما يختص بثبات المقياس فقد حسب الباحث الثبات بطريقة التجزئة النصفية بحساب الارتباط بين البنود الفردية والبنود الزوجية لكل بعد من الأبعاد الثلاثة، وذلك على عينة من (80)

طالباً من الجنسين، وقد تراوحت معاملات الثبات بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان - براون بين 62, ,75 (عبد الفتاح، 1990 : 153). أما من حيث الصدق فقد تم الاعتماد على صدق المفهوم الذي أشارت إليه (Amabile, 1982) هذا بالإضافة إلى الدراسات العاملية الأجنبية والعربية التي أجريت باستخدام هذا المقياس وأكدت صدقه (السيد، 1980 : 122 - 153).

2 - اختبار التوافق: وضعه في الأصل «هيوم، بل» وعَرَّبه (نجاتي، 1970)، وهو يتكون من 125 عبارة تقيس أربعة أبعاد للتوافق، اكتفى الباحث بثلاثة منها فقط في هذه الدراسة، وهي التوافق الأسري، والاجتماعي، والانفعالي، أما البعد الرابع الخاص بالتوافق الصحي فقد استبعد لاقتصار عباراته على قياس بعض المظاهر الجسمية دون سواها، وقد حسب ثبات المقياس بطريقة الإعادة بعد أسبوعين من التطبيق الأول على عينة من (60) تلميذاً نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث، وقد كانت معاملات الثبات للتوافق الأسري 0,314 والتوافق الاجتماعي 0,477، والتوافق الانفعالي 0,402 وربما كان انخفاض معاملات ثبات المقاييس الفرعية راجعاً إلى صغر حجم عينة التقنين.

3 - مقياس القيم الفارق: وهو من إعداد جابر عبد الحميد (N. D.) نقلا عن برنس prince ويتكون من (64) زوجا من العبارات تقيس قيما تقليدية أو أصلية في مقابل القيم المنبثقة أو العصرية حيث يختار المفحوص عبارة من بين عبارات كل زوج، ويكشف المقياس عن أربع قيم أصلية في مقابل القيم العصرية، ويمثل كل قيمة (16) زوجاً من العبارات، وهذه القيم هي: (1) أخلاقيات النجاح في العمل - مقابل - الاستمتاع بالصحبة والأصدقاء. (2) الاهتمام بالمستقبل - مقابل - الاهتمام بالحاضر. (3) استقلال الذات - مقابل - مسايرة الآخرين. (4) التشدد في الخُلُق والدين - مقابل التسيب والتساهل.

وقد حسب ثبات المقياس لأغراض هذه الدراسة بإعادة التطبيق بعد أسبوعين من التطبيق الأول على عينة من (60) تلميذاً وتلميذة من غير عينة البحث، وتراوحت معاملات الثبات للمقاييس الفرعية بين 361 و 0,647. أما فيما يتعلق بصدق المقياس فهناك كثير من الدراسات التي أكدت صدقه وثباته (القاضي، 1984 : 179 - 181).

ثالثاً: خطة المعالجة الإحصائية للبيانات: هدفت التحليلات الإحصائية إلى ما يأتي: (1) حساب الفروق بين الجنسين على متغيرات ثلاثة هي: الرعاية الوالدية كما

يدركها الأبناء، والتوافق، والقيم، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لدلالة الفروق. (2) حساب معاملات الارتباط المستقيم (بيرسون) بين متغيرات الرعاية الوالدية والتوافق والقيم. (3) تعرف التركيب العاملي لمكونات العلاقة بين متغيرات الرعاية الوالدية ومتغيرات الشخصية باستخدام طريقة المكونات الأساسية principal Components لهوتلنج Hottling، واعتماداً على محك Kaiser في تحديد عدد العوامل، والمعلوم أن العامل Factor طبقاً لهذا المحك هو ما يبلغ جذره الكامن Latent Root واحداً فأكثر، أما عن جوهرية التشبعات فقد أخذ الباحث بمحك Kaiser وهو قائم على اعتبار التشبعات التي تصل إلى (0,03) فأكثر تشبعات جوهرية (Kaiser, 1985: 187 - 200) (4) تعرّف مدى التشابه بين العوامل المختلفة في المصفوفات الثلاث حيث استخدم الأسلوب الإحصائي المسمى Factorial Invariance واعتبرت الدلالات المقبولة لهذه المعاملات على النحو الآتي: من 0,90 فأكثر (تعني التطابق بين العاملين). من 0,80 - 0,89 (تعني التشابه الشديد بين العاملين). من 0,60 - 0,79 (تعني مجرد التشابه بين العاملين). (فرج، 1980 ,306).

نتائج البحث:

أولا: نتائج الفروق بين الجنسين:

يتضح من جدول (1) تحقق الغرض الأول لهذه الدراسة، إذ تبين وجود فروق جوهرية بين الجنسين على جميع متغيرات البحث، وهذه الفروق جميعها دالة عند مستوى (0,01) وإن اختلف اتجاه الفرق، ففي متغيرات الرعاية الوالدية تبين أن الإناث أكثر إدراكاً لتقبل الوالدين لهن، كما يدركن أن الأمهات تمنحهن حرية أكثر من الذكور، في حين أن الذكور يدركون أن الآباء يمنحونهم تحرراً أكثر من الإناث، أما الفروق على بُعد الاستقلال السيكلوجي - مقابل - التحكم السيكلوجي من جانب الآباء كما يدركه الأبناء فإن النتائج تشير إلى أن الإناث أكثر إدراكاً لمعاملة الآباء لهن بطريقة استقلالية دون تدخل من جانبهم والعكس صحيح بالنسبة لنتائج هذا المتغير كما يدركه الأبناء من وجهة نظر الأمهات، فالملاحظ أن الذكور يدركون أن الأمهات أكثر منحاً للاستقلالية لهم من الإناث.

جدول رقم (1)
نتائج الفروق بين الجنسين في متغيرات البحث

البيانات / المتغيرات	ذكور م	ذكور ع	إناث م	إناث ع	ت	مستوى الدلالة	اتجاه الفرق لصالح
1 - التقبل - النبذ (آباء)	10,27	2,22	12,06	2,58	5,26	0,01	الإناث
2 - التحرر - التقييد (آباء)	11,30	2,58	9,98	1,89	4,13	0,01	الذكور
3 - الاستقلال السيكلوجي - التحكم السيكلوجي (آباء)	10,91	2,04	12,50	2,77	4,57	0,01	الإناث
4 - التقبل - النبذ (أمهات)	11,13	1,68	12,67	2,43	5,13	0,01	الإناث
5 - التحرر - التقييد (أمهات)	11,17	1,75	12,31	2,61	3,56	0,01	الإناث
6 - الاستقلال السيكلوجي - التحكم السيكلوجي (أمهات)	12,87	2,56	11,84	1,82	3,22	0,01	الذكور
7 - التوافق الأسري	20,67	2,14	22,34	3,23	4,28	0,01	الإناث
8 - التوافق الاجتماعي	24,25	3,75	21,58	3,18	5,45	0,01	الذكور
9 - التوافق الانفعالي	19,36	2,73	17,14	2,32	6,17	0,01	الذكور
10 - أخلاقيات النجاح في العمل	9,47	2,03	11,38	2,18	6,37	0,01	الإناث
11 - الاهتمام بالمستقبل	11,20	1,59	13,39	2,61	7,06	0,01	الإناث
12 - استقلال الذات	12,51	2,62	10,16	1,82	7,34	0,01	الذكور
13 - التشدد في الخلق والدين	11,07	1,54	12,11	2,73	3,35	0,01	الإناث

أما الفروق على أبعاد التوافق فهي تشير إلى أن المتوسط الحسابي للإناث أعلى من نظيره للذكور على بعد التوافق الأسري مما يشير إلى أن الإناث أكثر توافقاً من الناحية الأسرية، أما الفروق في التوافق الاجتماعي والتوافق الانفعالي فهي تشير إلى أن الذكور أكثر توافقاً من الإناث. كما أن الفروق بين الجنسين في القيم كلها دالة إحصائياً عند مستوى (0,01) على متغيرات القيم الأربع، ومؤدى هذه الفروق أن الإناث أكثر تمسكاً بالقيم الأصلية الخاصة بأخلاقيات العمل والنجاح والاهتمام بالمستقبل، والتمسك بالخلق والدين بالنسبة إلى الذكور، إلا أن الذكور أكثر تحلياً باستقلال الذات كقيمة أصلية، وبقيم الاستمتاع بالصحبة، والاهتمام بالحاضر أكثر من المستقبل، وبمسايرة الآخرين أكثر من الاستقلالية والمغايرة، وبالتسيب والتساهل في أمور الحياة، وهي جميعها قيم عصرية.

ثانياً: نتائج معاملات الارتباط:

يتبين من الجداول (2, 3, 4) معاملات الارتباط لدى كل من الذكور والإناث والعينة الكلية للبحث، وتوضح مصفوفات معاملات الارتباط الثلاث. بين متغيرات البحث أن نسبة معاملات الارتباط الدالة إحصائياً في مصفوفة الذكور (48,72%) وفي مصفوفة الإناث (32,31%) أما في المصفوفة الخاصة بالعينة الكلية للبحث فقد بلغت النسبة المئوية لمعاملات الارتباط الدال إحصائياً (60,26%). ولما كان التحليل العاملي يُعَدُّ في جوهره تلخيصاً وتنظيماً أكثر دقة لمعاملات الارتباط بين المتغيرات فإن الباحث سيكتفي بالإشارة إلى أبرز هذه المعاملات فقط، ويحيل القارئ إلى مصفوفات معاملات الارتباط للتعرف على تفاصيل هذه المعاملات.

أ ـ بالنسبة لعينة الذكور هناك معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0,01) بين كل مما يأتي:

1 ـ التقبل (آباء) وكل من:
الاستقلال (آباء) (+0,53) التوافق الانفعالي (+0,01) الحرية (آباء) (+0,49) أخلاقيات النجاح (+0,47) التشدد في الخلق والدين (−0,63) الحرية (أمهات) (−0,23).

2 ـ الحرية (آباء) وكل من:
الاستقلال (آباء) (+0,48) الاستقلال (أمهات) (+0,45) الحرية (أمهات) (−0,56) التشدد في الخلق والدين (−0,28) التوافق الأسري (−0,37) التقبل (أمهات) (−0,35).

3 ـ الاستقلال (آباء) وكل من:
الاستقلال (أمهات) (+0,45) التوافق الانفعالي (+0,43) الاهتمام بالمستقبل (+0,26) التوافق الأسري (−0,27).

4 ـ التقبل (أمهات) وكل من:
التوافق الأسري (+0,55) التوافق الانفعالي (+0,35) الحرية (أمهات) (+0,34) أخلاقيات النجاح (+0,32).

5 ـ الحرية (أمهات) وكل من:
الاستقلال (أمهات) (+0,35) الاهتمام بالمستقبل (−0,46).

6 ـ الاستقلال (أمهات) وكل من:

جدول رقم (2)

مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

لعينة الذكور (ن= 100)

معاملات الارتباط المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
1 ـ التقبل ـ النبذ (آباء)	-	1											
2 ـ الحرية ـ التقييد (آباء)	0,49	-											
3 ـ الاستقلال ـ التحكم (آباء)	0,53	0,48	-										
4 ـ التقبل ـ النبذ (أمهات)	0,34	0,35	0,12	-									
5 ـ الحرية ـ التقييد (أمهات)	0,23	0,56	0,26	0,34	-								
6 ـ الاستقلال ـ التحكم (أمهات)	0,24	0,47	0,45	0,26	0,35	-							
7 ـ التوافق الأسري	0,32	0,37	0,27	0,55	0,08	0,13	-						
8 ـ التوافق الاجتماعي	0,16	0,16	0,17	0,04	0,16	0,22	0,16	-					
9 ـ التوافق الانفعالي	0,51	0,18	0,43	0,35	0,07	0,09	0,18	0,17	-				
10 ـ اخلاقيات النجاح ـ الاستمتاع بالصحة	0,47	0,07	0,17	0,32	0,15	0,04	0,51	0,03	0,24	-			
11 ـ الاهتمام بالمستقبل ـ الاهتمام بالحاضر	0,31	0,13	0,26	0,01	0,46	0,21	0,07	0,13	0,13	0,14	-		
12 ـ استقلال الذات ـ مسايرة الآخرين	0,15	0,11	0,07	0,15	0,18	0,10	0,34	0,16	0,25	0,16	0,27	-	
13 ـ التشددفي الخلق والدين ـ التسيب والتساهل	0,63	0,38	0,04	0,24	0,17	0,33	0,18	0,05	0,41	0,11	0,14	0,32	-

* الدلالة عند مستوى 0,05 ⩽ 0,195

* الدلالة عند مستوى 0,01 ⩽ 0,254

التشدد في الخلق والدين (+0,33) التوافق الاجتماعي (+0,22) الاهتمام بالمستقبل (+0,21).

7 - التوافق الأسري وكل من:
أخلاقيات النجاح (+0,51) استقلال الذات (+0,34).

8 - التوافق الانفعالي وكل من:
التشدد في الخلق والدين (+0,41) استقلال الذات (+0,25) أخلاقيات النجاح (+0,24)

9 - الاهتمام بالمستقبل واستقلال الذات (+0,27).

10 - استقلال الذات والتشدد في الخلق والدين (+0,32).

ب - بالنسبة لعينة الإناث (جدول 3) هناك معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0,01) بين كل مما يأتي:

1 - التقبل (آباء) وكل من:
التوافق الانفعالي (+0,49) الاستقلال (أمهات) (+0,40) التوافق الأسري (+0,38) التوافق الاجتماعي (+0,31) التقبل (آباء) (+0,28).

2 - الحرية (آباء) وكل من:
الاستقلال (آباء) (+0,42) التشدد في الخلق والدين (– 0,47).

3 - الاستقلال (آباء) والتوافق الأسري (+0,48).

4 - التقبل (آباء) وكل من:
الاستقلال (أمهات) (+0,59) الحرية (أمهات) (+0,34) التوافق الأسري (+0,34) التوافق الاجتماعي (+0,33) استقلال الذات (+0,32).

5 - الحرية (أمهات) والتشدد في الخلق والدين (– 0,51).

6 - الاستقلال (أمهات) والتوافق الأسري (+0,48).

7 - التوافق الأسري وكل من:
أخلاقيات النجاح (+0,36) التشدد في الخلق والدين (+0,38) الاهتمام بالمستقبل (+0,35). استقلال الذات (–0,29).

8 - التوافق الانفعالي وكل من:
التشدد في الخلق والدين (+0,51) أخلاقيات النجاح (+0,29).

9 - أخلاقيات النجاح واستقلال الذات (–0,30).

جـ - بالنسبة للعينة الكلية (جدول 4). هناك معاملات ارتباط دالة إحصائيا عند مستوى (,01) بين كل مما يأتي:

1 - التقبل (آباء) وكل من:
التشدد في الخلق والدين (+0,52) التقبل (أمهات) (+0,46) أخلاقيات النجاح (+0,40) الحرية (آباء) (+0,37) الاستقلال (آباء) (+0,37) التوافق الانفعالي (+0,31) الاستقلال (أمهات) (−0,54) الحرية (أمهات) (−0,28) استقلال الذات (−0,23).

2 - الحرية (آباء) وكل من:
الاستقلال (آباء) (+0,48) التوافق الأسري (+0,35) أخلاقيات النجاح (+0,25) التشدد في الخلق والدين (−0,33).

3 - الاستقلال (آباء) وكل من:
أخلاقيات النجاح (+0,47) الحرية (أمهات) (+0,37) التوافق الاجتماعي (+0,36) استقلال الذات (+0,22).

4 - التقبل (أمهات) وكل من:
التوافق الأسري (+0,33) أخلاقيات النجاح (+0,22) الحرية (أمهات) (+0,26) التشدد في الخلق والدين (+0,19).

5 - الحرية (أمهات) وكل من:
استقلال الذات (+0,43) التوافق الأسري (+0,36) الاستقلال (أمهات) (+0,33) الاهتمام بالمستقبل (+0,19) التوافق الانفعالي (−,41) التشدد في الخلق والدين (−0,41) أخلاقيات النجاح (−0,24).

6 - الاستقلال (أمهات) وكل من:
أخلاقيات النجاح (+0,61) التوافق الاجتماعي (+0,29) الاهتمام بالمستقبل (−0,32).

7 - التوافق الأسري وكل من:
استقلال الذات (+,41) أخلاقيات النجاح(+,37) التشدد في الخلق والدين (+0,32) الاهتمام بالمستقبل (+0,25) التوافق الاجتماعي (+0,21).

جدول رقم (3)

مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

لعينة الإناث (ن = 100)

معاملات الارتباط المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
1 - التقبل - النبذ (آباء)	-												
2 - الحرية - التقيد (آباء)	0,17	-											
3 - الاستقلال - التحكم (آباء)	0,23	0,43	-										
4 - التقبل - النبذ (أمهات)	0,28	0,01	0,06	-									
5 - الحرية - التقيد (أمهات)	0,09	0,20	0,09	,34	-								
6 - الاستقلال - التحكم (أمهات)	0,40	0,13	0,11	,59	0,12	-							
7 - التوافق الأسري	0,38	0,10	0,48	,34	0,14	0,48	-						
8 - التوافق الاجتماعي	0,31	0,12	0,07	,33	0,03	0,06	0,17	-					
9 - التوافق الانفعالي	0,49	0,03	0,15	,07	0,14	0,03	0,08	0,13	-				
10 - أخلاقيات النجاح - الاستمتاع بالصحة	0,02	0,22	0,17	,24	0,25	0,16	0,36	0,17	0,29	-			
11 - الاهتمام بالمستقبل - الاهتمام بالحاضر	0,25	0,16	0,16	,17	0,23	0,12	0,35	0,06	0,18	0,12	-		
12 - استقلال الذات - مسايرة الآخرين	0,02	0,24	0,08	,32	0,14	0,04	0,29	0,05	0,07	0,30	0,16	-	
13 - التشدد في الخلق والدين - التسيب والتساهل	0,11	0,47	0,04	,17	0,51	0,23	0,38	0,17	0,51	0,13	0,09	0,23	-

* الدلالة عند مستوى 0,05 ≥ 0,195

* الدلالة عند مستوى 0,01 ≥ 0,254

جدول رقم (4)

مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

للعينة الكلية ـ الجنسان معاً (ن = 200)

معاملات الارتباط المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
1 ـ التقبل ـ النبذ (آباء)	-												
2 ـ الحرية ـ التقيد (آباء)	0,37	-											
3 ـ الاستقلال ـ التحكم (آباء)	0,34	0,48	-										
4 ـ التقبل ـ النبذ (أمهات)	0,46	0,17	0,08	-									
5 ـ الحرية ـ التقيد (أمهات)	0,28	0,08	,037	0,26	-								
6 ـ الاستقلال ـ التحكم (أمهات)	0,54	0,14	0,16	0,04	0,33	-							
7ـ التوافق الأسري	0,10	0,35	0,07	0,33	0,36	0,17	-						
8 ـ التوافق الاجتماعي	0,07	0,09	0,36	0,12	0,02	0,29	0,21	-					
9 ـ التوافق الانفعالي	0,31	0,04	0,15	0,06	0,41	0,02	0,18	0,25	-				
10 ـ أخلاقيات النجاح ـ الاستمتاع بالصحة	0,40	0,25	0,47	0,22	0,24	061	0,37	0,43	0,08	-			
11 ـ الاهتمام بالمستقبل ـ الاهتمام بالحاضر	0,17	0,09	0,03	0,14	0,19	0,32	0,25	0,04	0,16	0,28	-		
12ـ استقلال الذات ـ مسايرة الآخرين	0,23	0,08	0,22	0,01	0,43	0,07	0,41	0,56	0,12	0,24	0,05	-	
13ـ التشدد في الخلق والدين ـ التسيب والتساهل	0,52	0,33	0,17	0,19	0,41	0,09	0,32	0,34	0,09	0,19	0,18	0,27	-

* الدلالة عند مستوى 0,05 ⩽ 0,138

* الدلالة عند مستوى 0,01 ⩽ 0,181

8 - التوافق الاجتماعي وكل من:
استقلال الذات (+0,56) أخلاقيات النجاح (+0,43) التشدد في الخلق والدين (+0,34). التوافق الانفعالي (+0,25).

9 - أخلاقيات النجاح:
الاهتمام بالمستقبل (+0,28) استقلال الذات (+0,24) التشدد في الخلق والدين (+0,19).

10 -استقلال الذات والتشدد في الخلق والدين (+0,27).

ثالثاً: نتائج التحليل العاملي:

أجرى التحليل العاملي بطريقة المكونات الأساسية Principal Components لهوتلنج HoTTELING، حيث توقف استخراج العوامل عند مستوى الجذر الكامن واحد فأكثر، ولإعطاء العوامل معنى سيكلوجياً أكثر وضوحاً أجرى تدويراً متعامداً للمحاور Orthogonal Rotation of Axes بأسلوب الفاريمكس Varemax لكايزر Kaiser (فرج، 1980: 275). وقد أسفر ذلك عن ثلاثة عوامل بكل مصفوفة قبل وبعد التدوير لذلك سيكتفي الباحث بعرض العوامل التي أسفر عنها تدوير المحاور. وقد استنفدت العوامل الثلاثة لمصفوفة الذكور ما نسبته (50,11%). من التباين الكلي، وما نسبته (49,32%). بمصفوفة الإناث، (58,77%) بمصفوفة العينة الكلية للبحث، وكما يذكر(Overall & Klett (1972: 328 إن الاختزال الإحصائي للبيانات يعتبر مناسباً إذا تراوح التباين الذي تستوعبه العوامل بين 50%، 75% من التباين الكلي لذلك يمكن أن نقرر أن التباين الذي تستوعبه عوامل هذه الدراسة يعتبر مناسباً، ويمكن تحديد هوية هذه العوامل بعد التدوير على النحو الآتي:

أ ـ مصفوفة الذكور:

العامل الأول: التقبل والقيم (وهو عامل عام) الجذر الكامن: 3,47, نسبة التباين 26,36. التشبعات الجوهرية: التقبل من الآباء (0,971) التقبل من الأمهات (0,879). التوافق الاجتماعي (0,746) استقلال الذات على أنه قيمة (0,651). أخلاقيات النجاح (0,491) التوافق الانفعالي (0,423). منح الاستقلالية من الأمهات (0,348).

العامل الثاني: القيم الخلقية والنجاح والتحرر.الجذر الكامن:1,98 نسبةالتباين: 15,23.

التشبعات الجوهرية: أخلاقيات النجاح (-0,783) استقلال الذات من حيث إنها قيمة (0,628). منح الحرية من قبل الآباء (0,526). التمسك بالخلق والدين (0,513) منح الحرية من قبل الأمهات (0,328).

العامل الثالث: التمسك بالخلق والدين والتوافق الانفعالي: الجذر الكامن 1,18 نسبة التباين: 8,52.

التشبعات الجوهرية:

التمسك بالخلق والدين (0,614) التوافق الانفعالي (0,558) منح الاستقلال من قبل الآباء (371,).

ب ـ مصفوفة الإناث

العامل الأول: التقبل من الآباء. الجذر الكامن (2,98) نسبة التباين (22,96)

التشبعات الجوهرية:

التقبل من الآباء (0,835) التقبل من الأمهات (0,717) التوافق الاجتماعي (0,742) التوافق الأسري (0,669) التوافق الانفعالي (0,571).

العامل الثاني: التمسك بالخلق والدين: الجذر الكامن: 2,24 نسبة التباين: 17,25.

التشبعات الجوهرية:

التمسك بالخلق والدين (0,762) التوافق الاجتماعي (0,691) استقلال الذات (0,614) التوافق الأسري (0,506).

أخلاقيات النجاح (502,) - التقبل من الآباء (371,) التوافق الانفعالي (354,).

العامل الثالث: الاهتمام بالمستقبل والنجاح. الجذر الكامن: 1,18نسبة التباين: 9,11.

التشبعات الجوهرية: الاهتمام بالمستقبل (574,) - الاستقلال في المعاملة (آباء) (491) أخلاقيات النجاح (469,) - استقلال الذات (352,). منح الحرية (آباء) (330,).

جـ ـ مصفوفة العينة الكلية:

العامل الأول: الرعاية الوالدية والتوافق الأسري. الجذر الكامن: 4,51 نسبة التباين: 34,69 .

التشبعات الجوهرية: التقبل من الآباء (915,) - التقبل من الأمهات (874,) منح الاستقلال من الآباء (864,) - التوافق الأسري (845,). استقلال الذات (829,) - منح الاستقلال (أمهات) (791,) منح الحرية (آباء) (776,).

العامل الثاني: أسلوب الحرية والاستقلالية في الرعاية الوالدية. الجذر الكامن: 1,85 نسبة التباين: 14,25 .

جدول رقم (5)

ملخص نتائج التحليل العاملي بعد التدوير المتعامل بالفاريمكس

العوامل والتشبعات / المتغيرات	عوامل الذكور				عوامل الإناث				عوامل المجموع الكلية			
	1	2	3	الشيوع	1	2	3	الشيوع	1	2	3	الشيوع
1 - التقبل - النبذ (آباء)	,971	,165	0.215	,016	,835	,371	,121	,785	,915	,274	,164	,939
2 - التقبل - التقييد (آباء)	,126	,526	,083	,300	,214	,184	,330	,189	,776	,381	,263	,816
3 - الاستقلال - التحكم (آباء)	,157	,154	,371	,187	,281	,072	,491	,325	,167	,633	,032	,430
4 - التقبل - النبذ (أمهات)	,879	,097	,201	,804	,783	,236	,235	,721	,874	,154	,235	,825
5 - الحرية - التقييد (أمهات)	,251	,328	,164	,236	,214	,089	,016	,054	,243	,851	,134	,801
6 - الاستقلال - التقييد (أمهات)	,348	,226	,078	,178	,273	,045	,032	,077	,791	,509	,259	,952
7 - التوافق الأسري	,163	,249	,229	,141	,669	,506	,004	,704	,845	,170	,710	,748
8 - التوافق الاجتماعي	,746	,191	,002	,593	,742	,691	,162	,106	,189	,077	,089	,050
9 - التوافق الانفعالي	,423	,211	,558	,535	,571	,354	,137	,470	,204	,212	,292	,172
10 - أخلاقيات النجاح - الاستمتاع بالصحة	,491	,783	,138	,873	,037	,502	,469	,473	,178	,070	,582	,376
11 - الاهتمام بالمستقبل - الاهتمام بالحاضر	,240	182,	173	,121	,180	,033	,574	,362	,211	,215	,338	,201
12 - استقلال الذات - مسايرة الآخرين	,651	,628	,234	,873	,062	,614	,352	,501	,829	,126	,624	,092
13 - التشدد في الخلق والدين - التساهل	,250	,513	,614	,703	,259	,762	,218	,694	,237	,286	318	,239
الجذر الكامن	3,472	1,980	1,108		2,985	2,243	1,184		4,510	,1,853	1,278	
النسبة المئوية للتباين	26,71	15,23	8,52	%50,46	,22,96	17,25	9,11	%49,32	34,69	14,25	9,83	%58,77

التشبعات الجوهرية: منح الحرية (أمهات) (0,851) ـ منح الاستقلال (آباء) (0,633) منح الاستقلال (أمهات) (0,509) ـ منح الحرية (آباء) (0,381).

العامل الثالث: التوافق الأسري والقيم الأصلية. الجذر الكامن: 1,27. نسبة التباين: 9,83.

التشبعات الجوهرية: التوافق الأسري (0,710) ـ استقلال الذات من حيث إنها قيمة (0,624) أخلاقيات النجاح (0,582) ـ الاهتمام بالمستقبل (0,338) التمسك بالخلق والدين (0,318).

وللمقارنة بين العوامل استخدم الأسلوب الإحصائي (Factorial Invariance) لمعرفة معاملات التشابه بين العوامل.

جدول رقم (6)

مصفوفة معاملات التشابه بين العوامل

معاملات التشابه / العوامل		عوامل عينة الذكور			عوامل عينة الإناث			عوامل العينة الكلية		
		1	2	3	1	2	3	1	2	3
	1	—	,37	,47	,78	,78	,52	,74	,37	,65
الذكور	2	,37	—	,34	,37	,43	,04	,43	,37	,23
	3	,47	,34	—	,55	,72	,42	,42	,37	,54
	1	,78	,37	,55	—	,71	,40	,62	,43	,49
الإناث	2	,78	,43	,72	,71	—	,54	,54	,35	,77
	3	,52	,04	,42	,40	,54	—	,29	,33	,69
	1	,74	,43	,42	,62	,54	—	,29	,36	,57
العينة الكلية	2	,37	,37	,37	,43	,35	,33	,36	—	,30
	3	,65	,23	,54	,49	,77	,69	,57	,30	—

ـ أجريت التحليلات الإحصائية الخاصة بأوجه التشابه على الحاسب الآلي لجريدة الأهرام.

وقد تبين وجود معاملات التشابه الآتية:

أ ـ بين عوامل مصفوفتي الذكور والإناث هناك معاملات تشابه بين العامل الأول

بمصفوفة الذكور ونظيره بمصفوفة الإناث (معامل التشابه = 0,78). العامل الأول بمصفوفة الذكور والعامل الثاني بمصفوفة الإناث (معامل التشابه = 0,78).

- العامل الثالث بمصفوفة الذكور والعامل الثاني بمصفوفة الإناث (معاملات التشابه = 0,72).

ب - بين عوامل مصفوفتي الذكور والعينة الكلية هناك معاملات تشابه بين:

- العامل الأول بمصفوفة الذكور ونظيره بمصفوفة العينة الكلية (معامل التشابه = 0,72).
- العامل الأول بمصفوفة الذكور والعامل الثالث بمصفوفة العينة الكلية (معامل التشابه = 0,65).

جـ - بين عوامل مصفوفتي الإناث والعينة الكلية هناك معاملات تشابه بين:

- العامل الأول بمصفوفة الإناث ونظيره بمصفوفة العينة الكلية (معامل التشابه = 0,62).
- العامل الثاني بمصفوفة الإناث والعامل الثالث بمصفوفة العينة الكلية (معامل التشابه= 0,77).
- العامل الثالث بمصفوفة الإناث والعامل الثالث بمصفوفة العينة الكلية (معامل التشابه= 0,69).

مناقشة النتائج

خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج أساسية على ضوء الفروق بين الجنسين والعلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية والتوافق والقيم، ومن حيث الفروق بين الجنسين فقد أظهرت الدراسة أن الذكور أكثر إدراكاً لمنحهم الحرية من جانب الآباء، وأكثر إدراكاً لمنحهم الاستقلالية من جانب الأمهات، أما الفروق في التقبل ومنح التحرر من الوالدين فهي في صالح الإناث، وأهم ما يلفت النظر هو إدراك الإناث معاملة الوالدين لهن على أنها تتسم بمنحهن الحرية مثل الذكور. وقد يرجع ذلك لشعور الفتيات بالتحرر نتيجة للتطور الذي حدث بالنسبة للفتاة في الإمارات، فلم تعد حبيسة المنزل، فهي تخرج للتعلم والعمل والتسوق، وتلقى التشجيع من الوالدين، ويؤكد ذلك إدراكهن للتقبل من قبل الوالدين أيضاً، بعكس الذكور فهم أقل منهن إدراكاً لمعاملة الوالدين لهم بشكل متحرر، وربما كان ذلك راجعاً لطبيعة المرحلة العمرية التي يمرون بها فهم في مرحلة المراهقة التي من ملامحها المهمة النزعة للتحرر من السلطة الوالدية بلا حدود، فهم تواقون لمزيد من التحرر من السلطة، لكن ما يستحق التوقف هو إدراكهم لعدم تقبل الوالدين لهم بشكل كاف إذ إن الإناث أكثر إدراكاً لذلك منهم، وربما أمكن تفسير ذلك على ضوء المكون الوجداني لاتجاه التقبل وهو أحد أساليب الرعاية الوالدية، إذ إن الإناث يستشعرن الجوانب الوجدانية بشكل أكبر من الذكور.

وتتسق النتائج الخاصة بالرعاية الوالدية مع نتائج الفروق على متغيرات التوافق والقيم إذ نلاحظ أن الإناث أكثر توافقاً من الناحية الأسرية، ومظاهر هذا التوافق الأسري ترتبط مباشرة بالرعاية الوالدية المتسمة بالتقبل والتحرر، أما الذكور فهم أكثر توافقاً من الناحية الاجتماعية، وهو ما يتحقق من خلال العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في المجتمع. أما من حيث القيم فيتضح أن الإناث أكثر تمسكاً بالقيم الأصلية التقليدية، لا سيما أخلاقيات النجاح، والاهتمام بالمستقبل، والتمسك بالخلق والدين أكثر من الذكور، الذين هم أكثر تمسكاً بقيمة استقلال الذات فقط على أنها قيمة أصلية، الأمر الذي يدعونا إلى نظرة فاحصة لأساليب الرعاية الوالدية في علاقتها بالتوافق والقيم بوجه عام، ودور هذه الأساليب في تكريس الفروق بين الجنسين.

وتتفق هذه النتائج مع دراسات سابقة عديدة تبين منها وجود فروق بين الجنسين في إدراكهم أساليب الرعاية الوالدية، وبعض جوانب الشخصية مثل دراسة Heibrum & Mickinley (1962) التي تبين منها وجود فروق في إدراك الجنسين لاتجاهات الوالدين في المعاملة، وفي مستوى الاضطراب النفسي. ودراسة Siegelman (1965) التي انتهت إلى وجود فروق بين الذكور والإناث في إدراكهم تقبل الأمهات، إلا أن الفروق كانت لصالح الذكور، وهذا ما يختلف مع ما أسفر عنه البحث الحالي، إذ تبين أن الإناث أكثر إدراكاً لتقبل الوالدين لهن من الذكور، وربما كان هذا التضارب راجعاً للعوامل الثقافية، وعمليات التنشئة الاجتماعية التي تختلف من مجتمع لآخر.

أما من حيث التوافق فكما ذكرنا من قبل إن الإناث أكثر توافقاً من الناحية الأسرية على حين يكون الذكور أكثر توافقاً من الناحية الاجتماعية والانفعالية، وربما أمكن تفسير ذلك على ضوء بعض الخصائص التي تتمثلها الإناث كخصائص محددة للتوافق لديهن، ومن بينها الاهتمام بالعلاقات التي تربطهن بالأسرة، واهتمامهن بهذه العلاقات، واعتقادهن بأن افتقاد هذه الخصائص يظهرهن بصورة غير متوافقة. أما ارتفاع متوسط التوافق الاجتماعي عند الذكور بالنسبة إلى الإناث فيمكن تفسيره في ضوء عوامل التنشئة الاجتماعية التي تسم الإناث بطابع خاص قد يقلل من فاعليتهن في الإطار الاجتماعي العام. لاسيما في مجتمع الإمارات، أما فيما يتعلق بالناحية الانفعالية فإن النتائج تتسق إلى حد بعيد مع الموجود بالتراث السيكلوجي في هذا الشأن سواء على المستوى العربي أو الأجنبي ويؤكد الفروق بين الجنسين في الناحية الانفعالية، بما يشير إلى أن الذكور أكثر توافقاً، وأقل قلقاً من الناحية الانفعالية إذا قورنوا بالإناث

بوجه عام. (عبد الخالق وآخرون، (1989 :104)، (Coleman; 1980).

وفيما يتعلق بالفروق في القيم فهي تشير إلى أن الإناث أكثر تمسكاً بالقيم الأصلية أو التقليدية من الذكور، وهذا ما يتفق مع نتائج الدراسات التي أشارت إلى اهتمام الإناث بالآخرين، ورغبتهن في السلوك وفقاً لمحددات مقبولة اجتماعياً، وسعيهن إلى مجاراة التقاليد والقيم الاجتماعية والدينية الأصلية إذا ما قورنوا بالذكور (حسين، 1983 :15-48). ويمكن تفسير ذلك أيضاً في إطار أساليب الرعاية الوالدية المرتبطة بثقافة مجتمع دولة الإمارات، والتي تكرس التمسك بالقيم الأصلية لدى الأبناء. لا سيما لدى الفتيات.

وإن انتقلنا إلى مناقشة نتائج التحليل العاملي نجد أن الرعاية الوالدية بمتغيراتها المختلفة كانت محدداً للعامل الأول في المصفوفات الثلاث إذ نجد عامل التقبل من الوالدين لا سيما من جانب الأب (في مصفوفة الإناث ومصفوفة العينة الكلية) قد حظي بأعلى التشبعات الأمر الذي يؤكد أهمية هذا العامل في علاقته بالتوافق والقيم، كما أن بقية التشبعات الدالة على العامل الأول في المصفوفات الثلاث تتضمن متغيرات للتوافق والقيم مما يؤكد العلاقة الوثيقة بين الرعاية الوالدية والتوافق والقيم، وهذا ما يؤكد صحة الفرضين الفرعيين: الثاني والثالث لهذه الدراسة. أما العامل الثاني فهو يمثل القيم الخلقية والدينية في مصفوفتي الذكور والإناث، وهي قيم أصلية Traditinal Values تعبر عن الاهتمام بالنجاح، وبالمستقبل وهو أمر ضروري للنجاح في الحياة، والاستعداد للتضحية بالحاجات الحاضرة في سبيل المستقبل، إلا أن العامل الثاني في مصفوفة العينة الكلية تختلف هويته نوعاً ما، إذ إن تشبعاته الجوهرية هي المتغيرات وخاصة بالرعاية الوالدية من الوالدين (الحرية، الاستقلالية). وربما جاء هذا العامل على أنه عامل خاص بالرعاية الوالدية المبنية على منح الحرية والاستقلالية من جانب الوالدين في معاملتهم للأبناء، فيما جاء العامل الأول عاملاً عاماً لمكونات العلاقة بين الرعاية الوالدية والتوافق والقيم.

وإذا انتقلنا إلى العامل الثالث وجدنا أن أعلى التشبعات عليه في المصفوفات الثلاث كانت على متغيرات تتعلق بالقيم التقليدية مقابل القيم العصرية، ففي مصفوفة الذكور جاءت أعلى التشبعات على قيمة التمسك بالخلق والدين (614,) على أنها قيمة أصلية، وفي مصفوفة الإناث نجد أن أعلى التشبعات على قيمة الاهتمام بالمستقبل (574,)، وفي مصفوفة العينة الكلية نجد أعلى التشبعات على متغير استقلالية الذات كقيمة أصلية (624,).

ويتضح الاتساق بين مكونات التنشئة الاجتماعية والتوافق والقيم بصورة أكثر وضوحاً في ضوء معاملات التشابه بين العوامل، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1 - بين العامل الأول بمصفوفة الذكور وهو عامل التقبل والتوافق والقيم والعاملين: الأول والثاني بمصفوفة الإناث، وهما عاملا التقبل من الآباء (0,78)، والتمسك بالخلق والدين (0,78).

2 - بين العامل الثالث بمصفوفة الذكور وهو ما أطلقنا عليه اسم التمسك بالخلق والدين والتوافق الانفعالي، والعامل الثاني بمصفوفة الإناث وهو عامل التمسك بالخلق والدين (0,72).

3 - بين العامل الأول بمصفوفة الذكور، وهو عامل التقبل والتوافق والقيم والعاملين: الأول والثالث بمصفوفة العينة الكلية، وهما عاملا الرعاية الوالدية والتوافق الأسري (,74)، والتوافق الأسري والقيم الأصلية (0,65).

4 - بين العامل الأول بمصفوفة الإناث، وهو عامل التقبل من الآباء والعامل الأول بمصفوفة الإناث، وهو عامل التقبل من الآباء. والعامل الأول بمصفوفة العينة الكلية، وهو عامل الرعاية الوالدية والتوافق الأسري (0,62).

5 - بين العامل الثالث بمصفوفة العينة الكلية، وهو عامل التوافق الأسري والقيم الأصلية، والعاملين: الثاني والثالث بمصفوفة الإناث وهما عامل التمسك بالخلق والدين (0,77)، وعامل الاهتمام بالمستقبل والنجاح (0,69).

وتؤكد معاملات التشابه أن العامل الأول في المصفوفات الثلاث هو عامل عام يؤكد العلاقة بين الرعاية الوالدية والتوافق والقيم، وقد جاءت أعلى معاملات التشابه على هذا العامل، ويلي ذلك التشابه بين العامل الثاني بمصفوفة الإناث، وهو عامل التمسك بالخلق والدين، والعامل الثالث بمصفوفة العينة الكلية وهو التوافق الأسري والقيم الأصلية، فقد بلغ هذا المعامل (0,77). ثم التشابه بين العامل الأول بمصفوفة الذكور وهو عامل التقبل والتوافق والقيم، والعامل الثالث بمصفوفة العينة الكلية وهو عامل الرعاية الوالدية والتوافق الأسري وقد بلغ معامل التشابه بينهما (0,74).

وهكذا تتأكد العلاقة بين مكونات التنشئة الاجتماعية كما يدركها الأبناء وتوافقهم وقيمهم كما كشفت عنها هذه الدراسة.

ومن حيث اتساق التحليل العاملي مع ما هو موجود بالتراث السيكلوجي في

هذا المجال، فلا بد أن ننوه بادئ ذي بدء بأن نتائج معاملات الارتباط المستقيم(بيرسون) قد كشفت عن وجود ارتباطات بين متغيرات البحث المتعلقة بالرعاية الوالدية والتوافق والقيم بلغت نسبتها (48, 72) في مصفوفة الذكور، (42,31) في مصفوفة الإناث، (60,26%) في مصفوفة العينة الكلية، مما أفضى إلى إجراء التحليل العاملي لمعاملات الارتباط بين المتغيرات بغية الكشف عن تنظيم هذه العلاقات ووصفها وإعطائها معنىً سيكلوجياً على النحو الذي ذكرناه آنفاً، وتتفق النتائج في هذا الصدد مع ما أسفرت عنه نتائج عديد من الدراسات التي أكدت علاقة عوامل الرعاية الوالدية والتنشئة الاجتماعية بجوانب الشخصية المختلفة والتي من بينها دراسات عربية مثل دراسة السيد (1980) العاملية للرعاية الوالدية في علاقتها بإبداع الأبناء، ودراسة رمزي (1980) عن التنشئة الأسرية والنمط الشخصي للإناث عبر ثقافات فرعية مصرية، ودراسة حسين (1988 : 205 - 242) لأساليب التنشئة الأسرية، ونسق الدافعية لدى الفتيات الجامعيات، ومن بينها ما هو أجنبي مثل دراسة Bandura (1973) التي انتهت إلى أن أسلوب التنشئة القائم على التسامح والود ينحو بالشخصية نحو السواء. ودراسة Lindgreen (1974) التي تبين منها أن المراهقين الذين يدركون أن تفاعل والديهم معهم يتم بطريقة ديمقراطية يميلون إلى التسامح والإثابة في تفاعلاتهم. ودراسات كل من Kawash (1984) Growe (1980) التي أكدت أهمية التفاعل بين الوالدين والأبناء وانعكاساته على شخصية الأبناء إلى غير ذلك من الدراسات المماثلة، وتأتي دراستنا هذه لتضيف جانباً متواضعاً لتلك المنظومة يتعلق بعلاقة الرعاية الوالدية ببعض جوانب التوافق والقيم لدى المراهقين والمراهقات في دولة الإمارات، ومع ذلك فما زال هناك الكثير من التساؤلات المتعلقة بهذا الموضوع المهم، والتي تحتاج إلى المزيد من البحوث والدراسات حول النسياق النفسي الاجتماعي للرعاية الوالدية والشخصية عبر ثقافات عربية وعالمية، وباستخدام أدوات ومناهج متنوعة، لأن ذلك من شأنه إثراء هذا الموضوع الحيوي سيكلوجياً واجتماعياً.

المراجع

أحمد عبد العزيز سلامة، عبد السلام عبد الغفار

1977 «علم النفس الاجتماعي». القاهرة، دار النهضة العربية.

أحمد عبد الخالق، عبد الفتاح دويدار، مايسة النيال

1989 «الفروق في القلق والاكتئاب بين مجموعات عمرية مختلفة من الجنسين». في بحوث المؤتمر الخامس لعلم النفس في مصر، 97 - 113.

جابر عبد الحميد جابر

N. D. «مقياس القيم الفارق» غير منشور.

جابر عبد الحميد جابر، سليمان الخضري

1978 دراسات نفسية في الشخصية العربية القاهرة، عالم الكتب.

جون بولبي

1959 رعاية الطفل وتطور الحب. ترجمة: السيد محمد خيري. القاهرة، دار المعارف.

خالد الطحان

1990 مبادئ الصحة النفسية. دبي، دار القلم.

زينب عبد الرحمن القاضي

1984 دراسة مقارنة بين قيم واتجاهات المتفوقين والعاديين تحصيلياً بالمدارس ـ الثانوية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

صفوت فرج

1980 التحليل العاملي في العلوم السلوكية، القاهرة، دار الفكر العربي.

عبد الحليم محمود السيد

1980 الأسرة وإبداع الأبناء. القاهرة، دار المعارف.

فؤاد أبو حطب

1983 القدرات العقلية. ط 4، القاهرة، دار المعارف.

محمد عثمان نجاتي

1970 اختبار التوافق، إعداد هيوم بل. القاهرة، مكتبة النهضة العربية.

محيي الدين أحمد حسين

1988 دراسات في الدافعية والدوافع. القاهرة، دار المعارف.

ميرفت أحمد شوقي، عائشة شرف الدين

1983 دراسات في شخصية المرأة المصرية. القاهرة، دار المعارف.

مصطفى أحمد تركي

1980 «العلاقة بين رعاية الوالدين للأبناء في الأسرة وبين بعض سمات شخصية الأبناء». في: مصطفى أحمد تركي (محرر) بحوث في سيكولجية الشخصية بالبلاد العربية. الكويت، مؤسسة الصباح، 189-212.

ممدوحة سلامة

1987 «مخاوف الأطفال وإدراكهم للقبول والرفض الوالدي» مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب. العدد الثاني، 54 - 59.

ناهد رمزي

1980 «التنشئة الأسرية والنمط الشخصي للإناث» في مصطفى أحمد تركي (محرر) بحوث في سيكلوجية الشخصية بالبلاد العربية. الكويت، مؤسسة الصباح. 309- 326.

يوسف عبد الفتاح

1984 الزواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج العربي، بيروت، دار الآداب.

———

1990 «الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء ومفهوم الذات لديهم». مجلة علم النفس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. العدد الثالث عشر 146-164.

Allport, G. W.

1961 Pattern and growth of personality. New York, Holt, Rinehart and Winston.

Amabile, T.

1982 "Social psychology of creativity". Jour. of personality and Social Psychology. 43, 5, 997-1013.

Bandura, A.

1973 Asocial learning and personality development. New York, Holt, Rinehart and Winston.

Coleman, J. C. Butcher, J. N. & Carson, R.C.

1980 Abnormal psychology and modern life. Glenview, Ill, Scott, 6 th Ed.

Danziger, K.

1971 Socialization. Middlesex: Penguin.

Elkin, F.

1960 The child and society, the process of socialization. New York, Random House.

Frieze, I.H.

1978 Woman and Sex Roles. 1987 New York, Norton and Company.

Growe, G. A.

1980 "Parental Behavior and self-esteem" in . children. Psychological Reports, 47, 499-502.

Hamackeck, D. E.

1971 Encounters with the self. New York, Holt, Rinehart & Winston.

Harvey, O. J.

1967 "Conceptual systems and attitude change", In: Caroline, W. & Mozafer Sherif (Eds): Attitude, ego involvement and change. New York, Wiley & sons, Chap. 20. 201-225.

Heibrum, A. & Mackinley, R.

1962 "Perception of maternal child rearing attitudes, personality of the percievier and incipent psychology". Child development, 33, 73-83.

Kawash, G.F.

1984 "Self-esteem in children as a function of percieved parental behavior". Jour. of psychology, 119, (3), 235-242.

Kaiser, H.

1985 "The varimax criterion for analitic rotation in factor analysis". Psychmetrica, 23, 187-200.

Lindgreen, H. C.

1974 An introduction to social psychology. New Delhi: Eastern private, Limited.

Maccoby E.

1980 The development of sex differences. London, Tavistock.

Moffat, J. E.

1975 "A stydy of family stress, infancy as an independent cause of cocial adjustment and behavior problems at early adolescence". Diss. Abst. International, Vol. 35, (12-13), 6168-6169.

Mussen, P.

1963 «The Influence of Father - Son Relationship and Attitudes». Journal of Child psychology, 4, 3-16.

Overall, J. E. & Klett, C. J.

1972 Applied multivariate anagysis. New York, Mc Graw Hill.

Siegelman, M.

1965 "Evaluation of Bronfenbruner's Questionnaire for children concerning parental behavior".
Child development, 36, 164-174.

Zigler, E. & Child,
1978 "I. L. Socialzation". In: Lindzey & Aronson (Eds). The Handbook of social psychology, Vol. III, London, Addison - Wesley Publishing Company.

استلام البحث سبتمبر 1991.
اجازة البحث يناير 1993.



نحو إطار وتصور نظري ورياضي لآلية السوق في الإسلام

يوسف عبدالله الزامل
بوعلام بن جيلالي
قسم الاقتصاد ـ جامعة الملك سعود

مقدمة

إن من أهم الموضوعات التي يواجهها الاقتصاديون في وقتنا الحاضر هو محاولة تصميم هيكل لآلية سوقية تستطيع أن تحقق كفاءة قصوى في تخصيص الموارد مع توزيع عادل وأمثل للسلع والخدمات بين أفراد المجتمع في آن واحد، ويرتبط هيكل أية آلية سوقية بهيكل المجتمع الذي توجد فيه، وبالتالي تحدد طبيعة العلاقات والضوابط الاجتماعية لمجتمع معين درجة مقدرة آلية السوق في تحقيق الكفاءة والعدالة المثلى في ذلك المجتمع، وتتفاوت مقدرة آلية السوق في تحقيق هاتين الوظيفتين عبر الزمان والمكان، وحسب ظروف المجتمع وإطاره الفلسفي، ومهما يكن من تفاوت في المقدرة على تحقيق هاتين الوظيفتين فقد مر هيكل آلية السوق بتطورات وتغيرات مستمرة عبر التاريخ الإنساني عكست مختلف التطورات المادية والتغيرات الاجتماعية في كل إقليم وجزء من المعمورة.

وقد تمثلت الكفاءة والعدالة المثلى في جهاز السوق في عهد الرسول «صلى الله عليه وسلم» والخلفاء الراشدين، وذلك في إطار الظروف المادية والاجتماعية لذلك العصر، ثم استمر جهاز السوق الإسلامي في تحقيق درجة عالية من الأمثلية عبر القرون التالية، ولم تناقش الكتابات بشكل واضح الحاجة إلى التسعير، والذي يعكس انخفاض مقدرة جهاز السوق في أداء وظيفته نتيجة الظلم، إلا في القرن الثامن الهجري كما هي في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من المفكرين والعلماء.

واتفق تزايد وهن وانحدار مجتمع المسلمين نتيجة ضعف تبني القيم الإسلامية، وبالتالي مستوى الكفاءة والعدالة في جهاز السوق، مع بداية ظهور التطورات المادية والتقنية والنقدية السريعة في أوروبا، وقد صاحب ذلك، وفي إطار المجتمع الأوروبي، ظهور تطورات مماثلة في الأسواق والنظريات السوقية التي صبغت بالفلسفة الغربية المادية، وتبلور ذلك في النظرية الرأسمالية المثالية، والتي تعرضت للكثير من الانتقادات من الاقتصاديين الغربيين وغيرهم، وحيث إن النظرية الرأسمالية المثالية للسوق ماتزال تعتبر الأساس النظري لكثير من النظريات والسياسات الحديثة، ولأن كثيرا من المبادىء والمفاهيم والأدوات قد تم تطويرها من خلال هذه النظرية، فقد تم في هذه الدراسة تحليل أهم المشاكل والانتقادات التي واجهتها هذه النظرية في سبيل تحقيق الكفاءة والعدالة المثلى. وقد تم إيضاح أن معظم مشاكل هذه النظرية تعود إلى عدم التركيز على دور الحوافز والعوامل غير المادية في تكوين الطلب والعرض الكلي.

وبخلاف النظرية الرأسمالية المثالية فإن توافر شروط السوق الإسلامية في إطار مجتمع إسلامي يجعل العوامل الدينية وغيرها من العوامل الاجتماعية والسياسية تتفاعل مع العوامل والحوافز المادية، فتؤدي إلى الوصول إلى الحلول السوقية المثلى، ومن بين العوامل غير المادية يتم التركيز على دور تيار الزكاة والصدقات في إعادة بناء هياكل متميزة لكل من جداول الطلب والعرض، وينعكس ذلك على تغيرات مماثلة في منحنى إمكانيات الإنتاج والتوزيع والرفاهية الاجتماعية بحيث تظهر اتجاها نحو تحقيق الكفاءة والعدالة المثلى. ويتم توضيح إمكانية وصول جهاز السوق الإسلامي تلقائيا، ودون تدخل حكومي كبير، إلى تحقيق الحلول المثلى بوساطة نموذج رياضي يأخذ بمتغير أداء الزكاة كممثل للعوامل غير المادية، ويلعب هذا المتغير دوراً إيجابيا ينعكس بشكل تلقائي، حيث إن الدافع الإيماني هو المحرك الرئيسي للالتزام بأداء الزكاة، على دالة المنفعة للمسلم الغني والفقير بحيث تؤثر على الطلب الكلي والأسعار في الاتجاه التصاعدي للرفاهية الاجتماعية لجميع الأفراد.

تطور نظرية الأسعار:

ترد معظم المناقشة عن الأسعار في تاريخ الفكر الإسلامي عندما يكون هناك ارتفاع في كل أسعار السلع أو بعضها فيطالب بعض الأفراد بتدخل الدولة لتحديد

أو مراقبة الأسعار لمظنة أن ارتفاع الأسعار قد حصل بسبب بعض العوامل الاحتكارية والظلم. وبرزت هذه الظاهرة منذ عهد الرسول «صلى الله عليه وسلم»، فقد روى أنس بن مالك «رضي الله عنه» عن ظاهرة الغلاء فقال: غلا السعر على عهد رسول الله «صلى الله عليه وسلم» فقالوا: يارسول الله لو سَعَّرت لنا، فقال: «إن الله هو القابض الباسط الرازق المسَعّر، وإني لأرجو أن ألقى الله عز وجل، ولايطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولامال»[1]. ويشير هذا الحديث إلى أن الغلاء في ذلك الوقت لم يكن يرجع إلى جشع التجار، فقد كانوا أهل تقوى وصلاح، وإنما كان ناتجا عن قلة السلع المعروضة وكثرة الطلب عليها[2]. وفي القرن الثاني الهجري نجد أبا يوسف في كتاب الخراج يحاول تحليل تغير الأسعار لكنه ينفي وجود سبب محدد للغلاء والرخص، ويرد معرفة ذلك وتحديده إلى الله سبحانه وتعالى، ويستنتج أبو يوسف أن رخص الطعام أو غلاءه ليس بسبب كثرته أو قلته، فأحيانا يكون الطعام كثيرا لكنه غالي الثمن، وأحيانا يكون قليلا لكنه رخيص، لذلك فأمر الرخص والغلاء من إرادة الله سبحانه وتعالي ومشيئته[3]. وهنا نلاحظ أن أبا يوسف قد اقتصر على ملاحظة جانب العرض في مناقشته، ولم يدخل جانب الطلب الذي يعود إليه السبب في الظاهرة المتناقضة التي أوردها.

وفي القرن الثامن الهجري تطور تحليل الأسعار فوصل بعداً أكثر عمقا وشمولا كما يتمثل ذلك في نظرات ابن تيمية وابن خلدون، فشيخ الإسلام ابن تيمية (661-728هـ) ينفي أن تنحصر أسباب الغلاء والرخص في الظلم، بل يعتقد أن ذلك يعود إلى كل الأسباب التي تؤدي إلى القلة والكثرة في الرغبات في الشيء من ناحية، وفي الشيء المرغوب فيه من ناحية أخرى، وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب من الله سبحانه وتعالى مباشرة، وأسباب بوساطة العباد. والأسباب التي من العباد قد يكون فيها ظلم وقد لايكون فيها ظلم، فمن الأسباب التي يكون فيها ظلم الاحتكار من قبل البائعين من أجل الإغلاء على الناس، وهنا ينبغي لولى الأمر أن يُكره المحتكر على البيع بقيمة المثل[4]، وأما الأسباب التي لايظهر فيها ظلم، وتؤدي إلى القلة والكثرة في الشيء المرغوب فيه (العرض)، وفي الرغبات في الشيء (الطلب)، ومن ثَمّ تؤدي إلى الرخص والغلاء فكثيرة الاختلاف والتنوع، فمنها قلة الشيء المطلوب وكثرته، وقلة الطلاب وكثرتهم، وقلة الحاجة وضعفها وكثرتها وقوتها، ومقدرة المعاوض وأمانته وبحسب نوع العوض وغير ذلك[5].

وفي كتابه «المقدمة» يضع ابن خلدون (732-806هـ) طريقة مختلفة في

محاولة إدخال جانب الطلب في تحليل الأسعار، وعلى الرغم من التركيز على جانب العرض وإرجاع معظم تغير الأسعار إلى تأثير العرض فإنه أشار إلى أهمية زيادة الطلب في رفع أسعار السلع الكمالية، والتي يزداد الطلب عليها نتيجة تطور الحياة المدنية، وبالإضافة إلى ذلك فقد تناول تأثير المنافسة بين طالبي السلعة والضرائب وتكلفة النقل، ومستويات الأرباح في التأثير على تكلفة السلعة وسعرها، ومن ثَمَّ العرض والطلب عليها[6]. ومع التطور المادي السريع في أوربا منذ القرن الثاني عشر الهجري، ومع زيادة التخصص وتقسيم العمل ودور النقود في الاقتصاد الأوربي بدأت الأسواق في النمو والانتشار، وتبعا لذلك ظهر الكثير من الكتابات الأوروبية التي أخذ تطورها يتواكب مع تطور الأسواق، ولكن هذه الكتابات صبغت بالفلسفة الغربية المادية وتمخض عنها ظهور النظرية الرأسمالية المثالية منذ أوائل القرن الثالث عشر الهجري، وتتلخص هذه النظرية في أن توافر شروط المنافسة الكاملة يجعل من جهاز السوق اليد الخفية التي توجه الأفراد لتحقيق مصلحة المجتمع، وذلك عن طريق محاولة الأفراد تحقيق معظم الأرباح عن طريق زيادة المبيعات والإنتاج، وبالتالي يزداد الدخل والادخار والاستثمار، ويحدث النمو والتنمية الاقتصادية دون تدخل حكومي.

وقد لقيت هذه النظرية المثالية قبولا واسعا لفترة زمنية غير وجيزة في الغرب، وداخل الدول النامية بما في ذلك دول العالم المسلم، وكذلك فإنها لاتزال تعتبر القاعدة الأساسية في النظرية الاقتصادية رغم التدخل الكبير من قبل الحكومات للوصول إلى حلول اقتصادية أفضل للمشاكل الاقتصادية، وترجع الحاجة إلى التدخل الكبير للحكومات في جهاز السوق إلى ما صبغ به هذا الجهاز، والنظرية المثالية التي قامت حوله من صبغة مادية غربية توافرت له بمناسبة تطور هذا الجهاز، وتلك النظريات في البيئة الأوروبية، فترتب على ذلك تدني دور العوامل غير المادية في الاقتصاد الرأسمالي، وتبلور ذلك في عجز جهاز السوق من أن يحقق تلقائيا، ودون تدخل حكومي كبير، التوزيع العادل والأمثل للدخل والثروة في المجتمع.

ويؤكد هذا الاتجاه العديد من الدراسات الغربية الحديثة مثل R. Tresch (1981: 8, 13,19), Sarri (1985: 1117-1119) Sarri & Simon (1978: 1097- 1099) فتقرر أن جميع الآليات السوقية الموجودة في النظام الرأسمالي لاتستطيع تلقائيا ودون تدخل حكومي كبير أن تحقق التوزيع الأمثل والعادل للدخل إلا بالمصادفة، فهذه

الآليات السوقية الممثلة في جداول الطلب والعرض تعتمد على الحوافز المادية بصورة جوهرية وتقلل من دور الحوافز والعوامل الاجتماعية والدينية، وبذلك تكون الأسعار غير شخصية كما سماها (Abdul Manan (1982: 1-3، ومع ذلك فقد يفضل المجتمع الرأسمالي تجنب التدخل الحكومي، ويقبل بالتوزيع المتولد عن حرية آلية السوق حتى وإن كان غير مثالي، إذا أراد المحافظة على الكفاءة، فمعظم الضرائب الحكومية تؤدي إلى انحرافات في نظام السوق بسبب تغييرها للأسعار النسبية للسلع والموارد مما يترتب عليه عدم الكفاءة في تخصيص الموارد، وبالإضافة إلى ذلك فإن مسألة إعادة توزيع الدخل لاتتلاءم مع مبدأ سيادة المستهلك في النظام الرأسمالي، فإعادة التوزيع عن طريق التدخل الحكومي تنتهك مبدأ سيادة المستهلك طالما أن مجموعة من المستهلكين سيتضررون من هذه العملية، ونتيجة لهذه العوامل فإن هناك اتجاهاً قوياً في المجتمع الرأسمالي لمحاولة تقليص النمو في الإنفاق الحكومي، والذي يهدف لمعالجة فشل السوق في تحقيق التوزيع العادل والأمثل.

فهل يمكن في النظام الاقتصادي الإسلامي أن يتحقق التوزيع العادل والأمثل بوساطة آلية سوقية دون أي تدخل خارجي من الحكومة؟ يتباين موقف الدراسات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة من فعالية آلية السوق تباينا شديدا، فتركز مجموعة من هذه الدراسات، مثل هيكل (1983 :158-159)، وغانم (1984 :118-121) على أن المنافسة الكاملة تؤدي إلى تكوين السعر العادل، بينما تتجه مجموعة أخرى من الدراسات، مثل (Abdul Manan (1982: 11 وقحف (1979 :97-98)، إلى تأكيد أن جهاز السوق التنافسي لايؤدي إلى السعر العادل والتوزيع العادل تلقائيا، ولذلك فلابد من تدخل عن طريق السياسة الاقتصادية لتعديل الحلول السوقية إلى بدائل واختيارات تعظم رفاهية المجتمع. وبين هاتين المجموعتين تصورت مجموعة ثالثة من الدراسات الاقتصادية مثل عابد (1984 : 1-6) ومحبوب (1987 :1-5) السوق الإسلامية بأنها سوق متميزة بخصائص وأنظمة تؤدي إلى تطابق السعر مع القيمة، وبالتالي يصل المجتمع إلى التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل. وتتناول هذه المجموعة الثالثة من الدراسات في تحليلها جانب العرض، والذي يجب أن يتحدد بالتكاليف المتوسطة للمنشأة والصناعة، وتعبر التكاليف المتوسطة عن القيمة الحقيقية والأسعار العادلة وذلك في إطار توافر شروط السوق الإسلامية.

وتؤكد الدراسة الحالية لنظرية الأسعار في الإسلام على أن السوق الإسلامية

سوق متميزة، فالعوامل غير المادية تدخل في نموذج جهاز السوق الإسلامي كعوامل رئيسية إلى جانب العوامل المادية، ويؤدي نموذج جهاز السوق الإسلامي إلى تحقيق التوزيع العادل والأمثل للدخل تلقائيا، وبدون تدخل حكومي رئيسي، وهذا بخلاف نموذج جهاز السوق الرأسمالي الذي يركز على العوامل المادية، وبالتالي فلايؤدي إلى تحقيق التوزيع العادل والأمثل للدخل إلا بتدخل حكومي رئيسي، وكما سبق فإن النموذج الرأسمالي يعكس تطور الكثير من المبادىء والأدوات والمفاهيم والنظريات الخاصة بجهاز السوق، وذلك مع التطور الاقتصادي في دول أوروبا خلال القرنين الماضيين، كما أنه لايزال يعتبر القاعدة الأساسية في الدول الغربية المتقدمة، وفي كثير من دول العالم المسلم، ولذلك فإن المحاولة التحليلية الحالية لبناء نموذج عن جهاز السوق الإسلامي لاتجادل في ضرورة الاستفادة من كثير من الأدوات والمفاهيم والمبادىء التي طورت خلال القرنين الماضيين في إطار النموذج الرأسمالي، ولكن الدراسة الحالية تؤكد أن جهاز السوق الرأسمالي الحر يعاني من قصور كبير نتيجة التقليل من دور العوامل غير المادية، ولذلك فإن الضرورة تكون ملحة للقيام بدراسة للمشاكل التي نجمت عن إهمال دور هذه العوامل في جهاز السوق الرأسمالي الحر ثم القيام بوضع نموذج، في إطار السعي نحو إعادة بناء نظرية جهاز السوق في إطار إسلامي، يأخذ في اعتباره دور العوامل غير المادية في تحقيق داخلي دينامي للكفاءة والعدالة المثلى في تخصيص وتوزيع الدخل.

قصور النظرية المثالية للسوق الرأسمالية:

تتعرض النظرية الرأسمالية المثالية للأسعار لعدة انتقادات رئيسية يدور محورها حول قصور هذه النظرية وعجزها عن تحقيق توزيع تلقائي أمثل وعادل للموارد والسلع والخدمات بين كل من المنتجين والمستهلكين[7]، ويتناول موضوع هذه الانتقادات كلا من جانبي الطلب والعرض لجهاز السوق في النظام الرأسمالي.

ففي جانب الطلب يعود هذا العجز بصفة رئيسية إلى اعتماد النظام الرأسمالي للتوزيع على الحوافز المادية بشكل جوهري[8]، ويترتب على ذلك إهمال الحوافز والعوامل الاجتماعية، مثل ضرورة انخفاض أسعار بعض السلع الأساسية كالقمح، لأن معظم استهلاكه يكون بوساطة شريحة ذوي الدخول المحدودة،

والعوامل السياسية، مثل ضرورة ارتفاع أرباح بعض الطوائف التجارية والصناعية لغرض تأليف قلوبهم، وكذلك رفع أجور طبقة العمال الفقيرة، والعوامل الأخلاقية والدينية، مثل الحاجة إلى رفع أسعار بعض السلع ذات الطبيعة الإسرافية كالرخام وبعض أنواع الديكور، وتقليص دور بعض السلع كالدخان[9].

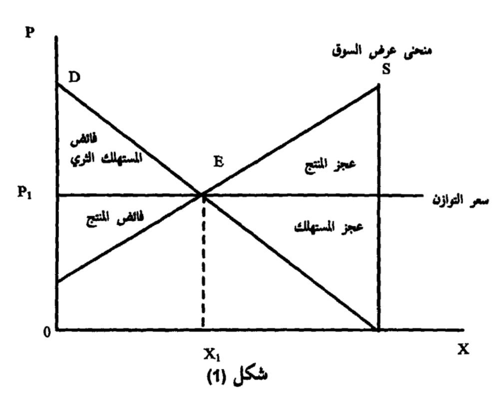
ويمكن تقسيم التأثير السلبي للنظام الرأسمالي للأسعار في جانب الطلب على توزيع الدخل والثروة إلى قسمين رئيسيين، فيمثل القسم الأول الأثر الذي يعمل عن طريق التبادل في سوق السلع والخدمات النهائية، ففي هذه السوق يتضح كيف يؤدي امتلاك عدد قليل من الأفراد لجزء كبير من الثروة بسبب شتى العوامل غير الاقتصادية، إلى امتلاكهم قوة وثقلا في السوق تمكنهم من تحويل أسعار السوق لصالح مايعرضونه من سلع وخدمات[10]. أما القسم الآخر من التأثير السلبي لنظام السوق الرأسمالي على التوزيع فيتمثل في أسواق عناصر الإنتاج، فحين تمتلك طائفة محدودة معظم رأس المال والأرض فإن جُلّ عوائد عناصر الإنتاج سوف يتجه إلى هذه الطائفة، وحيث إن الإنتاجية الحدّيّة لكل عنصر هي المحدد الرئيسي لعائد ذلك العنصر، حيث يهمل دور الإنتاجية الحدية المشتركة بين العناصر، ودور العوامل غير الإقتصادية، فإنه من المتوقع أن ترتفع نسبة عوائد عنصر الأرض ورأس المال إلى عنصر العمل عبر الزمن، ويعود ذلك إلى مايمتلكه أصحاب هذه العناصر من وضع تفاوضي استراتيجي متحيز بسبب مايمتلكونه من ثروة وقوة، ولمقدرتهم على تحديد عرض عنصر الأرض ورأس المال لفترات طويلة نسبيا[11].

وهكذا فإن التركيز على الحوافز المادية بصفة رئيسية في النظام الرأسمالي للأسعار لايؤدي تلقائيا إلى التوزيع العادل والأمثل للدخل والثروة في المجتمع من خلال كل من أسواق السلع والخدمات النهائية، وأسواق عناصر الإنتاج، ويؤدي وجود توزيع غير عادل للدخل والثروة إلى نقص في كفاءة النظام الرأسمالي للأسعار، الأمر الذي يزيد من سوء توزيع الدخل والثروة. ويستمر التأثير السلبي المتبادل بين مستوى توزيع الدخل والثروة بين النظام الرأسمالي للأسعار إلى أن تتدنى مقدرة نظام السوق على تحقيق قدر معقول من الكفاءة في استغلال الموارد والعدالة في توزيع الدخل والثروة[12]. ويؤدي تدهور مستوى العدالة والكفاءة في توزيع الدخل والثروة إلى انقسام أفراد المجتمع إلى شريحتين رئيسيتين: هما شريحة الأثرياء، وشريحة الفقراء المدقعين. فالأفراد في شريحة الأثرياء يحققون فوائض استهلاكية ضخمة بينما يعجز الأفراد في شريحة الفقراء المدقعين عن شراء

معظم السلع الاستهلاكية الأساسية، أو أنهم يحققون عجزاً استهلاكيا ضخماً. والشكل البياني رقم (1) يوضح الوضع الذي يكون عليه أفراد المجتمع بعد تدهور مستوى توزيع الدخل وانقسام المجتمع إلى شريحتين حيال استهلاك السلع الأساسية[13].

ولاتقتصر الآثار السلبية نتيجة للتركيز على الحوافز المادية على جانب الطلب فقط، بل تمتد هذه الآثار السلبية إلى جانب العرض بشكل مباشر وغير مباشر، فيتضمن التأثير المباشر إهمال الدور السلبي لبعض الحوافز الاجتماعية على الإنتاج لدى شريحة الفقراء، كاحتقار بعض الأعمال المهنية. كما أن الاكتفاء بالحوافز المادية كصرف المدفوعات التحويلية للفقراء قد يؤدي بشكل رئيسي إلى زيادة الاستهلاك الكلي للفقراء مع زيادة نسبة الكماليات إلى مجموع الاستهلاك، ومن ثَمَّ فلا يتولد تأثير فعال على مقدراتهم وإمكاناتهم الإنتاجية، وكذلك فإن عدم الاكتراث بالدور القيادي الذي يمكن أن تلعبه القيم الدينية في عملية الإنتاج لتأكيد دور الإخلاص وأهمية التضحية، يؤدي إلى انتشار ظاهرة كراهية العمل، وبالتالي فإن كثيرا من الأفراد داخل القطاع العام والخاص قد لايؤدي أكثر من الحد الأدنى من الإنتاجية.

وبالإضافة إلى العوامل المؤثرة مباشرة على جانب العرض فإن سوء توزيع الدخل والثروة، والذي يظهر من خلال جانب الطلب، يؤدي إلى ظهور طبقة من المجتمع لا يتوافر لأفرادها المؤهلين الظروف الإنتاجية التي تمكنهم من المقدرة على الإنتاج والعرض بأسعار السوق السائدة، ويقصد بالظروف الإنتاجية عدم توافر الدخل والثروة لدى هذه الطبقة بحيث تتمكن من الحصول على تسهيلات الائتمان، وإمكانات وخدمات التسويق، وخدمات رأس المال المادي والاجتماعي وغير ذلك من الظروف المساعدة على خفض تكلفة الإنتاج، وزيادة قيمة المبيعات، وبذلك فإن هذه القيود الهيكلية المفروضة على هذه الطبقة من رجال الأعمال تمنع أو تَحُدُّ من مقدرتها على الإنتاج والتسويق، وتبعاً لذلك تفقد هذه الطبقة جزءاً كبيراً من الدخل لصالح طبقة أخرى من المنتجين توافرت لها ظروف أفضلية إنتاجية، ويطلق على الدخل المتحقق لهذه الطبقة ــ الأكثر حظا ــ فائض المنتج كما في الشكل رقم[1].



شكل (1)

وتبعا لذلك يقل مستوى الكمية المعروضة والمطلوبة في السوق الرأسمالي الحر نتيجة لانخفاض دور العوامل غير الاقتصادية، وانخفاض مستوى العدالة والكفاءة في توزيع الدخل والثروة؛ ولذلك فلابد من إحداث تغيير جوهري في النظرية الرأسمالية المثالية لجهاز الأسعار.

ولكن كيف يمكن أن يتم هذا التغيير؟ هل يتصور أن يحدث هذا الأثر تلقائيا من داخل المجتمع؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن تعديل حلول جهاز السوق بشكل دينامي داخلي دون تدخل كبير ومباشر بوساطة السياسات الاقتصادية؟ في النظام الاقتصادي الرأسمالي فإنه كما سبق القول لابد من تدخل قوة خارجية بوساطة السياسة الحكومية لإحداث مثل هذا التغيير. ولا توجد أي آلية سوقية يمكنها أن تصحح هذا الخلل التوزيعي، كما لايوجد أي ميكانيكية في النظام الرأسمالي، مثل قوانين الطلب والعرض التي يمكن أن تحقق التخصيص الأمثل لباريتو، وفي إطار الافتراضات الرأسمالية بحيث تحقق التوزيع العادل والأمثل، فالتدخل الحكومي إذاً أمر لا مناص منه إذا أراد المجتمع الرأسمالي أن يحقق عدالة التوزيع.

وبخلاف هذا الاتجاه في المجتمع الرأسمالي الغربي فإن الدراسة الحالية

تقرر أن تبني المجتمع المسلم للنظام الاقتصادي الإسلامي وتوافر شروط السوق الإسلامية يؤدي إلى تحقيق التوزيع العادل والأمثل للدخل دون تدخل حكومي كبير، وفي سبيل تعزيز هذا الموقف يتم تطوير دراسة تحليلية شاملة ومتميزة يتضح فيها دور الحوافز غير المادية في التأثير على شتى العوامل الاقتصادية والمحركة لكل من جانبي الطلب والعرض، ومنحنى إمكانات الإنتاج ودالة الرفاهية الاجتماعية بما يؤدي إلى تحقيق التوزيع العادل والأمثل، وتتحرك الحوافز غير المادية للتأثير على العوامل الاقتصادية تلقائياً، ودون الحاجة إلى تدخل حكومي كبير ومكلف اجتماعيا.

الهيكل العام لنظرية السوق الإسلامية:

يلزم في محاولة وضع الأسس النظرية لجهاز السوق الإسلامي أن يتم توضيح الكيفية التي يتم بها إعادة هيكلة كل من جدول الطلب والعرض بحيث يتحقق أقصى عدالة وكفاءة توزيعية ممكنة لموارد المجتمع ومنتجاته بين مختلف الوحدات والأفراد، ويتطلب ذلك أن تنشأ نظرية للأسعار بحيث تتضمن وتعتمد على نظرية عادلة لتوزيع الدخل والثروة، ويتم ذلك بوساطة تحويل فوائض المستهلك والمنتج غير المؤثرة في النظرية الرأسمالية للأسعار إلى فوائض عادلة ومؤثرة إنسانيا واجتماعيا في ظل نظرية إسلامية للأسعار، ونتيجة لذلك تصبح الأسعار عادلة وذات هيئة شخصية وبشرية في الاقتصاد الإسلامي.

وتعتمد النظرية الإسلامية للأسعار، في سبيل تحقيق ذلك، على مجموعة من الأحكام والنظم والقواعد الاقتصادية الإسلامية والتي تميز المجتمع والسوق الإسلامية عن غيرها، ويمكن تقسيم هذه القواعد إلى مجموعتين رئيسيتين، فتتضمن المجموعة الأولى القواعد التي تمنع تحقيق فوائض غير مشروعة، ومن ذلك تحريم الغش في البيع، تحريم النجش، تحريم الاحتكار، عدم تلقي الركبان، تحريم الربا[14] وغيرها من الأحكام المتعلقة مباشرة بتحقيق الفوائض والأسعار العادلة، أما المجموعة الثانية من القواعد، والتي يتم التركيز عليها في هذه الدراسة، فتتعلق بالعوامل والحوافز التي تدفع وتحث الأفراد على تحويل جزء مما يحققونه من فوائض مشروعة إلى أولويات إنتاجية واستهلاكية تؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع بشكل كبير، ويتمثل ذلك بصفة رئيسية في تيار الصدقات والزكاة الذي يؤدي إلى تغيير هيكل كل من جدول الطلب وجدول العرض. وبخلاف الضرائب في المجتمع الرأسمالي، فإن

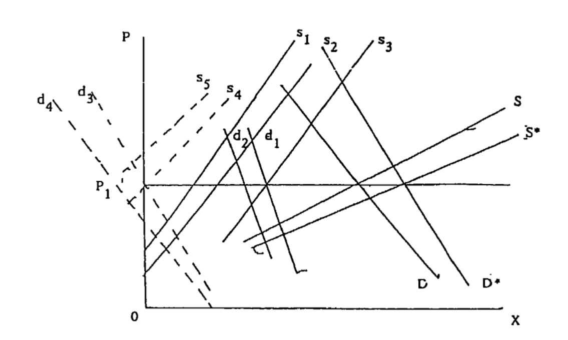
الزكاة والصدقات لاتشكل عبئاً ضريبيا، بل تعتبر تيارات داخلية يتم الالتزام بدفع معظمها بدافع داخلي إيماني إلى الفقراء والمستحقين مباشرة بهدف تحقيق منافع تتمثل في الأجر والثواب من الله سبحانه وتعالى.

وتشمل إعادة هيكلة جدول الطلب عن طريق تيار الزكاة والصدقات توسيع دائرة الطلب الفعال ليضم الحاجة الفعالة، وتُعَرّف الحاجة الفعالة بأنها مجموعة السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، الحد الأدنى من الطعام والماء والتعليم والسكن وغيرها، والتي يرى الفقهاء بعد دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ضرورة توفيرها للمستحقين بصرف النظر عن الكيفية التي يتم بها إتاحة هذه السلع والخدمات، وبغض النظر عن طريقة تمويلها، ويتضمن ذلك أن تتمكن مجموعات الأفراد غير القادرة على دفع السعر السوقي للحاجة الفعالة في الحصول عليها بدفع قيمة أقل من السعر قد يصل إلى الصفر أو أقل من الصفر، ويرجع تقرير مستوى الانخفاض في سعر الحاجة الفعالة إلى طبيعة السلعة أو الخدمة، وإلى وضع المجموعة غير القادرة، ويترتب على انخفاض سعر الحاجة الفعالة أن يدخل إلى أسواق السلع والخدمات مجموعات جديدة من الأفراد تزيد من الطلب على بعض السلع والخدمات، وتؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال.

وزيادة الطلب الكلي الفعال دون تغير في جانب العرض سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل سريع؛ ولذلك فلابد من إعادة هيكلة جدول العرض عن طريق استخدام تيار الزكاة والصدقات والحوافز غير المادية ليمكن ازدياد العرض الكلي بحيث يسد جزءًا كبيرًا في الزيادة في الطلب الكلي الفعال دون الحاجة إلى ارتفاع كبير في الأسعار، ويتم ذلك بوساطة اتجاه تيار الزكاة والصدقات نحو إزالة القيود الهيكلية، وتحسين الظروف الإنتاجية[15] التي تواجه بعض الأفراد المؤهلين لدخول قطاع الأعمال من ناحية، وزيادة دور الحوافز غير المادية للإنتاج من ناحية أخرى، ويتمثل تحسين الظروف الإنتاجية في تيسر انسياب السيولة، وتوافر الخدمات التسويقية وإتاحة إمكانات رأس المال الاجتماعي لجميع الأفراد المؤهلين لدخول قطاع الأعمال، والذين يواجهون عقبات وعوائق اجتماعية واقتصادية تجعلهم أقلَّ حظًا وقدرة في الحصول على هذه الخدمات في إطار إمكاناتهم الخاصة.

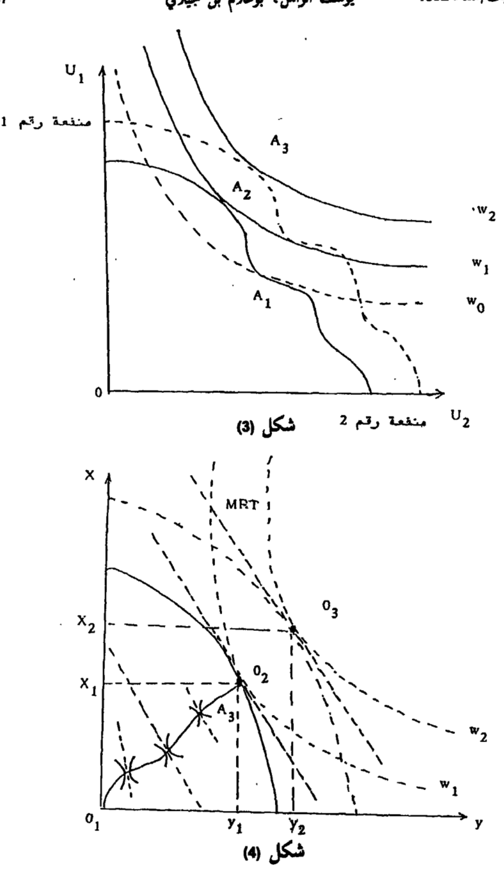
وبذلك يتضح أن إعادة هيكلة جدول العرض والطلب تعني أن يدخل إلى أسواق السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي مجموعات جديدة من المنتجين المقيدين هيكليا والمستهلكين المحتاجين، ويتضمن ذلك زيادة عرض المنتجين

المقيدين كما لو ارتفعت الأسعار المواجهة لهم عن سعر السوق، كما يتضمن ذلك زيادة الطلب من المستهلكين المحتاجين كما لو انخفضت الأسعار المواجهة لهم عن سعر السوق، وفي إطار الصناعة والسوق الواحد يمكن تمثيل أثر دخول هذه المجموعات الجديدة بيانيا في الشكل رقم (2) حيث يفترض أن اثنين من المنتجين يمثلان مجموعة المنتجين المقيدين، وأن اثنين من المستهلكين يمثلان مجموعة المستهلكين المحتاجين، فإزالة القيود وتقديم المعونة لهذين المنتجين وهذين المستهلكين تؤدي إلى دخولهم إلى السوق. ويؤدي ذلك إلى تغير كل من منحنى الطلب D ومنحنى العرض S والممثلان للسوق الرأسمالية إلى منحنى الطلب *D *S الممثلان للسوق الإسلامية، وقد ظهر في هذا التحليل البياني على مستوى الصناعة والسوق الواحد أن الناتج القومي قد ازداد مع ثبات الأسعار، وذلك نتيجة لافتراض تكافؤ تأثير فائض الاستهلاك الذي يوجه إلى المستهلكين المحتاجين، مع تأثير فائض الإنتاج الذي يوجه إلى المنتجين المقيدين.



شكل (2)

وعلى المستوى الكلي للاقتصاد يمكن توضيح أثر التغير في هياكل العرض والطلب والناتج القومي باستخدام صندوق «ايدج روث» للتوزيع، خريطة إمكانات الإنتاج، خريطة إمكانات المنافع، وخريطة الرفاهية الاجتماعية كما في الأشكال رقم (3) و (4).



شكل (3)

شكل (4)

فعلى خريطة إمكانات المنافع والرفاهية الاجتماعية شكل رقم (4) توضح

المنحنيات المقعرة نحو المركز C_0، C_1 العلاقة بين المنافع الممكنة لأفراد المجتمع ممثلين بشخصين منهم، بينما تمثل المنحنيات المُحَدَّبة نحو المركز W_0، W_1، W_2 دالة الرفاهية الاجتماعية لمجتمع معين.

فزيادة دور الحوافز غير المادية لتحقيق توزيع عادل للدخل يؤدي إلى الانتقال من A_1 إلى A_2، وعند A_2 يحقق المجتمع مستوى أعلى من الرفاهية بالانتقال من W_0 إلى w_1، وفوق ذلك يؤدي تأثير الحوافز غير المادية على الإنتاج، وتحسين الظروف الإنتاجية للمنتجين المقيدين هيكليا إلى زيادة الإنتاج، وبالنتيجة انزياح منحنى إمكانات المنافع في الشكل رقم (4) إلى اليمين ليعبر عن زيادة إمكانية تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للمجتمع، فيتحقق عند النقطة A_3 مستوى رفاهية أعلى من A_2 ليعبر عن الوصول إلى أقصى مستوى ممكن من الرفاهية للمجتمع.

والأنتقال من A_1 إلى A_2 يمكن تفسيره في صندوق «ايدج ورث» بزيادة استهلاك الفرد الأول من Y و X على حساب نقص استهلاك الفرد الثاني من X،Y كما هو موضح في الشكل رقم (3)، وحيث إن هناك زيادة في الإنتاج تعبر عن انزياح منحنى إمكانات الانتاج وبالتالي زيادة الكميات المنتجة والمستهلكة من X، Y فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم صندوق «ايدج ورث»، وفي المجتمع الإسلامي يتحقق توزيع أمثل وعادل للزيادة في الإنتاج بين الأفراد فيؤدي إلى الانتقال من A_2 إلى A_3 داخل صندوق «ايدج ورث»، والذي يحقق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للمجتمع.

ويتم في القسم التالي من هذه الدراسة وضع أسس ومبادىء نموذج رياضي لتحليل مقدرة آلية السوق في الاقتصاد الإسلامي على تحقيق تخصيص وتوزيع أمثل للموارد الاقتصادية دون تدخل رئيسي ومستمر من قبل الحكومة في جهاز الأسعار[16]، ومن بين العوامل المختلفة والكثيرة التي تميز السوق الإسلامي فإن النموذج المقترح يركز على أداء الزكاة في علاقته بجانب الطلب على أنه مقياس وممثل لدور العوامل غير المادية في جهاز السوق الإسلامي، وقد تم إدخال الزكاة في جانب الطلب على أنه متغير ضمني إيجابي في دالة المنفعة، بحيث يعكس زيادة منفعة الفقير والغني، ويؤدي إلى تغير أسعار السلع والخدمات في الاتجاه التصاعدي للرفاهية الاجتماعية لجميع الأفراد، ويعود إدخال الزكاة على أنها متغير ضمني إلى أن الالتزام بأداء الزكاة يرجع

بشكل رئيسي إلى الدافع الإيماني للأفراد الأغنياء بشكل كبير، وإلى رغبتهم في الحصول على الثواب العظيم، فعلى الرغم من دور الدولة المهم في المساعدة في جباية زكاة الأموال الظاهرة، والذي يزداد مع انخفاض الإيمان فقد ازداد من ناحية، حجم زكاة الأموال الباطنة في العصر الحاضر، كما تلعب العوامل الداخلية والإيمانية دورا مهماً في الالتزام بأداء زكاة الأموال الظاهرة من ناحية أخرى؛ ولذلك فإن متغير أداء الزكاة (على جميع الأموال) يعتبر مؤشرا لدور العوامل والمتغيرات الأخرى غير المادية في التأثير على تغيرات الأسعار.

النموذج:

لنفترض للتبسيط مجتمعا مسلما مكونا من شخصين: أحدهما «غنيّ»، والآخر «فقير»، افترض أيضا أن المتغير (Z) يمثل النسبة بين قيمة الزكاة المدفوعة وقيمة الزكاة المفروض دفعها. أي:

$$Z = \frac{\text{القيمة المدفوعة}}{\text{القيمة المفروض دفعها}} \qquad (1)$$

ويمثل هذا المتغير أداء الزكاة، وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح ($0 \leqslant Z \leqslant 1$)، وحيث إن أداء الزكاة من الأركان الأساسية في الإسلام، ولأن للزكاة أثرا إيجابيا على منفعة الفرد الذي تدفع له، حيث ترفع دخله، وعلى الفرد الذي يدفعها حيث تطهر أمواله، وتنقّي المجتمع من الأحقاد، وتقوّي العلاقة بين أفراده وينتظر الإنسان الجزاء الأعظم في الآخرة فتطمئن نفسه، فتزداد منفعته. وهذا من قوله تعالى:ـ ﴿**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلوٰة ويؤتون الزكوٰة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم**﴾ سورة التوبة الآية (٧١). ومن قوله تعالى: ﴿**قد أفلح المؤمنون * الذين هم في صلاتهم خٰشعون * والذين هم عن اللغو معرضون * والذين هم للزكوٰة فٰعلون**﴾ سورة المؤمنون الآيات (١ ـ ٤).

فالمسلم الغني ينتظر الفلاح في الدنيا والآخرة، فيزداد أداؤه للزكاة كلما زاد إيمانه، فيدفع زكاته في وقتها كاملة ($Z = 1$)، بل يمكن أن يضيف إليها بعض الصدقات فيكون المتغير Z في هذه الحالة أكبر من الواحد، ويكون مدى Z بصفة عامة مابين الصفر ومالانهاية في حالة إضافة الصدقات، ولكن من وجهة أخرى إذا

كان إيمان الغنيّ ضعيفا فمن الممكن أن يخفي جزءاً من الزكاة ($Z < 1$)، فلا يدفعها كاملة، وإضافة إلى هذا فمن الممكن ألا يدفعها في وقتها، فهذا النقص وهذا التأخير في أدائها يؤثر سلبيا على الاقتصاد والمجتمع الإسلامي، ومن هنا فمن الواجب على الحكومة الإسلامية أن تتدخل بكل وسائلها لجمع الزكاة، فإذا رمزنا بـ (S.C) المتغير الذي يمثل المراقبة الخارجية (أي الحكومة)، وبـ (I) مستوى الإيمان الحالي فنستطيع أن نستنتج أن أداء الزكاة يعتمد على كل من المتغيرين (S.C) و (I) ويمكن لنا أن نكتب العلاقة التالية:ــ

$$Z = Z(I;\ S.C) \qquad (2)$$

مع الافتراضات التالية:

(أ) $$0 < \frac{I e}{Z e}$$

(ب) $$\frac{\partial Z}{\partial S.C} > 0$$

(جـ) $$\lim_{I \to I_0} Z(I,\ S.C) = 1$$

حيث يمثل I_0 مستوى معينا من الإيمان.

نلاحظ أن الافتراضين: الأول والثاني يشيران إلى إيجابية العلاقة بين أداء الزكاة من جهة وبين كل من الإيمان والتدخل الحكومي من جهة أخرى، ونلاحظ أيضا وجود علاقة عكسية بين الإيمان والمراقبة الخارجية، أي كلما ارتفع إيمان الناس قل دور التدخل الحكومي، وأما الافتراض الثالث فهو يدل على أن أداء الزكاة يكون كاملا عندما يكون إيمان الناس أكبر، أو يساوي مستوى معينا من الإيمان.

ولمزيد من التوضيح للافتراضات أ ــ جـ: نريد أن نبين بعض الوقائع التي حدثت في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، فمن ذلك نجد أناسا من أهل الشام يأتون إلى عمر «رضي الله عنه» مختارين يطلبون منه أن يأخذ منهم زكاة عن الخيل، ويقولون: إنّا أصبنا أموالا: خيلا ورقيقا، ونحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهورا.[17] ويأتي رجل بزكاة العسل ويقول: «لا خير في مال لا يُزَكّى»[18]، ونجد رجلا كابن مسعود لا يكتفي بإخراج العشر، أو نصف العشر، بل يقسم زرعه أثلاثا، يدخر ثلثاً لأهله، وثلثا يعيده بذراً في الأرض، وثلثاً يتصدق به[19]، فهذا هو أثر

الإيمان الصحيح الصادق، وهذا هو أثر التربية الإسلامية التي تجعل المسلم يأتي من تلقاء نفسه إلى ولي الأمريطلب منه أن يأخذ الزكاة عن مال لم يطالبه أحد بزكاته، فهذا المستوى من الإيمان يجعل التدخل الحكومي والتكلفة الاجتماعية المرتبطة بهذا التدخل منخفضة جدا، ويدفع المسلم أن يؤدي زكاته كاملة، بل يضيف إليها صدقات.

وبعد هذا التعريف لأداء الزكاة وخصائصه نريد أن نلقي نظرة على العلاقة بين أداء الزكاة ومنفعة كل من مستحقيها ومؤديها على التوالي. فإن المسلم الغني مؤمن بأن أداء الزكاة يطهر ويزكي نفسه وماله، ويحصن ثروته، وينميها، وإن كان ينقصها في الظاهر، يقول الله سبحانه وتعالى: **﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وَصلِّ عليهم إن صَلَوٰتَك سكن لهم والله سميع عليم﴾** سورة التوبة الآية (١٠٣). **﴿وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله، وما آتيتم من زكوٰة تريدون وجه الله فأولئك هم الُمضْعِفُون﴾** سورة الروم الآية (٣٩). **﴿الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم﴾** سورة البقرة الآية (٢٦٨).**﴿قل إن ربي يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين﴾** سورة سبأ الآية (٣٩).

هذا ما يدفع المسلم إلى أداء أكثر مما يطلب منه راضي النفس، ويكون للزكاة فاعلاً وليس دافعاً فقط. فيكون أداء الزكاة متغيرا ضمنيا في دالة منفعته، لأنه مؤمن بها يدفعها تطوعا ورغبة، فإذا رمزنا لدالتي منفعة الغني والفقير على التوالي بـ (U_1) و (U_2)، ولمتجه السلع دالة الرفاهية الاجتماعية على التوالي بـ X و W، فيمكن لنا أن نكتب العلاقة التالية:ـ

$$U_1 = U_1(X_1, Z, W) \quad (3)$$

$$W = W(U_1, U_2) \quad (4)$$

$$U_2 = U_2(X_2, Z, W) \quad (5)$$

مع الافتراضات التالية:

$$\frac{\partial U_1}{\partial X_1} \geq 0 \quad (أ)$$

لجميع $(i = 1,......, n)$ حيث يمثل n عدد السلع

(ب) $$\frac{\partial U_1}{\partial Z} \geqslant 0$$

فيعظم الغنى دالة منفعته في ظل قيود الميزانية وعدم ضرر إخوانه. أي:

(6). $$\max U_1(X^1, Z, W)$$

في ظل

(7). $$\sum_{j=1}^{n} P_j X_j^1 = f(M,. Z)$$

(8). $$W \geqslant W_0$$

حيث يمثل M و W_0 وP_j. $(j = 1, 2,......, n)$ و f الدخل والمستوى الحالي للرفاهية وأسعار السلع والعلاقة بين الدخل وأداء الزكاة على التوالي، ويدل القيد (8) على الاتجاه نحو عدم ضرر الآخرين والتعاون على رفع مستوى الرفاهية الحالية إلى أعلى مستوى، فهذا ما يجب أن يكون عليه المسلم الملتزم بأوامر الله ورسوله، يقول الله تعالى:ـ

«إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون» سورة الحجرات الآية (١٠).

ويقول الرسول «عليه الصلاة والسلام»:

«المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا»[20].

ويقول: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر»[21]. «المسلم أخو المسلم لايظلمه ولا يسلمه»[22]. ويقول: «ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم»[23]. ويقول: « ويل للأغنياء من الفقراء يوم القيامة يقولون: ربنا ظلمونا حقوقنا التي فرضت لنا عليهم، فيقول الله تعالى: وعزتي وجلالي لأدنينكم ولأبعدنهم»[24]. وفي حديث قدسي يقول الله تعالى: «المال مالي، والفقراء عيالي، والأغنياء وكلائي، فإذا بخل وكلائي على عيالي أذقتهم وبالي ولا أبالي»[25].

فنلاحظ أن أداء الزكاة متغير ضمني في دالة منفعة من يؤديها، وأن لها تأثيرا إيجابيا فيكون التغير الكلي بـ (U_1) موجبا حتى ولو انخفضت الكميات المادية المستهلكة

أي:

(9)

$$dU_1 = \sum_{i=1}^{n} \frac{\partial U_1}{\partial X_i^1} dX_i^1 + \frac{\partial U_1}{\partial Z} dZ$$

مع افتراض W ثابت.

تتكون المعادلة (9) من جزأين: الجزء الأول، وهو الجزء المعتاد الذي نجده في التفاضل الكلي لمنفعة المستهلك الغربي، وربما يكون سالبا في بعض الحالات، وأما الجزء الثاني وهو الجزء الجديد في هذا التحليل والذي يعكس الأثر الإيجابي للزكاة، والذي يعوض الجزء الأول حالة سالبيته، ويكون الناتج موجبا أي: ($dU_1 \geqslant 0$). هذا بالنسبة للفرد الذي يؤدي الزكاة، أما بالنسبة للفرد الذي يتسلم الزكاة فمن الواضح أن منفعته تزداد بزيادة مقدار الزكاة المتسلمة حيث يزداد دخله، وهذا يؤدي إلى زيادة استهلاكه أو تحسن إنتاجيته أو كليهما، وفي أي من الأحوال يكون التغير الكلي بـ (U_2) موجباً كما يتضح من التحليل التالي:

(10)

$$dU_2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{\partial U_2}{\partial X_1^2} \frac{\partial X_1^2}{\partial Z} dZ$$

مع افتراض W ثابت، وحيث تمثل $\frac{\partial U_2}{\partial X_1^2}$ و $\frac{\partial X_1^2}{\partial Z}$ التغير في منفعة الفقير بالنسبة لتغير ضئيل في السلع رقم i، والتغير في السلعة رقم i بالنسبة للتغير في أداء الزكاة على التوالي، وكلاهما موجبان، وبالتالي يكون الناتج ($dU_2 \geqslant 0$) موجباً.

بعد هذا التحليل لأثر أداء الزكاة على كل من منفعة مؤدى الزكاة ومستحقها نريد أن ننظر إلى تأثير الزكاة على رفاهية المجتمع ككل.

دع W تمثل دالة الرفاهية وهي دالة في (U_1) و (U_2) أي:

$$W = W(U_1, U_2)$$

فيكون التفاضل الكلي لـ W:

(11)

$$dW = \frac{\partial W}{\partial U_1} \cdot dU_1 + \frac{\partial W}{\partial U_Z} dU_2$$

وباستخدام المعادلتين (9) و (10) نستنتج أن التفاضل الكلي لـ W موجب ($dW \geqslant 0$)، وأما تأثير الزكاة على الرفاهية فيتبين من المعادلة التالية:

(12)

$$\frac{\partial W}{\partial Z} = \frac{\partial W}{\partial U_1} \cdot \frac{\partial U_1}{\partial Z} + \frac{\partial W}{\partial U_2} \cdot \frac{\partial U_2}{\partial Z}$$

فتوضح المعادلة (12) أن الرفاهية تتغير إيجابيا مع أداء الزكاة، وبما أن الزكاة متغير ضمني في دوال منفعة كل فرد من أفراد المجتمع فإن هذا التحرك في الزيادة للرفاهية يكون في غالبه تحركا تلقائيا، وكلما ازداد إيمان الناس ازدادت نسبة التحرك التلقائي وانخفض التدخل الخارجي، فمن هذا التحليل نستنتج أن أداء الزكاة من المتغيرات الأساسية في عملية التوزيع والعدالة الاجتماعية والتحرك في اتجاه التوزيع الأمثل، والذي لن يتحقق في النظريات الأخرى إلا بالتدخل الخارجي الكبير والمباشر من قبل الدولة، والقيام بتعظيم المعادلة (6) في ظل القيود (7) و (8) يؤدي إلى الحصول على دالة الطلب.

X_i^{*j} (p; W_0; M) لجميع .... $i = 1,2,$

حيث يمثل p متجه الأسعار، والدليل i يمثل السلعة رقم i ويمثل j المستهلك رقم j، فيكون الطلب الكلي هو مجموع X_i^j لجميع ($j = 1, \ldots, N$) حيث يمثل N عدد المستهلكين أي:

.(13)

$$D_i = \sum_{j=1}^{N} X_i^{*j} (p;\ Z;\ W_0;\ M)$$

$$D_i = D_i(p;\ Z;\ W_0;\ M) \qquad i = 1, \ldots, m \qquad .(14)$$

فإذا افترضنا أن جانب العرض لن يتأثر بأداء الزكاة وهو:

$$S_i = S_i(p)$$.(15)

للتبسيط في هذه الحالة نجد أن آلية السوق تعني أن تغيرات الأسعار النسبية عبر الزمن تتغير نسبيا مع الطلب الزائد الذي يتغير ضمنيا في هذه الحالة بتغير أداء الزكاة وبصيغة رياضية:

$$\frac{dp_i}{dt} = \lambda \, [D_i(p;\ Z;\ W_0;\ M) - S_i(p)]$$

أو

.(16)

$$\frac{dp_i}{dt} = \lambda \ E_i(p;\ Z;\ W_0;\ M)$$

حيث تمثل E_i الطلب الفائض للسلعة i ويمثل λ سرعة التكيف، فيظهر في المعادلة (16) المتغير Z كمتغير ضمني في E_i. وبما أن Z متغير ضمني في دالة منفعة المستهلك المسلم فإن تغير الأسعار النسبية عبر الزمن مرتبط بطريقة مباشرة بمنفعة المستهلك من خلال أداء الزكاة، وفي هذه الحالة نستطيع أن نستنتج أن آلية السوق أي تغير الأسعار النسبية عبر الزمن آلية مرتبطة برفاهية المجتمع، فيمكن أن تتغير هذه الأسعار النسبية لتؤدي إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية من خلال تغير أداء الزكاة إلى أن تصل إلى المستوى الأمثل من الرفاهية الاجتماعية، وتعتمد سرعة التكيف على مستوى إيمان الناس والمراقبة الحكومية، فإذا كان مستوى إيمان الناس مرتفعا فهذا يؤدي إلى تكافل اجتماعي قوي فتزيد سرعة التكيف، أما إذا كان مستوى إيمان الناس ضعيفا فهذا يتطلب مراقبة خارجية قوية يمكن أن تزيد في سرعة التكيف ولكن بتكلفة اجتماعية كبيرة.

النتائج

لقد أجمع الاقتصاديون الغربيون على صعوبة تحقيق التوزيع العادل والتخصيص الأمثل تلقائيا بوساطة آلية السوق، وللوصول إلى ذلك فلابد من تدخل حكومي مباشر وجوهري ومكلف اجتماعيا؛ لذلك فإن دراسة آلية السوق من الموضوعات الرئيسية التي يجب أن تحظى باهتمام الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من الدراسات التي نشرت في الآونة الأخيرة حول هذا الموضوع فلم يتعرض أي منها مباشرة وبأسلوب صريح لموضوع تصميم آلية

إسلامية للسوق، وكخطوة نحو بناء آلية إسلامية للسوق فقد بدأت هذه الدراسة بتحليل أسباب قصور النظرية الرأسمالية المثالية وعجزها عن تحقيق التوزيع الأمثل والعادل للدخل بين أفراد المجتمع، فتبين من ذلك أن المشكلة تعود إلى اهتمام النظام الاقتصادي الرأسمالي بالعوامل المادية بصورة جوهرية، وإهمال العوامل والحوافز الاجتماعية والدينية، ونتج عن ذلك آثار سلبية أدت إلى وضع قيود على إمكانية زيادة مستوى الكمية المطلوبة والمعروضة من السلع والخدمات، ثم تناولت الدراسة آثار دخول العوامل والحوافز غير المادية على الطلب والعرض والإنتاج والتوزيع والرفاهية، فبينت الدراسة أن العوامل غير المادية تؤدي إلى انتقال منحنيات الطلب والعرض وإلى انزياح منحنى إمكانات الإنتاج إلى اليمين، وبالتالي تم الوصول إلى مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية.

وفي سبيل تحقيق هذا المستوى من الرفاهية فإن هذه الدراسة اقترحت وجود آلية إسلامية للسوق تكون قادرة على أن تحقق الرفاهية الاجتماعية المثلى تلقائيا وبأقل تدخل حكومي، وفي مرحلة نحو تحقيق ذلك فقد تم تطوير صياغة رياضية لآلية السوق في ظل وجود الزكاة على أنها حالة خاصة، وتبين أن أداء الزكاة متغير ضِمْني في دالة منفعة المستهلك المسلم، وبالتالي في طلبه، ومن ثَمّ في آلية السوق التي تعتمد على فائض الطلب، فيؤدي ذلك إلى تحسين كل من مستوى الإنتاج والتوزيع والرفاهية في المجتمع المسلم، كما توصلت الدراسة إلى أن أداء الزكاة متغير ضمني إيجابي في دالة الرفاهية الاجتماعية.

ويترتب على ذلك أن الزيادة في معدل أداء الزكاة تؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع. ومن الموضوعات البحثية التي لم يتسع المجال لمعالجتها في هذه الدراسة والتي نأمل إنجازها في المستقبل موضوع تأثير أداء الزكاة على جانب العرض، ونتمكن بعد ذلك من دراسة مدى استقرار الآلية السوقية الإسلامية في علاقتها بالنقط التوازنية ومشكلة سلوك التقارب.

الهوامش

(1) رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي.

(2) راجع (محمد أحمد الصالح 1398 هـ: 207-208).

(3) ارجع إلى (Islahi 1985: 60).

(4) راجع (غانم 1407 هـ: 420-428).

(5) ناقش عبد العظيم إصلاحي أفكار ابن تيمية بشكل مفصل (Islahi, 1985: 55 - 56).

(6) انظر (Islahi 1985: 60 - 61).

(7) يعتبر بحث الدكتور محمد عبد المنان من أولى الدراسات الاقتصادية الإسلامية الجادة التي تناولت هذه المشاكل (Abdul Manan, 1982: 6-15).

(8) راجع (صقر، 1980 :15 - 27).

(9) استشهد الدكتور محمد عبد المنان على مشكلة قصور الطلب الكلي عن المساهمة في تحقيق توزيع عادل للدخل بالانخفاض المستمر للشروط التجارية للدول الفقيرة كما تظهرها إحصاءات التجارة الخارجية (Abdul Manan 1982: 14).

(10) انظر (Abdul Manan 1982: 8-9, 12).

(11) راجع (عابد، 1988 :81- 83).

(12) انظر (Abdul Manan, 1982: 11).

(13) لمتابعة الأسس التي بنيت عليها علاقات كل من فائض وعجز المنتج وفائض وعجز المستهلك والتفصيل في ذلك ارجع إلى (Abdul Manan, 1982: 6-9).

(14) راجع (عابد، 1988 :83 - 85).

(15) (Abdul Manan 1982: 9).

(16) راجع (صقر، 1980 :40 - 50).

(17) رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات كما في مجمع الزوائد (جـ 69:3)، وأيضا أخرجه الحاكم (جـ 1 :400 - 401) وصححه ووافقه الذهبي.

(18) رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه منير بن عبد الله وهو ضعيف كما في مجمع الزوائد (جـ 2 :77).

(19) رواه الطبراني في الكبير عن مسروق، ورجاله رجال الصحيح، كما في مجمع الزوائد3 :68.

(20) متفق عليه من حديث أبي موسى.

(21) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير.

(22) رواه البخاري ومسلم وأبو داود، الترغيب والترهيب (جـ 3 :389) ط الحلبي.

(23) رواه الطبراني والبزار من حديث أنس، وإسناده حسن، وروى الطبراني وأبو يعلى نحوه من حديث ابن عباس ورواه الحاكم من حديث عائشة، الترغيب والترهيب جـ 3 :358.

(24) فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي، الجزء الثاني: 1015.

(25) الطبراني في الصغير والأوسط عن أنس، وإسناده ضعيف، جمع الفوائد جـ 1 :142.

المصادر العربية

الصالح، م

1398 هـ «التسعير»: مجلة البحوث الإسلامية، 1 (4) الرياض: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والاقتصاد والدعوة والإرشاد.

صقر، م
1980 الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ــ جامعة الملك عبد العزيز.

عابد، ع
1984 السعر في الاقتصاد الإسلامي: دراسة لبيان تطابق السعر الإسلامي مع القيمة وأثر هذا على عمليتي التخصيص والتوزيع، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية: 1 (3): 75-96.

غانم، م
1980 ابن تيمية والتحليل الاقتصادي للاحتكار، مجلة الاقتصاد الإسلامي.

غانم، م
1984 المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور والأسعار في الإسلام، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

قحف، م
1979 الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي: الكويت: دار العلم.

محجوب، ع
1987 الأسعار في الإسلام (بحث غير منشور).

هيكل، ع
1983 مدخل في الاقتصاد الإسلامي، بيروت: دار النهضة العربية.

المصادر الأجنبية

Abdul Manan, M.
1982 "Islamic - Perspectives, on Market prices and allocation". pp. 1-30. King Abdulaziz University Press, Jeddah.

Islahi, Abdul- Azim.
1985 "Ibn Taimiyah's Concept of Market Mechanism". pp. 55-61. Journal of Research in Islamic Economics, Vol. 2, No. 2.

Sarri, D.
1985 "Iterative Price Mechanisms". Econometrica Vol. 53: 1117-1131.

Sarri, D، J. Simon C.
1978 "Effective Price Mechanism". Econometrica Vol. 46: 1097-1125.

Tresch R.
1981 "Public Finance, a normative theory" Business Publications, Inc. Sules. of Richard D. Irwin, Plano, TX 75075.

استلام البحث مارس 1989

اجازة البحث يوليو 1992

قلق الامتحان والذكاء والمستوى الدراسي وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي لطلاب الجامعة من الجنسين

سيد محمود الطواب
قسم علم النفس ـ جامعة الإسكندرية

مقدمة

يحظى موضوع التحصيل الدراسي باهتمام كبير منذ بدايات التربية حتى الآن، وذلك في كل أنظمة التعليم وأنواعه ومستوياته، حتى عند أصحاب التربية الحديثة التي ترى أن التحصيل مجرد أحد جوانب العملية التربوية. ونتيجة لهذا الاهتمام، كان البحث في العوامل المهمة التي تؤثر في تحصيل الطلاب من الأمور البدهية التي شغلت الباحثين منذ فترة طويلة وحتى الآن، وكان قلق الامتحان هو أحد هذه العوامل المهمة التي حظيت بالبحث والاهتمام. فمنذ منتصف الخمسينات من هذا القرن وحتى الآن أجري العديد من الدراسات والبحوث في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع قلق الامتحان عند الطلاب في كل المراحل التعليمية المختلفة، وذلك لبيان ومعالجة القصور الذي ظهر في الإنجاز الأكاديمي وخاصة عند الطلاب ذوي القلق العالي في الامتحانات. (Benjamin, Mckeachie, Lin, & Holinger, 1981: 817).

وفي البداية كان الاهتمام منصبا على دراسة العلاقة بين سمة القلق

يشكر الباحث الأخ الدكتور فتحي عبد القادر المدرس بقسم علم النفس بكلية التربية ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة على جهوده الكبيرة في المساعدة في إجراء تحليلات الانحدار المتعددة في برنامج SAS في الحاسب الآلي.

والتحصيل الدراسي، ولما كانت النتائج غير واضحة ومتضاربة، لجأ الباحثون إلى دراسة العلاقة بين قلق الامتحان والتحصيل الدراسي، حيث جاءت النتائج مشجعة للاستمرار في دراسة هذه العلاقة بين المتغيرين (تركي، 1981)، على الرغم من أن بعض الباحثين يعتبرون قلق الامتحان صورة خاصة من استجابة القلق التي تتداخل مع الأنشطة المرتبطة بالمهمة في الامتحان، وتؤدي إلى خفض الإنجاز(Edwards .
.& Scannell, 1968: 238)

وتتوقف العلاقة بين قلق الامتحان والتحصيل الدراسي على العديد من العوامل التي يصعب حصرها، والتي يعود بعضها إلى التلميذ ذاته، أو إلى الأسرة أو المعلم أو المادة الدراسية، أو طريقة التدريس أو ظروف الموقف والمدرسة. وقد درس علماء النفس التربوي موضوع قلق الامتحان، والحالات الانفعالية التي يخبرها التلاميذ تحت تأثير التوتر والضيق في تطبيق الامتحانات، ووصلوا إلى أن هذه الامتحانات وخاصة الصعبة منها تحرك عند بعض التلاميذ قلقهم بحيث يقومون باستجابات غير مناسبة مثل التوتر والانزعاج والخوف من الفشل، أو الإحساس بعدم الكفاءة، وتوقع العقاب، بل تتوقف عند بعض التلاميذ القدرة على الاستمرار في الموقف الاختباري وإتمام الامتحان، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الإنجاز السيىء، وهكذا أشارت كثير من الدراسات إلى أن قلق الامتحان يظهر بصورة أوضح في المهام الصعبة، وعندما يدرك الفرد الموقف على أنه أزمة أو ضيق (Corisini, 1987: 1112). ويرى Sarason أن قلق الامتحان ينمو خلال عمليات التنشئة الاجتماعية في المواقف الأسرية، وخاصة في السنوات الأولى من حياة الطفل، حيث يثير تقويم الوالدين غير الملائم لسلوك الأبناء مشاعر العدوان نحو الوالدين، وحيث إن الأبناء لايستطيعون التعبير عن هذه المشاعر نحو الوالدين بسبب اعتمادهم عليهما في إشباع حاجاتهم، والحصول على الاستحسان، والتأييد منهما، فيميل الأبناء إلى إظهار مشاعر الذنب والقلق والتقليل من شأن الذات خاصة في مواقف التقويم (Sarason, 1984: 932). ولقد ظهر في السنوات الأخيرة العديد من الدراسات التي اهتمت ببيان العلاقة بين قلق الامتحان والإنجاز الفعلي عند الطلاب، مثل دراسة كل من Allen, Lerner, Wayen, & Hinrichson (1972)، وكذلك دراسة Culler & Holahan (1980)، والتي أكدت الارتباط بين مستويات القلق العالي للامتحان، وانخفاض مستوى الأداء الأكاديمي عند الطلاب، وكذلك دراسة Hunsley (1985)، والتي توصلت إلى أن الطلاب الذين يعانون من القلق العالي للامتحان يحصلون

غالبا على تقديرات أقل في هذه الامتحانات، مقارنة بالطلاب الآخرين ذوي القلق المنخفض، وكان هدف معظم هذه الدراسات الحديثة هو بيان أسباب هذا الانخفاض وتفسيره.

ومن ناحية أخرى توجد دراسات أجنبية وصلت إلى نتائج مخالفة لما سبق ذكره، فمثلا في دراسة قديمة قام بها كل من Silverman, Davids & Andrews, (1963) عن العلاقة بين القلق والتحصيل الدراسي، وصلوا إلى نتائج مخالفة تماما للنتائج السابقة، حيث تبين أن التلاميذ الناجحين أكاديميا كانوا أعلى في مقاييس قلق الامتحان. أما Simons & Bibb (1974) فقد توصلا إلى أن قلق الامتحان عامل مهم، وذو دلالة إحصائية عند أصحاب التحصيل المنخفض من الذكور، وليس الحال بالنسبة للإناث. كما أن كثيرا من البحوث التي قام بمراجعتها Tryon, (1980) في هذا المجال بيّنت ارتباطات سالبة صغيرة بين قلق الامتحان، كما يقاس بأسلوب التقرير الذاتي، وتقديرات المساق، والمعدل التراكمي، والإنجاز بصفة عامة سواء في اختبارات الاستعدادات أو القدرات المختلفة. وقد أشار كل من Paulman & Kennelly (1984: 280) إلى أن البحوث المعملية وضحت أن المستويات العالية من قلق الامتحان أمور ضارة، وغير مرغوبة في المواقف التعليمية. أما في المواقف الطبيعية فإن الارتباط بين قلق الامتحان والإنجاز الفعلي أمر محير، وغير واضح، حيث لم توجد علاقة جوهرية بين المتغيرين، على الرغم من أن الطلاب العالين في قلق الامتحان قد أنجزوا بدرجة أفضل قليلا في الامتحانات الأكاديمية، لكن الفروق ليست ذات دلالة إحصائية، وهكذا لم يؤيد البحث بصورة قاطعة (من وجهة نظرهما) ما يراه بعض المعلمين والطلاب من أن قلق الامتحان له تأثير جذري على الإنجاز الأكاديمي الفعلي. هذا بالنسبة للدراسات الأجنبية التي بدا فيها التعارض واضحا بين النتائج، أما في العالم العربي فالدراسات في مجال قلق الامتحان قليلة جدا ــ حسب علم الباحث ــ وإن وُجِدتْ فمعظمها مركّز حول دراسة ظاهرة القلق بصفة عامة كسمة من سمات الشخصية، وليس قلق الامتحان. كما أن غالبية الدراسات الأجنبية التي اهتمت ببيان العلاقة بين القلق والإنجاز الأكاديمي عند الطلاب قد صممت بطريقة تمنع بيان العلاقة المنحنية بينهما؛ حيث اعتمدت كل منها على معامل ارتباط خطي، أو قارنت بين مجموعتين من المفحوصين: إحداها فوق الوسيط، والأخرى تحته على مقياس قلق الامتحان، إن العلاقة المنحنية لقلق الامتحان مع الإنجاز الفعلي للطلاب سوف تكشف عن طبيعة التفاعل مع متغيرات

أخرى مهمة مثل مستوى ذكاء الطلاب، ومستوى قلق الامتحان، والجنس والفرق الدراسية، وكل المتغيرات التي يمكن أن تشملها مثل هذه الدراسة.

وتعود أهمية هذه الدراسة الحالية إلى أنها محاولة متواضعة في الكشف عن طبيعة العلاقة بين قلق الامتحان والإنجاز الفعلي عند طلاب الجامعة، نظرا لأهمية هذا العامل وتأثيره في أداء الطلاب وتحديد مستوى إنجازهم في مواقف الامتحانات، كما أنه محاولة لتفسير هذا الانخفاض في الأداء في الموقف الاختباري ـ في حالة وجوده. كما يمكن أن تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى إعادة النظر في البرامج التي ظهرت لعلاج ظاهرة انخفاض درجات الإنجاز الأكاديمي نتيجة قلق الامتحان، حيث أشار (Tryon, (1980: 345 إلى أن جميع أساليب علاج هذه المشكلة، والتي حاولت خفض ردود الأفعال الانفعالية لمواقف الامتحان لها تأثير قليل على الإنجاز الفعلي في الموقف الاختباري، وهذا ما أكدته دائرة معارف علم النفس سنة 1987، حيث جاء فيها «مع أن كل البرامج كانت فعالة في خفض درجات قلق الامتحان، كما يقررها الفرد ذاته، إلا أنه لايوجد دليل واحد على فاعلية هذه البرامج في زيادة الأداء في التحصيل الدراسي في الموقف الاختباري» (Corisini, 1987: 1113).

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين قلق الامتحان والتحصيل الدراسي عند طلاب وطالبات الجامعة، لمعرفة نوع وطبيعة هذه العلاقة، من حيث كونها علاقة خطية أو منحنية، خاصة أن الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال لم تهتم ببيان هذه الناحية، وكذلك فهم العلاقة بين المتغيرين في ضوء بعض المتغيرات المهمة الأخرى التي تدخل في حدود هذا البحث مثل ذكاء الطلاب وجنسهم ومستواهم الدراسي المقيدين فيه.

كما يهدف أيضا إلى الكشف عن الفروق الجنسية بين طلاب وطالبات الجامعة في درجات قلق الامتحان، خاصة أن بعض الدراسات الأجنبية قد أشارت إلى أن الطالبات أكثر قلقاً من الطلاب في مواقف الامتحان (Hill & Sarason, 1966) وكذلك معرفة الفروق في تأثير قلق الامتحان في التحصيل الدراسي عند كل من الجنسين.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة هذا البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية: 1 ـ هل تختلف درجات قلق الامتحان لكل من طلاب وطالبات الجامعة وفقا لاختلاف الجنس؟ 2 ـ هل تختلف درجات قلق الامتحان لكل من طلاب وطالبات الجامعة وفقا لاختلاف المستويات الدراسية؟ 3 ـ ما العلاقة بين قلق الامتحان والتحصيل الأكاديمي عند طلاب وطالبات الجامعة من الجنسين؟ وهل هي علاقة خطية أم منحنية؟ وهل تختلف هذه العلاقة باختلاف الجنس؟ 4 ـ ما العلاقة بين درجات قلق الامتحان والتحصيل الأكاديمي عند طلاب وطالبات الجامعة بعد ضبط عاملَيْ الذكاء والمستوى الدراسي؟.

تحديد المفاهيم:

1 ـ قلق الامتحان: يشير مفهوم قلق الامتحان إلى الاستجابات النفسية والفسيولوجية للمثيرات التي يربطها الفرد بخبرات الامتحان، فهو عبارة عن حالة خاصة من القلق العام الذي يتميز بالشعور العالي بالوعي بالذات مع الإحساس باليأس الذي يظهر غالبا في الإنجاز المنخفض للامتحان، وفي كل المهام المعرفية والأكاديمية بصفة عامة.

ويتكون قلق الامتحان من عاملين أساسيّين: أحدهما عامل القلق Worry، والآخر عامل الانفعالية Emotionality. وعلى حين يتضمن عامل القلق إدراك الذات، فيشير عامل الانفعالية إلى الحالة الوجدانية والنفسية المصاحبة، والناتجة عن الإثارة التلقائية، والتي هي عبارة عن الإحساس بالتوتر والضيق (Corisini, 1987: 1113). أما التعريف الإجرائي لقلق الامتحان فيشير إلى الحالة الانفعالية التي يشعر بها الطالب من ضيق أو قلق أو توتر في مواقف التقويم، كما تدل عليها درجته في مقياس قلق الامتحان المستخدم في هذا البحث.

2 ـ الذكاء: لايوجد تعريف واحد عام متفق عليه بين علماء النفس لتحديد مفهوم الذكاء، ولكن يوجد العديد من التعاريف التي حاولت تحديد ذلك المفهوم، ولسنا هنا في مجال حصر كل هذه التعاريف المختلفة، حيث اتفق علماء النفس في النهاية على التعريف الإجرائي للذكاء والذي يرى أن «الذكاء هو ما يقيسه اختبار الذكاء» (الطواب، 1989)، وهذا هو التعريف نفسه الذي يلتزم به الباحث في هذه الدراسة من حيث «الذكاء، هو الدرجة التي يحصل عليها كل من الطلاب

والطالبات في اختبار الذكاء المستخدم». ولعله من المهم أن نشير إلى ما يقيسه الاختبار المستخدم بالفعل «الذكاء هو القدرة العقلية العامة، والتي تمثل مجموعة أساليب الأداء، والتي تتجمع في التنظيم السلوكي للفرد الذي يساعد في إدراك علاقة أو حل مشكلة أو التكيف العقلي مع مشكلات العالم الخارجي» (صالح، 4: 1974).

3 ـ التحصيل الأكاديمي: هو متوسط ما يحصل عليه الطالب أو الطالبة من درجات في كل المساقات المختلفة، كما يقاس بمتوسط عدد النقاط التي حصل عليها الطالب أو الطالبة منذ التحاقه بالجامعة حتى لحظة إجراء هذه الدراسة، وهو ما يسمونه بالمعدل التراكمي (GPA).

4 ـ المستوى الدراسي: وهو عبارة عن السنة الدراسية المقيد فيها الطالب أو الطالبة وفقا لعدد الساعات المعتمدة Credit Hours التي أداها كل منهما بنجاح في خطته الدراسية، وتقاس كالآتي:

1 ـ أقل من 31 ساعة معتمدة	(المستوى الأول)
2 ـ من 31 - 66 ساعة معتمدة	(المستوى الثاني)
3 ـ من 67 - 99 ساعة معتمدة	(المستوى الثالث)
4 ـ من 100 ساعة معتمدة فأكثر	(المستوى الرابع)

نظريات تفسير قلق الامتحان:

لقد حاول كثير من النظريات الحديثة تفسير الإنجاز السيىء المرتبط بالقلق العالي للامتحان، ورأت أن التأثير الرئيسي للقلق في الموقف الاختباري هو في دخول وتأثير عوامل أخرى، حيث ينتج القلق العالي استجابات غير مرتبطة بالمهام المطلوبة، مثل عدم التركيز والميل نحو الأخطاء، أو الاستجابات المركزة حول الذات، التي تتنافس وتتداخل مع الاستجابات الضرورية المرتبطة بالمهام الأساسية ذاتها، والتي هي ضرورية للإنجاز الطيب في الموقف الاختباري (Sarason, 1980: 6). ولعل هذا يتمشى مع وجهة نظر (Wine, (1971, 1980، حيث يرى أن الأفراد ذوي القلق العالي للامتحان يقسمون غالبا انتباههم بين الأمور المرتبطة بالمهمة أو الأمور المرتبطة بالذات، على حين أن الأفراد المنخفضين في قلق الامتحان غالبا يركزون على الأمور المرتبطة بالمهام المطلوبة فقط بدرجة أكبر. ووفقا لوجهة نظر

(Wine, (1980: 352 فإن الانتباه في موقف الامتحان موزع بين استجابات مرتبطة بالمهمة المطلوبة في الموقف الاختباري واستجابات غير مرتبطة بالمهمة، وهي استجابات القلق، ففي حالة الأفراد ذوي المستويات العالية في قلق الامتحان تخصص كمية كبيرة من الانتباه إلى الاستجابات غير المرتبطة بالمهام المطلوبة، تاركين كمية قليلة من الاستجابات المرتبطة بالمهام ذاتها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض الإنجاز الأكاديمي عند هؤلاء التلاميذ ويسمى هذا بنموذج التداخل. أما (Culler and Holahan, (1980 فقد درسا القدرة العقلية، وعادات الدراسة في الإنجاز الأكاديمي عند الطلاب ذوي القلق العالي والقلق المنخفض في الامتحان، وقد وجد هذان الباحثان أن الطلاب أصحاب القلق العالي في الامتحان لديهم قدرات منخفضة، وعادات دراسية سيئة، وعلى هذا فإن جزءاً على الأقل من الإنجاز الأكاديمي السيىء لهؤلاء الطلاب ربما يعود إلى معرفة أقل بالمواد الدراسية كوظيفة لهذه القدرات المنخفضة والعادات الدراسية السيئة، وهذا ما يجعلهم قلقين في الموقف الاختباري، ويسمى هذا بنموذج قصور التعلم.

وهكذا يبين هذان المدخلان لدراسة قلق الامتحان أن مشكلات التلاميذ ذوي القلق العالي للامتحان تقع في خط دائري من عادات دراسية سيئة تؤدي بدورها الى قصور في تعلم المواد الدراسية وتنظيمها، أو قلق في موقف الامتحان يشتت الانتباه، ويؤدي بالتالي إلى أن يصبح التلاميذ غير قادرين على استدعاء المعلومات المطلوبة.

أما (Benjamin et. al. (1981 فقد قدموا نموذج تجهيز المعلومات (أحد اهتمامات علم النفس المعرفي)، والذي يزودنا بمفاهيم مفيدة في تحليل موقف قلق الامتحان، ووفقا لهذا النموذج يعود قصور الطلاب ذوي القلق العالي للامتحان إلى مشكلات في تعلم المعلومات، أو تنظيمها، أو مراجعتها قبل الامتحان، أو استدعائها في موقف الامتحان ذاته، أي إنهم يرجعون الانخفاض في التحصيل عند طلاب القلق العالي في موقف الامتحان إلى قصور في عمليات «التشفير» (Encoding) أو تنظيم المعلومات، واستدعائها في موقف الامتحان،Benjamin) . (Mckeachie, Lin & Holinger 1981. وهكذا يتمم هذا النموذج المعرفي الذي قدمه بنجامين وزملاؤه 1981 الأفكار التي جاءت في نموذج التداخل الذي قدمه وين 1971 ,1980، ونموذج قصور التعلم الذي قدمه كل من كولر وهولاهان1980 . واللذين أشرنا اليهما من قبل. وجدير بالذكر أن أصحاب النظريات المعرفية في تفسيرهم

لقلق الامتحان يؤكدون على الخبرة الذاتية لهؤلاء الطلاب القلقين في الامتحان، حيث يسلمون بأنها تختلف بصورة جوهرية عند الطلاب غير القلقين في الامتحان، ولهذا ركزت معظم بحوثهم حتى اليوم على مجال واحد من هذه الخبرة، وهو الحوار الداخلي خلال الامتحان.

الدراسات السابقة:

تعتبر دراسة Sarason, (1961) من الدراسات القديمة الرائدة في مجال دراسة قلق الامتحان، حيث درس هذا الباحث العلاقة بين قلق الامتحان والقدرات العقلية عند طلاب الجامعة على عينة تتكون من (326 طالبا و 412 طالبة)، وحسبت العلاقات بين مقاييس قلق الامتحان والقلق العام، وبعض سمات الشخصية مع ثلاثة عشر من المقاييس العقلية المختلفة، وبينت النتائج وجود علاقة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوى 05. بين قلق الامتحان والعديد من هذه المقاييس العقلية، كما كشفت هذه الدراسة عن علاقة سالبة متسقة بين قلق الامتحان والإنجاز الفعلي في الامتحانات أكبر من أي علاقة أخرى بين قلق الامتحان وسمات الشخصية بما فيها القلق العام (Sarason, 1961: 204). كما درس كل من Silverman, Davids, & Andrews, (1963) العلاقة بين قلق الامتحان ومستوى التحصيل الدراسي عند طلاب المدرسة الثانوية مع ضبط القدرات العقلية عند هؤلاء الطلاب، وقد قارن هؤلاء الباحثون بين مجموعتين من الطلاب: إحداهما، مرتفعة في التحصيل، والأخرى منخفضة، رغم ارتفاع القدرة العقلية في المجموعتين، وبينت المقارنة بين المجموعتين في قلق الامتحان والقلق الظاهر أن التلاميذ الناجحين أكاديميا كانوا أفضل في المهام التي تقيس الانتباه، كما أظهروا أعراضا أقل للقلق العام الظاهر، ومن النتائج المدهشة التي كشفت عنها هذه الدراسة أن التلاميذ الناجحين أكاديميا كانت درجاتهم أعلى في مقاييس قلق الامتحان. أما Cox, (1964) فقد درس العلاقة بين قلق الامتحان وسلوك التلاميذ في الامتحان في موضوع دراسي معين عند أطفال الصفين: الرابع والخامس الأبتدائي على عينة مقدارها (262) طفلا من أطفال إحدى المدارس الابتدائية في استراليا، وحسبت معاملات الارتباط بين قلق الامتحان والذكاء والتحصيل في القراءة والحساب، وبينت النتائج أن قلق الامتحان يرتبط بصورة سالبة ودالة إحصائيا مع التحصيل في الحساب، وليس الحال كذلك بالنسبة للقراءة. وفي السبعينات درس كل من Simons & Bibb, (1974) العلاقة بين قلق الامتحان ودافعية الإنجاز عند التلاميذ المنخفضين في التحصيل المدرسي في

المدرسة الابتدائية، وكانت عينة دراستهم تتكون من (400) طفل من المقيدين بالصفوف: الرابع والخامس والسادس الابتدائي من الجنسين في المدارس الابتدائية بشمال ولاية إلينوى الأمريكية، وكشفت نتائج هذه الدراسة أن قلق الامتحان عامل مهم، وذو دلالة إحصائية عند أصحاب التحصيل المنخفض من الذكور، وليس كذلك بالنسبة للإناث، كما بينت نتائج هذه الدراسة أيضا أن الأطفال المنخفضين في دافعية الإنجاز موجهون نحو تجنب الفشل، وأن لديهم كمية عالية من قلق الامتحان مقارنة بكمية أقل عند الأطفال الآخرين ذوي الدافعية العالية للإنجاز (Simons & Bibb 1974).

أما في الثمانينات فيوجد العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع قلق الامتحان مع متغيرات كثيرة، وفي برامج تعليمية مختلفة، فمثلا حاول Benjamin et.al (1981) مقارنة أداء ثلاثة مستويات للطلاب في قلق الامتحان (عالٍ ـ متوسط ـ منخفض) في إحدى مساقات علم النفس لطلاب جامعة Michigan الأمريكية، وكان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أسباب انخفاض أداء الطلاب ذوي القلق العالي في الامتحان، وقد أيدت نتائج هذه الدراسة فرض القصور في استدعاء المعلومات حيث تبين أن الطلاب ذوي الدرجات العالية في قلق الامتحان كان أداؤهم سيئا على الأسئلة المقالية، أو الأسئلة ذات الإجابات القصيرة، على حين كان أداؤهم جيدا في أسئلة الاختيار المتعدد، والتي غالبا ما تتضمن عمليات أقل من الاستدعاء، كما أيدت نتائج دراسة بنجامين وزملائه الفرض الخاص بالقصور في «التشفير Encoding»، حيث افترضوا أن الطلاب ذوي القلق العالي في الامتحان لديهم قصور في القدرة على «التشفير»، كما تبين أن لهؤلاء الطلاب مشكلات في تحديد النقاط المهمة في واجبات القراءة، كما كانت قدرتهم على «تشفير» المعلومات سطحية (Benjamin, Mckeachie, Lin & Holinger, 1981).

وهكذا تكشف نتائج هذه الدراسة أن القلق الموجود عند الطلاب العالين في قلق الامتحان ليس سمة من سمات الشخصية، بل يعود أكثر إلى عدم معرفتهم الكافية بموضوع الدراسة، كما يمكن أن نستنتج من نتائج هذه الدراسة أن البرامج التي تقدم لمساعدة مثل هؤلاء الطلاب يجب أن تؤكد تنمية استراتيجيات التعلم، وكذلك الأساليب المستخدمة في مواقف الامتحان. وفي دراسة أخرى تالية أكثر حداثة من سابقتها حاول كل من Benjamin, Mckeachie & Lin, (1987) التحقق من فائدة نموذج تجهيز المعلومات المقترح في دراستهم السابقة سنة 1981، في تفسير

الإنجاز الأكاديمي السيىء للطلاب أصحاب القلق العالي للامتحان عن طريق استخدام أسلوب يقيس تنظيم مواد المساقات للطلاب ذوي القلق العالي بطريقة مباشرة، وفي موقف حقيقي في قاعة الدراسة.

ولقد ميزوا بين نمطين من الطلاب العالين في قلق الامتحان على أساس مهاراتهم في تجهيز المعلومات: أ ـ الطلاب ذوو العادات الدراسية الجيدة، والذين ليس لديهم مشكلات في «تشفير» المعلومات وتنظيمها؛ ولكن لديهم مشكلة أساسية في استدعاء هذه المعلومات في موقف الامتحان. ب ـ الطلاب ذوو العادات الدراسية السيئة ولديهم مشكلات في كل مراحل تجهيز المعلومات. ولقد أشارت نتائج دراستهم الحديثة إلى أن الطلاب ذوي القلق العالي للامتحان لديهم قصور في تنظيم مواد المساق مقارنة بالطلاب الآخرين ذوي القلق المنخفض، أي أن هؤلاء الطلاب ليس لديهم القدرة على تنظيم مفاهيم المساق حتى في المواقف غير التعليمية، كما بينت النتائج أيضا أن التنظيم السيىء يرتبط بالإنجاز الأكاديمي الضعيف؛ ولهذا يبدو أن أحد أسباب هذا الإنجاز السيىء عند التلاميذ العالين في قلق الامتحان يعود إلى قصور في تنظيم المواد التي سبقت دراستها.

كما قام كل من Rocklin, & Thompson (1985). في دراسة حديثة نسبيا، بفحص تأثيرات تفاعل قلق الامتحان ومستوى صعوبة مفردات الاختبار والتغذية الراجعة، على عينة من طلاب الجامعة المقيدين في المستوى الثاني، ولقد استخدم هذان الباحثان اختبارين لقياس قلق الامتحان هما: (Test Anxiety, TAS)، واختبار Achievement Anxiety Test (AAT)، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن أداء التلاميذ يمكن أن يتأثر بطرق مختلفة، وفقا لدرجة المفحوص في قلق الامتحان. فقد تبين مثلا أن أداء الطلاب الأقل قلقا في الامتحان أفضل في اختبار صعب جدا، على حين كان أداء الطلاب المتوسطين في قلق الامتحان أفضل في اختبار سهل، أما بالنسبة للطلاب الأكثر قلقا في الامتحان فكان أداؤهم سيئاً في الاختبارين، كما أدت التغذية الراجعة الفورية إلى تحسين الإنجاز وخاصة في مجموعة الطلاب الذين أُعْطُوا اختبارا سهلا (Rocklin & Thompson, 1985: 370).

ولقد حاول Hunsley, (1985) معرفة تأثير قلق الامتحان على أداء طلاب الجامعة في موقف الامتحان الفعلي، وكذلك تقويمهم المعرفي لهذا الأداء، أي كيف يقدر الطلاب القلقون في الامتحان أداءهم، وكيف يفسرونه في مواقف التقويم الذاتي، وتكونت عينة هذا البحث من (62) طالبا من الطلاب المقيدين في

مساق الإحصاء، حيث يتطلب هذا المساق العديد من الاختبارات، ولقد افترض في هذا البحث، وفقا للنظريات المعرفية في قلق الامتحان، أن قلق الامتحان يرتبط باتساق مع توقعات التقديرات المنخفضة، وإدراك عدم الإعداد الجيد للامتحان، وتقديرات الذات المنخفضة، والمستويات العالية من القلق قبل الامتحان. وبتقدير توقعات الطلاب وآرائهم وإنجازاتهم الفعلية في أربعة امتحانات متتالية، أشارت النتائج إلى أن قلق الامتحان يرتبط بالأداء السيىء في الامتحان سواء في بداية الفصل الدراسي أو نهايته، حيث كانت العلاقة سلبية بين قلق الامتحان والأداء على الاختبار الأول والثالث والرابع، وكلها ارتباطات دالة عند مستوى 05،، كما تبين أن هذه العلاقة غير مرتبطة بصعوبة الامتحان، وعند ضبط حالة القلق ظهرت العلاقة بين قلق الامتحان والإنجاز الفعلي من خلال المراحل المتأخرة في المساق، حيث بينت الارتباطات الجزئية بين قلق الامتحان والإنجاز مع ضبط حالة القلق، عدم الارتباط في الاختبارين: الأول والثاني، على حين كان الارتباط دالا إحصائيا عند مستوى 05, للاختبارين: الثالث والرابع، كما أجرى تحليل الانحدار الهرمي للكشف عن العلاقة المنحنية بين قلق الامتحان والإنجاز الفعلي، ولم تثبت مثل هذه العلاقة. وفي دراسة تالية حاول (Hunsley, (1987: 390 بيان العلاقة بين قلق الامتحان والعمليات المعرفية المسؤولة عن هذا القلق عند طلاب الجامعة أيضا، ووجد أن المفحوصين الذين حصلوا على درجات عالية في قلق الامتحان كانوا أكثر قلقا فعلا قبل الامتحان، مع توقع تقديرات منخفضة، كما كانوا يشعرون أنهم أقل استعدادا لهذا الامتحان، كما لم يرتبط قلق الامتحان بالتقديرات الذاتية لأهمية الامتحان، ولكنه ارتبط ارتباطا قويا بتكرار حدوث الأفكار السلبية خلال الامتحان.

أما فيما يرتبط «بالاعزاءات» السببية عند الطلاب. فقد بينت نتائج دراسة هانسلي الثانية (1987)، أن قلق الامتحان يرتبط بالقدرة ومستوى صعوبة الامتحان والقلق العام والحالة المزاجية للفرد، وكلها من وجهة نظر الطلاب عوامل مسؤولة عن انخفاض الأداء في موقف الامتحان، ولكن من الصعب كما يرى هانسلي معرفة ما إذا ما كانت هذه «الاعزاءات» واقعية وحقيقية أم تعبر عن نوع من قهر الذات عند هؤلاء الطلاب القلقين في الامتحانات (Hunsley, 1987: 391). ولعل هذا يتسق تماما مع ما توصل إليه من قبل في دراسته السابقة سنة 1985 حين وجد أن الطلاب الذين يعانون من القلق العالي في الامتحان حصلوا على تقديرات أَقَلّ مقارنة بالطلاب ذوي القلق المنخفض في الامتحان.

أما في البيئة العربية فلم يحظ موضوع قلق الامتحان باهتمام وافٍ أو مناسب، ما عدا الدراسات القليلة جدا ــ حسب علم الباحث ــ والتي منها دراسة تركي (1981) والتي أجريت في بيئة الكويت، وحاول فيها معرفة ما إذا كان قلق الامتحان يمثل سمة من سمات الشخصية أم هي حالة مؤقتة تنتهي بانتهاء موقف الامتحان، ووصل في بحثه إلى هذا الرأي الأخير. أما الدراسة الثانية التي أجريت في البيئة العربية فهي دراسة زكريا توفيق أحمد (1986)، والتي حاول فيها إيجاد العلاقة بين قلق الامتحان والمهارات الدراسية والتحصيل الدراسي عند طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية، وعلى عينة تتكون من (325 طالبا وطالبة) من المقيدين في المدارس الثانوية بمدينة الإسماعيلية، تم تطبيق اختبار قلق الامتحان لساراسون وسبيليبرجر، ومقياس المهارات الدراسية لبراون، كما اعتمد هذا الباحث على درجات آخر العام لقياس التحصيل الدراسي، وقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة سالبة دالة إحصائيا بين قلق الامتحان والتحصيل الدراسي، وكذلك بين قلق الامتحان والمهارات الدراسية عند هؤلاء الطلاب والطالبات، كما تبين أيضا أن مقياس القلق الفرعي في اختبار قلق الامتحان كان أفضل وسيلة للتنبؤ بالتحصيل الدراسي، كما كان مرتبطا مع مهارات الدراسة بدرجة أكبر من الارتباط بأية مقاييس فرعية أخرى.

فروض البحث:

في ضوء هدف البحث ومشكلته، وفي ضوء الدراسات السابقة أمكن وضع الفروض الآتية:

1 ــ متوسط درجات طالبات الجامعة في قلق الامتحان أعلى من متوسط درجات الطلاب، والفرق دالة إحصائيا.

2 ــ لاتوجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين متوسطات درجات كل من الطلاب والطالبات في قلق الامتحان وفقا لاختلاف المستوى الدراسي.

3 ــ لاتوجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الجنسين في متوسطات درجات التحصيل الأكاديمي (كما يقاس بالمعدل التراكمي) عند كل منهما نتيجة تأثير قلق الامتحان.

4 ــ توجد علاقة سالبة خطية دالة إحصائيا بين درجات قلق الامتحان

ودرجات التحصيل الأكاديمي (كما يقاس بالمعدل التراكمي) عند طلاب الجامعة من الجنسين.

5 ـ لا يختلف تأثير قلق الامتحان في التحصيل الأكاديمي (كما يقاس بالمعدل التراكمي) بعد استبعاد أثر عامل الذكاء عند كل من طلاب وطالبات الجامعة.

6 ـ لايختلف تأثير قلق الامتحان في التحصيل الأكاديمي (كما يقاس بالمعدل التراكمي) عند طلاب وطالبات الجامعة بعد ضبط عاملَي الذكاء والمستوى الدراسي.

الطريقة والإجراءات:

أولا: عينة البحث: تكونت العينة النهائية لهذا البحث من أربعمائة (400) طالب وطالبة، (200 طالب + 200 طالبة) من طلاب وطالبات جامعة الإمارات العربية المتحدة خلال العام الجامعي 1988 / 1989، وقد اختيروا بطريقة ميسرة من خلال المساقات الدراسية المختلفة، بحيث تمثل المستويات الدراسية الأربعة بواقع مائة (100) طالب وطالبة في كل مستوى دراسي.[1]

ثانيا: أدوات البحث:

1 ـ **قياس قلق الامتحان:** يوجد العديد من الطرق لقياس قلق الامتحان، ولعل استفتاءات التقرير الذاتي Self Report هي أشهر تلك الطرق المستخدمة، والتي عادة ما تستخدم في مواقف الامتحان ذاتها، حيث يقرر التلاميذ ردود أفعالهم الذاتية مثل التوتر أو الضيق وخفقان القلب والتململ سواء قبل الامتحان أم أثناء الموقف الاختباري ذاته.

أما في هذه الدراسة فقد استخدم مقياس قلق الامتحان Test Anxiety Inventory من إعداد Spielberger وزملائه، وقد ترجمته وأعدته للبيئة العربية ليلى عبد الحميد عبد الحافظ، ويتكون هذا المقياس من عشرين بندا تقريريا، وأمام كل منها أربعة اختيارات، حيث يطلب من المفحوص تحديدمدى انطباق كل عبارة تبعا للقلق الناجم لديه في موقف الامتحان سواء قبل الامتحان أو أثناءه أو بعده (عبد الحافظ، 1984).

2 ـ ثبات وصدق مقياس قلق الامتحان: قامت مُعِدَّة الاختبار بقياس ثبات وصدق مقياس قلق الامتحان في البيئة العربية بأكثر من طريقة، منها إعادة الاختبار على مجموعة من طلاب الثانوي والجامعة، ووصلت إلى معاملات ارتباط (,69، ,89) على التوالي وهي ارتباطات دالة عند مستوى 0,01 كما استخدمت أيضا معادلة (Kuder- Richardson 20) على عينة من طلاب الجامعة من الجنسين، ووصلت إلى معاملات ارتباط قدرها 0,64 في عينة الذكور، 0,88 في عينة الإناث وكلها دالة عند مستوى (0,01)، كما استخدمت طرقا أخرى لقياس الثبات مثل الاتساق الداخلي، حيث دلت النتائج على أن الاختبار يتمتع بدرجة عالية من الثبات. وكان لابد من التأكد من ثبات هذا المقياس في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، وذلك باستخدام طريقة إعادة الاختبار بعد شهر من التطبيق الأول على عينة من طلاب الجامعة الذكور (35) طالبا وأخرى من الإناث عددها (47) طالبة، وتوصل إلى معاملات ارتباط لعينة الذكور (0,57)، (0.64) لعينة الإناث، وكلها دالة عند مستوى 0,01.

أما من حيث الصدق فقد قامت مُعِدَّة الاختبار بحساب صدق المحك Criterion Related validity، وهو عبارة عن حساب معامل الارتباط بين درجات المقياس ودرجات محك خارجي مستقل مثل بعد العصابية في قائمة أيزنك، ومقياس كاتل للشخصية، ومقياس حالة القلق، وسمة القلق، ووصلت إلى معاملات ارتباط تراوحت بين 0,19 لأصغر ارتباط، 0,50 لأعلى ارتباط، وكلها دالة عند مستوى 0,05 على الأقل (عبد الحافظ، 1984 :35). كما تم حساب صدق التكوين الفرضي بأكثر من طريقة وحصلت على معاملات ارتباط كلها دالة عند مستوى 0,05، وهكذا تبين بما لايدع مجالا للشك بأن مقياس قلق الامتحان يتمتع بدرجة عالية وكافية من الثبات والصدق بحيث يطمأن إلى استخدامه في البيئة العربية بنجاح.

3 ـ قياس الذكاء: لايمكن تصور أي دراسة يدخل فيها التحصيل الدراسي بدون قياس عامل الذكاء نظرا لطبيعة العلاقة المهمة بينهما، إما أن يهدف إلى الضبط التجريبي بين المجموعات، أو يهدف إلى إدخال الذكاء كمتغير، كما هو الحال في هذا البحث. وقد تم قياس ذكاء كُلٍّ من الطلاب والطالبات عينة هذا البحث عن طريق استخدام اختبار الذكاء المصور «إعداد وتقنين أحمد زكي صالح»، وهو أحد الاختبارات العقلية التي تقيس أداء الفرد في مظهر معين من مظاهر السلوك الإدراكي أو المعرفي، وهو اختبار غير لفظي وجمعي يعتمد على

الصور والأشكال حيث يطلب من المفحوص بيان العلاقة بينها.

ولعل السبب وراء اختيار هذا الاختبار غير اللفظي مع طلاب الجامعة هو أن هذا الاختبار أكثر مناسبة لهدف البحث وعملية القياس، كما أنه من أكثر المقاييس شيوعا في البيئات العربية، مع سهولة التطبيق سواء من جهة المجرب أو من جهة المفحوص. فالمجرب لايحتاج في تطبيقه لأكثر من خمس عشرة دقيقة، منها خمس دقائق للتعليمات، ثم عشر دقائق أخرى هي الزمن المخصص للإجابة، كما أنه سهل جدا في تصحيحه وتقدير الدرجة للفرد وخاصة باستخدام مفتاح التصحيح، أما بالنسبة للمفحوصين فلا يتطلب الأداء أي قدرات لفظية، بل يقوم على فكرة التصنيف وتحديد علاقات التشابه أو الاختلاف بين الأشكال في كل فقرة من فقرات الاختبار. وجدير بالذكر أن كل عناصر هذا الاختبار عبارة عن صورة وأشكال مستمدة من الثقافة العربية وبالتالي يمكن الاطمئنان إلى استخدامه بنجاح في أي بيئة عربية، كما أن هناك كثيرا من الدراسات التي استخدمته بنجاح خلال السنوات الأخيرة في كثير من البلاد العربية (صالح، 1974). وقد حسب صاحب هذا الاختبار الثبات بأكثر من طريقة، وكلها دلت على أنه يتمتع بدرجة لابأس بها من الثبات. كما تم حساب صدق هذا الاختبار أيضا في كثير من الدراسات بأكثر من طريقة منها صدق المحك، والتي توصلت إلى معاملات ارتباط طيبة لها دلالتها الإحصائية بعضها عند مستوى 01, والأخرى عند مستوى 0,05 كما قام الباحث في دراسة سابقة (الطواب، 1989) بحساب ثبات هذا الاختبار في بيئة الإمارات عن طريق التجزئة النصفية واستخدام معادلة سبيرمان براون على عينة من طلاب الجامعة الذكور (ن = 50)، وتبين أن معامل الارتباط بين نصفي الاختبار 69, وأن معامل الاتساق الداخلي = 0,82 تقريبا.

النتائج

أولا: المتوسطات والانحرافات المعيارية:

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية في متغيرات قلق الامتحان والذكاء والتحصيل الأكاديمي عند كل من الطلاب والطالبات في المستويات الدراسية الأربعة، وكذلك قيم «ت» لدلالة الفروق بين الجنسين، وقيم «ف» للتجانس.[2] والنتائج معروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة «ت» لدلالة الفروق بين المتوسطات عند كل من الطلاب والطالبات في المستويات الدراسية الأربعة في درجات قلق الامتحان والذكاء والمعدل التراكمي، وكذلك قيمة «ف» للتجانس

المتغيرات	المستوى الدراسي	الطلاب (ن = 200)			الطالبات (ن = 200)			قيمة ت	قيمة ف للتجانس
		ن	م	ع	ن	م	ع		
قلق	1	50	44,82	15,79	50	47,52	16,03	,84	1,03
الامتحان	2	50	46,02	15,84	50	50,58	14,86	1,47	1,14
	3	50	47,14	15,71	50	51,40	14,91	1,16	1,11
	4	50	50,26	16,01	50	54,22	12,39	1,37	*1,67
المتوسط العام		200	47,06	15,84	200	50,90	14,93	1,25	1,13
الذكاء	1	50	36,58	7,45	50	36,54	7,93	,027	1,13
	2	50	36,00	7,53	50	36,50	7,36	,33	1,05
	3	50	36,74	7,17	50	36,12	6,93	,20	1,07
	4	50	37,24	7,17	50	36,46	6,50	,57	1,22
المتوسط العام		200	36.64	7.29	200	36.41	7.14	.16	1.14
التحصيل الاكاديمي	1	50	1,69	,71	50	1,98	,84	*1,81	1,40
	2	50	1,91	,80	50	2,04	,86	,76	1,16
(المعدل التراكمي)	3	50	1,96	,65	50	2,24	,80	*1,90	1,52
	4	50	1,94	,54	50	2,31	,82	1,05	**2,31
المتوسط العام		200	1,88	,68	200	2,14	,83	*1,70	1,49

* دال عند مستوى 0,05 ** دال عند مبتوى 0,01

ثانيا: نتائج تحليل التباين الثنائي

تم حساب تحليل التباين الثنائي (4 × 2) باعتبار قلق الامتحان متغير تابع، وكل من

الجنس والمستوى الدراسي متغيرات مستقلة والنتائج المرتبطة بهذا الجانب معروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

يبين نتائج تحليل التباين الثنائي

مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات	قيمة «ف»
الجنس	1497,69	1	1497,69	6,45**
المستوى الدراسي	1906,93	3	635,64	2,74*
التفاعل بين الجنس والمستوى الدراسي	50,13	3	16,71	0,072
الخطا	90961,24	392	232,04	

* دال عند مستوى 05, ** دال عند مستوى 01,

وتشير نتائج هذا الجدول إلى أن قيمة «ف» لعامل الجنس = 6,45، وهي دالة إحصائيا عند مستوى 01, مما يؤكد وجود فروق جوهرية بين الجنسين في درجات قلق الامتحان.

كما تبين أيضا أن قيمة «ف» للمستوى الدراسي في الجدول السابق = 2,74، وهي دالة عند مستوى 05, مما يدل على وجود فروق جوهرية بين المستويات الدراسية الأربعة بصفة عامة في قلق الامتحان، ولابد في مثل هذه الحالة من إجراء المقارنة الثنائية الممكنة بين هذه المستويات الدراسية المختلفة.

ولقد استخدمت طريقة توكي للمقارنات المتعددة لكل الاحتمالات الممكنة Tukey Method in Multiple Comparisons, (Glass & Stanley, 1970: 383) . والنتائج المرتبطة بهذه المقارنات الست الممكنة معروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

يُبيِّن المقارنات الست الممكنة للمستويات الدراسية الأربعة والفروق بين المتوسطات ودلالتها الإحصائية باستخدام Tukey Method

م	المقارنة بين المستويات الدراسية	متوسط المستويات الدراسية	الفرق بين المتوسطات	نسبة تباين الخطأ إلى عدد الأفراد المجموعة	الجذر التربيعي للنسبة	نسبة الفروق الى الجذر التربيعي للنسبة
1	م1 — م2	48,30 - 46,17	2,13	2.32	1,52	1,40
2	م1 — م3	49,27 - 46,17	3,10	2,32	1,52	2,04
3	م1 — م4	52,24 - 46,17	6,07	2,32	1,52	*3,99
4	م2 — م3	49,27 - 48,30	,97	2,32	1,52	,64
5	م2 — م4	52,24 - 48,30	3,94	2,32	1,52	2,59
6	م3 — م4	52,24 - 49,27	2,97	2,32	1,52	1,95

مع درجات حرية 396,4 عند مستوى *q,05=3,63 * * q.01=4.40

وتشير نتائج المقارنات الثنائية في هذا الجدول إلى عدم وجود فروق جوهرية دالة احصائيا بين متوسطات درجات قلق الامتحان في المستويات الدراسية الأربعة، ما عدا الفروق الموجودة بين متوسط درجات قلق الامتحان في المستوى الأول مقارنة مع متوسط درجات المستوى الرابع، حيث تبين انَّ الفروق دالة عند مستوى 05, .

ثالثا ـ نتائج الانحدار المتعدد(3):

أ ـ مقارنة انحدار اداء الجنسين في المعدل التراكمي على قلق الامتحان (النموذج الخطي):

تم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على متغيرات الجنس وقلق الامتحان، والتفاعل بين الجنس وقلق الامتحان للعينة الكلية، وتبين أن قيمة «ف» لهذه العوامل مجتمعة= 266,94، وهي دالة عند مستوى 0,001، ولما كان لهذه العوامل مجتمعة تأثير دال على المعدل التراكمي، فلابد من النظر في انحدار كل متغير من هذه المتغيرات على حِدَة، كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (4)

يبين انحدار المعدل التراكمي عند كل من الذكور والإناث على قلق الامتحان (النموذج الخطي) (ن = 400، $ر^2$ = 0,669)

المتغير	د.ح	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة «ت»
الثابت	1	3,554	,099	***35,86
الجنس	1	,904	,151	***5,98
قلق الامتحان	1	-,036	,002	***17,86-
التفاعل بين قلق الامتحان والجنس	1	-,009	,003	***3,35-

* * * دال عند مستوى 001 , .

وتشير نتائج هذا الجدول إلى أن قيمة «ت» لعامل الجنس = 5,98، وأن قيمة «ت» لعامل قلق الامتحان = - 17,86، كما يشير أيضا إلى أن قيمة «ت» للتفاعل بينهما = -3,25 وكلها دالة عند مستوى 0,001، مما يؤكد الأثر الدال لهذه العوامل على المعدل التراكمي.

كما تم إجراء اختبار المقارنة بين مجموعة الذكور ومجموعة الإناث من حيث ميل انحدار كل منهما في المعدل التراكمي على قلق الامتحان، وتبين أن قيمة «ف» = 11,20 وهي دالة عند مستوى 001, مما يؤكد اختلاف شكل المنحنيات في المجموعتين.

ب ـ اختبار العلاقة المنحنية:

1 ـ في عينة الطلاب:

تم إجراء اختبار العلاقة المنحنية لكل جنس على حِدَة، حيث قد تم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على قلق الامتحان في عينة الذكور والنتائج المرتبطة بهذا الجانب معروضة في جدول رقم (5).

2 ـ في عينة الطالبات:

تم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على قلق الامتحان ومربع قلق الامتحان في عينة الإناث، والنتائج المرتبطة بهذا الجانب معروضة بالجدول التالي:

جدول رقم (5)

يبين نتائج اختبارات العلاقة المنحنية لانحدار المعدل التراكمي على قلق الامتحان في عينتي الطلاب والطالبات.

المتغير	الطلاب ن = 200 ، $ر^2$ = ,69				الطالبات ن = 200 ، $ر^2$ = ,64			
	د.ح	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة «ت»	د. ح	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة «ت»
الثابت	1	4,214	,252	***16,7	1	4,542	,418	***10,86
قلق الامتحان	1	,066-	,011	***5,94-	1	,049-	,017	**2,92-
مربع قلق الامتحان	1	,003	,0001	**2,78	1	,000	,000	,21

** دال عند مستوى 51,   *** دال عند مستوى 001,

وتشير نتائج الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على قلق الامتحان ومربع قلق الامتحان في عينة الطلاب، إلى أن قيمة «ت» للمعامل الجزئي لمربع قلق الامتحان = 2,78، وهي دالة عند مستوى 01, مما يؤكد أن العلاقة بين قلق الامتحان والمعدل التراكمي علاقة منحنية.

كما تشير نتائج الانحدار المتعدد لعينة الطالبات في هذا الجدول إلى أن قيمة «ت» للمعامل الجزئي لمربع قلق الامتحان = 0,21، وهي غير دالة إحصائيا، مما يؤكد أن العلاقة بين قلق الامتحان والمعدل التراكمي في عينة الطالبات علاقة خطية.

جـ ـ انحدار المعدل التراكمي على قلق الامتحان بعد ضبط عامل الذكاء:

1 ـ الانحدار غير الخطي للطلاب بعد ضبط عامل الذكاء: تم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على متغيرات قلق الامتحان، ومربع قلق الامتحان والذكاء مجتمعة في عينة الطلاب، وتبين أن قيمة «ف» = 156,97، وهي دالة عند مستوى 001,، مما يؤكد أن للثلاثة متغيرات مجتمعة تأثيرا دالا على المعدل التراكمي، الأمر الذي يستلزم النظر في تأثير قلق الامتحان بعد ضبط عامل

الذكاء، وهذه النتائج معروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

يبين معاملات الانحدار غير الخطي لمجموعة الذكور

بعد ضبط عامل الذكاء(ن = 200، ر^2 = 71,)

المتغير	د.ح	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة «ت»
الثابت	1	3,148	458,	6,876***
قلق الامتحان	1	0552,-	0117,	4,73-***
مربع قلق الامتحان	1	0003,	0001,	2,402*
الذكاء	1	0179,	0065,	2,775**

* دال عند مستوى 05, ** دال عند مستوى 01, *** دال عند مستوى 001,

وتشير نتائج معاملات الانحدار المتعدد لمجموعة الذكور بعد ضبط عامل الذكاء إلى أن المعامل الجزئي لقلق الامتحان = 055, وقيمة «ت» المناظرة = 4,73- ، وهي دالة عند مستوى 0,001، كما تشير أيضا إلى أن المعامل الجزئي لمربع قلق الامتحان = 0003, وقيمة «ت» المناظرة = 2,4 وهي دالة عند مستوى 0,05 على حين أن المعامل الجزئي لمعامل الذكاء = 0179, وقيمة «ت» المناظرة = 2,78 وهي دالة عند مستوى 01, .

2 ـ الانحدار الخطي للطالبات بعد ضبط عامل الذكاء: تم إجراء الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على متغيرات قلق الامتحان والذكاء في عينة الطالبات (النموذج الخطي)، وتبين أن قيمة «ف» = 195,72 وهي دالة عند مستوى 001, مما يشير إلى التأثير الدال إحصائيا لعوامل القلق والذكاء، الأمر الذي يستلزم معه النظر في تأثير قلق الامتحان بعد استبعاد عامل الذكاء، وهذه النتائج معروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (7)

يبين معاملات الانحدار الخطي لعينة الطالبات بعد ضبط أثر عامل الذكاء
(ن = 200، ر² = 66,)

المتغير	د.ح	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة «ت»
الثابت	1	2,643	519,	5,092***
قلق الامتحان	1	0326,-	004,	7,596-***
الذكاء	1	0318,	009,	3,60***

*** دال عند مستوى 001,

وتشير نتائج هذا الجدول إلى أن المعامل الجزئي لقلق الامتحان = -0,33 وقيمة «ت» المناظرة = -7,60، على حين أن المعامل الجزئي لعامل الذكاء = 0,0318 وقيمة «ت» المناظرة = 3,6، وكلاهما دال عند مستوى 0.001.

د ـ انحدار المعدل التراكمي على قلق الامتحان بعد ضبط الذكاء والمستوى الدراسي:

1 ـ **في عينة الطلاب**: (النموذج غير الخطي): تم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على متغيرات قلق الامتحان، ومربع قلق الامتحان والذكاء والمستوى الدراسي مجتمعة في عينة الطلاب، وتبين أن قيمة «ف» = 147,08 وحيث إن قيمة «ف» دالة عند مستوى 001, فلابد من النظر في تأثير كل عامل على حِدَة لمعرفة تأثير قلق الامتحان ومربعه بعد ضبط عوامل الذكاء والمستوى الدراسي، والنتائج المرتبطة بهذا الجانب معروضة في الجدول التالي:

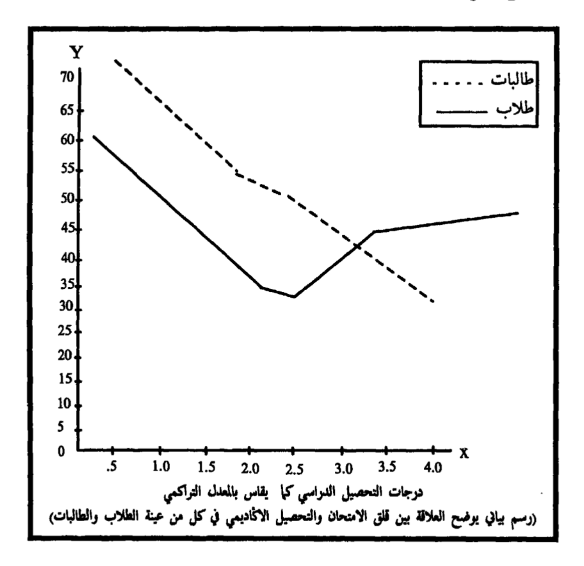
جدول رقم (8)

يبين نتائج الانحدار المتعدد للتحصيل الأكاديمي على قلق الامتحان ومربع قلق الامتحان بعد ضبط الذكاء والمستوى الدراسي في عينة الطلاب (ن = 200، ر² = 75,)

المتغير	د.ح	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة «ت»
الثابت	1	3,436	425,	8,08***
قلق الامتحان	1	663,-	012,	5,78-***
مربع قلق الامتحان	1	0003,	0001,	2,87**
الذكاء	1	0085,	0062,	1,38
المستوى الدراسي	1	1349,	0227,	5,93***

** دال عند مستوى 01, *** دال عند مستوى 001,

وتشير نتائج هذا الجدول إلى أن المعامل الجزئي لقلق الامتحان في عينة الذكور = -0,63، وقيمة «ت» المناظرة = -5,78، وأن المعامل الجزئي لمربع قلق الامتحان = 0003,، وقيمة «ت» المناظرة = 2,87، على حين أن المعامل الجزئي للمستوى الدراسي = 135,، وقيمة «ت» المناظرة = 5,93، وكلها دالة عند مستوى 01, على الأقل.



(رسم بياني يوضح العلاقة بين قلق الامتحان والتحصيل الأكاديمي في كل من عينة الطلاب والطالبات)

2 ـ **في عينة الطالبات:** (النموذج الخطي): تم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على متغيرات قلق الامتحان والذكاء والمستوى الدراسي مجتمعة في عينة الطالبات، وتبين أن قيمة «ف» = 181,26، مما يؤكد أن لهذه العوامل مجتمعة تأثيراً دالاً على المعدل التراكمي عند مستوى 001,، وفي هذه الحالة لابد من النظر في تأثير قلق الامتحان بعد ضبط عوامل الذكاء والمستوى الدراسي كما

يبدو في الجدول التالي:

جدول رقم (9)

يبين نتائج الانحدار المتعدد للتحصيل الأكاديمي على قلق الامتحان بعد ضبط عاملي الذكاء والمستوى الدراسي في عينة الطالبات

(ن = 200، ر² = 0,73)

المتغير	د.ح	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة «ت»
الثابت	1	3,023	,466	***649
قلق الامتحان	1	,041-	,004	***10,18-
الذكاء	1	,018	,008	*2,27
المستوى الدراسي	1	,205	,029	***7,19

* دال عند مستوى05, *** دال عند مستوى 0001,

وتشير نتائج هذا الجدول إلى أن المعامل الجزئي لقلق الامتحان في عينة الطالبات = -041,، وقيمة «ت» المناظرة = -10,18، وأن المعامل الجزئي للمستوى الدراسي = 0,21، وقيمة «ت» المناظرة = 7,19 وكلاهما دال عند مستوى 0,001 على حين أن المعامل الجزئي لعامل الذكاء = 018, وقيمة «ت» المناظرة = 2,27 وهي دالة عند مستوى 05,.

مناقشة النتائج:

أولا: مناقشة نتائج الفرض الأول: يقر هذا الفرض وجود فروق جوهرية دالة إحصائيا بين متوسطات درجات كل من الطلاب والطالبات في قلق الامتحان نتيجة اختلاف الجنس، أي أننا نحاول أن نختبر أثر الجنس في درجات قلق الامتحان، ولاختبار صدق هذا الفرض تم إجراء تحليل التباين الثنائي (2 ث 4) باعتبار أن قلق الامتحان هو المتغير التابع، وأن كلا من الجنس بنوعيه، والمستوى الدراسي بمستوياته الأربعة متغيرات مستقلة. وفيما يتعلق بهذا الفرض والخاص بتأثير عامل الجنس فقد أشارت نتائج تحليل التباين الثنائي ــ جدول رقم (2) ــ إلى أن قيمة «ف» لعامل الجنس = 6,45 وهي دالة عند مستوى 0,01، مما يدل على وجود تأثير

رئيسي لعامل الجنس في المتغير التابع، وهو درجات قلق الامتحان، أي أنه يمكن القول بوجود فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى 01. بين متوسط درجات الطلاب في قلق الامتحان (م = 47.06، ع = 15.4) ومتوسط درجات الطالبات (م = 50.90، ع = 14.93)، وهذا يستلزم قبول الفرض الأول، أي ان درجات قلق الامتحان عند الطالبات أعلى منه عند الطلاب، والفرق دال احصائياً عند مستوى 0.01. وربما يعود تفسير هذه الفروق بين الجنسين في قلق الامتحان إلى أساليب التنشئة الاجتماعية التي يمر بها كل من الطلاب والطالبات في الأسرة خلال مراحل حياتهم المختلفة (Sarason, 1984)، فالأولاد ــ خاصة في مجتمعاتنا الشرقية ــ غالبا ما يعلمون عدم إظهار أو التعبير عن الخوف أو القلق، أو نقص الثقة بالذات، أو التعبير عن الضعف خاصة في المواقف المؤلمة أو الأزمات، وحيث إن قلق الامتحان يظهر عندما يدرك الفرد الموقف على أنه أزمة أو ضيق (Corisini, 1987: 1112)، فالبنات أكثر تعبيرا عن هذه الأزمة أو الضيق، وتتفق نتائج هذا الفرض مع ما توصل إليه كُلٌّ من Hill & Sarason في دراستهما القديمة سنة 1966، حيث توصلا إلى أن الطالبات أعلى قلقا في الامتحانات، وبطريقة متسقة مقارنة بالطلاب.

ثانيا: مناقشة نتائج الفرض الثاني: أما فيما يتعلق بالفرض الثاني والخاص بتأثير المستوى الدراسي في درجات قلق الامتحان عند أفراد العينة الكلية، فقد أشارت نتائج تحليل التباين الثنائي (جدول رقم 2) إلى أن قيمة «ف» لعامل المستوى الدراسي (= 2,74)، وهي دالة عند مستوى 0,05. وهذا معناه وجود تأثير رئيسي لعامل المستوى الدراسي، أي ان درجات قلق الامتحان تختلف باختلاف المستوى الدراسي، وحيث توجد أربعة مستويات دراسية فلابد من إجراء المقارنات الثنائية الممكنة بين هذه المستويات الدراسية الأربعة. ولقد استخدمت طريقة Tukey للكشف عن دلالات الفروق الموجودة بين متوسطات هذه المجموعات، على الرغم من الزيادة المتسقة في درجات قلق الامتحان خلال المستويات الدراسية الأربعة، فإن طريقة توكي لم تجد فروقا جوهرية تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية بين هذه المتوسطات (جدول رقم 3)، ما عدا الفروق الموجودة بين متوسط درجات قلق الامتحان في المستوى الأول (م = 46,17، ع = 15,91) مقارنة مع متوسط درجات قلق الامتحان في المستوى الرابع (م = 52,24، ع = 14,20) والفرق دال عند مستوى 0,05. ولعل تفسير هذه الزيادة المُطَّرِدَة في درجات قلق الامتحان خلال المستويات الدراسية المختلفة، أن المواقف التعليمية بما فيها من متطلبات

وواجبات وامتحانات خاصة عند طلاب الجامعة، في ظل نظام الساعات المعتمدة الذي يعتمد على الكثير من هذه الامتحانات والواجبات الدورية ينمي ويقوي قلق الامتحان عند كل من الطلاب والطالبات (رغم زيادة درجات الطالبات)، فكلما طالت فترة التحاق الطالب أو الطالبة بالجامعة وواجه ضرورة تحسين نفسه عن طريق الواجبات أو البحوث والامتحانات، زادت درجاته في قلق الامتحان، والدليل على ذلك الفروق الجوهرية الدالة بين متوسط درجات المستوى الأول ومتوسط درجات المستوى الرابع، وكذلك الزيادة المطردة التي لوحظت بين المستويات التعليمية المختلفة على الرغم من عدم بلوغ معظمها إلى مستوى الدلالة الإحصائية، وربما تكون هذه الزيادة في درجات قلق الامتحان خلال سنوات الدراسة الجامعية ظاهرة صحية حيث تدفع الطلاب إلى مزيد من التحصيل، وهذا ما سوف يكشف عنه الفرض الخاص بطبيعة العلاقة بين قلق الامتحان والتحصيل الأكاديمي.

ثالثا: مناقشة نتائج الفرض الثالث: يقرر هذا الفرض عدم وجود فروق جوهرية دالة إحصائيا بين متوسط درجات كل من الطلاب والطالبات في التحصيل الأكاديمي (كما يقاس بالمعدل التراكمي) نتيجة تأثير قلق الامتحان، بمعنى آخر يرى هذا الفرض أن تأثير قلق الامتحان في التحصيل الأكاديمي لايختلف باختلاف الجنس. ولاختبار صحة هذا الفرض تم مقارنة انحدارات أداء أفراد العينة الكلية في المعدل التراكمي على قلق الامتحان (النموذج الخطي)، ثم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على متغيرات الجنس وقلق الامتحان، وكذلك التفاعل بينهما لمعرفة تأثير كل هذه العوامل مجتمعة، وقد بينت النتائج وجود تأثير دال إحصائيا لكل هذه العوامل مجتمعة حيث كانت قيمة «ف» 266,94 وهي دالة عند مستوى 001, مما يؤكد أن لهذه العوامل مجتمعة تأثيرا دالا على المعدل التراكمي، الأمر الذي استلزم معه النظر في انحدار كل متغير على المعدل التراكمي بمفرده لمعرفة أثره فيه، وهذا ما يوضحه جدول رقم (4) حيث تبين أن لكل عامل من الجنس وقلق الامتحان والتفاعل بينهما أثراً دالاً على المعدل التراكمي كُلٌ على حِدَة حيث كانت قيمة «ت» = (5,98 - 17,86 - 3,35) على التوالي، وكلها دالة عند مستوى 0,001.

ولما كان للجنس تأثير دال على المعدل التراكمي فلابد من إجراء اختبار التوازي في المجموعتين (الطلاب والطالبات)، وذلك بهدف معرفة ميل انحدار الأداء في المعدل التراكمي عند كل منهما، أي معرفة ما إذا كان الخطان متوازيين

أم لا، وتبين أن قيمة «ف» في اختبار التوازي = 11,20، وهي دالة عند مستوى 001,، أي أن الخطين غير متوازيين، وتشير هذه النتيجة إلى أن المجموعتين تختلفان في درجة الميل مما يدل على أن قوة تأثير قلق الامتحان على الأداء (المعدل التراكمي) تختلف باختلاف الجنس، وبالتالي لابد من معاملة كل مجموعة بطريقة مختلفة فيما بعد، ولكن لماذا يختلف تأثير قلق الامتحان في التحصيل الأكاديمي باختلاف الجنس؟ تبدو هذه النتيجة منطقية جدا طالما اختلفت درجات قلق الامتحان باختلاف الجنس، كما يختلف التحصيل الدراسي باختلاف الجنس أيضا، (انظر جدول رقم 1)، كما أشار كثير من الدراسات التي أجريت على هذا المجتمع إلى مثل هذه النتيجة حيث تبين مثلا أن الطالبات أفضل تحصيلا من الطلاب لأسباب اجتماعية واقتصادية كثيرة (الطواب 1989). كما تبين أن لعامل قلق الامتحان تأثيرا دالا (Main effect) على التحصيل الدراسي عند مستوى 001, بغض النظر عن الجنس، حيث يؤدي القلق الزائد في الامتحان إلى التوتر والضيق عند إجراء الامتحانات، وقيام الطلاب أو الطالبات باستجابات غير مناسبة وغير مرتبطة بالمهمة الأصلية في الامتحان مثل التوتر والخوف من الفشل، أو الإحساس بعدم الكفاءة، وعدم التركيز وتوقع العقاب، الأمر الذي يؤدي إلى الإنجاز السيِّىء، كما يمكن أن يؤدي قلق الامتحان في مستوياته البسيطة إلى دفع الطلاب والطالبات إلى بذل الجهد والمذاكرة والاستعداد للامتحانات، وبالتالي زيادة التحصيل الدراسي، وهذا ما سيكشف عنه بصورة دقيقة الفرض الخاص بطبيعة العلاقة بين درجات قلق الامتحان والتحصيل الأكاديمي، كما تبين أيضا أن تأثير قلق الامتحان في التحصيل الدراسي يتوقف على نوع الجنس (التفاعل الدال). وأشارت النتائج أيضا إلى أن قيمة (ر^{2}) بين عوامل التحصيل الدراسي والجنس وقلق الامتحان والتفاعل بينهما = 0,669، وهذا يمثل الدلالة العملية لهذه العوامل، حيث يمكن القول: إن 67% من التباين في درجات التحصيل الدراسي للعينة الكلية يمكن أن يعود إلى قلق الامتحان والجنس والتفاعل بينهما.

أما عن المعادلة المعيارية للتنبؤ بالتحصيل الأكاديمي عندما يكون الثابت (Intersept) = صفرا هي كالآتي:

المعدل التراكمي = 586, الجنس ـ 71, قلق الامتحان ـ 0,35 الجنس ن قلق الامتحان.

رابعاً: مناقشة نتائج الفرض الرابع: نحاول في اختبار صحة هذا الفرض أن نعرف نوع وطبيعة العلاقة الموجودة بين درجات قلق الامتحان والتحصيل الأكاديمي، (كما يقاس بالمعدل التراكمي) عند كُلّ من طلاب وطالبات الجامعة. ولقد كشفت معاملات ارتباط بيرسون بين درجات قلق الامتحان والمعدل التراكمي عند كل من الطلاب والطالبات والعينة الكلية عن معاملات الارتباط التالية (73,- 70,- 67,) على التوالي، وكلها معاملات ارتباط سالبة، ودالة إحصائيا عند مستوى 001,، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين درجات قلق الامتحان والتحصيل الأكاديمي، أي أن الزيادة في أحد المتغيرين يرتبط بالنقص في المتغير الآخر، أي كلما زاد مستوى قلق الامتحان قل مستوى التحصيل الأكاديمي، والعكس صحيح أيضا، وينطبق هذا على عينة كل من الطلاب والطالبات، والعينة الكلية. ولكن الجديد في هذا البحث هو محاولة معرفة ما إذا كانت هذه العلاقة خطية أم منحنية؟ ولمعرفة شكل هذه العلاقات تم إجراء اختبار العلاقة المنحنية لكل جنس على حِدَة (خاصة وقد تبين من قبل أن المنحنيات غير متوازية)، وذلك عن طريق استخدام الانحدار المتعدد، فقد تم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على قلق الامتحان ومربع قلق الامتحان في عينة الطلاب، وتبين أن قيم «ت» المناظرة للمعامل الجزئي لمربع قلق الامتحان = 2,78 (جدول رقم 5)، وهي دالة عند مستوى 01,، ومما يدل على أن العلاقة بين المعدل التراكمي وقلق الامتحان في مجموعة الطلاب علاقة منحنية، بمعنى أن العلاقة العكسية التي أشرنا إليها من قبل والتي تعني أن نقص المتغير الأول يقابله زيادة في المتغير الثاني لاتسير بصورة متسقة، فالزيادة في أحد المتغيرين عند نقطة معينة يقابلها زيادة في المتغير الآخر، كما أن النقص في أحد المتغيرين عند نقطة معينة يقابلها نقص في المتغير الآخر، وكان هذا واضحا في عينة الطلاب، فالعلاقة العكسية لاتسير بصورة متسقة، بل نجد أن قليلا من قلق الامتحان ربما كان ضروريا لارتفاع مستوى التحصيل الدراسي، كما أن الزيادة في مستوى قلق الامتحان عن حد معين قد يؤدي إلى خفض التحصيل الدراسي، أما عن المعادلة المعيارية للتنبؤ بالتحصيل الأكاديمي عندما يكون الثابت يساوي صفرا في عينة الطلاب في حالة العلاقة المنجنية فهي كالآتي:ـ

المعدل التراكمي = -1,54 قلق الامتحان + 0,72 مربع قلق الامتحان.

وبالمثل قد تم إجراء اختبار العلاقة المنحنية في عينة الطالبات، عن طريق حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على قلق الامتحان ومربع قلق

الامتحان، وتبين أن قيمة «ت» المناظرة للمعامل الجزئي لمربع قلق الامتحان = 21, (جدول رقم 5)، وهي غير دالة إحصائيا، وهذا يعني أن العلاقة بين المعدل التراكمي وقلق الامتحان في مجموعة الطالبات علاقة خطية، أي ان الزيادة في درجات قلق الامتحان في جميع صوره ومستوياته ترتبط بنقص في درجات التحصيل الدراسي، والعكس صحيح أيضا، فالنقص في درجات قلق الامتحان في جميع صوره ومستوياته يرتبط مع الزيادة في درجات التحصيل الدراسي في عينة الطالبات. والمعادلة المعيارية للتنبؤ بالتحصيل الأكاديمي في عينة الطالبات تكون: المعدل التراكمي = -86, قلق الامتحان + 06, مربع قلق الامتحان.

وتتفق هذه النتيجة بالنسبة لعينة الطالبات مع دراسة (Hunsley, 1985) حين ارتبط قلق الامتحان عند طلاب الجامعة بالأداء السيِّىء في الامتحان في صورة علاقة خطية وليست منحنية، إلا أن هانسلي لم يفصل في العينة بين الطلاب والطالبات، وتعامل معهما بصورة كلية.

خامساً: مناقشة نتائج الفرض الخامس: يحاول هذا الفرض اختبار أثر عامل الذكاء في العلاقة بين درجات قلق الامتحان والتحصيل الأكاديمي (كما يقاس بالمعدل التراكمي)، عند كل من طلاب وطالبات الجامعة. وبناء على ذلك تم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على متغيرات قلق الامتحان ومربع قلق الامتحان والذكاء مجتمعة في عينة الطلاب (النموذج المنحني)، وأشارت النتائج إلى أن للمتغيرات الثلاثة مجتمعة تأثيرا دالا على المعدل التراكمي، حيث كانت قيمة «ف» = 156,97 وهي دالة عند مستوى 001,، الأمر الذي استلزم معه النظر في تأثير كل عامل على حِدَة لمعرفة أثر قلق الامتحان بعد ضبط عامل الذكاء. وأشارت النتائج في جدول رقم (6) إلى أن المعامل الجزئي لقلق الامتحان في هذه الحالة = -055,، وقيمة «ت» المناظرة -4,73 وهي دالة عند مستوى 001,، مما يؤكد استمرار تأثير قلق الامتحان في التحصيل الأكاديمي حتى بعد ضبط عامل الذكاء عن طريق الانحدار المتعدد، كما تبين أيضا أن المعامل الجزئي لمربع قلق الامتحان 0003,، وقيمة «ت» المناظرة = 2.4، وهي دالة عند مستوى 05, مما يدل على استمرار العلاقة المنحنية بين قلق الامتحان والتحصيل الدراسي في عينة الذكور حتى بعد ضبط عامل الذكاء. كما يتضح من نتائج هذا الجدول أيضا أن المعامل الجزئي (Beta) لعامل الذكاء = 0179, وقيمة «ت» المناظرة = 2,78 وهي دالة عند مستوى 01, مما يؤكد استمرار أهمية عامل الذكاء في التحصيل الدراسي.

والأمر المهم الذي تؤكده هذه النتائج هو أن تأثير قلق الامتحان ومربعه ظل دالا إحصائيا حتى بعد استبعاد أثر عامل الذكاء في عينة الطلاب، كما تبين أن معادلة التنبؤ المعيارية كالآتي:

المعدل التراكمي = -1,27 قلق الامتحان + 62, مربع قلق الامتحان + 191, الذكاء.

وهذا أيضا ما كشفت عنه معاملات ارتباط بيرسون بين قلق الامتحان والتحصيل الأكاديمي في عينة الطلاب (-73,)، ثم معامل الارتباط الجزئي Partial Correlation بعد عزل أثر الذكاء حيث أصبحت (-42,)، والارتباطات دالة في الحالتين عند مستوى 001,.

أما بالنسبة للطالبات فقد تم أيضا حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على متغيرات قلق الامتحان والذكاء (النموذج الخطي)، وتبين أن لهذه العوامل مجتمعة تأثيرا دالا أيضا على المعدل التراكمي حيث كانت قيمة «ف» = 195,72، وهي دالة عند مستوى 001,، الأمر الذي استلزم معه النظر في تأثير قلق الامتحان والذكاء كلٌ على حِدَة.

وتبين من الجدول رقم (7) لعينة الطالبات أن المعامل الجزئي لقلق الامتحان = -0,33، وقيمة «ت» المناظرة = −7,60، وهي دالة عند مستوى 001, مما يؤكد استمرار تأثير قلق الامتحان حتى بعد ضبط عامل الذكاء. كما تبين أيضا أن المعامل الجزئي لعامل الذكاء في عينة الطالبات = 0318,، وقيمة «ت» المناظرة = 3,6، وهي دالة عند مستوى 001, مما يؤكد استمرار أهمية عامل الذكاء في التحصيل الدراسي عند عينة الطالبات، أما عن معادلة التنبؤ المعيارية في هذه الحالة فهي:

المعدل التراكمي = −2,64 (الثابت) −033, قلق الامتحانات + 032, الذكاء

وهذا ما كشفت عنه أيضا معاملات ارتباط بيرسون بين درجات قلق الامتحان والتحصيل الأكاديمي في عينة الطالبات (-70,)، ثم معامل الارتباط الجزئي بينهما بعد استبعاد أثر الذكاء من هذه العلاقة حيث أصبحت (-33,) والارتباطات دالة إحصائيا في الحالتين عند مستوى 001, .

سادساً: مناقشة نتائج الفرض السادس: يرى هذا الفرض أن تأثير قلق الامتحان في التحصيل الأكاديمي عند طلاب وطالبات الجامعة لايختلف بعد استبعاد أثر

عوامل الذكاء والمستوى الدراسي، بمعنى أن انحدار التحصيل الأكاديمي على قلق الامتحان عند كل من الطلاب والطالبات لايختلف بعد عزل تأثير عوامل الذكاء والمستوى الدراسي.

ووفقا لهذا الفرض فقد تم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على متغيرات قلق الامتحان، ومربع قلق الامتحان، والذكاء والمستوى الدراسي مجتمعة في عينة الطلاب (النموذج غير الخطي)، وتبين أن لهذه العوامل مجتمعة تأثيرا دالا على المعدل التراكمي حيث كانت قيمة «ف» = 147,1، وهي دالة عند مستوى 001,، وبالتالي لابد من النظر في تأثير قلق الامتحان بمفرده بعد ضبط عوامل الذكاء والمستوى الدراسي. وأشارت نتائج (جدول رقم 8) إلى أن معامل الانحدار (Beta) لقلق الامتحان في عينة الذكور = -63, وقيمة «ت» -5,78 وهي دالة عند مستوى 001, مما يؤكد استمرار تأثير قلق الامتحان في التحصيل الأكاديمي عند الذكور حتى بعد عزل تأثير الذكاء والمستوى الدراسي، كما تبين أيضا أن المعامل الجزئي لمربع قلق الامتحان = 0003, وقيمة «ت» المقابلة = 2,87 وهي دالة عند مستوى 01, مما يؤكد استمرار العلاقة المنحنية في انحدار المعدل التراكمي على قلق الامتحان حتى بعد ضبط عوامل الذكاء والمستوى الدراسي، فالعلاقة المنحنية موجودة في عينة الطلاب وفي جميع حالات البحث سواء تم ضبط الذكاء بمفرده أو ضبط الذكاء والمستوى الدراسي معا. كما تشير نتائج (جدول رقم 8) إلى أن المعامل الجزئي لعامل الذكاء في هذه الحالة = 0085, وقيمة «ت» المقابلة = 1,38 وهي غير دالة إحصائيا، مما يشير إلى بداية اختفاء تأثير الذكاء في هذا التصميم، (أي عند ضبط المستوى الدراسي مع الذكاء)، رغم وجود تأثيره الدال في جميع الحالات السابقة، كما أن تأثير المستوى الدراسي في المعدل التراكمي كان دالا احصائيا حيث تبين أن المعامل الجزئي للمستوى الدراسي = 0,135 وقيمة «ت» المقابلة = 5,93 وهي دالة عند مستوى 0,001، مما يؤكد استمرار أثر المستوى الدراسي في التحصيل الأكاديمي بصورة دالة إحصائيا، وإنه لمدهش حقا أن يختفي أثر الذكاء في هذه الحالة فقط، ويظهر أثر المستوى الدراسي بدلا منه مع عينة الطلاب فقط. وتبدو هذه النتيجة منطقية إذا نظرنا إلى كل من العامِلَيْن في الوقت نفسه، فكلما زاد مستوى الفرقة الدراسية المقيد فيها الطالب أو الطالبة في الجامعة زاد معه (أو معها) المعدل التراكمي، وذلك نتيجة الخبرة المكتسبة خلال سنوات الدراسة في الجامعة من حيث النظام الجامعي ومتطلباته وطرق الاستذكار التي

تؤدي إلى أفضل درجات في التحصيل الأكاديمي، أما من حيث المعادلة العادية للتنبؤ بالمعدل التراكمي فهي كالآتي:

المعدل التراكمي = 3,44 - 063, قلق الامتحان + 0085, ذكاء + 0003, مربع قلق الامتحان + 0,135 المستوى الدراسي.

وكذلك الحال في عينة الطالبات فقد تم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمعدل التراكمي على متغيرات قلق الامتحان والذكاء والمستوى الدراسي كعوامل مجتمعة (النموذج الخطي)، وتبين أيضا أن لهذه العوامل مجتمعة تأثيرا دالا على التحصيل الأكاديمي، كما يقاس بالمعدل التراكمي، حيث كانت قيمة «ف» = 181,3 وهي دالة عند مستوى 001,، الأمر الذي يستلزم أن ننظر في تأثير كل عامل من هذه العوامل على حِدَة في المعدل التراكمي بعد استبعاد أثر الذكاء والمستوى الدراسي أيضاً. وأشارت نتائج (جدول رقم 9) أن معامل الانحدار (Beta) لقلق الامتحان في عينة الطالبات = -0,041، وقيمة «ت» المناظرة = -10,18 وهي دالة عند مستوى 001,، مما يؤكد تأثير قلق الامتحان في التحصيل الأكاديمي عند الطالبات حتى بعد عزل أثر كل من الذكاء والمستوى الدراسي.

كما تشير هذه النتائج أيضا إلى أن معامل الانحدار (Beta) لعامل الذكاء في هذه الحالة = 018, وقيمة «ت» المقابلة = 2,27 وهي دالة عند مستوى 05,، أي استمرار أثر الذكاء في المعدل التراكمي حتى مع ضبط المستوى الدراسي معه في عينة الطالبات، أما بالنسبة لعامل المستوى الدراسي فقد تبين أن معامل الانحدار = 0,21 وقيمة «ت» المناظرة = 7,19 وهي دالة عند مستوى 001, مما يؤكد استمرار أثر المستوى الدراسي في التحصيل الأكاديمي في عينة الطالبات أيضاً. أما عن معادلة التنبؤ بالتحصيل الأكاديمي فهي كالآتي:

المعدل التراكمي = 3,023 - 041, قلق الامتحان + 018, ذكاء +21, المستوى الدراسي.

وهكذا يمكن القول بأن نتائج هذه الدراسة قد أيدت هذا الفرض السادس في أن تأثير قلق الامتحان في التحصيل الأكاديمي لا يختلف بعد استبعاد أو ضبط عامل الذكاء والمستوى الدراسي، كما أن شكل هذه العلاقة لم يتغير بتغير ضبط هذه المتغيرات سواء في عينة الطلاب أو عينة الطالبات.

الهوامش

(1) تكونت العينة المبدئية من (465) طالباً وطالبةً، وبعد تدقيق استجاباتهم على المقاييس المستخدمة، تم استبعاد الطلاب والطالبات الذين لم يتموا الأداء على المقاييس المطلوبة، أو الذين تعذر الحصول على معدلاتهم التراكمية، وقد روعي في العينة النهائية اختيار (50) طالبا، (50) طالبة من كل مستوى دراسي بطريقة عشوائية، وحتى تكون المجموعات متساوية العدد تسهيلا للعمليات الإحصائية.

(2) حاول الباحث التأكد من مدى تجانس وتباين مجموعات الطلاب والطالبات في كل المتغيرات موضوعَ الدراسة، وذلك باستخدام اختبار «ف» لقياس التجانس، وذلك بهدف اختيار معادلة «ت» المناسبة لكل حالة، وقد تبين أن كل المجموعات متجانسة ماعدا مجموعتي طلاب وطالبات المستوى الرابع في قلق الامتحان والمعدل التراكمي حيث كانت قيمة «ف» دالة عند مستوى 05, - 01, على التوالي.

(3) حيث إن المجموعات الأربع متساوية العدد (ن = 100) ففي جميع هذه الحالات تم قسمة تباين الخطأ داخل المجموعات (231,04) على عدد أفراد المجموعة الواحدة = 1,32. انظر جدول رقم 3 (Glass & Stanley, 1970: 383).

المصادر العربية

أحمد، ز، ت.

1986 «دراسة قلق الاختبار وعلاقته بالمهارات الدراسية والتحصيل الدراسي لدى طلاب المرحلة الثانوية»، القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات النفسية. المؤتمر الثاني لعلم النفس في مصر 28/26 أبريل.

الطواب، س. م.

1989 «أثر تفاعل مستوى دافعية الإنجاز والذكاء والجنس على التحصيل الدراسي لدى طلاب وطالبات جامعة الإمارات العربية المتحدة». حولية كلية التربية ـــ جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الخامس.

تركي، م. أ.

1981 «قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة»، الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية العدد 3.

صالح، أ. ز.

1974 تعليمات اختبار الذكاء المصور، القاهرة: المطبعة العالمية.

عبد الحافظ، ل. ع.

1984 : مقياس قلق الامتحان: كراسة التعليمات ـــ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

المصادر الأجنبية

Allen, G., Lerner, W., Wayne, M. & Hinrichson, J.
1972 "Study Behaviors and their relationships to test anxiety and academic performance". Psychological Reports, 30, 410-417.

Benjamin, M., Mckeachie, W.J., Lin, Y. & Holinger, D.P.
1981 "Test Anxiety: Deficits in Information Processing". Journal of Educational Psychology, 73, 816-824.

Benjamin, M., Mckeachie, W.J., & Lin, Y.
1987 "Two Types of Test-Anxious Students: Support for an Information Processing Model". Journal of Educational psychology, 79, 131-136.

Corisini, R.J. (Ed.).
1987 Concise Encyclopedia of Psychology. New York: John Wiley & Sons.

Cox, F.N.
1964 "Test Anxiety and Achievement Behavior Systems Related to Examination Performance in Children". Child Development, 35. 909-915.

Culler, R.E. & Holahan, C.J.
1980 "Test Anxiety and Academic Performance: The Effects of Study Related Behaviors". Journal of Educational Psychology, 72, 16-20.

Edwards, A.J. & D.P. Scannell.
1968 Educational Psychology: The Teaching - Learning Process. Scranton, Penn., International Textbook Company.

Glass, G.V. & Stanley, J.C.
1970 Statistical Method in Education and Psychology, Englewood Gliffs, New Jersey: Prentice - Hall, Inc.

Hill, K.T. & Sarason, S.B.
1966 "The Relation of Test Anxiety and Defensiveness to Test and School Performance Over the Elementary School Years. A Further Longitudinal Study" Monographs of the Society for Research in Child Development, 31, No. 2, 265-268.

Hunsley, J.
1985 "Test Anxiety, Academic Performance and cognitive appraisals". Journal of Educational Psychology 77, 678-682.

———

1987 "Cognitive processes in Mathematics Anxiety and Test Anxiety: The Role of Appraisals, Internal Dialoge, and Attribution". Journal of Educational Psychology, 79, 388-392.

Paulman, R.G. & Kennelly, K.J.

1984 Test Anxiety and Ineffective Test Taking: Different names, Same Construct? Journal of Educational Psychology, 76, 279-288.

Rocklin, T. & Thompson, J.

1985 "Interactive Effects of Test Anxiety, Test Difficulty and Feedback" Journal of Educational Psychology, 77. 368-372.

———

1961 "Test Anxiety And Intellectual Performance of College Students". Journal of Educational Psychology, 52, 201-206.

———

1980 "Introduction to the study of test anxiety": In Sarason, I.G. (Ed.), Test anxiety: Theory research and applications. Hillsdale, N.J.: Erlbaum, (PP. 3-14).

Sarason, I.G.

1984 Stress, Anxiety and Cognitive Interference: Reactions to Tests? Journal of Personality and Social psychology, 46. 929-938.

Silverman, M., Davids, A. & Andrews, J.

1963 "Powers of Attention and Academic Achievement". Perceptual and Motor Skills, 17, 243-249.

Simons, R.H. & Bibb, J.J.

1974 "Achievement Motivation, Test Anxiety, and Underachievement in the Elementary School". Journal of Educational Research, 67, 366-369.

Tryon, G.S.

1980 "The Measurement and Treatment of Test Anxiety" Review of Educational Research, 50. 353-372.

Wine, J.D.

1971 "Test Anxiety and the Direction of Attention" Psychological Bulletion, 76, 92-104.

———

1980 Cognitive Attentional Theory of Test Anxiety" In I.G. Sarason (Ed.), Test Anxiety: Theory, research and application. Hilsdale, N.J.: Erlbaum, (PP. 349-385).

استلام البحث يونيو 1989

اجازة البحث ديسمبر 1991


مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية نحو رؤية عربية

رمزي زكي
معهد التخطيط القومي ـ القاهرة

لا شك في أن الموضوع الذي سوف نتحدث فيه، هو موضوع خطير للغاية، ألا وهو أزمة الديون الخارجية للدول النامية. وهي أزمة فعلاً، بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، بمعنى أنها مشكلة وصلت إلى مستوى حرج يصعب حله. حقاً إننا لو نظرنا تاريخياً لتطور الديون الخارجية لمجموعة الدول النامية فسوف نلحظ على الفور أن تلك الديون، التي تشكل حالياً أزمة صعبة المراس لم تكن موجودة إبان فترة الاستعمار. إذ نلحظ أن الأمر الشائع والعادي خلال فترة الاستعمار، هو أن موازين مدفوعات هذه الدول، التي كانت آنذاك مستعمرات وشبه مستعمرات وبلاد تابعة، كانت تحقق في الوضع العادي فائضاً، بحكم تخصصها في إنتاج وتصدير المواد الخام، وضآلة قيمة وارداتها. وهذا الفائض كان يجعلها دائنة في الأجل القصير، وإن كانت مدينة حقيقة بسبب وجود أحجام ضخمة جداً من الاستثمارات الأجنبية الخاصة في أراضيها. كان الفائض الذي يتحقق في ميزان المدفوعات ينساب إلى الخارج لتمويل خدمة فوائد وأرباح وأموال هذه الاستثمارات الأجنبية. وبحكم وجود هذا الفائض، كان بإمكان تلك الدول أن تخدم أعباء ديونها الخارجية في تلك الفترة، دون أن تواجه حرجاً. وعقب تحرر هذه الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع تعاظم حركة التحرر الوطني، وبدء هذه الدول التطلع نحو التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة لشعوبها، واجهت هذه الدول مشكلة الموارد المحلية، أي الفجوة القائمة بين حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف النمو، وحجم المدخرات المحلية التي كانت تتحقق فعلاً. ورغم أن هذه الفجوة كانت موجودة، إلاّ أن مجموعة الدول النامية في الخمسينات والستينات استطاعت أن تجابه هذه الفجوة، ليس من خلال الاستدانة المفرطة أو من خلال استقدام رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، وإنما

من خلال زيادة تعبئة وحشد الموارد المحلية (من خلال تأميم الاستثمارات الأجنبية، والسيطرة على موارد الثروة الطبيعية، والتحكم في النظام المصرفي والرقابة على الصرف، وتشجيع الادخار المحلي) ثم اللجوء بعد ذلك إلى القروض الخارجية لتمويل ما تبقى من هذه الفجوة. ولم يكن الأمر يمثل لهذه البلدان مشكلة حتى نهاية الستينات تقريباً. وبعبارة أخرى، ان حجم الأعباء التي كانت تتمخض عن الديون، ممثلة في مبالغ الفوائد والأقساط، كان من السهل تمويلها من خلال الاقتراض ومن خلال الفائض في الميزان التجاري. على أن المشكلة بدأت تظهر على نحو واضح في السبعينات، حينما اتجه العجز في موازين المدفوعات للنمو بأرقام فلكية بسبب تراخي الطلب على صادراتها من المواد الخام وانخفاض أسعارها، من جراء موجة الكساد التي كانت تضرب بقوة الاقتصادات الرأسمالية الصناعية آنذاك، وبسبب الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار وارداتها من المواد الغذائية ومواد الطاقة والسلع المصنعة والأدوات الإنتاجية أيضاً. وآنذاك حدث في العالم الرأسمالي ما يمكن أن يسمى «بالتخمة في السيولة الدولية» نتيجة لإعادة تدوير الفوائض النفطية ونتيجة لتراكم مدخرات كبيرة في البنوك وأسواق النقد ولا تجد من يطلبها، بسبب موجة الكساد والركود التي كانت تخيم على العالم الرأسمالي آنذاك. وحينئذ وجدت البنوك التجارية الدولية الفرصة لكي تعيد تدوير ما تراكم لديها من مدخرات في شكل قروض كبيرة تمنحها للبلدان النامية ذات العجز المالي. ومن ناحية أخرى، استسهلت البلدان النامية هذا الاقتراض في ذلك الوقت، لأن الموارد المقترضة كانت متاحة وبكميات كبيرة، وبدون قيود كثيرة، إلى أن وصلنا إلى بداية عقد الثمانينات، حينما انفجرت أزمة ديون أمريكا اللاتينية بتوقف المكسيك والأرجنتين ودول أخرى عن الدفع. وبعد ذلك وجدت البلدان النامية نفسها في مأزق شديد، أهم معالمه هو أن جبل الديون الذي تراكم عليها قد بدأ يتمخض عن أعباء شديدة لا تستطيع أن تتحملها، وفي الوقت نفسه، توجد بها عجوزات ضخمة في موازين مدفوعاتها، مما يستدعي الاستدانة، بينما مصادر الاقتراض الخارجي كانت تقريباً قد جفت، أو قلت كثيراً بسبب بدء البنوك ومصادر الإقراض الخاصة إعادة النظر في سياساتها السخية في الإقراض ولجوئها إلى تطبيق كثير من القيود والضوابط التي قللت من نمو حجم القروض الدولية. ولنا أن نتخيل المأزق الذي وقعت فيه مجموعة هذه الدول، إذا ما علمنا أنه في الفترة ما بين 1973 حتى 1982 كان حجم القروض الدولية ينمو سنوياً في حدود 27٪، وبعد عام 1982 انخفض هذا المعدل إلى حوالي 7٪. وهو انخفاض كبير كما هو واضح.

إن الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية يتمثل في الخصائص التالية:

1 - فيما يتعلق بالحجم الإجمالي لهذه الديون فهو يصل إلى تريليون و 450 بليون

دولار في عام 1989. ولكن أود في هذا الخصوص، أن أشير، إلى أن أي رقم مطلق للديون هو رقم غير حقيقي، ذلك لأن البيانات المنشورة، سواء على الصعيد القطري أو المستوى الإقليمي، أو حتى على مستوى إحصائيات البنك الدولي، تستبعد بعض أنواع معينة من الديون، وبالذات الديون العسكرية، وهي ديون قد تمثل لبعض البلاد المدينة أرقاماً كبيرة. وحتى وقت قريب، كانت بيانات وإحصاءات البنك الدولي لا تتضمن التزامات الدولة تجاه صندوق النقد الدولي. كما أن كثيراً من الإحصائيات يستبعد الديون الخاصة التي عقدها القطاع الخاص والتي لم تضمنها الحكومة. هناك إذن ألوان كثيرة من الديون لا تدخل في الأرقام المنشورة. وعليه نستطيع أن نقول، إن أي رقم منشور لا يمثل الحقيقة وإنما هو جزء منها.

2 - إن هذه الديون في الواقع تتوزع في ما بين قارات العالم المختلفة. نصيب دول أمريكا اللاتينية منها 37٪، ودول أفريقيا والشرق الأوسط 23٪، ودول آسيا والباسفيكي 26٪، ودول أوروبا والبحر المتوسط 14٪ (طبقاً لأرقام 1988).

3 - وفي ما يتعلق بنمط استخدام هذه الديون، وهل مولت الاستهلاك الجاري أم مولت الاستثمارات الإنتاجية، فإنه من أصعب الأمور معرفة ذلك. ولكن أغلب الظن، أن الشطر الأعظم من تلك الديون قد استخدم في تمويل الاستهلاك الجاري وشراء الأسلحة والذخائر. والقدر القليل هو الذي استخدم في تمويل الاستثمار. وهذا يمثل، في الحقيقة، بعداً مهماً في فهم الأزمة. فحينما تستخدم القروض في تمويل الاستهلاك الجاري فإنها تظل عبئاً على ميزان المدفوعات، لأن نمط هذا الاستخدام لا يولد أي موارد، مباشرة أو غير مباشرة، لتمويل خدمة أعباء الاقتراض.

4 - ولو نظرنا لآخر مؤشرات نشرت عن الديون الخارجية، فإننا سوف نلاحظ أن أهم معلم من هذه المؤشرات الآن هو ما يلي: ان مبالغ خدمة الدين، أي الفوائد والأقساط التي تدفعها مجموعة الدول المدينة، أصبح يفوق كثيراً حجم ما يتدفق إليها من قروض واستثمارات جديدة، مما يعني أن الموارد تخرج، بشكل صافٍ Net Transfer من الدول المدينة الفقيرة إلى البلاد الدائنة المتقدمة.

وآخر جدول قمت بتركيبه من آخر تقرير نشرته منظمة الأونكتاد لعام 1989 عن «التجارة والتنمية»، نجد فيه أنه ابتداء من عام 1982 أصبحت الموارد تتدفق بشكل صافٍ ومستمر من العالم الثالث المدين إلى الدول الدائنة. ففي عام 1983، مثلاً، خرج من العالم الثالث 42,1 مليار دولار بشكل صافٍ. وفي عام 1986 ارتفع الرقم إلى

49,5 مليار دولار، وفي عام 1988 وصل الرقم إلى 44,8 مليار دولار. وهذا هو فقط ما يخرج من موارد حقيقية من العالم الثالث عبر بوابة الدين الخارجي. لكن، هناك أموال وموارد كثيرة تخرج من هذه الدول أيضاً عبر بوابات أخرى. لنأخذ على سبيل المثال حجم المال الهارب والمهرّب من هذه الدول، سوف نجد أنه يمثل مبالغ ضخمة جداً. وهناك دول نجد فيها أن حجم المال الذي هرب منها أو هرّب (وثمة فرق بين الاثنين) يمثل أحياناً حجماً يفوق حجم الديون الخارجية للدولة. وهذا أمر نشهده على وجه الخصوص في حالة فنزويلا. ولا نستثني أيضاً حالة البلاد العربية في هذا السياق، حيث توجد أموال ضخمة تستثمر باسم الأفراد والمؤسسات الخاصة في الخارج لكل الدول العربية المدينة. وهذا في الواقع وضع، بالطبع، يمثل تناقضاً غريباً. إذ كيف يخرج المال من البلد في الوقت الذي يستدين فيه البلد؟ على أن الأموال التي تخرج من البلاد الفقيرة المدينة إلى الشمال المتقدم، لا تتمثل فقط في مبالغ خدمة الديون والأموال الهاربة والمهربة للخارج. هناك أيضاً الأموال التي تتمثل في الخسائر التي تتحقق من جراء تدهور شروط التجارة الخارجية Terms of Trade حيث إن العلاقة النسبية ما بين أسعار الصادرات للدول المدينة وأسعار وارداتها في تدهور مستمر مما يؤدي إلى تكبد هذه البلاد خسائر كبيرة. وإذا أضفنا إلى هذا أيضاً، حجم الأرباح التي تجنيها الاستثمارات الأجنبية الموجودة داخل هذه البلدان وتحولها للخارج وهي أيضاً أرقام كبيرة، ثم أضفنا إلى ذلك الموارد التي تُنزح منها عبر تجارة السلاح وعبر كثير من الأمور الأخرى، فربما نجد أن حجم ما خرج من موارد صافية من العالم الثالث المدينة في عام 1988 قد لا يقل عن 150 مليون دولار. ومن هنا، فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: من يساعد من؟ لأن العالم الثالث، الفقير المدين، هو الذي تخرج منه الآن الموارد بشكل صافٍ إلى الدول الدائنة المتقدمة.

والآن سوف أحاول في الجزء التالي من التحليل الإجابة عن سؤال مهم، وهو: كيف نشخص هذه الأزمة؟ لأن تشخيص الأزمة؛ أي معرفة جوهرها أو كنهها، هو أمر مهم جداً إذا كنا نبحث عن علاج جذري لها. لأنه من المعلوم، أن التشخيص السليم يمثل نصف العلاج كما يقولون. والواقع أنه حينما تفاقمت أزمة الديون الخارجية وانفجرت بعد عام 1982، ظهر سيل عارم من الدراسات والبحوث والكتابات التي حاولت أن تفسر هذه الأزمة. وسوف أختار الآن خمسة «تشخيصات» راجت مؤخراً في ساحة البحث الاقتصادي للديون الخارجية. ثم أعرض عليكم بعد ذلك وجهة نظري في هذه الأزمة، أي «تشخيصي» الخاص.

أحدث مؤشرات المديونية الخارجيّة لدول العالم الثالث للفترة 1981-1988

المؤشر والدليل	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
	نسبة خدمة الديون إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات							
لكل الدول المدينة:								
النسبة الفعلية	152,1	181,2	199,7	192,7	215,0	249,7	246,9	216,1
النسبة بأسعار الصادرات	152,1	169,8	170,0	170,0	181,8	188,3	194,9	178,7
لعام 1981								
للدول ثقيلة المديونية:								
النسبة الفعلية	211,3	266,0	297,2	276,8	291,0	253,6	351,2	211,0
النسبة بأسعار الصادرات	211,3	244,8	247,8	233,7	238,1	259,5	278,7	249,7
لعام 1981								
للدول الإفريقية شبه الصحراوية:								
النسبة الفعلية	130,5	176,2	216,9	206,0	229,9	320,0	392,3	418,5
النسبة بأسعار الصادرات	130,5	155,1	160,6	167,5	188,1	231,1	277,7	286,3
لعام 1981								
	نسبة مدفوعات الفوائد (فقط) لإجمالي حصيلة الصادرات من السلع والخدمات							
لكل الدول المدينة:								
النسبة الفعلية	16,0	18,3	15,8	16,3	16,0	16,0	14,2	13,3
النسبة بأسعار الصادرات	16,0	17,1	13,5	14,0	13,5	12,0	11,3	11,0
لعام 1981								
للدول ثقيلة المديونية:								
النسبة الفعلية	26,8	32,6	27,2	27,3	25,7	25,8	22,4	22,4
النسبة بأسعار الصادرات	26,8	30,0	22,7	23,0	21,0	19,0	17,8	17,9
لعام 1981								
للدول الإفريقية شبه الصحراوية:								
النسبة الفعلية	9,4	11,0	11,9	13,1	12,6	11,3	12,5	14,5
النسبة بأسعار الصادرات	9,4	9,7	8,8	10,6	10,3	8,2	8,8	9,9
لعام 1981								
	التدفق الصافي للموارد المالية ببلايين الدولار							
لكل الدول المدينة	27,7	6,8	42,1-	32,6-	39,4-	49,5-	32,6-	44,8-
للدول ثقيلة المديونية	19,6	6,9-	49,0-	38,0-	38,9-	46,2-	18,9-	42,5-
للدول الإفريقية شبه الصحراوية	4,7	3,5	4,6	0,3	2,2-	0,1-	1,9	2,1

Source: UNCTAD: **Trade and Development Report, 1989,** New York 1989, P. 38.

وأول هذه الاتجاهات، هو الاتجاه الذي كان يرى أن هذه الأزمة هي عبارة عن تطبيق فاشل للنظرية الكينزية على المستوى العالمي. فنحن نعلم أن جون ماينرد J.M Keynes في نظريته العامة 1936، كان ينصح بأنه في الفترات التي يحدث فيها الكساد يجب أن تتدخل الدولة لكي تعوض النقص الذي يحدث في حجم الطلب الكلي الفعال، وذلك من خلال زيادة الإنفاق والاستثمارات العامة وتخفيض الضرائب وسعر الفائدة (سياسة النقود الرخيصة) حتى يمكن زيادة حجم الطلب الكلي إلى مستوى يمكّن من تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة. والذين يعتقدون بأن هذه الأزمة، هي عبارة عن تطبيق فاشل للكينزية، يرون بأننا إذا نظرنا إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي في فترة السبعينات فيمكن القول إنه كان يمر أيضاً بأزمة ركود. فقد كان هناك تدهور في معدلات النمو، وطاقات عاطلة، وظهرت فيه مشكلات لم تكن موجودة من قبل، مثل تعاصر البطالة مع التضخم Stagflation، وغير ذلك من مظاهر كسادية، فلجأت الدول الرأسمالية في محاولة منها لتنشيط الطلب على المستوى العالمي، إلى زيادة الائتمان المقدم إلى البلدان النامية. ولهذا نجد مثلاً أن تقريراً مهماً، وهو تقرير: «الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء» الذي أصدرته اللجنة المستقلة برئاسة فيلي برانت W. Brandt ومجموعته والذي صدر في عام 1980، يقول في إحدى صفحاته: «لقد اعتمد النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية خلال السنوات الأخيرة الماضية إلى حد كبير على ما حدث من إعادة لتدوير كميات ضخمة من الفوائض المالية من خلال البنوك التجارية وعلى الأخص إلى الدول النامية متوسطة الدخل. فقد ساعد ذلك على تجنب حدوث ارتفاع أكثر في مستوى البطالة، وفي حجم الطاقات الإنتاجية العاطلة، بل حتى في مستوى التضخم». (صفحة 204/203 من الطبعة العربية). ويقول أيضاً: «إنه لو كانت الدول النامية غير الأعضاء في منظمة الأوبك قد لجأت إلى تخفيض وارداتها من السلع الصناعية، من أجل مواجهة الزيادة التي طرأت خلال عامي 1974-1973 على أسعار النفط، لزاد عدد العاطلين عن العمل في دول المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية بثلاثة ملايين» (صفحة 204، نفس التقرير). وهاتان الفقرتان تعنيان، أن كل مال أقرض للبلدان النامية ارتبط، في الواقع، في نفس المكان واللحظة، بانسياب الصادرات من الدولة الدائنة إلى الدول المدينة. ذلك أن هذه القروض كانت في شكل مقيد Tied Loans، أي ارتبطت بتوريدات سلعية، فهنا نجد أن زيادة القروض، أو مديونية العالم الثالث ارتبطت بزيادة التصدير في العالم الدائن، وبالتالي أدى هذا التصدير إلى تشغيل طاقات، وإلى توظيف عمالة، وإلى توليد دخل لم يكن من الممكن أن يتوافر دون هذا المصدر التمويلي. وعليه يعتقد أنصار

هذا التشخيص أن مشكلة المديونية في العالم الثالث حالياً هي نتاج حتمي لتطبيق الكينزية على صعيد عالمي وتعبر في نفس الوقت عن المشكلة التي تواجهها النظرية الكينزية منذ فترة، حيث أنها، أي تلك النظرية، قد وضعت برمتها في منطقة حصار شديد في الدول الرأسمالية الصناعية حينما ظهرت ظواهر جديدة في الاقتصاد الرأسمالي لم تستطع أن تفسرها، وحينما لم تستطع السياسات الكينزية أن تنتشل البلدان الرأسمالية من حالة الكساد التي عمت فيها.

وواضح أن أنصار هذا التشخيص، يعقدون مناظرة طريفة بين الحصاد العملي للكينزية على صعيدها المحلي، وبين نتائجها التطبيقية على صعيدها العالمي. فكما أن تطبيق الكينزية في البلاد الرأسمالية الصناعية قد تمخض، عبر ممارسات السنين الماضية، إلى زيادة عرض النقود زيادة هائلة، لتمويل عجز الموازنة العامة الناجم عن زيادة حجم الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والعبث بأحوال الاستقرار النقدي والسعري، كذلك فإن تنشيط الطلب العالمي في منظومة الاقتصاد الرأسمالي الدولي من خلال ضخ القروض المتزايدة للدول النامية، قد أدى إلى زيادة كمية السيولة الدولية على نحو مفرط، ومن ثم إلى العبث بعلاقات الدائنية والمديونية في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي يجد ترجمته العملية في أزمة عدم مقدرة البلاد المدينة على السداد.

أما التشخيص الثاني الذي يتصدى لتفسير أزمة المديونية الخارجية وبشكل متزايد في الآونة الأخيرة فهو التفسير الذي يرى أن الأزمة هي في الواقع أزمة إفراط طلب Excess Demand تعاني منه البلدان المدينة، على أساس أن هذه البلدان يوجد بها تضخم في الطلب، أي زيادة في حجم الطلب الكلي يفوق حجم المقدرة الفعلية للعرض الحقيقي للسلع والخدمات. وهذا يمثل حالة من عدم التوازن، تعكس نفسها في وجود اختلالين واضحين. الاختلال الأول، هو الاختلال الداخلي، الذي يتمثل في وجود عجز في الموازنة العامة للدولة وفي زيادة الاستثمار عن الادخار. وتكون محصلة هذا الاختلال وجود فائض عرض في كمية النقود بشكل يتعارض مع اعتبارات التوازن النقدي مما يؤدي إلى وجود تضخم Inflation بها. أما الاختلال الآخر، فهو الاختلال الخارجي الذي يعكس نفسه في عجز الحساب الجاري للدول النامية، وهو الاختلال الذي ينجم أساساً من زيادة الواردات عن الصادرات مما يجعل هناك فجوة في الموارد الخارجية (العملات الأجنبية). لكي تواجه الدولة هذين الاختلالين تجد نفسها مضطرة للاستدانة من الخارج. ومن المعلوم لنا، أنه طبقاً لما يسمى بنموذج

الفجوتين Two Gaps Model المشهور في التحليل الاقتصادي، فإن الفجوة الداخلية للموارد المحلية والتي يمكن قياسها من خلال فجوة الاستثمار والادخار، تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية، أي عجز الحساب الجاري، في أي فترة سابقة Ex-post. وعليه فإن زيادة الديون في هذه الدول تعود أساساً إلى وجود طلب كبير يعكس نفسه في هذين الاختلالين اللذين يؤديان إلى استدانة الدولة. فالدولة لا تستطيع أن تستثمر، أكثر مما تدخر، ما لم تمول الفرق من الخارج، والدولة لا تستطيع أن تستورد أكثر مما تصدر، ما لم تمول الفرق أيضاً من الخارج. وعليه فإن أنصار هذا التشخيص يستنتجون، أن حل أزمة المديونية يكون عن طريق القضاء على فائض الطلب في البلاد المدينة. وتلك هي بالدقة الرؤية التي يتسلح بها صندوق النقد الدولي حينما تصدى لتشخيص وإدارة أزمة المديونية في هذه الدول. ونحن نعلم الوصفة الشهيرة لصندوق النقد الدولي، التي يحدد بمقتضاها وسائل القضاء على هذه الزيادة المفرطة في الطلب واستعادة التوازن الداخلي والخارجي. وأعتقد أنه ليس هناك ما يدعوني لتكرار ما هو معروف عن هذه الوصفة، لأني أفترض أن وصفة صندوق النقد الدولي أصبحت الآن ليست مسألة فنية، وإنما مسألة تتناولها الصحف السيارة ووسائل الإعلام وأصبحت معروفة حتى للإنسان العادي. ولكن ما أود أن أشير إليه في هذا الصدد، هو أن تلك الوصفة تستهدف القضاء على فائض الطلب عن طريق برنامج انكماشي تقشفي، تكون نتيجته توفير الموارد في الأجل المتوسط، حتى يتمكن البلد من استعادة قدرته على الوفاء بعبء ديونه الخارجية. وتكلفة هذا البرنامج من الناحية الاجتماعية مرتفعة جداً، لأنه يؤدي إلى مزيد من الغلاء، وإلى مزيد من البطالة، وإلى تخفيض شديد في النفقات الحكومية الموجهة للخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، المرافق العامة...). من هنا، فإن تكلفته تقع أساساً على الفقراء ومحدودي الدخل. وهؤلاء لن يسكتوا عما يلحق بهم من ضرر شديد جراء هذا البرنامج. كما أنه لا يوجد في حصاد التجارب أية نماذج توضح بأن البلاد التي اعتمدت على هذه الوصفة قد نجحت في معالجة الاختلال الداخلي، وبالتالي علاج الاختلال الخارجي، ومن ثم نجحت في أن تقلل من ديونها، أو حتى مواجهة خدمة ديونها بشكل أفضل.

والخطأ الأساسي لهذا التشخيص يكمن في أنه لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العوامل الخارجية التي أثرت في أزمة الديون الخارجية. ذلك أن هناك عوامل خارجية معينة ساهمت بشكل واضح في تفاقم مشكلة الدين، وهي عوامل لا تستطيع البلدان النامية أن تؤثر فيها وإن كانت تتأثر بها نتيجة وضعها الضعيف واللاامتكافئ الذي تحتله

في الاقتصاد العالمي. من ذلك مثلاً، أحوال الكساد العالمي التي أدت إلى ضعف الطلب على المواد الخام التي تصدرها البلاد النامية، وارتفاع أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف الناجمة عن الفوضى التي دبت في النظام النقدي الدولي، وتدهور شروط التجارة الدولية، ونزعة الحماية الخارجية التي تقف حائلاً أمام نفاذ صادرات هذه الدول إلى البلدان الدائنة، إلى غير ذلك من عوامل. هذه العوامل، التي باشرت في كثير من الحالات تأثيرات بالغة على مشكلة المديونية تُهمل تماماً في مثل هذا التشخيص الذي يرى بأن الأزمة ما هي إلاّ مجرد فائض طلب، ناجم عن وجود طموحات إنمائية كبيرة وأخطاء داخلية كثيرة. وعليه، يكمن الحل، على نحو ما رأينا، في القضاء على هذا الطلب الفائض، وما ينجم عنه من مصاعب وآلام، حيث إن مسئولية الأزمة تقع أساساً على عاتق هذه البلدان وعليها أن تتحمل ثمن الخروج منها.

أما التشخيص الثالث، فهو التشخيص الذي يرى بأن الأزمة هي أزمة نقص في السيولة Illiquidity والسيولة، كما نعلم، هي عبارة عن مدى كفاية وملاءمة وسائل الدفع والاحتياطيات الدولية التي تلزم لمواجهة الأعباء الخارجية في الأجل القصير. وهنا يعتقد أنصار هذا التشخيص، أن أزمة ديون البلدان النامية تتمثل في نقص السيولة، وأنها أزمة مؤقتة، وأن هذه البلدان لو استطاعت أن تحصل على الموارد الميسرة وتزيد من حجم سيولتها، فإنها سوف تستعيد قدرتها على الوفاء بديونها، وبالتالي فإن الأزمة ليست بهذه الخطورة التي يصورها البعض. وقمة هذا التشخيص تتمثل في أعماق الاقتصادي الأمريكي وليم كلاين William R. Cleine من معهد الاقتصاد الدولي في واشنطن. حيث نشر دراسة تحت عنوان: «الديون العالمية والاستقراب في الاقتصاد العالمي» في عام 1984 بعد انفجار أزمة الديون في أمريكا اللاتينية. في هذه الدراسة، حاول وليم كلاين أن يبحث عن العوامل المسئولة التي أدت إلى زيادة ديون أمريكا اللاتينية خلال الفترة ما بين 1975 و 1983. وتبين له من الدراسة بأن حوالي 83٪ من الزيادة التي حدثت في ديون هذه الدول تعود إلى عوامل خارجية، وأساساً إلى ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، وتأثير الكساد العالمي الذي نجم عنه انخفاض الطلب على صادرات هذ الدول، وتدهور شروط التبادل التجاري. والحق، أن هذه النتيجة باهرة للغاية، لأنها تثبت بأن هنالك مجموعة من العوامل الخارجية التي تتفاعل فيما بينها وتؤثر على البلدان النامية في زيادة ديونها، دون أن يكون لهذه البلدان أي قدرة في التأثير على هذه العوامل. وهذا هو في الواقع جوهر مقولة التبعية. ذلك أن

التبعية، في التحليل النهائي، هي موقف نجد فيه أن الموضوع (البلد) التابع يتأثر بالخارج، دون أن تكون له القدرة في التأثير على هذا الخارج. لكن وليم كلاين في دراسته يشير إلى أن الذي ساعد هذه العوامل الخارجية لكي تباشر هذا التأثير المتعاظم على زيادة ديون الدول النامية هو أن هذه الدول توجد بها طموحات إنمائية كبيرة تفوق قدراتها، وأن هذه الدول تتبع سياسات مالية ونقدية خاطئة. فسعر الصرف فيها مغالى فيه، وأن هناك عجزاً في الموازنة العامة، وهناك فائض كبير في عرض النقود، ومن ثم تضخم محلي، ...إلى آخره. أي أنه يحاول الاقتراب من رؤية صندوق النقد الدولي. لكنه في رؤيته للحل، بناء على هذا التشخيص، يرى بأنه لو دب الانتعاش الاقتصادي في بلدان العالم الصناعي، فإن ذلك سوف يؤدي بدوره إلى إنعاش الدول المدينة من خلال زيادة صادراتها، وبالتالي زيادة حجم ما تحصل عليه من العملات الأجنبية، وتكون مشكلة السيولة قد حُلت، ومن ثم تستطيع هذه الدول مواصلة دفع أعباء ديونها. لكنه يوصي هذه الدول بأن هذا وحده ليس كافياً، وإنما من الضروري أيضاً اتباع سياسات صندوق النقد الدولي المعروفة والتي تنادي بتخفيض قيمة العملة، وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتجميد الأجور، وإلغاء الدعم، وتحرير التجارة الخارجية، وبيع القطاع العام، ورفع أسعار الخدمات العامة.. إلى آخره. وفي دراسته المشار إليها وضع نموذجاً رياضياً، افترض فيه أنه لو حدث نمو اقتصادي بمعدل 1٪ في دول الشمال الصناعي، فبكم ستزيد حصيلة صادرات البلدان المدينة في أمريكا اللاتينية، وإلى أي مدى سوف يمكنها هذا بأن تدفع ديونها الخارجية؟ كما وضع أيضاً افتراضات لارتفاع أسعار النفط. وجاءت الأحداث بعد ذلك وأكدت بأن التنبؤات التي أجراها لم تكن صحيحة، وإن مشكلة ديون أمريكا اللاتينية قد استمرت في التفاقم. على أية حال، هذه رؤية ترى بأن مشكلة الديون ليست إلاّ مشكلة سيولة مؤقتة، وأنها من الممكن أن تُحل لو استطاعت البلدان النامية زيادة صادراتها أو الحصول على قروض ميسرة. وأعتقد أن هذا التحليل كان هو الأساس الذي استندت عليه مبادرة جيمس بيكر في سيؤول، حينما قدم مبادرته المشهورة والتي نادى فيها بتشجيع البنوك على ضخ المزيد من القروض الميسرة إلى البلدان التي تقبل شروط صندوق النقد الدولي.

وثمة تيار فكري برز مؤخراً، يحاول أن يجد جذور أزمة المديونية الخارجية للدول النامية في علاقات التبادل غير المتكافئة Unequal Exchange التي تنخرط فيها مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والتي ينجم عنها خسائر مستمرة، تؤثر على توازنها

الخارجي، ومن ثم على حاجتها المستمرة للاقتراض. واستمرار هذا التبادل غير المتكافئ هو الآلية التي يعتمد عليها نزح الفائض الاقتصادي من هذه الدول، والآلية التي تتجدد بها علاقات التبعية وإعادة إنتاج وترسيخ المواقع الضعيفة لمجموعة هذه الدول في الاقتصاد الرأسمالي، مع ما ينجم عن هذا الوضع من أزمات ومشكلات، ومن بينها أزمة الديون الراهنة أن جذور هذا التيار ترجع إلى مفكري المدرسة الميركانتيلية Mercantilists في القرن السادس عشر والسابع عشر، حيث كانوا من أوائل الذين ميزوا بين التجارة الحسنة Good Trade وبين التجارة السيئة Bad Trade، وأن مهمة السياسة الاقتصادية تكمن في تشجيع التجارة الحسنة وتقييد التجارة السيئة، حتى يمكن أن يتحسن ميزان المدفوعات وتتزايد ثروة البلد من المعادن النفيسة (الذهب والفضة). وكانوا يقصدون بالتجارة الحسنة تلك السلع المصدرة التي يعظم فيها حجم القيمة المضافة Value Added. ومن هنا كانوا من أنصار التصنيع وتقييد تصدير المواد الخام في صورتها الأولية.

على أية حال، إن أنصار هذا التشخيص أو التيار، استناداً على الدراسات المعاصرة التي قام بها أريجري إيمانويل Arghiri Emmanuel وسمير أمين Samir Amin حول علاقات التبادل غير المتكافئ للدول النامية، يرون، إننا لو نظرنا إلى التجارة الخارجية لهذه الدول، فسوف نلحظ أنها تقوم بتصدير مواد خام، معظمها يمكن إحلاله بسلع أخرى، ومن ثم فهذه الدول لا تتمتع بقوة تسويقية Market Power ولا تتمكن بالتالي من الحصول على أسعار عادلة لصادراتها، في حين أن تصدير هذه المواد تشكل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي في هذه الدول، بينما أن وارداتها من الشمال الصناعي الرأسمالي من السلع المصنعة على خلاف ذلك، تباع بأسعار مرتفعة ويتمتع منتجوها بقوة تسعيرية وتسويقية هائلة في السوق العالمي. وينجم عن ذلك تبادل لا متكافئ، تنخرط فيه الدول النامية، ويؤثر على موازين مدفوعاتها. والحق، أننا نظرنا إلى إحصائيات التجارة الدولية، فسوف نلحظ على الفور أن أكثر من 50٪ من صادرات البلاد النامية تتكون من المواد الخام الأولية. بل إنه حتى في البلاد النامية التي تصنعت حديثاً، فسوف يسترعي النظر أيضاً سيطرة المواد الخام على صادراتها. ففي البرازيل بلغت نسبة صادراتها من المواد الخام إلى إجمالي صادراتها 59٪، وفي المكسيك 73٪، وفي الأرجنتين 45٪ (طبقاً لبيانات عام 1983). والاستثناء على ذلك، هو حالة الدول المصنعة في جنوب شرقي آسيا. ففي هونج كونج وكوريا الجنوبية يصل تصدير المواد الخام إلى أقل من 10٪ من إجمالي صادراتها. لكن المفارقة المدهشة في هذا

الخصوص، هي أننا نظرنا لحالة البلاد التي تصنعت حديثاً (وبالذات حالة النمور الأربعة في جنوب آسيا) فسوف نلحظ أنها لم تستطع أن تتحرر أو تتخلص من علاقات التبادل غير المتكافئ في تعاملها مع العالم الخارجي. من هنا، ليس عجباً، أن نعلم أن عدداً من هذه الدول يعد من الدول المدينة (فقد بلغت ديون كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، 47 بليون دولار في عام 1985). والسبب في ذلك، يعود في رأي أنصار مدرسة التبادل غير المتكافئ، إلى عاملين أساسيين:

- أولهما ـ هو أنه حينما تصنعت هذه الدول، فإنها قد اتجهت لتصنيع أنواع معينة من السلع التي يسهل استبدالها بسلع أخرى تنتجها دول الشمال الصناعي الرأسمالية. فهي سلع تتسم، إذن، بأنها أقل أهمية Less Important Goods، حيث ينافسها في السوق العالمي دول أكثر تصنيعاً وأقدم رسوخاً في مجال الإنتاج. ولهذا لا تستطيع البلاد المصنعة حديثاً أن تفرض أسعاراً مرتفعة في السوق العالمي. كما أن هذه السلع التي صنعتها الدول النامية (حديثة التصنيع) ذات حساسية بالغة إزاء سياسة الحماية التي تطبقها دول الغرب الصناعي. فما بالنا إذا علمنا أن أحد تقارير منظمة الجات GATT قد أشار إلى أن حوالي 40٪ من صادرات أكبر خمس دول نامية مدينة ذات حساسية بالغة Sensitive Products، بمعنى أن حصيلتها تتأثر بشكل بالغ بالقيود الحمائية التي تطبقها الدول الرأسمالية الصناعية والتي تنتج إنتاجاً محلياً مماثلاً لها. هذا في الوقت الذي نجد فيه أن البلاد النامية المدينة تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد ما يلزمها من مواد غذائية وسلع انتاجية ومواد وسيطة من دول الغرب الصناعي الدائن لها. وهي سلع يصعب الاستغناء عنها. ها هنا إذن تتجسد علاقات التبادل غير المتكافئ في تباين الهياكل الإنتاجية للدول النامية المدينة والدول الدائنة الصناعية.

- أما العامل الثاني الذي يفسر عدم تمكن البلاد النامية حديثة التصنيع من الخلاص من علاقات التبادل غير المتكافئ، فيتمثل في تباين مستويات الأجور على الصعيد العالمي فيما بين هذه الدول والدول الرأسمالية الصناعية. هذا يعني، أن التدهور الذي يحدث في معدلات التبادل التجاري بين المنتجات التي تنتجها البلاد النامية والمنتجات التي تنتجها البلاد الرأسمالية الصناعية، لم يعد راجعاً (كما كان شائعاً في الأدبيات الاقتصادية) إلى نمط تقسيم العمل الدولي الذي كانت تتخصص بمقتضاه مجموعة الدول الأولى في إنتاج المواد الخام وتتخصص مجموعة الدول الثانية في إنتاج السلع المصنعة، بل إلى التباين في نمط توزيع الدخل في كل منهما.

ويقول أريجري ايمانوئيل في هذا الخصوص: «في حين أن رأس المال متحرك على الصعيد الدولي ومعدل الربح يتجه إلى التكافؤ مع الزمن، يكون العمل، بالمقابل ثابتاً على الصعيد الدولي. فالأجور لا تتجه إذن إلى التساوي بين مختلف بلدان العالم. ولما كانت فوارق الأجر هذه لا تستطيع، في العلاقات التجارية الدولية، أن تنعكس على الأرباح، لأن الأرباح تميل إلى التساوي بسبب حركية رأس المال، فإنها تنعكس على الأسعار». إن زيادة الأجور التي حدثت في البلاد الرأسمالية الصناعية بسبب نضال العمال وقوة نقاباتهم، انعكست إذن في ارتفاع قيمة السلع التي يصدرها الغرب الصناعي، في حين أن تردي أحوال أجور الطبقة العاملة في البلاد النامية (وهو ما يعكس ارتفاعاً واضحاً في معدلات استغلال عنصر العمل) يجعل في النهاية سلعها رخيصة. إن جوهر علاقات التبادل اللامتكافئ إذن - وكما يقول الاقتصادي الفرنسي بيير جالييه - يقوم على مقايضة كمية صغيرة من العمل الغالي الأجر بكمية كبيرة من عمل ضعيف الأجر.

ومهما يكن من أمر، فإنه بناء على التحليل السابق، يرى أنصار مدرسة التبادل غير المتكافئ، إن البلاد النامية تخسر كثيراً في تبادلها التجاري في السوق العالمي، ومع دائنيها. وكل ذلك ينعكس في النهاية في عجز موازين مدفوعاتها وفي تورطها في الاستدانة بشروط غير متكافئة. وينتج عن هذا التحليل، بداهة، إن حل أزمة المديونية لن يتأتى إلاّ بتغيير تلك العلاقات. ولكن كيف؟ هذا سؤال كبير يخرج عن نطاق حديثنا الآن.

أما التشخيص الخامس والأخير، وهو الخطير والرائج حالياً، فهو الذي يرى أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية حالياً هي أزمة إفلاس Insolvency، أي عدم مقدرة هذه الدول على الوفاء بهذه الديون، لا حالياًولا مستقبلاً. ونحن نعلم أن حالة الإفلاس هي تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير مهما قدم لها من مساعدات. وفي هذه الحالة يلجأ الدائنون عادة إلى تصفية الموقف وذلك بالحجز على أصول هذه المؤسسة ويقومون بتوزيعها فيما بين الدائنين. وهذا هو ما يعرف «بقسمة الغرماء»، حيث توزع الأصول المحتجزة بحسب نسبة حقوق (دائنية) كل دائن. هذا التشخيص يراه عدد كبير من الاقتصاديين منطبقاً على حالات كثيرة من البلاد النامية المدينة، حيث يعتقدون أن تلك البلاد وصلت إلى مرحلة نستطيع وصفها بأنها شبيهة بوضع المؤسسة التجارية المفلسة. بمعنى أن هذه الدول معسرة ولن تستطيع، لا حالياً ولا مستقبلاً، ومهما قدم لها الدائنون من مساعدات، أن تفي بديونها

الخارجية. ما الحل إذن؟ أو ما الذي يترتب على هذه الرؤية؟ من الناحية العملية نجد أن عدداً لا بأس به من البنوك الخاصة دولية النشاط والدائنة لهذه البلدان قد بدأت فعلاً تؤمن بأن كثيراً من ديونها غير قابل للسداد، أي ديون مشكوك في تحصيلها. والواقع أن عدداً كبيراً من هذه البنوك كان قد قدم ديوناً لكثير من البلدان النامية بشكل يزيد عن حجم رؤوس أموال هذه البنوك، الأمر الذي عرضها لمخاطر ائتمانية ضخمة. وهذه المخاطر تقاس الآن بما يسمى معامل الانكشاف Exposure الذي يقاس بنسبة حجم القروض المعطاة للبلاد النامية ذات الوضع الحرج إلى حجم رأس مال هذه البنوك. والسؤال الآن هو: كيف كان سلوك هذه البنوك تجاه هذه الورطة؟. عند الإجابة عن هذا السؤال، يمكن أن نرصد ألواناً متعددة من ردود الفعل التي اتخذتها هذه البنوك وبخاصة بعد إندلاع الأزمة في خريف 1982.

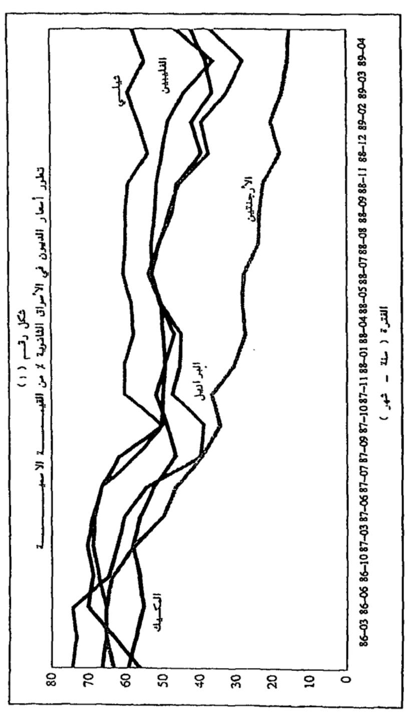
وأول ما يمكن رصده في هذا الخصوص، هو أن عدداً من تلك البنوك بدأ يتخلص من ديونه المستحقة على هذه الدول، من خلال طرحها في السوق النقدي الثانوي، بسعر خصم مُغْرٍ، ويبحث عن مستثمر يشتريها، ويصبح هذا المستثمر، بدوره، هو الدائن للبلد. وطبقاً لآخر الأسعار المعلنة لهذه الديون (في 1989/7/28) نلاحظ، مثلاً، أن ديون السودان تعرض بسعر يتراوح ما بين 4-6٪ من قيمتها الإسمية، وديون مصر 38-40٪، وديون الجزائر 76-75٪، وديون المغرب 45-46٪.. إلى آخره. (انظر الشكل رقم (1) الذي يوضح تطور هذه الأسعار لديون شيلي والبرازيل والمكسيك).

وأعود، فأشير، إلى أن الذي يباع من ديون هذه الدول، هو الديون المصرفية وليس جميع أنواع الديون. كما أن حجم الطلب في السوق النقدي على هذه الديون ما زال قليلاً، وإن كان معدل نموه سجل ارتفاعاً في السنوات الأخيرة.

كما لجأت البنوك التجارية إلى زيادة رؤوس أموالها لتخفيض معامل الانكشاف. كما أن البعض منها لجأ إلى زيادة الاحتياطيات لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها. لكن عدداً من تلك البنوك كان أكثر جرأة فقام بشطب بعض ديونه المستحقة تجاه بعض الدول الفقيرة وذات الأوضاع الحرجة. وتجدر الإشارة هنا، بأن عدداً من حكومات الدول الرأسمالية قد قام مؤخراً بإلغاء مستحقاتها (ديونها) على بعض البلدان المدينة، بعد أن تبين لها استحالة دفع هذه الديون. وهذا ما قامت به حكومات المانيا الاتحادية وفرنسا والدانمارك وإيطاليا والنرويج والسويد وبريطانيا وفنلندة. وقد بلغ حجم الديون الملغاة من قبل هذه الحكومات، خلال الفترة 1980-1988 ما يعادل 2,3 بليون دولار. وهي مبالغ تافهة إذا ما قيست بالرقم الإجمالي للديون المستحقة على دول العالم الثالث.

شكل رقم (1)

تطور أسعار الديون في الأسواق الثانوية٪ من القيمة الاسمية



Source: World Bank, **World Debt Tables, External Debt of Developing Countries,** Washington, D.C., First Supplement, 1988/1989, P. xiv.

على أن أخطر ما ترتب على تشخيص أزمة الديون على أنها مشكلة إفلاس، ذلك الاقتراح الذي يروّج له الآن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي ينادي بتحويل الدين إلى أصل إنتاجي في البلد المدين Debt For Equity Swaps. ويمثل هذا الاقتراح، في اعتقادي أخطر الحلول، وأشدها ضرراً للبلاد المدينة ولهذا فإن الأخذ به يمثل أخطر مراحل المديونية الخارجية. فماذا يقول هذا الاقتراح؟ وما هي النتائج التي تتمخض عنه؟ إن أنصار هذا الاقتراح يقولون ببساطة شديدة، إن كثيراً من الحكومات في البلاد النامية المدينة تمتلك أصولاً إنتاجية متعددة. فقد تمتلك الحكومة ـ من خلال قطاعها العام ـ بعض الشركات والمصانع التي تنتج سلعاً معينة، وقد تمتلك بعض المرافق الهامة، مثل السكك الحديدية وخطوط الطيران والنقل البحري ومؤسسات النقل العام، كما قد تمتلك بعض البنوك وشركات التأمين، ...إلى آخره. إن الحكومة تستطيع أن تخفف من عبء ديونها الخارجية، وأن تتخلص من حالة الإرهاق المالي الذي تعاني منه كل سنة من جراء تدبير مبالغ فوائد وأقساط الديون، لو أنها قبلت أن تبادل ديونها الخارجية بتمليك الدائنين بعضاً من هذه المشروعات والمؤسسات الحكومية. فإذا ما قبلت الحكومة المدينة هذا المبدأ ـ مبدأ تحويل الدين إلى أصل إنتاجي ـ فإن عملية التحويل تتم على النحو التالي: افترض أن هناك بنكاً تجارياً في ألمانيا الاتحادية (مثلاً) دائن لمصر بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي، وشاء هذا البنك أن يتخلص من هذا الدين، فإنه في هذه الحالة يقوم بطرح هذا الدين في السوق الثانوي لديون البلاد النامية Secondary Market بسعر خصم معين، وليكن 40٪، ويقوم بالبحث عن مستثمر يود الاستثمار في مصر. هذا يعني، أنه لو وجد هذا المستثمر، فإنه مستعد لأن يتنازل له عن هذا الدين لو أنه ـ أي هذا المستثمر ـ قام بدفع 60 مليون دولار أمريكي للبنك. وعندئذ تتحول ملكية هذا الدين، من البنك إلى هذا المستثمر. ثم يقوم هذا المستثمر بالرجوع على الحكومة المصرية، وطلب منها تحويل هذا الدين إلى جنيهات مصرية، بسعر الخصم الذي قررته الحكومة المصرية. فإذا كان هذا السعر، مثلاً 20٪، ففي هذه الحالة سوف يتسلم هذا المستثمر ما يعادل 80 مليون دولار بسعر الصرف السائد بين الدولار والجنيه. فإذا كان هذا السعر، مثلاً، يساوي 2,0 جنيه لكل دولار، فإن المستثمر سوف يتسلم، إذن، 200 مليون جنيه مصري، ويقوم بدوره بشراء أحد مصانع القطاع العام، أو المشاركة في ملكيتها، بعد أن يتأكد، أن استثماره هذا سوف يكون مربحاً، أي يدر له عائداً يزيد على الأقل عن سعر الفائدة السائدة. ودلالة ذلك كله باختصار شديد، هي أن البنك الأصلي الدائن لمصر يكون قد تخلص من دينه المستحق على الحكومة المصرية، ويكون هذا الدين

قد تحول من شكلة المالي إلى استثمار أجنبي، وتكون مصر بذلك قد تنازلت عن جزء من أصولها الإنتاجية الوطنية، لهذا المستثمر الأجنبي. أي أن مصر، في حالة قبولها لهذا الاقتراح، قد حولت دينها المؤقت إلى دين مؤبد. ذلك أن الدين المالي الذي كان مستحقاً لهذا البنك الألماني كان سينتهي، إن آجلاً أو عاجلاً، بدفع آخر قسط منه. أما الآن، وبعد أن تملك المستثمر الأجنبي بعض الأصول الإنتاجية لمصر، فإن دين مصر في هذه الحالة (الملكية الأجنبية) سيظل باقياً إلى أجل غير معلوم، طالما أن المشروع الذي تملكه هذا المستثمر ظل قائماً.

وإذا نظرنا الآن إلى ما تعكسه الإحصائيات المالية الدولية المنشورة لمعرفة مدى تطبيق هذا الاقتراح، فسوف نلحظ بالفعل، أنه خلال الفترة ما بين 1984 إلى 1988 وصلت قيم الديون المحولة إلى أصول إنتاجية تملّكها الأجانب إلى حوالي 17 بليون دولار أمريكي (طبقاً لجداول المديونية العالمية التي ينشرها البنك الدولي، جداول عام 1990/1989 ـ الجزء الأول، باللغة الإنجليزية، ص 18). صحيح أن هذا الرقم ما زال متواضعاً إذا ما قورن بالرقم الإجمالي لديون العالم الثالث. لكن، علينا أن نلاحظ، من ناحية أخرى، أن معدل نموه يتسارع عبر الزمن. ففي عام 1984 كان مجموع الديون المحولة إلى أصول إنتاجة 773 مليون دولار، أما في عام 1988 فقد وصل الرقم إلى 9,2 بليون دولار. وهي قفزة لا شك كبيرة. وتنبغي الإشارة هنا، إلى أن الشطر الأعظم من عمليات التحويل هذه قد تحققت في دول أمريكا اللاتينية (وبالذات في المكسيك، والأرجنتين، وشيلي، والبرازيل) وفي عدد من الدول المدينة الأخرى (نيجيريا، تركيا، السودان، الفليبين، زامبيا... إلى آخره). ويعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الترويج، بشكل ملحوظ جداً، والدعاية لهذا الاقتراح ليطبق في دول أخرى.

لكن السؤال الذي يطفو على السطح الآن هو: ما هي الحجج والادعاءات التي يستند إليها المروجون لهذا الاقتراح؟

ها هنا نجد، أن أنصار هذا الاقتراح يقولون، إن تحويل الدين إلى أصل إنتاجي سوف يكون في صالح الدائنين والمدينين معاً. فمن حيث مصلحة الدائنين، لا غرو في أن هذا الاقتراح يؤدي إلى ضمان استرداد «حقوقهم» وإبعادها عن مخاطر الضياع والخسارة، وتقليل المخاطر التي يواجهونها مع الدول المدينة ذات الأوضاع الحرجة. أما عن مصلحة الدول المدينة، فتتمثل في أن هذا الاقتراح يقلل من حجم الدين الخارجي، ودون الحاجة للسحب من احتياطيات الدولة من العملة الصعبة، ويخفف

عبء الفوائد والأقساط المدفوعة سنوياً. وتخفيف هذا العبء سيؤدي إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم سيقلل من حاجة الدولة للاقتراض الخارجي مستقبلاً. على أنني أسارع هنا للتصدي بالرد على هذه الحجج كما يلي:

أولاً: فيما يخص مصلحة الدائنين، لا يشك أحد في أن هذا الاقتراح يدافع تماماً عن مصالحهم. بل إنني أزعم، أن ظهور هذا الاقتراح يستهدف في جوهره حماية تلك المصالح فحسب، ليس فقط من خلال ما يضمنه لهم من استرجاع ديونهم، وإنما فيما يوفره من إمكانية لتحويل رأس المال المصرفي إلى رأسمال صناعي. ونحن نعلم، أن الشكل المفضل لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية الفائضة في البلاد النامية كان، ولا يزال، هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: أما فيما يخص البلاد المدينة، فإن تأثير هذا الاقتراح عليها سيكون مدمراً، ونكسة لها على طريق التحرر والاستقلال، لأنه، من المؤكد، ستتمخض عنه خسائر فادحة سبق أن أشرت إليها في مؤلفي الأخير: «الاقتصاد العربي تحت الحصار» (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، ص 256-257):

1- صحيح أن هذا الاقتراح سوف يؤدي في الأجل القصير إلى التخفيف من عبء الدين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة عن الديون التي ستقايض بحقوق ملكية. وربما يؤدي ذلك إلى التخفيف من مشكلات السيولة الدولية وعجز ميزان المدفوعات لتلك البلدان. ولكن لا يجوز أن ننسى ـ ولو للحظة واحدة ـ أن تحويل الأرباح والفوائد والدخول والتوزيعات التي سيجريها الأجانب (الملاك الجدد للمشروعات) سوف يؤثر في الأجل المتوسط على زيادة العجز في موازين مدفوعات هذه البلاد. وهذا ما تثبته حقائق التاريخ وشواهد الوقت الراهن.

2 ـ إنه مع قبول هذا الاقتراح سوف يصبح للأجانب نصيب معلوم في الدخل المحلي المتحقق بالبلاد المدينة. وهو نصيب سوف يتصاعد مع زيادة تحويل الديون إلى حقوق ملكية. وسيظل هذا النصيب قائماً بشكل مستمر طالما بقيت المشروعات المملوكة للأجانب في العمل والإنتاج. من هنا فعبء هذه الاستثمارات سيلعب دوراً سلبياً في إعادة توزيع الناتج المحلي في هذه البلاد لصالح أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية، الذين تملكوا ـ عبر بوابة الدين ـ الكثير من الأصول الإنتاجية.

3 ـ إنه نظراً لأن المستثمر الأجنبي، الذي سيقدم على تلك المشروعات، أو المساهمة في ملكيتها سيكون من فئة «الشركات المتعددة الجنسية» ونظراً لما هو معلوم عن خطورة هذه الشركات وصعوبات محاسبتها، وقدرتها الفائقة على المراوغة والتلاعب

في الإفصاح عن حقيقة ناتج أعمالها، فإن من المشكوك فيه تماماً أن يتمخض نشاطها الأخطبوطي في البلاد المدينة عن أية فائدة لتلك البلاد.

4 ـ أضف إلى ذلك، أن عملية مقايضة الدين بحقوق ملكية لن تتم إلاّ إذا تمكن المستثمر الأجنبي من فرض شروطه على البلد المدين فيما يتعلق بحريته في تحديد الأسعار ومستويات الأجور وسياسات العمالة والتكنولوجيا، ناهيك بما يطلبه من مزايا أخرى يتعين على الدولة أن توفرها له، كالإعفاء الضريبي والجمركي وحمايته ضد أخطار تقلبات أسعار الصرف، وتوفير الطاقة له بأسعار رخيصة ...إلى آخره. وكل ذلك سيتعارض مع الأهداف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلد المدين. بل إن القبول بتلك الشروط قد يقتضي تغيير دساتير هذه البلاد وقوانينها الأساسية.

5 ـ وبالإضافة إلى ما سبق، إننا لو تخيلنا أن هذا الاقتراح سوف يتزايد قبوله وتطبيقه في البلاد المدينة، فإنه من المؤكد ينطوي على مخاطر عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على الحكم في هذه البلاد. وستتكون معه شرائح اجتماعية كومبرادورية ترتبط مصالحها بالتعاون مع الأجنبي، مما يتعارض مع الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه البلاد. وفي ذلك ـ لا شك ـ نكسة خطيرة بالمكاسب التي حققتها حركة التحرر الوطني في صراعاتها المريرة إبان معارك الاستقلال السياسي وما بعدها في سبيل السيادة الوطنية والتحرر الاقتصادي.

6 ـ وأخيراً، وليس ذلك أقل أهمية، تجدر الإشارة إلى أن تصاعد هذا الاقتراح والترويج له بشكل محموم، إنما يتم في ضوء المطالبات المتزايدة التي ينادي بها عدد من المفكرين والخبراء، بل وعدد من البلاد الرأسمالية الصناعية، بضرورة إلغاء ديون العالم الثالث، أو على الأقل إلغاء جزء محسوس منها. وهناك خطوات إيجابية اتخذت في هذا السبيل. ولا شك أن البلاد المدينة التي تتسرع بقبول هذا الاقتراح ـ تحويل الدين إلى حقوق ملكية ـ تخسر إمكانية إلغاء ديونها الخارجية (أو بعضها) مستقبلاً. أضف إلى ذلك، أن ارتفاع سعر الخصم الذي تباع به هذه الديون في سوق لندن سيجعل الدائنين يمتلكون تلك الأصول بأسعار بخسة للغاية.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الاقتراح اللعين، الذي ينادي بتحويل الدين إلى أصل إنتاجي، وهو الاقتراح الذي اعتبرناه يمثل أخطر مراحل المديونية الخارجية للبلاد النامية، يتم الترويج له الآن في البلاد التي تورطت في الاستدانة بشكل لا عقلاني، وعجزت أنظمة الحكم فيها عن إيجاد مخرج لأزمة ديونها. وليس من قبيل المصادفة، أن تمهيد الطريق، وتهيئة الرأي العام، للرضوخ لهذا الاقتراح، يتزامن مع تلك الحملة

الضارية التي تستهدف الهجوم على القطاع العام ومشروعاته، ومحاولة إرجاع كل الأزمات والمشكلات التي تعاني منها هذه البلاد (ومن بينها أزمة المديونية) إلى فشل تجربة القطاع العام وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. والمطلوب الآن ـ في رأي أنصار هذا الاقتراح ـ تصفية هذه التجربة، وتسليم مشروعات القطاع العام، حتى الناجح منها، للمستثمرين الأجانب، وأن ترضخ هذه البلاد لعودة سيطرتهم على اقتصادياتها تحت دعاوى وشعارات زائفة، مثل التكيف، وإصلاح المسار الاقتصادي، والانفتاح على الخارج، والخروج من أزمة الدين.

تلك هي أهم الرؤى، أو التشخيصات التي طرحت في الآونة الأخيرة لتفسير أزمة المديونة الخارجية للبلاد النامية. وهي رؤى ينبع معظمها من موقف الدائن ومصالحه الضيقة. أما كاتب هذه السطور، فإنه يشخص تلك الأزمة **على أنها الشكل الخاص المعاصر للتبعية، الذي ضمنت به الدول الرأسمالية المسيطرة إعادة تجديد وإنتاج علاقات الاستغلال والهيمنة، المباشرة وغير المباشرة، على البلاد النامية التي تحررت من النظام الإمبريالي عقب الحرب العالمية الثانية.** ونحن لا نفهم التبعية Dependency هنا، على أنها مجرد «العوامل الخارجية» التي تؤثر على البلاد النامية، وتتفرع إلى تبعيات نقدية وتجارية وغذائية وتقنية (كما هو شائع في كتب التنمية المتداولة في بلادنا) دون أن تكون لها ـ أي هذه العوامل ـ أية علاقة بطبيعة التشكيلات الاقتصادية/ الاجتماعية المهيمنة في تلك البلاد. بل نحن نفهم التبعية هنا، على أنها نسق اقتصادي، اجتماعي، سياسي، يكون محكوماً في حركته بالتغيرات التي تحدث في دول أخرى، متفقين في ذلك مع مفهوم دوس سانتوس T. Dos Santos للتبعية. وهذه التبعية، التي تشكل نسقاً متكاملاً، له قوانينه وآليات حركته، تجد جذورها اقتصادياً في نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي جعل من الهياكل الاقتصادية للدول التابعة أجزاء مندمجة ومتكاملة مع الاقتصادات الرأسمالية، واجتماعياً في الفئات والشرائح الاجتماعية التي توجد في هذه الدول وترتبط مصالحها بدوام هذه التبعية، وسياسياً في طبيعة الأنظمة الاجتماعية السائدة فيها والتي يتم من خلالها تجدد هذه التبعية وإعادة انتاجها عبر الزمن عبر ما يربطها مع الخارج من مصالح، وعبر ما يمده لها هذا الخارج من دعم ومؤازرة (انظر مؤلفنا ـ المشكلة السكانية وخرافية المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة: الكويت 1984، ص 430). وفي ضوء هذا النسق التابع، لم تتمكن هذه البلاد من إنجاز مهام التحرر الاقتصادي، التي نعدها أحد أهم الشروط لتحقيق التنمية المستقلة. والمقصود بالتحرر الاقتصادي هنا، ضمان السيطرة الوطنية على موارد

الدولة وثرواتها، وبالذات موارد ومصادر التراكم. فالعوامل التي تتحكم في هذا التراكم (الطلب على الصادرات، شروط التبادل التجاري، المعونات والقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية) لا تكون في هذه البلاد مرتبطة بالداخل، بقدر ارتباطها بالخارج، الأمر الذي لا يجعل عملية التراكم متمحورة على ذاتها Non-self-centred process. وبناء عليه، يتمثل جوهر التحرر الاقتصادي في تحطيم طوق التبعية بكل حلقاته، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

صحيح أن عدداً من هذه البلاد كان قد قطع شوطاً لا بأس به في مجال التحرر الاقتصادي، إبان فورة وعنفوان معارك التحرر السياسي، وذلك عن طريق تأميم مشروعات رأس المال الأجنبي أو المشاركة العادلة فيما تحققه من فائض، ومن خلال إحكام السيطرة الوطنية على موارد البلاد وثرواتها، الأمر الذي أعطى لعملية التراكم قوى ذاتية للحركة. لكن فاعلية ذلك في التغذية المستمرة لعملية التراكم سرعان ما ضعفت، وبخاصة في ظل استمرار النمو السكاني في هذه البلاد والحاجة المستمرة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو. والخطأ الأساسي الذي ارتكبته التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي تولت مقاليد الأمور في هذه البلاد بعد نيل الاستقلال السياسي، هي أنها قد نظرت إلى الفائض الاقتصادي الذي تحقق تحريره من قبضة الأجانب كبديل لتحرير الفائض الاقتصادي الداخلي الممكن تعبئته لأغراض النمو والتقدم. كما أن الطبقات المسيطرة في تلك التشكيلات، راحت تنغمس في أنماط استهلاكية ترفية، فرضت نفسها على نظام أولويات تخصيص الموارد (فيما بين الاستخدامات القطاعية المحلية) وعلى طريقة تخصيص موارد النقد الأجنبي، بما يسمح لها من تحقيق هذه الأنماط. من هنا كانت منابع الفشل في تجاوز بنية الإنتاج الداخلي المشوهة واستمرار اندماجها في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، كبنية تابعة، متخصصة في إنتاج وتصدير المواد الأولية. ومهما يكن من أمر، فإنه مع التقاعس في تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، وتسارع نمو الاستهلاك الترفي لفئات قليلة من السكان، ومع اتساع فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الاستثمار المحلي والادخار المتحقق) لجأت غالبية هذه البلاد، لمواجهة أزمة نقص مواردها، إلى التمويل الخارجي. وخلال الفترة ما بين الستينات والسبعينات أفرطت في الحصول على القروض الخارجية، متوهمة في ذلك أنه من الممكن الاستمرار في التنمية وزيادة مستوى الاستهلاك الترفي، من خلال الاعتماد المفرط على القروض، دون أن تتوقع حدوث مشكلات في الأجل المتوسط، فأدى ذلك إلى وقوعها في «فخ الديون» في عقد الثمانينات، ثم اذعانها، في مرحلة

لاحقة، لفتح الباب من جديد لرؤوس الأموال الأجنبية، تحت مظلة هائلة من المزايا والامتيازات. وهنا تجددت شروط التبعية في سياق تاريخي مختلف، ولكن مع الاحتفاظ بجوهر هذه التبعية.

خلاصة القول إذن، أن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، تعكس في الحقيقة وضعاً مزدوجاً في تأزمه، فهي من ناحية، تعكس أزمة الوضع الخاص واللامتكافئ الذي تحتله هذه البلدان في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي والذي يجعل آليات التراكم فيها مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في هذه المنظومة. كما أنها، أي هذه الأزمة، تعكس من ناحية أخرى، عجز التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المسيطرة في هذه البلدان عن إنجاز مهام التحرر الاقتصادي (بالمعنى الذي حددناه سلفاً) وعدم قدرتها على تجاوز الهيكل الاقتصادي المتخلف والتابع وبناء التنمية المستقلة. أنها - أي تلك الأزمة - خير تعبير إذن عن معضلة استمرار نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي تنخرط فيه هذه البلدان، وعن أزمة النهج التنموي الذي سارت عليه في ربع القرن الماضي.

على أنني ممن يعتقدون، أن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية هي الفرصة التاريخية التي تستثمرها الآن الدول الرأسمالية التي استعمرت هذه البلدان بالأمس القريب لإعادة إخضاعها من جديد لشروط التكيف مع المرحلة القادمة لتراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الصناعية، مستعيدة في ذلك آليات السيطرة المباشرة على هذه البلدان. ويقصد بالآليات المباشرة للسيطرة في هذه الخطوط، التدخل المباشر في إدارة موارد البلاد وطرق تخصيصها وتوزيعها والتأثير على توجهات حركة النظام الاقتصادي، وبالشكل الذي يمكن الدولة المُهيمنة من انتزاع أكبر قدر ممكن من الفائض الاقتصادي المتحقق في البلد. ولا يخفى، أن التجسيد التاريخي لأدوات السيطرة المباشرة إبان الفترة الكولونيالية كان يتمثل في الاتفاقيات الاقتصادية الجائرة، وفي تملك الأجانب للمشروعات الهامة ولموارد الثروة الوطنية والمؤسسات المالية والنقدية والتجارية وإدارتها لخدمة مصالحهم. وهي الأشكال التي فقدتها الدول الاستعمارية بعد نيل هذه البلاد استقلالها السياسي. أما الآن، وعبر بوابة الدين الخارجي، فإن بعضاً من أشكال هذه السيطرة المباشرة تعود من جديد.

ولكن، كيف تستعيد البلاد الرأسمالية الدائنة آليات السيطرة المباشرة على مقدرات هذه البلاد عبر استثمار أزمة الديون الخارجية؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تقودنا، بالضرورة، لمعرفة خصائص الوضع الحرج، أو المتأزم، الذي يوجد فيه البلد

المدين الذي تورط في الحصول على مقادير كبيرة من الديون، فزاد عبئها، ولم يعد قادراً على الوفاء بها. هنا نجد، أن أهم خصائص هذا الوضع الحرج، أن البلد لا يكون قادراً على التوفيق بين الاستمرار في دفع أعباء الديون (الفوائد + الأقساط) وضمان توفير الحد الأدنى الضروري من الواردات، الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، حيث توجد أزمة طاحنة في النقد الأجنبي، بعد أن يكون معدل خدمة الدين Debt Service Ratio، أي نسبة ما تلتهمه مدفوعات خدمة الدين من إجمالي حصيلة صادرات الدولة، قد وصل إلى مستوى بالغ الخطورة، فلا يتبقى إلاّ النزر اليسير من حصيلة الصادرات، وبحيث تتعرض القدرة الذاتية للاستيراد إلى التدهور، هذا في الوقت الذي تتضاءل فيه فرصة الدولة للحصول على قروض خارجية جديدة. إن استمرار الدولة، في هذه الحالة، في الوفاء بعبء ديونها المتراكمة، يعني، مباشرة، عدم التمكن من تدبير السلع الاستهلاكية الضرورية، فترتفع أسعارها وتشح بالأسواق، وعدم الحصول على السلع الوسيطة التي تلزم لدوران عجلات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فتظهر عندئذ الطاقات العاطلة وينخفض حجم الناتج المحلي، فتقل مستويات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتصدير. كما أن الدولة المدينة، لن تتمكن من استيراد المعدات والتجهيزات الإنتاجية التي تلزم لتنفيذ برامج الاستثمار، فينخفض معدل النمو الاقتصادي. ويرافق ذلك كله غلالة كئيبة من البطالة والغلاء وتفاقم مشكلة الغذاء. وإذا استمر هذا الوضع المتأزم ـ اقتصادياً واجتماعياً ـ لفترة من الزمن، فإنه يعرّض النظام السياسي القائم لضغوط واضطرابات شديدة، قد تنتهي بانهياره وإذ يعجز النظام القائم عن مواجهة تلك الأزمة، لا يجد أمامه طريقاً إلاّ الرضوخ لعملية إعادة جدولة دينه الخارجي، بعد أن يكون قد استنفد احتياطياته النقدية وعرّض سعر الصرف للتدهور، وبعد أن يكون قد ضغط على وارداته إلى أقصى الحدود الممكنة، وبعد أن يكون قد عجز عن الحصول على موارد جديدة مقترضة بسبب حذر وحيطة الدائنين إزاء وضعه المتدهور وامتناعهم عن تمويله بأية قروض جديدة. وهنا يعلن البلد توقفه عن دفع أعباء الدين، ويطلب من الدائنين الدخول في المفاوضات لإعادة الجدولة لديونه الرسمية (في ضوء قواعد نادي باريس Paris Club) و/ أو ديونه التجارية المعقودة مع البنوك (طبقاً لقواعد نادي لندن).

ولا يتسع المجال هنا، للإمعان في تفاصيل آليات عمليات إعادة جدولة الديون (انظر في ذلك مؤلفنا ـ بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1986). ولكن حسبنا هنا الإشارة إلى أن الدائنين، سواء في إطار نادي باريس أو نادي

لندن، لا يوافقون على إعادة الجدولة إلاّ إذا اتفق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي، وقام هذا الأخير بوضع برنامج للتثبيت الاقتصادي Stabilisation Program، ويلتزم البلد (في ضوء تعهده المكتوب في خطاب النوايا Intent Letter المتبادل مع الصندوق) بأن يقوم بتنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية المحددة، في أجل زمني معلوم. وتقوم هذه السياسات من حيث مرتكزها النظري، على الأسس الفكرية للمدرسة النيوكلاسيكية الليبرالية والتي أثبت التحليل العلمي عدم انطباق فروضها وشروطها على واقع البلاد النامية. في هذا البرنامج، الذي أصبحت معالمه معروفة حتى لرجل الشارع، يتعهد البلد بأن يخفض من قيمة عملته Devaluation وأن يحرر التجارة والمدفوعات الخارجية من القيود المفروضة عليها، وأن يلغي اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية، وأن يتعهد بتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم السلعي الموجه لضروريات الحياة وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم المفروضة على الخدمات العامة، وبيع مؤسسات وشركات القطاع العام للقطاع الخاص، المحلي أو الأجنبي، وضغط الإنفاق الحكومي الجاري الموجه للتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتجميد الأجور والرواتب، وخفض العمالة الحكومية، وزيادة الضرائب غير المباشرة، ورفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، ووضع سقوف عليا لا يتجاوزها نمو الائتمان المصرفي، وتقرير حوافز كافية لاستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وأن تكف الحكومة عن الاستثمار في المجالات الزراعية والصناعية وبحيث يقتصر دورها على إنشاء مشروعات البنية الأساسية.. إلى آخره. فإذا رضخ البلد المدين لتنفيذ هذا البرنامج، يقبل الدائنون عندئذ إعادة جدولة ديونه. ويقوم الصندوق بمنح تسهيل ائتماني للبلد. وواضح من معالم هذا البرنامج، ومن حصاد تجارب التطبيق العملي له في بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، أنه منحاز لصالح رأس المال الخاص، وأنه يعطل عجلات التنمية، لأنه انكماشي في جوهره. كما أن الأهداف الحقيقية التي يسعى إليها يمكن رصدها كما يلي:

1 - إحداث موجة تقشفية في البلد المدين، يكون من شأنها توفير الموارد، وعلى نحو يؤهل البلد لدفع أعباء ديونه القديمة.

2 - تصفية وإنهاء كل أشكال التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وما حققته الشعوب الفقيرة في هذه البلدان من مكتسبات في مجال العدالة الاجتماعية، وأن يُستبدل التخطيط الاقتصادي (الذي مارسته بعض البلاد المدينة) بالآليات المباشرة لقوى السوق التلقائية، ممهداً بذلك الطريق لنمو رأسمالية محلية تابعة.

3 - فتح الأبواب على مصراعيها أمام استقبال رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، والتي ستستفيد كثيراً من تقييد تدخل الدولة، ومن موجات البطالة السائدة وانخفاض الأجور، والمزايا الضريبية وغير الضريبية التي قررها البرنامج.

وتشير التجارب، إلى أن البلاد المدينة التي قبلت تنفيذ مثل هذه البرامج - كشرط ضروري لإعادة الجدولة - انتهى بها الحال أن تفقد حرية اتخاذ قرارها الوطني بما يتناسب مع ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية. كما سُلب منها حقها في تقرير طريقها الإنمائي المستقل، وتنازلت عن أهدافها الاجتماعية التي كانت تسعى لها. في ضوء ذلك، ليس غريباً أن نجد، أن الكثير من الوزراء والمسئولين في هذه البلدان لم تعد لهم كلمة حول اختيار السياسات المناسبة. فالسياسات المتعلقة بالموازنة العامة (سياسة الموارد العامة والإنفاق الحكومي) وسياسات الأسعار والدعم والأجور، وسياسات التوظف والاستثمار، وسياسات النقد الأجنبي والتجارة الخارجية... كلها أصبحت تُملى وتفرض من الخارج، من قبل جهة الدائنين والصندوق.

أليس صحيحاً، إذن، أن نقرر، أن الدول الرأسمالية الدائنة قد استثمرت أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية، لكي تستعيد من خلالها، آليات وأدوات السيطرة المباشرة على اقتصاديات هذه البلاد، بعد أن كانت قد فقدتها عقب معارك الاستقلال الوطني لتلك البلاد؟؟

ما المخرج إذن؟ وما هي مقتضيات الحل الذي يدافع عن مصالح هذه البلاد ويكفل لها امكانات السير على درب التنمية وزيادة مستوى معيشة شعوبها، وعلى نحو يصون، ويضمن، حقها في اختيار طريقها الانمائي المستقل؟.

صحيح، ما أكثر الحلول والرؤى والمقترحات التي ظهرت في الآونة الأخيرة في الأدبيات الاقتصادية. وما أشد التباين والتنوع فيما بينها. لكن علينا أن نشير، في هذا السياق، إلى حقيقة معينة، مفادها أن الشطر الأعظم من تلك الحلول والرؤى والمقترحات، يعبر في التحليل النهائي عن وجهة نظر الدائنين والرأسمالية العالمية. كما أن معظمها يتحرك ضمن منظور إعادة احتواء البلاد المدينة لمصلحة تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الصناعية كما لا بد أن نشير أيضاً، بناء على التحليل السابق، أن عمليات إعادة الجدولة - وهي الإجراء العملي شبه الوحيد الذي ينفذ الآن على نطاق واسع - لا يمثل حلاً للبلدان المدينة. ففضلاً عن تكاليفه الاجتماعية والسياسية الباهظة، وتعطيله لقوى التنمية، واخضاعه هذه البلاد لحالة أشبه بالإدارة المركزية من الخارج،

فقد تبين، من واقع التجارب، ومن واقع ما يلقاه من معارضة شديدة من الجماهير ومنظماتها الديمقراطية والاجتماعية المختلفة، إنه لا يمكن أن ينفذ إلاّ في ظل أنظمة مقيدة للحريات، وهو أمر يتعارض مع الديمقراطية، حتى تتمكن الحكومات من تنفيذ تعهداتها إزاء الصندوق والدائنين في ظل جو عام يعارض ما يتمخض عن عمليات إعادة الجدولة من سياسات قاسية ومجحفة بحياة الناس. ناهيك بأن البلد الذي يدخل تجربة إعادة الجدولة، ينتهي به الحال، عقب انتهاء مدة تجميد الدين، إلى وضع أسوأ، مما يضطره لطلب إعادة الجدولة مرة أخرى، والخضوع لمزيد من التدخلات في شئونه. وهنا تنهض خبرة دول أمريكا اللاتينية شاهداً على ما نقول، حيث إن تكرار عملية إعادة الجدولة من حين لآخر أصبحت آلية لصيقة باقتصاديات هذه الدول. وثبت من تكرارها، أنها عاجزة تماماً عن أن تقدم حلاً جذرياً لأزمة ديونها. بل اتضح، أن عملية إعادة الجدولة ليست، في نهاية الأمر، سوى «تأجيل ليوم الحساب»، وحينما يأتي هذا اليوم (بعد انتهاء فترة تجميد الدين) تكون «فاتورة الدفع» قد زادت من جراء فوائد التأخير التي يفرضها الدائنون على المبالغ المعاد جدولتها، ناهيك بالتكاليف الاجتماعية والسياسية الباهظة التي تتمخض عنها. ولهذا حينما احتدمت أزمة الدين، وبدأت في فرز آثارها الاقتصادية والاجتماعية السيئة، وبعد أن تفاقمت تلك الآثار عبر عمليات إعادة الجدولة وبرامج صندوق النقد الدولي، بدأ قادة دول العالم الثالث - أخيراً - يجأرون بالشكوى من تلك الأزمة ومن الشروط المجحفة التي تتعرض لها بلادهم من قبل الدائنين والصندوق. هنالك خرجت الأزمة من إطارها المالي والتكنوقراطي الذي كانت تُطرح من خلاله، لتصبح الآن مشكلة سياسية دولية من الطراز الأول. حيث تأزمت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول المدينة والدول الدائنة، وتحولت أزمة الدين لكي تصبح من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم الآن.

وانتفض العالم الثالث أخيراً، وعبّر عن آلامه ومشكلاته من جراء أزمة الديون عبر منظمة الأنكتاد ومجموعة السبعة والسبعين. وشارك في المحافل والمؤتمرات العالمية التي ناقشت أزمة ديون هذا العالم. لكن تلك الانتفاضة تظل - حتىالآن - دون مستوى خطورة الأزمة. بل إن تلك الانتفاضة تتم في إطار واضح من تفكك دول العالم الثالث وعدم وحدتها، وفي ظل غياب رؤية واضحة، محددة المعالم، من جانبها للخروج من تلك الأزمة، وذلك بعكس الدائنين الذين توحدوا منذ البداية في تكتل قوي، وهو تكتل نادي باريس. ولهذا فنحن حينما نتأمل في طبيعة الطروحات التي خرجت من العالم الثالث في الآونة الأخيرة عبر المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية، فسوف نلحظ

على الفور غلبة الطابع الرومانسي عليها، بمعنى أنها لم تتعد حدود الأماني والرجاء واستدرار العطف من الدائنين.

ولنأخذ هنا، على سبيل المثال، المقترحات التي تمخضت عن مؤتمر القمة الإفريقي على مستوى رؤساء الدول الإفريقية الذي عقد في أديس أبابا في يوليو 1986، ومؤتمر قمة هراري الذي انعقد في سبتمبر 1986، ومؤتمر قرطاج على مستوى دول أمريكا اللاتينية. فقد خرجت من هذه المؤتمرات مجموعة من الأفكار والمقترحات المعقولة، مثل مبدأ المسئولية المشتركة بين الدائنين والمدينين ومن ثم فإن أية مقترحات للحل يجب أن يتقاسم عبئها الدائنون والمدينون معاً؛ وضرورة تخفيض سعر الفائدة الحقيقي، وتسهيل عمليات إعادة الجدولة، والمناداة بتخفيف الشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي، والسماح بدخول صادرات الدول المدينة إلى الدول الدائنة، وتسهيل انسياب الموارد والقروض الميسرة للدول المدينة؛ ووضع حدود عليا لخدمة الدين، وضرورة المواءمة بين حل مشكلة الديون واستمرار التنمية، والمعاملة الخاصة للدول الإفريقية الفقيرة، إلى آخره. لكن هذه الأفكار، رغم اتسامها بالتواضع وعدم التطرف، إلاّ أنها لم تلق أية آذان مصغية من قبل الدائنين، طالما أنهم - أي الدائنون - يدركون بأن الدول المدينة في حالة حصار وضعف، وطالما لم تحدث من جانبهم مجابهات حادة (حدوث انفجارات سياسية وظهور أنظمة راديكالية). ولذلك يصرون على أخذ كامل ديونهم من المدينين، حتى آخر رمق ممكن أن تقدمه شعوب هذه البلدان البائسة، مع محاولة احتوائها من جديد ضمن شروط وآليات النمو والتراكم في المراكز الرأسمالية الصناعية الدائنة. وقد علق كاتب هذه السطور، في دراسة أخرى منشورة في عام 1987، على هذا الموقف الرومانسي للدول المدينة بالقول: «.. إن الدول المدينة تنطلق في مقترحاتها من اعتبارات انسانية ومنطقية، في حين أن العلاقات الاقتصادية الدولية في السوق الرأسمالي العالمي لا تعرف هذه الاعتبارات. ذلك أن تلك العلاقات قد أقيمت، دوماً، على أساس صراع المصالح والقوى غير المتكافئة، وبخاصة حينما يكون الأمر متعلقاً بعلاقة الدول الرأسمالية الصناعية بالدول المتخلفة. فالضعيف دائماً هو الذي يخسر والقوي دوماً هو الذي يربح ويأخذ. ونقطة الخطأ الأساسية في كل هذه المقترحات والتصورات، هي أن المدينين يفترضون تفهم الدائنين لضرورات التنمية والتقدم الاجتماعي ومراعاة الظروف الشائكة للمدينين؛ بينما أن ذلك لا يهم اطلاقاً الدائنين، وبخاصة البنوك التجارية التي تعمل بمنطق الربح، والربح وحده، وتتسم نظرتها بالضيق والأنانية» - انظر دراستنا التي قدمت إلى ندوة

المديونية والأرصدة العربية في الخارج، التي دعا إليها منتدى الفكر العربي في عمان/ الأردن في يناير 1987.

ونعود مرة أخرى لسؤالنا المحوري: ما المخرج إذن من تلك الأزمة؟

إن كاتب هذه السطور، وقد شُغِلَ بالبحث والدراسة منذ خمس عشرة سنة مضت في موضوع الديون الخارجية للدول النامية، يود الإشارة إلى أن كثيراً من الأفكار والحلول التي تطرح الآن على الساحة (وقد عرضنا لبعضها فيما تقدم) كان قد توصل إليها مبكراً. (انظر، مثلاً مؤلفه: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، القاهرة: 1978) بيد أنه حينما يعود إلى ما كتبه في هذه الحلول والمقترحات - على ضوء التطورات الراهنة لتلك الأزمة - يشعر بقناعة راسخة، بأن تلك الحلول والمقترحات لم تعد تجدي. ويبدو له أن ما كتبه آنذاك في هذا الخصوص، كان راجعاً لتأثير الدعوة التي انطلقت في بداية السبعينات حول ما يسمى «بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد» وهي الدعوة التي كانت تحلم الدول النامية من خلالها بوجود نظام اقتصادي دولي عادل، يحل لها أزماتها ومشكلاتها التي كانت، وما تزال، تعاني منها من جراء اندماجها في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي (مثل تدهور شروط التبادل التجاري، وعدم استقرار حصيلة صادراتها، وأزمة ديونها الخارجية، وصعوبات حصولها على التكنولوجيا الحديثة،.. إلى آخره). بيد أن تجربة الدعوة لمثل هذا النظام، وما بُني عليها من مؤتمرات ومفاوضات في ضوء ما سُمي «بحوار الشمال والجنوب» قد أثبتت أن هذه الدعوة وما كانت ترسمه من تصورات عن العدل والكفاءة والتكافؤ في العلاقات الدولية، كانت مجرد أضغاث أحلام وأوهام. فما أتعس النتائج الملموسة التي تمخضت عن هذا الحوار، وما أتفه الخطوات العملية التي تمخضت عنه، لو قيست بحجم هذه الأحلام، أو حتى بحجم وعدد المؤتمرات والمداولات الدولية التي خصصت له. بل إن التأمل في الوضع النسبي الذي تحتله الآن مجموعة الدول النامية المدينة في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي يجعلنا نسجل أنه قد تدهور كثيراً، وكثيراً جداً. بالمقارنة مع هذا الوضع الذي كانت تحتله عند بداية الدعوة لمثل هذا النظام.

على أية حال، إذا رجعنا لسؤالنا المطروح آنفاً، وحاولنا أن نبحث عن إجابة مقنعة له، وبخاصة في ضوء تطور أزمة الديون الخارجية بعد عام 1982 وما أعقبها من تطورات وحصار شديد للبلاد المدينة النامية، فلا بد، بادئ ذي بدء من أن نعود إلى

نقطة البداية، وهي تشخيصنا الذي عرضناه عن طبيعة هذه الأزمة، حيث قررنا أن تلك الأزمة هي تعبير دقيق عن تبعية البلاد المدينة (بالمعنى العلمي الذي حددناه من قبل لمفهوم التبعية). فهي نتاج للتبعية، ولكنها في نفس الوقت قد تحولت لكي تكون أهم آلية لإعادة انتاج وتجديد هذه التبعية. حيث تستخدم الدول الرأسمالية الدائنة هذه الآلية بذكاء شديد لإعادة ترتيب انخراط البلاد المدينة في منظومة الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة التدويل Internationalisation الهائلة التي تجري الآن، وفي ضوء الترتيبات التي تتخذ حالياً لخلق شروط جديدة، لمرحلة جديدة لتراكم رأس المال في مراكز هذه المنظومة، وبحيث تظل هذه البلاد تحقق نفس الوظائف التي تؤديها في ديناميكية هذه المنظومة منذ نشأتها وحتى الآن: كمنابع رخيصة للمواد الخام، وكأسواق واسعة لتصريف فائض الانتاج السلعي، وكمجالات مربحة لتوظيف فوائض رؤوس الأموال، ونزح الأرباح الهائلة منها.

إن نقطة البداية في تفكيرنا إذن، هي مقولة التبعية. وعليه، نسارع هنا بالقول، إنه لا أمل للخروج من هذه الأزمة - بشكل جذري - إلاّ بالقضاء على هذه التبعية. وفي هذا الخصوص، ربما يبادر البعض بالقول، إن العالم يمر الآن بمرحلة جديدة، لا يوجد فيها تابع ومتبوع، حيث إن كل بلد يعتمد على الآخر، فهناك اعتماد متبادل Interdependency بين الجميع، وأن العالم أصبح مترابطاً. وليست مشكلة الديون وحاجة البلاد النامية للتمويل الخارجي، إلاّ تعبيراً عن هذا الاعتماد. لكنني ممن يعتقدون، أنه على الرغم من وجود الترابط العالمي، وتحديداً حول ما يجمع دول العالم قاطبة من مصالح مشتركة إذا تعلق الأمر بالحديث عن مخاطر الكارثة النووية وضرورة انهاء سباق التسليح وحماية بيئتنا العالمية من التدهور والتدمير، إلاّ إننا حينما نتحدث عن العلاقات الاقتصادية الدولية بين مراكز المنظومة الرأسمالية وأطرافها المتخلفة، فإن مقولة الاعتماد المتبادل، التي راجت مؤخراً، تبدو هشة للغاية، بل ومضللة. ذلك أن هذا المصطلح يشير، بحكم الدلالة اللفظية المنطقية له، إلى علاقات قوى اقتصادية متكافئة، وإلى مصالح نفع متبادلة، وتعامل بين أطراف تنطلق من مواقع الند للند. ومثل هذا الاعتماد المتبادل، في المجال الاقتصادي، غير موجود بين مراكز هذه المنظومة وأطرافها حيث تستغل تلك المراكز هذه الأطراف أبشع استغلال. وليست أزمة الديون الحالية إلاّ أحد تجسيدات هذا الاستغلال، بل خير تعبير عن الاعتماد غير المتكافئ بينهما. إن استخدام مقولة الاعتماد المتبادل لكي تحل مكان مقولة التبعية في دراسات التخلف والتنمية وقضايا العالم الثالث، هي إذن خلط خطير، لأنها تطمس الحقائق،

وتحرف النقاش عن جوهر التخلف، ومن ثم يُبنى عليها نتائج مضللة لحركات التحرر الوطني ومهماتها النضالية.

انطلاقاً مما تقدم، وفي ضوء الوضع المحتدم لأزمة الديون، فقد توصلنا إلى قناعة راسخة، بأن الوقت قد حان للانتقال من مرحلة الاذعان والرجاء والأماني واستدرار العطف من الدول الدائنة، إلى مرحلة الفعل المؤثر من جانب الدول المدينة، إذا شاءت حقاً أن تتحرك على درب الخلاص من تلك الأزمة. ولتوضيح ذلك، أطرح التساؤل الآتي: كيف يمكن لهذه الدول (المدينة) أن تحاصر أزمة الدين الخارجي في وضعها الراهن، أي كيف تُوقف عمليات التردي الناجمة عنها ـ وتلك هي مهمة الأجل القصير ـ وكيف يمكن لها اقتلاع الجذور الحقيقية المسببة لها، في الأجل الطويل؛ وعلى النحو الذي يدافع عن مصالحها ويؤمن تنفيذ طموحاتها في بناء التنمية والتقدم والعدل الاجتماعي، في ضوء حقها المشروع في اختيار طريقها الانمائي المستقل؟.

لقد حاولت في كتاباتي الأخيرة عن أزمة الديون (انظر: أزمة القروض الخارجية، الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة: 1987) أن أجيب عن هذا التساؤل المركب وهي إجابة تستند، في محتواها النظري على تشخيصنا لتلك الأزمة، وهو ما عرضناه سابقاً، وتنطلق مما أسميه «منظور التنمية المستقلة والاعتماد على الذات». وقبل أن أشير، للخطوط العريضة، التي توصلت إليها، في صدد الإجابة عن هذا التساؤل أود أن أوجه عتاباً للغالبية العظمى من الباحثين العرب الذين كتبوا في أزمة الديون الخارجية. فقد لاحظت أنهم ينطلقون في كتاباتهم من رؤى الدائنين، وينتهون إلى نتائج تكاد تكون «نسخة مكررة» من نتائج وتوصيات الصندوق والدائنين. والمفارقة المدهشة، والمؤلمة في نفس الوقت، أنهم، أي هؤلاء الباحثون العرب، ينحازون في النهاية للدفاع عن مصالح الدول الدائنة، في حين أنهم ـ أو غالبيتهم ـ ينتمون إلى بلاد عربية نامية مدينة، تكتوي الآن بنيران الدين الخارجي وتعاني بلادهم من الضغوط الخارجية والحصار الاقتصادي الناجم عن الديون الخارجية. ولا شك أن ذلك يعبر عن التبعية على صعيد الفكر، التي تشكل جزءاً مهما من النسق الشامل للتبعية.

والآن... ما هي خطوط التحرك التي نقترحها لعلاج أزمة الديون الخارجية، انطلاقاً من منظور التنمية المستقلة، وما هي الواجبات التي تطرحها تلك الخطوط؟

بداية، أود الإشارة إلى أن تلك الخطوط تنقسم إلى ثلاثة أصعدة، أولها هو الصعيد العالمي، وثانيها هو الصعيد الإقليمي، وثالثها هو الصعيد القطري أو المحلي.

وهذه الأصعدة لا تشكل بدائل فيما بينها ـ بمعنى أن العمل على صعيد ما منها يمكن أن يلغي العمل على الصعيدين الآخرين ـ بل تشكل وحدة عضوية متكاملة.

ونبدأ، أولاً، بالصعيد العالمي، حيث رأينا فيما تقدم، أن هذا الصعيد بمتغيراته المختلفة، قد لعب دوراً خطيراً في تفاقم مشكلة الديون للشطر الأعظم من بلاد العالم الثالث. من هنا ثمة مهمات عظيمة، ينبغي ايلاؤها ما تستحقه من عمل على هذا الصعيد. وفي هذا السياق، تنبغي الإشارة، إلى أن البلاد التي نطلق عليها الآن بلاداً نامية أو متخلفة أو دول العالم الثالث، قد انخرطت منذ نشأة النظام الرأسمالي العالمي، في علاقات جائرة وغير متكافئة مع هذا النظام، وكانت تخسر دوماً من تلك العلاقات. الأمر الذي أثر على نموها وشوه مسارات تطورها. دعونا هنا نعود بالذكرى إلى أيام الميركانتيلية، خلال الفترة ما بين القرن السادس عشر والثامن عشر، وما نهبته الرأسمالية التجارية الأوروبية من هذه البلاد من ثروات وموارد هائلة: نهب الذهب والفضة والاستيلاء على الفائض الاقتصادي بالقوة وأعمال القرصنة. بل دعونا نتذكر كيف ظهرت خلال هذه الفترة أحقر تجارة عرفتها البشرية، وهي الاتجار في العبيد الذين انتزعوا بالقوة والعنف من أفريقيا، ليتحولوا إلى سلعة تحقق أرباحاً خيالية للمجرمين الذين انخرطوا في هذه التجارة. ها هنا موارد هائلة نُزحت من البلاد النامية. هي الموارد التي شكلت أحد بمصادر التراكم البدائي، وهي العملية التي يسميها بعض الباحثين العرب (أنور عبد الملك) بفائض القيمة التاريخي الذي عبر عن أبشع صور الاستغلال المباشر لشعوب هذه البلدان في فجر الرأسمالية. أو دعونا نعود إلى الفترة الكولونيالية التي تمتد فيما بين نشوء الثورة الصناعية (1780 تقريباً) واندلاع الحرب العاليمة الأولى 1914) وما تم خلالها من نمو هائل في مساحة المستعمرات في بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية دعونا نتذكر خلال هذه الفترة كيف قضت الدول الاستعمارية على الهياكل الاقتصادية المتنوعة التي كانت عليها اقتصادات هذه البلاد قبل استعمارها، ثم اندماجها في نظام جائر للتخصص وتقسيم العمل فرض عليها أن تتخلى عن تلك الهياكل وتصبح اقتصادات تصديرية مشوهة ووحيدة الجانب، وتتخصص في انتاج سلعة واحدة أو سلعتين لتمد المتربولات الاستعمارية بالمواد الخام والغذائية الرخيصة اللازمة لدوران عجلات الإنتاج الصناعية في تلك المتربولات. دعونا أيضاً نتذكر فترة ما بين الحربين (1914 - 1945) والأرباح الهائلة التي نُزحت من هذه البلاد على أيدي الاستثمارات الأجنبية الخاصة، التي سيطرت بشكل مباشر، على موارد هذه البلاد ومفاتيحها الاقتصادية الأساسية

وأخضعتها لمنطق تراكم رأس المال في العواصم الاستعمارية.

هذه هي الذكريات الأليمة التي لا ينبغي لنا، كاقتصاديين من العالم الثالث، ألاّ ننساها، ولو للحظة واحدة، حينما نتعامل مع منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فهي تاريخ لا ينسى، وما زلنا نحمل أثقاله على أكتافنا حتى هذه اللحظة. من هنا ما أبلغ الصدق، فيما يذهب إليه البعض من أن بلاد العالم الثالث هي الدائنة وليست المدينة للبلاد الرأسمالية الصناعية. فلو قارنا حجم الموارد التي نهبتها الرأسمالية العالمية من هذه البلدان عبر هذا التاريخ بحجم الموارد التي اقترضتها في العقود الثلاثة الماضية، لكان حجم دائنية البلاد النامية عشرة أضعاف مديونيتها الحالية على الأقل. وهذا هو حساب التاريخ. أما عن حسابات الحاضر، فدعونا نشير إلى الخسائر الضخمة التي حققتها البلاد المدينة منذ أن حصلت على استقلالها السياسي وحتى الآن في تعاملها مع دول المنظومة الرأسمالية (وقد أشرنا لبعضها في بداية هذه المحاضرة) وهي تمثل، في المقابل، أرباحاً هائلة جنتها الدول الرأسمالية الدائنة، فسوف ندرك على الفور، أن البلاد الرأسمالية قد تسلمت بالفعل ما يزيد كثيراً عن حجم ما تدين به الآن البلاد النامية أضف إلى ذلك حقيقة تاريخية أخرى، لا تقل أهمية، وهي أن تلك القروض الضخمة التي قدمتها الدول الرأسمالية الصناعية للبلاد النامية قد أدت، وبشكل مباشر، إلى زيادة صادرات السلع والخدمات من الدول الدائنة إلى الدول المدينة، وبذلك ساعدت تلك القروض على التخفيف من حدة البطالة والإقلال من حجم الطاقات المعطلة وإبطاء معدلات التضخم في البلاد الدائنة. هذا يعني، أنه لولا تلك القروض لكانت عمليات التدهور والتردي التي حدثت في تراكم رأس المال والدورة الاقتصادية في البلاد الرأسمالية الصناعية الدائنة، أشد خطورة بكثير مما بلغته بالفعل في السبعينات والثمانينات من هذا القرن. ولهذا يمكن النظر ـ بحق ـ على أن تلك القروض كانت نوعاً من دعم الصادرات.

خلاصة ما سبق إذن، هو أن منطق التاريخ ومنطق الحاضر، ينهضان كمبرر قوي للدعوة التي تنامت في الآونة الأخيرة، وهي ضرورة إلغاء ديون العالم الثالث.

على أن منطلق التاريخ ـ رغم قوته الدامغة ـ قد لا يكون مقبولاً لدى التكنوقراطيين والاقتصاديين الذين اعتادوا التفكير في أطر ضيقة من النظريات والنماذج والقوانين الاقتصادية المجردة. وسوف نجاريهم هنا في استخدام هذه الأطر، لنثبت أن الغاء ديون العالم الثالث هو أمر له «جدوى اقتصادية» على صعيد مصلحة المنظومة الرأسمالية العالمية.

وحجتنا في ذلك، هي أن الغاء هذه الديون يمكن أن يمثل اجراءً أساسياً للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية، لأنه سيعمل على انعاش النمو في الدول الدائنة والدول المدينة معاً، وذلك لسبب بسيط للغاية، وهو أن هذا الإلغاء سوف يوفر موارد مالية هائلة للبلاد النامية المدينة. وحينما تُستغل هذه الموارد في التنمية وزيادة مستوى معيشة سكان هذه البلاد، فإن واردات هذه الأخيرة من الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة سوف تزيد، وسوف تدور معها عجلات الإنتاج والاستثمار والعمالة في الدول الدائنة، نظراً لعلاقة الارتباط الوثيقة بين هذه المتغيرات والتصدير.

والآن... ربما يوجد من سيبادر بالاعتراض على هذا المنطق، ملقياً في وجهنا السؤال التالي: لكن كيف يمكن أن تتحمل البلاد الدائنة تكلفة هذا الإلغاء (حوالي تريليون 450 بليون دولار) وخاصة أن جانباً مهماً من مبالغ الديون مستحق لبنوك تجارية خاصة. ان ذلك من ثم، سيسبب تدميراً للبلاد الدائنة؟.

ونجيب عن هذا السؤال، ببساطة شديدة. كالتالي، مقتبسين في ذلك وجهة نظر الرئيس الكوبي فيدل كاسترو: «لقد استطاعت البلاد الرأسمالية الدائنة، خلال عصر فورة أسعار النفط، أن تدفع زيادة في قيمة وارداتها من النفط بما لا يقل عن تريليون دولار خلال هذه الفترة، ولم يؤد ذلك إلى تدمير اقتصادياتها. بل من الثابت أن حركة التجديدات في الإنتاج والنمو لم تتوقف» ويعتقد كاسترو، أنه من الممكن تدبير هذا المبلغ من خلال إحداث خفض في نفقات التسليح (وهو ما نشهده هذه الأيام) واصدار سندات مدتها عشر سنوات، مقابل هذا الخفض، تعطى للبنوك والهيئات الخاصة الدائنة، مقابل ديونها المستحقة على العالم الثالث. وبذلك لن تتأثر البنوك - راجع حديث كاسترو لمجلة اكسلسيور المكسيكية (مترجم في مجلة التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي/ العدد 4، 1985).

إن الدعوة لإلغاء ديون العالم الثالث، باعتبارها حلاً راديكالياً، ولها ما يبررها تاريخياً واقتصادياً، يجب أن تكون إذن هي الشعار الرئيسي الذي تتحرك في ضوئه مجموعة البلاد المدينة في المرحلة القادمة، مستخدمة في ذلك جميع التجمعات الدولية لها، مثل منظمة الأنكتاد UNCTAD ومجموعة السبعة والسبعين، ومجموعة دول عدم الانحياز.. إلى آخره، وجميع المنظمات الدولية التي تشترك فيها (هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها) ومؤتمرات حوار الشمال والجنوب، وغيرها.

على أن تحويل هذه الدعوة، من مجرد مطلب مشروع، إلى واقع فعلي، ليست بالأمر السهل أو الهين. فالمطلوب أولاً، أن تقتنع دول العالم الثالث بعدالة هذا

المطلب، وأن توحد صفوفها ومواقفها تجاه دائنيها. وهو أمر لا يتوافر حالياً. كما أن صندوق النقد الدولي، باعتباره ممثلاً لمصالح الدائنين والرأسمالية العالمية، ما يزال يعارض بشدة أي موقف جماعي تضامني لدول العالم الثالث في قضية الديون، ويصر على أن يتعامل مع هذه القضية حالة بحالة Case by Case، منفرداً بكل بلد على حدة، ومعارضاً بشدة أي تجمع اقليمي أو دولي للبلاد المدينة للتعامل مع هذه القضية. ولسوف يستمر الصندوق في ممارسة هذه السياسة طالماً ظل العالم الثالث المدين مفككاً، ولم تتبلور له حتى الآن رؤية واضحة لعلاج أزمة الديون بشكل جذري، وطالما ظل هذا العالم قاصراً في تحركه ـ حتى الآن في التعامل مع هذه الأزمة ـ على أسلوب الأماني واستدرار العطف من الدائنين، دون أن يرقى هذا التحرك إلى مرحلة الفعل المؤثر، والسياسات والاجراءات الفاعلة لإحداث تقدم ملموس في هذا المجال.

وفي هذا الخصوص، يبدو لنا أن تكوين نادٍ للمدينيين، يعد أحد الشروط المهمة لنجاح الضغط الجماعي، على الصعيد العالمي، صوب الغاء ديون العالم الثالث (باعتبار أن هذا الإلغاء يمثل برنامج الحد الأقصى لعلاج الأزمة) أو صوب التخفيف من الأزمة ومعالجتها في ضوء مصالح البلاد المدينة (برنامج الحد الأدنى). إن تكوين هذا النادي، الذي يجب أن يضم جميع المدينين، صغيرهم وكبيرهم وبغض النظر عن طبيعة الأنظمة السائدة بينهم، يبدو لنا أيضاً كمطلب ملح وحيوي لمواجهة قوة نادي الدائنين (نادي باريس)، وهو النادي الذي تكتل الدائنون فيه في شكل جبهة قوية متحدة، ذات موقف صارم ومتشدد فيما يتعلق بالشروط التي يفرضونها على البلد المدين الذي يضطر لطلب إعادة الجدولة. ولئن كان نادي باريس يعبر، في التحليل الأخير، عن مصالح مقرضي رأس المال، فإن الوقت قد حان لكي تبادر دول العالم الثالث المدينة بتكوين ناديها الذي يعبر عن مصالحها ويدافع عنها. أليس الاتحاد قوة، كما يقول المثل الشائع؟. فحينما يتكون هذا النادي، ويتوصل إلى مجموعة من المبادئ والرؤى المحددة لعلاج أزمة الديون، فإنه سيعظم، بلا شك، من حجم القوة التفاوضية للدول المدينة مع الدائنين ولكم يتمنى كاتب هذه السطور، أن يكون للبلاد العربية المدينة، بتجمعاتها الإقليمية الآن، فضل السبق في الدعوة لتكوين هذا النادي، والبدء، من الآن، في تكثيف الاتصالات والاجتماعات مع سائر الدول المدينة الأخرى. إنها دعوة، نوجهها، لتلك التجمعات، أو للأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.

إن دول العالم الثالث المدينة، تحتاج اليوم في اعتقادي إلى ما يشبه «العودة لروح

باندونغ» التي سادت في الخمسينات وأوائل الستينات من هذا القرن، والتي لعبت دوراً مهماً في تحقيق مكاسب عديدة لحركة التحرر الوطني. حيث كانت تلك «الروح» تحث دوماً على ضرورة وحدة دول العالم الثالث والعمل على تحررها ودعم استقلالها والابتعاد عن الاستقطاب الدولي وتعميق التعاون الحميم بينها، واتخاذ مواقف جماعية واعية تجاه قضايا العالم المتناحرة آنذاك.

يبقى بعد ذلك بعد مهم، على الصعيد العالمي، لا يجوز نسيانه في هذا الخصوص باعتباره أحد العوامل الجوهرية التي ساهمت في تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث، ونعني بذلك الاضطرابات الموجودة في نظام النقدالدولي. ذلك أن عدم استقرار أسعار الصرف، بعد تعويمها عقب قرارات مؤتمر جاميكا 1976، وعدم السيطرة على تحركات رؤوس الأموال القصيرة (الساخنة) وخضوع كثير من العملات لعمليات المضاربة، وارتفاع سعر الفائدة في الأسواق النقدية العالمية.. كل ذلك سبب حرجاً شديداً، ومصاعب جمة للدول المدينة. وليس من المتصور بلوغ حل ناجع لأزمة الديون العالمية، إذا ظلت الاضطرابات في نظام النقد الدولي.

إن التناقض الرئيسي الذي ينطوي عليه هذا النظام يتمثل في أنه في الوقت الذي تعاظمت فيه عملية التدويل، بحيث بات من الممكن أن نتحدث عن اقتصاد رأسمالي عالمي مدوّل، في مجالات الانتاج والتسويق والتكنولوجيا والتمويل، وبحيث ضعف، أو كاد يختفي، البعد الوطني في ضوء السيطرة المتعاظمة للشركات الاحتكارية الدولية، إلاّ أن نظام النقد الدولي ما زال قائماً على عملة دولة رئيسية معينة، وهي الدولار التابع للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى انعكاس جميع مشكلات الاقتصاد الأمريكي (عجزه الداخلي وعجزه الخارجي) على الاقتصاد العالمي برمته عبر الاضطرابات التي يسجلها نظام النقد الدولي. وهذا تناقض لا يمكن حله، والقضاء على نتائجه، إلاّ بابتكار نظام نقدي دولي جديد، يرتكز على عملة احتياط دولية جديدة، لا تنتمي إلى دولة معينة. أي أن المطلوب هنا، خلق عملة دولية جديدة، يتولى بنك مركزي عالمي (أو صندوق النقد الدولي بعد تطويره بشكل جذري) مهمة إصدارها وكيفية تغطيتها، وتنظيم أحجام السيولة المناسبة للاقتصاد العالمي، وتوزيع تلك السيولة على نحو عادل وكفء، ويلبي حاجات الدول النامية منها. ومهما يكن من أمر، فإن تسارع عملية التدويل، التي تمثل الآن أحد السمات الرئيسية لعصرنا، ستملي، إن آجلاً أو عاجلاً، الاصلاح المطلوب لنظام النقد الدولي، وعلى النحو الذي يجعل هناك توافقاً أو انسجاماً بين تدويل الانتاج عالمياً وتدويل عملة

الاحتياط الدولية. على أنه يصعب الاسترسال في هذا الموضوع في هذا السياق. لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن بلاد العالم الثالث المدينة يتعين عليها أن تستعد من الآن، ليكون لها إسهامها الفاعل، الذي يعبر عن مصالحها في هذا النظام المرتقب، حيث إن ذلك يمثل بعداً أساسياً للوصول إلى علاج جذري لأزمة المديونية العالمية. وترتبط بهذه النقطة، قضية أخرى، وهي أن على البلاد النامية أن تكافح من أجل تعديل موقعها الضعيف والهزيل الذي تحتله في المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقبل أن نُنهي كلامنا عن مهمات الصعيد العالمي نود التنبيه، بأن التعديل الحقيقي لوضع البلاد النامية، الضعيف وغير المتكافئ، في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي - وهو الوضع المسئول بشكل جوهري عن جميع أزماتها في تعاملها الخارجي (أزمة الديون، التضخم المستورد، التبادل غير المتكافئ، ..إلى آخره) لن يتم إلا بتعديل موقع هذه البلاد في نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي. وذلك هو، على وجه الدقة، جوهر مهمات التنمية المستقلة.

وننتقل الآن للحديث عن الصعيد الإقليمي باعتباره أحد الأصعدة المهمة التي يمكن من خلال انجاز بعض المهمات فيه، أن يتمكن العالم الثالث من تحقيق تقدم ملموس وفاعل صوب علاج مشاكل موازين المدفوعات وما يترتب عليها من مديونية. وكلامنا هنا ينصب أساساً على دعم وتطوير أوجه التعاون بين دول العالم الثالث. فهناك امكانات هائلة على هذا الصعيد. ومن المفارقات ذات الدلالة، أنه في الحالات التي يتم فيها التعامل بين هذه الدول، في الظروف الراهنة، فإن هذا التعامل غالباً ما يتم عبر وسيط ثالث. ودعوني هنا أشير، على سبيل المثال، أنه من المألوف جداً أن نجد بلداً في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، قد يستورد سلعة ما، ولتكن الخشب من دولة أفريقية، ولكن عبر شركة احتكارية دولية. وهذا الوسيط الثالث يتحكم عادة في السعر وفي شروط التوريد والائتمان، وبحيث يتمكن في النهاية من الاستيلاء على جزء ضخم من قيمة السلعة. لماذا لا يتاجر العالم الثالث مباشرة فيما بينه؟ صحيح هناك عقبات ومشكلات تحول دون ذلك، والمطلوب الآن التعاون من أجل حلها، لأن حجم النفع المنتظر من التبادل المباشر أكبر بكثير من كلفة علاج هذه العقبات والمشكلات. هناك أيضاً مجالات ضخمة للتعاون في مجال التمويل والنقل والاستثمار المشترك، بل ولإيجاد أنماط متطورة من التخصص وتقسيم العمل فيما بين دول الجوار التي تجمعها ظروف تاريخية وحضارية واقتصادية متشابهة. كما لا يجوز أن ننسى مجالات التعاون

العلمي والتكنولوجي، حيث قطعت بعض البلدان النامية، مثل الهند والمكسيك والبرازيل والأرجنتين ومصر، خطوات لا بأس بها في مجال التطوير التكنولوجي وتنتج الآن ألواناً مختلفة من السلع التكنولوجية الملائمة لظروف دول العالم الثالث.

وفي هذا الخصوص أيضاً، ثمة بعد مهم، على الصعيد الإقليمي يتعين ابرازه وإيلاؤه قدراً كبيراً من العناية والاهتمام، نظراً لصلته الوثيقة بأزمة المديونية. فقد رأينا سابقاً أن تدهور أسعار صادرات المواد الخام للبلاد المدينة ـ وهي المصدر الرئيسي لها للنقد الأجنبي ـ قد ساهم في تفاقم هذه الأزمة عبر التعثر في سداد الديون وإضعاف قدرة هذه البلاد على الاستيراد. والحق، أنه من الممكن مواجهة هذا التدهور، في حالات كثيرة، إذا ما أدرك منتجو هذه المواد، أهمية التكتل فيما بينهم عن طريق تكوين الاتحادات العالمية للمنتجين. وهي الاتحادات التي يكون الهدف منها هوالاتفاق بين المنتجين على خطط الإنتاج، ومن ثم التأثير في حجم العرض العالمي، وبالتالي التأثير في الأسعار العالمية. ودعونا هنا نتذكر انتفاضة دول الأوبك ـ باعتبارها اتحاداً لمنتجي ومصدري النفط ـ حيث استطاعت هذه الدول من خلال تكتلاتها أن تتخذ قرارات تاريخية، زلزلت بها في عقد السبعينات، الاقتصاد العالمي، ومكنتها أن تصحح، ولأول مرة في التاريخ، الأسعار الجائرة لهذه المادة الحيوية، وأن تتمكن، بالتالي، من زيادة نصيبها من الدخل العالمي. هناك الآن كثير من المنتجات الأولية التي يتركز انتاجها في دول العالم الثالث ويشكل التصدير منها الشطر الأعظم في الصادرات العالمية. بيد أنه مما يؤسف له، أن الشركات الاحتكارية دولية النشاط هي التي تتولى تسويق هذه المنتجات في السوق العالمي وتستأثر بالنسبة الكبرى من أرباح هذه التجارة. ما بالنا إذا علمنا، أن عدداً محدوداً من هذه الشركات (حوالي 15 شركة) يتولى الآن تسويق ما نسبته 85٪ من محصول الكاكاو والشاي والنحاس والجوت والبن والأرز وفلز الحديد والبوكسيت والقطن؟ إن تصحيح شروط التبادل غير المتكافئ، والوصول إلى أسعار عادلة لمنتجات البلاد المدينة، يتطلب إذن ضرورة الغاء السيطرة الاحتكارية لهذه الشركات، وانتقالها إلى البلاد النامية. كما بات من الضروري أيضاً، تحسين وتطوير الاتفاقيات السلعية الدولية International Commodity Agreements والسعي لاشتمال هذه الاتفاقيات لعدد أكبر من المنتجات الأولية. كما أن زيادة موارد النقد الأجنبي للبلاد المدينة، على النحو الذي يمكنها من تمويل وارداتها ودعم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، سيتطلب تفاوض هذه البلاد على ضرورة تشجيع نفاذ صادراتها المصنعة ونصف المصنعة للبلاد الدائنة، الأمر الذي يتطلب

السعي لإلغاء نزعة الحماية والتمييز ضد صادراتها، وهي النزعة التي استفحلت في السنوات العشر الماضية، وأضافت عقبة شديدة أمام البلاد النامية.

ونظراً لأن العالم يشهد الآن تغيرات هائلة تتجه، في معظمها، نحو تكوين مناطق واتحادات وكيانات اقتصادية كبرى (ظهور أوروبا الموحدة 1992، منظمة التعاون الأمريكي الكندي، بروز مجموعة دول آسيا تحت قيادة اليابان...) وهي تجمعات تُعلي من شأن المصلحة الاقتصادية المشتركة رغم ظروف التباين السياسي والحضاري والمجتمعي بينها؛ فما أحرى دول العالم الثالث أن تتحرك أيضاً في هذا المجال. ولن يكون وارداً، بطبيعة الحال، أن تكوّن هذه الدول كياناً اقتصادياً موحداً، أو سوقاً مشتركة، على نحو ما هو متحقق في التجمعات سالفة الذكر، حيث تتوزع دول العالم الثالث على قارات العالم الثلاث (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) ولا يوحّد بينها سوى هموم التخلف والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها. لكن أضعف الإيمان في هذا السياق هو أن تحرص دول العالم الثالث على دعم وتقوية التجمعات الإقليمية القائمة بينها، مثل منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، مجموعة الأندين Andean Group، السوق المشتركة لوسط أمريكا، مجموعة الكاريبي، الاتحاد الجمركي لوسط أفريقيا، المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، التجمعات العربية الإقليمية... إلى آخره، أما على الصعيد العالمي لمجموعة دول العالم الثالث، فثمة اقتراح مهم، ينادي بتكوين منظمة عالمية متعددة الأطراف خاصة بهذه المجموعة من الدول، وعلى غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لتكون بمثابة تجمع «عالم ثالثي» وتكون وظيفتها دراسة أوضاعها والتعبير عن مشكلاتها، وتنسق أوجه التعاون فيما بينها في مختلف المجالات، التجارية والنقدية... وتوحيد مواقفها تجاه المشكلات الاقتصادية العالمية. كما تجدر الإشارة هنا، إلى الآمال المعلقة على لجنة الجنوب The South Commission التي تكونت مؤخراً برئاسة يوليوس نيريري الزعيم السابق لتنزانيا، باعتبارها تجمعاً يسعى لدعم وتطوير أوجه التعاون والعمل المشترك بين دول الجنوب المدينة.

خلاصة ما سبق إذن، هو أن التحرك على الصعيد الإقليمي فيما بين البلاد المدينة، في الجبهات السالفة الذكر، بات أمراً لا مفر منه، إذا شاءت هذه البلاد المدينة، في الجبهات السالفة الذكر، بات أمراً لا مفر منه، إذا شاءت هذه البلاد أن تخرج من أزمة مديونيتها الخارجية، وهو التحرك الذي يمكن أن نلخص هدفه في المصطلح الشائع حالياً: بدعم الاعتماد الجماعي على الذات. ومما لا شك فيه أن تنشيط الحركة على هذا الصعيد سيرتبط، حالياً ومستقبلاً، بالحاجة للتركيز على تقوية

حوار الجنوب/ جنوب بشكل يفوق حوار الشمال/ الجنوب.

يبقى بعد ذلك أن نتعرض للمهمات المطلوبة على الصعيد المحلي أو القطري لكل بلد مدين. ونقطة الانطلاق الأساسية لنا هنا، هي أنه في ضوء ما يتسم به الاقتصاد العالمي الآن من تطورات، ومن علاقات غير متكافئة، يتعين على البلاد النامية المدينة ألاّ تنتظر حل هذه الأزمة من الخارج، أو أن تعلق آمالاً كبيرة على ما تستدره من عطف الدائنين لكي يتفهموا حجم الكارثة الواقعة فيها من جراء أثقال الديون الخارجية. فهذا اغراق في التبعية، التي نرفضها، كما أنه نوع من الرومانسية الاقتصادية التي لا مبرر لها. بل إنني أسارع هنا بالإشارة إلى مقولة مهمة، وهي أنه مهما نتج عن التحرك على الصعيدين العالمي والإقليمي من فاعليات ونتائج طيبة (على نحو ما أشرنا آنفاً) فإنه لا قيمة لهذه الفاعليات، إذا ظل البيت الداخلي للبلد المدين خرباً. وإذا لم يتحرك البلد بالسرعة المطلوبة نحو تحقيق مجموعة من السياسات والاجراءات والتغيرات، فلا أمل لإيجاد مخرج للأزمة، ناهيك باقتلاع الجذور المسببة لها. كما أنه نظراً للطول الزمني الذي سيتطلبه بروز النتائج الملموسة على الصعيدين العالمي والإقليمي، فإنه لا مناص من سرعة التحرك على الصعيد المحلي. فهذا هو بيت القصيد أو مربط الفرس كما يقولون.

على أن سعي البلد للخروج من أزمة ديونه الخارجية، يتطلب منا أن نفرق بين الاجراءات العاجلة، المطلوب اتخاذها على المدى القصير، وتلك المطلوب تحقيقها على المدى الطويل. والهدف الذي يتعين أن يكون واضحاً ضرورة بلوغه من اجراءات الأجل القصير، هو وقف التردي أو الانهيار الاقتصادي الناجم عن تفاقم الأزمة وإبعاد البلد عن الضغوط الخارجية التي يتعرض لها. أما الهدف من اجراءات الأجل الطويل فهو اقتلاع الجذور المسببة للأزمة، وعلى نحو يضمن، عدم تكرار وقوع البلد فيها مرة أخرى، في المستقبل. ويأتي على قمة المهمات العاجلة للأجل القصير: وقف الانصياع الأعمى لشروط صندوق النقد الدولي، وهي الشروط التي اضطر المدينون قبولها تحت ضغوط إعادة الجدولة. وهي شروط تُملي على البلد انتهاج سياسات تقليدية (نيوكلاسيكية) تستهدف تحقيق انكماش شديد في النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض الإنفاق العام وزيادة الأسعار والحد من الواردات وزيادة الصادرات، من أجل أن تتوافر موارد (فائض تجاري) يمكن البلد من مواصلة دفع عبء ديونه الخارجية. وقد أدت هذه السياسات إلى كوارث اقتصادية واجتماعية فمن ناحية، أدى تخفيض الإنفاق العام والحد من الواردات إلى تخفيض الاستهلاك المحلي وانكماش في

الاستثمار، ومن ثم إيقاف عجلات النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، أدت هذه السياسات إلى زيادة تهميش الجماهير وافقارها، حيث نتج عنها تخفيض شديد في الأجور الحقيقية (على الرغم من انخفاضها أصلاً) وزيادة معدلات البطالة ونقص اشباع الحاجات الأساسية للإنسان ونتيجة لذلك، زاد عدد من يعيشون تحت خط الفقر المطلق، في ظروف طاحنة لا يتحقق فيها الحد الأدنى المطلوب للمحافظة على انسانية الإنسان من هنا لم يكن مثيراً للدهشة، أن تثور شعوب هذه البلدان ضد هذا النهج التقشفي، اللاتنموي، وغير العادل، وإن كانت قد قمعت بالقوة التي لا ترحم. كما أن التجارب العملية لتلك السياسات قد أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للدولة، وإلى زيادة الديون وتعميق التبعية، وفرض قيود على السيادة الوطنية للبلد واخضاعها لحالة من الإداراة المركزية الخارجية. والبديل لذلك كله ـ نرسم خطوطه ـ كما يلي:

أولاً: حشد وتعبئة الموارد المحلية، الممكنة والضائعة، وهي موارد هائلة، وتتمثل في مكافحة الاستهلاك الترفي في القطاعين العام والخاص (سواء ما كان منه محلياً أو مستورداً) ضمن برنامج تقشف وطني عادل، وبحيث نضمن من وراء ذلك زيادة معدل الادخار المحلي، وعلى نحو يقلل من فجوة الموارد المحلية، وما يناظرها من فجوة في العملات الأجنبية.

ثانياً: ضبط بوابة التجارة الخارجية التي نعدّها المصدر المباشر للديون، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات مرنة وكفؤة من أجل ترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وحسن استخدام موارد النقد الأجنبي. وهنا سيكون وارداً: دعم الصادرات وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات غير الضرورية (وربما يقتضي الأمر منعها لفترة محددة)، والتوسع في أسلوب الصفقات المتكافئة واتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية، والسعي لدى الدول الصديقة للحصول على المعونات والقروض الميسرة.

ثالثاً: وقف التردي المستمر، والمذهل، الذي يحدث الآن في سعر الصرف للعملة الوطنية من خلال عودة الرقابة على النقد الأجنبي، والبدء تدريجياً في تكوين مستويات مناسبة من الاحتياطيات النقدية للدفاع عن هذا السعر، والاهتمام باعداد موازنات النقد الأجنبي وتنفيذها بدقة، في ضوء الأولويات الملحة للمرحلة الحرجة التي يمر بها البلد.

رابعاً: مكافحة تهريب وهروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، حيث ثبت أن أكثر البلاد مديوينة هي من أكثر البلاد التي ينساب منها المال للخارج ويستثمر بأسماء الأفراد في البنوك الخارجية وفي أشكال الاستثمار المختلفة. وهذا تناقض عجيب،

ومخالف لمنطق الأمور. إذ كيف يهرب المال للخارج في الوقت الذي يستدين فيه البلد (انظر حجم هذه الظاهرة في المكسيك والأرجنتين وأراجواي في الشكل رقم 2). ولن يتم القضاء على هذه الظاهرة إلاّ من خلال القضاء على الفساد الإداري والدخول غير المشروعة والآليات الخبيثة التي تسهل هذا الهروب أو التهريب. كما أن تحقيق ذلك يتطلب تطبيق القوانين بصراحة ونزاهة شديدتين.

خامساً: العمل على زيادة حجم الإنتاج المحلي في الأجل القصير، وبخاصة ما كان منه متعلقاً بالمنتجات الضرورية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية، وذلك بالقضاء على الطاقات العاطلة (وما أكثرها في البلاد المدينة) وعلاج المشكلات المسببة لانخفاض الانتاجية، سواء في القطاع العام أو الخاص. وقد لا يتطلب ذلك أية استثمارات تذكر، بل ربما مجرد علاج ناجح لأخطاء الإدارة وتعديل السياسات الاقتصادية المطبقة. كما أنه من المحتمل زيادة انتاج الغذاء من خلال إعادة النظر في التركيب المحصولي للقطاع الزراعي.

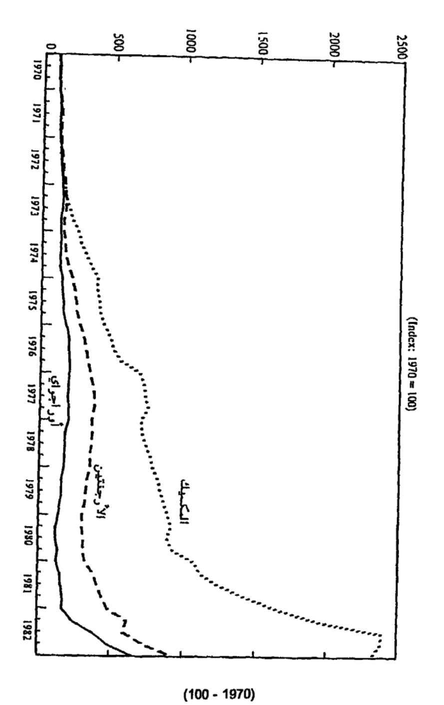
سادساً: خلق مناخ استثماري ملائم، يساعد على جذب المدخرات نحو الاستثمار في القطاعات الأشد حيوية للخروج من الأزمة، وفي مقدمتها القطاعات المنتجة للغذاء. وسيتطلب ذلك مكافحة التضخم وإعادة النظر في السياسات السعرية والائتمانية والضريبية وسياسة الإعانات والدعم.

سابعاً: التصدي لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة، ليس من خلال ضغط الإنفاق العام الجاري الموجه للخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي...) أو تقليل الإنفاق العام الاستثماري (كما يوصي الصندوق) بل من خلال دعم طاقة الدولة الضريبية وزيادة الموارد العامة وترشيد الإنفاق العام.

ثامناً: وأخيراً، وليس ذلك أقل الأمور أهمية، تتطلب المواجهة العاجلة لتبعات أزمة الديون في الأجل القصير، وقف التردي الذي حدث في مستويات المعيشة للقاعدة العريضة من الناس، وذلك من خلال تخصيص جانب من الوفر الذي سيحدث في الموارد من المجالات السالفة الذكر، لكي يوجه لزيادة استهلاكهم الضروري من السلع الأساسية والخدمات الاجتماعية الضرورية ولا تنبع أهمية هذا الاجراء من اعتبارات العدالة الاجتماعية فحسب، بل من الضرورات الاقتصادية أيضاً. ذلك أن زيادة قدرة الناس على العمل وزيادة مستوى إنتاجيتهم، وارتفاعهم إلى مستوى التضحيات المطلوبة منهم يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، الوفاء بالاحتياطيات البيولوجية الاعتيادية التي تضمن تجديد قواهم الجسدية والذهنية.

شكل رقم (2)

تطور الرقم القياسي للودائع بالبنوك الأمريكية التي أودعها المقيمون في الأرجنتين والمكسيك وأوراجواي



(100 - 1970)

Source: C.L. Ramirez-Rojas; «Currency Substitution in Argentina Mexico, and Uruguay», in: **IMF - Staff - Papers**, Vol.32, No.4, December 1985, P.640.

وواضح مما تقدم، أن منهجنا في إدارة أزمة المديونية في الأجل القصير، ليس هو منهج إدارة الطلب Demand Management الذي يأخذ به الصندوق، بل هو منهج أقرب إلى زيادة العرض وحشد الموارد وحسن استخدامها، وهو منهج لا يعتمد على آليات العرض والطلب وقوى السوق العشوائية، بل على الاختيار الواعي لمجموعة من القضايا والمتغيرات الأساسية، والتي تحتم أن يكون للدولة في التأثير عليها دور مهم وقائد. ولا شك أن كل بند من بنود هذا البرنامج البديل يحتاج إلى تفصيلات أكثر، ولمناقشات أعمق، يضيق بها المجال هنا. بيد أننا أردنا فقط الإشارة إلى أن البديل لسياسات التقشف التعسفية للصندوق، موجود ومتوافر على مستوى الفكر، وعلى مستوى امكانات التطبيق (لو توافرت الشروط الموضوعية والذاتية لذلك). نقول هذا الكلام، ونحرص عليه، لأن الحجة الأساسية التي كثيراً ما يرددها أنصار الصندوق والدائنون لمن ينتقدون سياساتهم هي: ما البديل لديكم؟ ونحن نقول هنا، إن البديل جاهز، لكن الأمر غير المتوافر هو الإرادة السياسية التي يمكنها أن تقبل التحديات السياسية والاجتماعية التي ينطوي عليها هذا البديل. ذلك لأن كل بند من البنود السابقة ينطوي على اجراءات وتغييرات مهمة جداً، بل وعلى صراعات اجتماعية. وهذا يؤكد مرة أخرى أن أزمة المديونة، وإن كان هي الشكل المعاصر للتبعية، إلاّ أنها، من ناحية أخرى، هي التعبير المجسّد لعجز الأنظمة الحالية بالبلاد النامية للتصدي للتحديات المطلوبة لإنجاز مهمات التحرر والتنمية والعدالة. هي إذن - أي هذه الأزمة ليست مجرد أزمة نقدية أو مالية كما يفسرها التكنوقراط، بل على العكس من ذلك، ليس الجانب النقدي والمالي فيها إلاّ نتيجة لها، وتعبيراً عن أزمة أعمق مدى وأخطر شأناً.

وأخيراً، يبقى بعد ذلك أن نشير، وبشكل موجز، لأهم القضايا التي يتعين التصدي لها في الأجل الطويل، وهي قضايا ترتبط، في جوهرها، بإعادة النظر كلية في النهج التنموي الذي سارت عليه البلاد المدينة في العقود الثلاثة الماضية، باعتبار أن جذور أزمة المديونية تكمن أساساً في هذا النهج. ومن المعلوم أن هذا النهج قد اتسم بسمات أساسية عكست، في التحليل الأخير، نمطاً يكرس التبعية ويعيد إنتاجها. فلم تتوافر له الآليات أو الشروط التي تمكنه من تجاوز التخلف، وبناء التنمية المستقلة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد سبق لنا أن حللنا سمات هذا النمط في دراسة أخرى لنا (انظر: فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، القاهرة 1987)، وأشرنا إلى أهم السمات البارزة فيه كما يلي:

- إنه نمط يقوم على نظرة (موقف اجتماعي) محدد للتنمية باعتبارها الوصول إلى نمط الحياة الغربية ,من خلال تعظيم معدل نمو الدخل ومجاراة مستوى الاستهلاك الترفي بالبلاد الرأسمالية الصناعية.
- إنه نمط انحاز إلى مصالح الفئات الغنية القليلة، الأمر الذي تبلور في تشويه نمط تخصيص الموارد على مجالات الاستثمار المختلفة وعلى نمط تخصيص موارد النقد الأجنبي - لتوفير سلع الاستهلاك الترفي - وعلى إهمال اشباع الحاجات الأساسية للناس.
- اعتمد هذا النمط، بشكل أساسي، على زيادة معدل الاستثمار، باعتبار أن التنمية دالة Function في زيادة معدل الاستثمار، مع اهماله جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية. من هنا كانت أزمته في تواضع نتائجه، وفي حصاره حينما نضبت موارد التمويل.
- أنه نمط اتسم بالافراط في الاعتماد على الخارج من الناحية التمويلية، حيث لجأ إلى تغطية فجوة الموارد المحلية من خلال القروض الخارجية في البداية، ثم من خلال الاستثمارات الأجنبية في مرحلة تالية، مهملاً في ذلك قضية تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن. من هنا كانت حتمية تصاعد نصيب الأجانب في ثمار النمو الذي تحقق، وبشكل متسارع، حينما تفاقمت الديون الخارجية.
- كما أن النمط - وتلك نتيجة مستخلصة مما تقدم - لم يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي Self Sustained Growth التي يعتمد بعدها البلد على امكاناته الذاتية وموارده المحلية في توفير مصادر التراكم والنمو. وقد تمثل ذلك في سماحه لقوى الاستهلاك المحلي أن تلتهم كل ثمار النمو، دون أن يعمل حساباً لزيادة معدل الإدخار المحلي والوفاء بالديون المتراكمة. وعليه، إنه نمط كان دوماً يستهلك ويستثمر ويستورد بشكل يفوق ما كان - ينتجه ويدخره ويصدره. من هنا كانت أزمة موازين مدفوعاته وتفجر العجز بشكل مستمر فيها.
- وأخيراً، وليس آخراً، أنه نمط لم يتمكن من تغيير بنيان الإنتاج القومي المشوه، فظل موقع البلد في نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي - تقريباً - كما هو. ومن هنا كان استمرار التبعية للخارج والخضوع لعلاقات التبادل غير المتكافئ والتعرض «للصدمات الخارجية» عبر بوابة التجارة الخارجية حينما دب الكساد والاضطراب في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

في ضوء هذه السمات يجب أن نبحث عن جذور أزمة المديونية الخارجية

للدول النامية في صعيدها المحلي. ولهذا فإن المهمات المطلوب تحقيقها على المدى المتوسط والطويل لاقتلاع جذور هذه الأزمة تعتمد على تبني نمط تنموي جديد. وهو النمط الذي نطلق عليه: نمط التنمية المستقلة. والمقصود بالتنمية المستقلة في هذا الخصوص نمط مخالف تماماً لنمط التنمية التابعة والمشوهة التي تحققت في العقود الثلاثة الأخيرة في دول العالم الثالث (إن كانت ثمة تنمية أصلاً). فهي تستهدف، كما هو واضح من عنوانها، تحقيق التحرر الاقتصادي (بالمعنى الذي حددناه آنفاً) أي نفي التبعية للخارج وانجاز مرحلة الاستقلال الاقتصادي للدولة وتحقيق الاعتماد على الذات. أي باختصار، الوصول إلى المرحلة التي تمكن البلد أن تتمحور التنمية فيه على ذاته ويصبح قادراً على أن يتعامل مع الخارج من موقع متكافئ، دون ضغوط خارجية. والتنمية المستقلة لا تُطلب لذاتها، فليس الهدف منها تحقيق الكفاءة الاقتصادية والنمو المرتفع فحسب، بل إن تحقيق ذلك يتم ـ أساساً ـ من أجل نفي شقاء إنسان العالم الثالث والارتقاء بمستوى معيشته مادياً وروحياً، أي القضاء على فقره وجوعه وبطالته وأميته ومعاناته في أحوال السكن والصحة، ورفع مستوى ثقافته وتمتعه بالحياة والقيم الجمالية فيها. بهذا المعنى، نستخلص إذن، أن التنمية المستقلة ليست، في الحقيقة، عملية اقتصادية بحتة، بل هي عملية حضارية شاملة، وليس الجانب الاقتصادي فيها إلاّ أحد الأعمدة التي تقوم عليها.

في ضوء هذا الإطار الشامل للتنمية المستقلة، ليس من الممكن لنا في هذا المجال أن نمعن في تفاصيل كل جزئيات هذه التنمية ومتطلباتها. لهذا فإن طبيعة الموضوع المطروح هنا للمناقشة (أزمة الديون) يجعلنا نتخير فقط تلك الأمور التي تطرحها هذه التنمية والتي لها علاقة وثيقة بكيفية تجاوز أزمة المديونية على المدى المتوسط والطويل وتضمن عدم تكرارها مستقبلاً. وهذه المهمات نلخصها في جملة واحدة هي: تحقيق الاعتماد على الذات.

وبداية نسارع بالتنبيه، ليس المقصود بالاعتماد على الذات هو الاكتفاء الذاتي، أو الانغلاق، أو الانكفاء على الذات، أو قطع الصلات والتعامل مع العالم الخارجي. فهذه أمور لا تجد تبريراً لها من الناحية النظرية، فضلاً عن أنها أمر مستحيل التحقق في عالم اليوم. إن المقصود بالاعتماد على الذات، هو أن يصل البلد إلى تلك المرحلة التي يتمكن فيها أن يواصل تقدمه بالاعتماد، أساساً، على مصادره المحلية للتراكم. بمعنى آخر أن تستمد قوى التنمية المستمرة مصادر طاقتها وحركتها من موارد التمويل المحلي بشكل رئيسي. بهذا المعنى نجد أن الوصول إلى هذه المرحلة ـ باعتبارها هدفاً

عزيزاً للتنمية المستقلة ـ ذا علاقة وثيقة بنفي التبعية للخارج وبتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وبالخلاص من الديون ومشكلاتها.

من هنا، فإن السؤال الذي يبرز على السطح فوراً هو: ماذا يوحي لنا مصطلح التنمية المستقلة بصدد الوصول إلى الاعتماد على الذات، وما هي الشروط اللازمة لتحقيق ذلك الاعتماد واستمرار ديمومته، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا نتحدث هنا عن دول نامية مثقلة الآن بأزمة دين خارجي شديد الوطأة؟ وبادئ ذي بدء نقول، إن أول الشروط التمهيدية لذلك هو إنجاز مهمات الأجل القصير التي تحدثنا عنها آنفاً لمحاصرة أزمة الديون ووقف التردي الناجم عنها. فتلك، وإن كانت بديهية، إلاّ أن التنويه بها لازم. ذلك أنه إذا كان البلد سيعجز عن انجاز تلك المهمات، فليس من المتصور أبداً أن يتمكن من وضع قدمه على بدايات الطريق الصعب للاعتماد على الذات. إن انجاز مهمات الأجل القصير إذن هي بمثابة تهيئة المناخ وتمهيد التربة لمهمات الأجل الطويل. والقضية المحورية في هذا الخصوص تتمثل في كيفية تقليل فجوة الموارد المحلية (أي الفرق بين الاستثمار المتحقق والادخار المحلي) عبر الزمن. فقد رأينا فيما تقدم، أن تلك الفجوة قد أخذت في الاتساع في البلاد النامية المدينة بسبب اتجاه الادخار المحلي للتدهور، ومن هنا كانت الاستدانة المفرطة. صحيح، أنه من الممكن، نظرياً، أن نقلل من هذه الفجوة عن طريق تخفيض معدل الاستثمار، وأن يستثمر البلد في حدود ما يدخر (وهو ما نلحظه في برامج التصحيح لصندوق النقد الدولي). بيد أن ذلك يعد حلاً مرفوضاً من وجهة نظرنا، لأن تخفيض معدل الاستثمار يؤدي مباشرة إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم يفاقم من مشكلات البلاد المدينة التي تحتاج إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو حتى تتمكن من مواجهة انخفاض مستوى المعيشة وتطوير قواها الانتاجية وتنويع هيكلها الانتاجي. إذن لا بد من الحرص على تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار. والمعضلة المثارة هنا هي: كيف نزيد من قدرة البلد على تمويل هذا الاستثمار المرتفع؟.

هنا نجد، أن منطق التنمية المستقلة يحتم ضرورة تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، أي حشد الموارد الكامنة في الاقتصاد المتخلف والتي تضيع هباءً، إما في شكل موارد غير مستغلة، أو في شكل استخدامات غير منتجة، أو في استهلاك غير عقلاني، أو أنها تهرب للخارج. إن تحويل الفائض الممكن إلى فائض فعلي هو نقطة البداية لحل مشكلة التمويل في منظور التنمية المستقلة. ولكن تجدر الاشارة هنا، إلى أنه مهما بلغ حجم ومدى الجهد الوطني في تعبئة الفائض الممكن، فليس من

المتصور، في كثير من الحالات، أن يكون حجم هذا الفائض مساوياً تماماً لحجم الاستثمار المطلوب، وأغلب الظن أن الحاجة للتمويل الخارجي ستظل قائمة، بمعنى أن فجوة الموارد المحلية وما يقابلها من فجوة خارجية، ستظل موجودة، وستصبح تغطيتها قيداً على امكانات تحقيق معدل النمو المستهدف، وبخاصة أن الموارد المحلية كثيراً ما لا تكون بديلاً عن الموارد الأجنبية. بيد أن الحاجة للتمويل الخارجي (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) ستكون أقل في حالة الأخذ بمبدأ تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن. أي أننا هنا لا ننفي ضرورة الاستعانة بالقروض (وربما الاستثمار الأجنبي) وإن كنا نحرص على تقليل الحاجة إليها.

ومع التسليم بضرورة التمويل الأجنبي، أي المزج بين مصادر التمويل المحلي ومصادر التمويل الخارجي، فإن النقطة الجوهرية هنا تتمثل في نسب هذا المزج. أو بمعنى آخر في تركيبة (أو توليفة) هذين المصدرين وتأثير ذلك على اتجاهات ومستقبل التنمية وامكانات الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي. لكن لا يخفى، أن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب شرطاً ضرورياً، وهو أن تكون نسبة التمويل الخارجي (أي مدى مساهمته في تغطية الاستثمارات المتحققة) متناقصة عبر الزمن، وهو ما يعني، في المقابل، أن تكون نسبة التمويل المحلي متزايدة، وبحيث يصل الاقتصاد القومي إلى نقطة زمنية يكون فيها معدل الادخار المحلي كافياً لتغطية متطلبات الاستثمار والوفاء بالالتزامات الخارجية (أعباء الديون). إن هذا الشرط يعني، ببساطة شديدة، أن صانعي القرار الاقتصادي على المستوى الاجمالي، يجب أن يحرصوا على ألاّ تلتهم قوى الاستهلاك المحلي (وخدمة الدين) كل ثمار التنمية، أي كل الزيادة المتحققة في الدخل، إذ لا بد من تخصيص جزء من هذه الزيادة لكي يخصص للارتفاع بمعدل الإدخار المتوسط. وطبقاً لأحد النماذج الاقتصادية الرياضية، يشترط للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات أن يكون معدل الإدخار الحدي Marginal Propensity to Save (أي نسبة ما يخصص من الزيادة في الدخل للادخار) أعلى من معدل الاستثمار المتحقق.

أضف إلى ذلك، أننا إذا كنا نفترض أن الحاجة للتمويل الخارجي ستظل قائمة في نمط التنمية المستقلة في المراحل الأولى منها، إلاّ أنه يتعين أن نضمن أن تكون فاعلية هذا التمويل مرتفعة. وتلك نقطة جوهرية أهملها الفكر التنموي في الخمسينات والستينات من هذا القرن رغم خطورتها البالغة. فرغم ما أسهبت فيه دراسات التنمية حول ضرورة الاستعانة بالتمويل الخارجي في عملية التنمية بالبلاد المتخلفة إلاّ أنها لم

تشرح لنا ما هي ضوابط الاستفادة من هذا التمويل، ومتى يكون التمويل الأجنبي مجدياً، ومتى لا يكون كذلك. فمن المعلوم أن كل مورد أجنبي يأتي إلى الاقتصاد القومي لا بد أن يحصل على ثمن لقاء ما يضعه من موارد اقتصادية تحت تصرف المجتمع. ومن هنا فإن سياسة التمويل الأجنبي المثلى يجب أن تهدف إلى تعظيم الفرق بين ثمن رأس المال الأجنبي وعائده على المستوى القومي. وهناك فقر شديد للأسف في الدراسات الاقتصادية حول هذه النقطة. ونتيجة لغياب المعايير المثلى لسياسة الاقتراض الخارجي وقع كثير من البلاد المتخلفة في أخطاء جسيمة حينما حصلت على قروض كثيرة غير انتاجية وبشروط تجعل تكلفتها أكثر من عائدها على المستوى القومي. وعموماً يجب أن ندرك أن سياسة التمويل الأجنبي المثلي لا بد أن تهدف إلى تعظيم الفرق بين ثمن تكلفة رأس المال الأجنبي (بالمعنى الواسع للتكلفة) وعائده على المستوى القومي. ولا يجب أن يقتصر تعظيم العائد هنا على العائد المباشر للمورد الأجنبي وإنما يجب أن يمتد نطاق التعظيم إلى الأخذ في الحسبان الآثار الاجتماعية والسياسية (وأحياناً العسكرية) التي تنتج عن هذا المورد حتى تأتي قائمة الأرباح والخسائر أو نتيجة دراسة الجدوى دقيقة ومعبرة عن المصالح القومية للبلد المعين. وتلك قضية مهمة يصعب هنا الاسهاب فيها ولكن ينبغي لنا أن نلاحظ أن المقارنة بين التكلفة والعائد للتمويل الأجنبي تتفاوت بأشكال هذا التمويل. .ولكن يكفي في هذا الخصوص أن نشير، إلى أنه طبقاً لبعض الدراسات، يتعين، لكي يستفيد البلد من التمويل الخارجي، أن يحقق معدلاً للنمو، لا يقل في المتوسط، عن متوسط تكلفة هذا التمويل.

يبقى بعد ذلك أن نشير، إلى أن نمط التنمية المستقلة الذي يضمن اقتلاع جذور أزمة المديونية، سيتطلب نمطاً معيناً لتوزيع وتخصيص الموارد، ضمن نموذج للأولويات، يراعي التوجه بالاستثمارات نحو القطاعات الأكثر حيوية وديناميكية في التنمية، وعلى الأخص تلك التي تنتج سلع الحاجات الأساسية للناس. ويأتي في مقدمة ذلك إنتاج الغذاء وخاصة بعد أن أصبح العجز الغذائي في دول العالم الثالث أحد «المصائب الكبرى» التي لها علاقة وثيقة بإستفحال أزمة ديونها، الأمر الذي يتطلب أن يكون هناك نمو متوازن بين الصناعة والزراعة. فليس من المتصور قيام تنمية زراعية جادة دون أن يواكبها تنمية صناعية، تمد القطاع الزراعي بما يحتاج إليه من موارد وسيطة (أسمدة ومبيدات) ومعدات انتاجية. كما أن العكس صحيح أيضاً، بمعنى أنه من غير المحتمل أن تتحقق تنمية صناعية دون حدوث «ثورة زراعية» تمد الصناعة

بمصادر التراكم اللازمة وبالقوى العاملة وبالمواد الخام الوسيطة وبما توفره من غذاء كافٍ للعمال الصناعيين بالمدن. ولما كانت التنمية المستقلة تتوجه للداخل، أساساً، وليس للخارج، فلا بد أن يكون لها سوقها المحلي المتسع الذي يمدها بالطلب المتنامي المستمر. وخلق هذه السوق يتطلب أن يكون هناك ارتفاع مستمر في دخول السكان، مما يعني أن لهذه التنمية بُعْداً مهماً في مسألة توزيع الدخل والعدالة في توزيع ثمار التنمية. وكلها أمور مهمة لا يتسع المجال هنا للتوسع فيها. كما أن التنمية المستقلة، بالمعنى الذي حددناه، لا يمكن أن تتحقق على أساس استبدادي، حيث إن أحد أعمدتها الأساسية هو الديمقراطية، أي المشاركة الشعبية، بمعنى حق مختلف الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية في أن تشارك في صنعها، وأن تراقب نتائجها، وأن تنتقد وتحاسب الانحرافات عنها، وأن يكون لها حقها العادل في قطف ثمارها بحسب عطائها وتضحياتها في انجاز مهمات تلك التنمية.

لقد أدركت النظم الاقتصادية/ الاجتماعية في دول العالم الثالث، بعد فوات الأوان، مدى خطورة السير على طريق الاستدانة المفرطة الذي قادها إلى منطقة حصار شديد تتعرض فيه الآن مستويات المعيشة للأغلبية الساحقة من السكان لمزيد من التدهور، وتتعرض فيها عجلات النمو والتقدم لكوابح ثقيلة، والسيادة الوطنية للحظر. وآن الأوان أن تكون بؤرة العمل الوطني، الاقتصادي والسياسي، موجهة صوب الخروج من هذه المنطقة والتغلب على الضغوط الداخلية والخارجية التي تشد البلاد المدينة للبقاء في تلك المنطقة. ولعلي لا أتجاوز، حينما أزعم أن من أهم وأخطر الواجبات الملقاة على عاتق الباحثين والعلماء والاقتصاديين في هذه البلاد هو أن يساهموا بإبداعهم الفكري، الملتزم بقضايا التحرر والتقدم والعدالة، في أن يرسموا معالم الطريق للخروج من أزمة المديونية. وربما كانت مساهمتنا هذه، هي إحدى تلك المساهمات.

الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية: نحو رؤية عربية

جميل طاهر
قسم الاقتصاد ـ المعهد العربي للتخطيط

لقد أخذت أزمة الديون الخارجية للدول النامية تكتنف الوضع الاقتصادي العالمي وخاصة منذ بداية الثمانينات حيث دخلت هذه الأزمة وضعاً خطيراً عندما بدأت بعض الدول النامية تواجه صعوبات في خدمة ديونها. وقد أعطي انتشار حالات إعادة جدولة الديون لعدد متزايد من الدول المدينة دليلاً على الخطر الذي تشكله أزمة الديون الآخذة في الاشتداد، ومن ثم أصبح تقييم نطاق الأزمة وأثرها على اقتصاديات الدول المدينة والدائنة وطرق مواجهتها إحدى القضايا الرئيسية المثيرة للقلق في مضمار الشؤون الدولية.

لقد وصل حجم الديون الخارجية للدول النامية إلى حوالي 1,3 تريليون دولار عام 1989، والذي شكل أكثر من نصف مجموع الناتج القومي الإجمالي وأكثر من ثلثي حصيلة الصادرات السنوية لهذه البلدان. لقد صاحب هذه الزيادة في الديون الخارجية زيادة كبيرة في أعباء خدمتها (أقساط + فوائد) حيث بلغت أعباء خدمة الديون السنوية للدول النامية حوالي 200 بليون دولار عام 1989. ونتيجة لهذه الأعباء فإن أربع دول فقط من دول أمريكا اللاتينية الواحدة والعشرين مثلاً تستطيع المحافظة على سداد الديون المستحقة عليها للقطاع الخاص. لقد حدا هذا الوضع بالكثير من الاقتصاديين، ومنهم الدكتور رمزي زكي، بالتساؤل عن ماهية هذه الأزمة وطرق مواجهتها. يقدم الدكتور زكي في دراسته «الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية: نحو رؤية عربية» استعراضاً عاماً لطبيعة مشكلة الديون الخارجية للدول النامية من خلال تشخيصات

رديئة لماهية الأزمة وفيما إذا كانت أزمة إفراط الطلب الكلي، أو نقص في السيولة أو إفلاس حقيقي... إلخ. في نفس الوقت يحاول أن يطرح بعض التصورات لمواجهة هذه الأزمة. وتُعَد هذه الدراسة، إلى حد ما، تكراراً للبحث الذي قدمه في منتدى الفكر العربي في عمان عام 1987 تحت عنوان «الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي».

تثير الدراسة التي أعدها الدكتور رمزي زكي - مثل بقية دراساته - عدداً من القضايا المعقدة مثل:

1 - طبيعة أزمة الديون الخارجية من خلال تشخيصها ومعرفة جوهرها.

2 - رؤية الباحث الخاصة من أن الأزمة هي عبارة عن الشكل المعاصر للتبعية الذي ضمنت به الدول الرأسمالية إعادة تجديد علاقات الهيمنة والاستغلال على الدول النامية.

3 - محاولة طرح حلول لمواجهة هذه الأزمة من خلال دور عالمي وآخر إقليمي وآخر محلي مع ما تحمله هذه التصورات من تساؤلات مشروعة.

في الجزء الأول يقدم الدكتور زكي، كما عودنا، عرضاً شيقاً وجذاباً لطبيعة أزمة الديون الخارجية من خلال استعراضه لبعض التشخصيات التي راجت في ساحة البحث الاقتصادي للديون الخارجية. أول هذه التشخصيات هو أن الأزمة هي عبارة عن تطبيق فاشل للنظرية الكينزية عندما لجأت الدول الرأسمالية إلى زيادة الائتمان المقدم للبلدان النامية في محاولة لزيادة الطلب الكلي كما تصوره كينز والذي يهدف في النهاية إلى تشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة. نعرف أن هناك أسباباً داخلية وأخرى خارجية لأزمة الديون الخارجية النامية، ولا شك أن هذا التصور يرى أن أزمة المديونية الخارجية تعود أساساً لأسباب خارجية تتمثل كما يبدو في سياسات الإقراض الدولية والتي لعبت دوراً رئيسياً في زيادة حجم الديون الخارجية للدول النامية. وبالتأكيد فإن هذا التصور يلقي عبئاً كبيراً على الدول الدائنة في مواجهة مثل هذه الأزمة وخاصة أن زيادة الإقراض للدول النامية قد أدى في النهاية إلى زيادة كمية السيولة الدولية.

هناك تصور آخر يرى أن أزمة الديون الخارجية هي أزمة إفراط في الطلب الكلي مما يؤدي إلى اختلال داخلي متمثل بوجود عجز في الموازنة العامة، وآخر خارجي متمثل في عجز الحساب الجاري. كما هو معروف فإن صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي يتبنيان مثل هذا التصور حيث يريان أنه يجب القضاء على فائض الطلب الكلي من خلال سياسات تصحيحية تتبعها الدول المدينة إذا ما أرادت التخلص من عبء هذه الأزمة. رغم بعض الجوانب الإيجابية لهذه السياسات، إلا أنني اتفق مع الدكتور زكي في عدم فعالية سياسات المؤسسات الدولية التصحيحية وخاصة إذا ما علمنا أنها تقوم عادة على نموذج وحيد للتنمية والذي لا يأخذ في الاعتبار الفروق الكثيرة بين الدول النامية من حيث الهياكل الانتاجية وتوجهات السياسات الاقتصادية. مما يفسر التماثل الواضح في الوصفة التي يقدمها صندوق النقد لمختلف الدول والذي يعكس في النهاية فشل برامج التصحيح في تحقيق أهدافها.

من الممكن أن ننظر لأزمة الديون الخارجية من منظار آخر هو أنها نقص في السيولة وأن البلدان النامية تستطيع الخروج من الأزمة فيما لو استطاعت الحصول على موارد ميسرة. بناء على هذا التصور قام وزير الخزانة الأمريكية في ذلك الوقت جيمس بيكر بتقديم مبادرته الشهيرة عام 1985 وكذلك وزير الخزانة الأمريكية الحالي «بريدي» بتقديم مبادرته عام 1989 وهو ما سوف نتطرق له لاحقاً حيث إن هناك الكثير من السلبيات في مثل هذه المشروعات المقترحة.

بالإضافة إلى النظر إلى الأزمة على أنها نتاج علاقات التبادل غير المتكافئة التي تنخرط بها الدول النامية مع الدول الرأسمالية، هناك تشخيص آخر يرى أن الأزمة حالياً هي أزمة إفلاس والتي تعني عدم قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها لا حالياً ولا مستقبلاً. مما يعني وجوب لجوء الدائنين إلى تصفية الموقف من خلال الحجز على أصول المدينين وتوزيعها فيما بينهم. ونتيجة لهذا التصور فقد بدأ يظهر نهج جديد لمواجهة أزمة الديون الخارجية يدعو إلى مبادلة الديون بأسهم أو مشاركة الدول الدائنة في بعض المشاريع الانتاجية للدول المدينة والذي سوف يترتب عليه بالتأكيد تنازلات من الدول المدينة للدول الدائنة والذي سوف نتعرض لها فيما بعد.

بما أن تشخيص أزمة الديون الخارجية يحدد إلى حد ما طريقة مواجهتها، وربما أن عنوان الدراسة «الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية: نحو رؤية عربية»، فقد كنت أتوقع أن أرى تشخيصاً لأزمة الديون الخارجية العربية بشكل خاص وفيما إذا كانت تعود لإفراط في الطلب الكلي أو نقص في السيولة أو إفلاس. مما سيترتب عليه طريقة مواجهة الأزمة وخاصة إذا ما علمنا أن بعض الدول العربية مثل مصر وتونس قد

بدأت تتجه إلى تحويل بعض مشاريع القطاع العام للقطاع الخاص الداخلي والخارجي مع ما يصاحب هذا النهج من سلبيات. قد يكون هناك نقص في السيولة في بعض الدول العربية ذات العجز المالي، إنما ـ كما يعرف الدكتور زكي، وكما استعرض في دراسات كثيرة ـ العالم العربي بحد ذاته يعتبر دائناً ولا يعاني من نقص في السيولة. هل هو إذن إفراط في الطلب الكلي مما حدا بصندوق النقد الدولي إلى فرض برامج تصحيحية على بعض الدول العربية المدينة مثل مصر وتونس والسودان والأردن والمغرب قبل أن يسمح لها بإعادة جدولة ديونها الخارجية؟

يقدم الدكتور زكي بعد ذلك تصوره أو تشخيصه الخاص لأزمة الديون الخارجية حيث يرى أنها الشكل المعاصر للتبعية الذي ضمنت به الدول الرأسمالية إعادة استغلال الدول النامية. التبعية هنا تعني «نسق اقتصادي، اجتماعي، سياسي يكون محكوماً في حركته بالتغيرات التي تحدث في دول أخرى». فأزمة الديون الخارجية تعكس أزمة تبعية البلدان النامية إلى منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من جهة وعجز المؤسسات الاقتصادية في هذه الدول عن إنجاز مهام التحرر الاقتصادي من جهة أخرى. بناء عليه يرى الدكتور زكي أن أزمة الديون الخارجية تعد فرصة للدول الرأسمالية لإخضاع الدول النامية من خلال التدخل في إدارة موارد هذه البلدان. فعندما تعجز الدول النامية عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية فإنها ترضخ لعملية إعادة جدولة الديون الخارجية التي تعني إعادة ترتيب أو إعادة هيكلية لجدول السداد الأصلي بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون متضمناً عموماً من أجل السداد.

مرة ثانية كان من الأفضل لو تطرق الدكتور زكي، وهو يتناول مثل هذه الحقائق المهمة، إلى وضع الدول العربية وخاصة عندما نعرف أن خمس دول عربية وهي السودان والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا قد عجزت عن الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها واضطرت إلى إعادة جدولة ديونها. كذلك لجأ اليمن الشمالي إلى إعادة جدولة جزء من ديونه مع بعض دائنيه بصورة ثنائية، وقام الأردن خلال العام الماضي بمحاولات شاقة لإعادة جدولة ديونه الخارجية. وكما هو معروف فإن الدائنين لا يوافقون على إعادة الجدولة إلا إذا اتفق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي الذي يطالب عادة بإجراء سياسات تصحيحية في البلدان المدينة من منطلق أن أزمة الديون الخارجية هي أزمة إفراط في الطلب الكلي والتي أدت إلى اختلال في التوازن الداخلي

والخارجي، وأنه حتى يتم إعادة التوازن تتعهد هذه البلدان باتباع برامج تصحيحية تتمثل عادة بتخفيض قيمة عملة الدول المحلية، وتحرير التجارة الخارجية وتقليل العجز في الموازنة العامة وبيع مؤسسات القطاع العام وضغط الإنفاق الحكومي.

لا شك أن كلمة التصحيح أو السياسات التصحيحية تعد بغيضة عند بعض الاقتصاديين حيث إنها مرادفة للتقشف وقرينة الانكماش الاقتصادي. لكن بالتأكيد هناك آخرين، ولا أعتقد أنهم كثرة وخاصة في الدول النامية، يرون أن التصحيح عملية منظمة للتغير في الاقتصاد يهدف إلى خفض إو إزالة الاختلالات الداخلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغيرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار. أختلف، كما يختلف الدكتور زكي، مع التصور الأخير للسياسات التصحيحية حيث أثبتت التجارب أن لهذه السياسات آثاراً سلبية كثيرة وخاصة على ذوي الدخل المحدود وأنها أدت في حالات كثيرة إلى اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية. كما أثبتت التجارب كذلك أن المبادئ التي تمت على أساسها إعادة جدولة الديون النامية بشكل عام، والعربية بشكل خاص، كانت تهدف إلى وضع ضمانات للدول الدائنة أكثر مما تهدف إلى التيسير على الدول المدينة ومساعدتها في مواجهة أزمتها الاقتصادية.

للدكتور زكي موقف واضح من سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يرى أنها المسؤولة الرئيسية عن الأزمة التي تعاني منها الدول النامية لأن الصندوق وجد أصلاً لخدمة أغراض الدول الدائنة ولا يضع في الاعتبار مصالح الدول المدينة. رغم أهمية، وإلى حد ما، صحة مثل هذا التصور إلا أنني لا زلت أرى أن الدول النامية نفسها المسؤولة عن تدهور هذه الأزمة بغض النظر عن أغراض وأهداف المؤسسات الدولية والدول الدائنة. لقد سمحت الدول النامية لنفسها بالاقتراض من خلال سياسات توسعية وأحياناً للإنفاق الجاري وقبلت بشروط هذه المؤسسات التعسفية مما سمح للنظام الرأسمالي بمحاولة السيطرة على مقدرات هذه البلدان.

القضية الثالثة والرئيسية التي تعالجها الدراسة هي: ما المخرج من هذه المعضلة؟ وكيف يمكن للدول النامية الخروج من هذا المأزق؟ لا شك أن هناك تصورات كثيرة طرحت ولا تزال تطرح بين المفكرين الاقتصاديين حول كيفية مواجهة هذه الأزمة. معظم هذه التصورات، وأتفق مع الدكتور زكي في وجهة نظره، تعبر في

النهاية عن وجهة نظر الدائنين. بمعنى آخر سواء كان تشخيص الأزمة إفراطاً في الطلب الكلي والذي يستدعي سياسات تصحيحية من قبل صندوق النقد الدولي أو أزمة نقص في السيولة والتي أدت إلى ظهور خطط بيكر وبرادي وميتران إلخ، أو أزمة إفلاس والتي أدت إلى ظهور نهج جديد يتمثل بمقايضة الديون بالأسهم، فكل هذه الخطط كما نرى تعبر عن مصالح الدائنين أكثر من الدول المدينة. بالتأكيد كان هناك بعض المبادرات لتخفيض أعباء الديون الخارجية والتي طرحت من قبل الدول المدينة مثل المقترحات التي تمخضت عن مؤتمر القمة الافريقي في أديس أبابا عام 1968 ومؤتمر قرطاج على مستوى دول أمريكا اللاتينية. إلا أن هذه المبادرات لم تلق آذاناً مصغية في الدول الدائنة وخاصة أن الدول المدينة لا تزال بعيدة عن اتخاذ خطوات فعالة في مثل هذا المجال.

بما أن الدكتور زكي يرى أن الأزمة هي نتاج تبعية البلاد المدينة للاقتصاد الرأسمالي العالمي فهذا يعني أن الخروج منها يتطلب التخلص من هذه التبعية. يبقى سؤال إذا كانت هناك تبعية في العالم العربي فكيف يمكن التخلص منها؟ نعرف أن إزالة التبعية العربية بالمفهوم الواسع ترتبط بمعدل عملية التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. لا شك أن تبعية الاقتصادات العربية وتكاملها مع الاقتصادات الرأسمالية تشكل خللاً اقتصادياً وتهديداً للأمن الوطني والقومي، وخاصة عندما ننظر إلى الأقطار العربية في علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي كلاً على انفراد. طالما كانت الاقتصادات العربية تابعة للدول الرأسمالية وغير قادرة على الاعتماد الذاتي على النفس فستتعرض كما تعرضت في السابق معظم الاقتصادات العربية النفطية فيها وغير النفطية لاهتزازات كبيرة فانكمشت على نفسها وتخلت عن معظم التزاماتها الاقتصادية الثنائية والدولية وحتى عن التزاماتها العربية. لهذا فإن تقليل تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد الرأسمالي العالمي يجب أن يتصدر أولويات استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. ويبقى السؤال: كيف؟

يقترح الدكتور زكي، الذي أتفق معه في هذا التصور، أن يكون هناك دور دولي أو عالمي وآخر إقليمي أو قومي والآخر محلي. هناك دور دولي لعلاج الأزمة يتمثل، كما يقترح الدكتور زكي، بإلغاء الدول الدائنة لديون العالم الثالث. يبقى سؤال يشغلني باستمرار، وقد طرحه الدكتور زكي كذلك، هو: كيف يمكن أن تقبل الدول

والمؤسسات الدائنة إلغاء ديونها على دول العالم الثالث؟. أجد بعضاً من الرومانسية في هذا الاقتراح وخاصة إذا ما علمنا أنه لا زال هناك عالم غير متكافئ والدول النامية في الموقف الضعيف لا يجمعها تنسيق يذكر ممكن أن يكون له أثر على قرارات الدول الدائنة بشكل رئيسي. قد تقتنع الدول المدينة بعدالة طلبها ولكن تبقى آليات تطبيق مثل هذا المطلب بعيدة إلى الآن على الأقل، عن متناول هذه الدول. فالإرادة السياسية ضرورية جداً لمثل هذه المواجهة وهي إلى حد ما غائبة في معظم الدول المدينة نتيجة لغياب المؤسسات الديمقراطية. يقترح الدكتور زكي إنشاء نادٍ للمدينين على غرار نادي باريس (نادي الدائنين)، وقد سبق أن اقترح مثل هذا المنهج في مناسبات كثيرة، إلا أنه يعلم أن مثل هذه الخطوة تحتاج إلى الحد الأدنى من التنسيق ومن حرية اتخاذ القرار لأنه وُجه، وسوف يواجه، بمعارضة شديدة من الدول والمؤسسات الدائنة. لهذا أتفق مع الدكتور زكي بأهمية وضرورة مثل هذه الخطوة إلا أنني أرى أنها تحتاج أولاً إلى إصلاحات ديمقراطية في الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص، مما يعني أن هذه الدول مطالبة بإعادة صياغة استراتيجياتها لكي تتمكن من التغلب على مشكلة غياب الإرادة السياسية والتي تكون عادة مفقودة عندما يكون الفكر الاستراتيجي بعيداً عن الواقع.

لقد طرحت بعض الخطط على المستوى الدولي لتخفيض الديون الخارجية للدول النامية، إلا أن معظمها يضع في الاعتبار مصلحة الدول والمؤسسات الدائنة فقط. خطة بيكر مثلاً، والتي اقترح بها أن تقوم الدول المثقلة بالديون باتباع سياسات تصحيحية معينة قبل أن تقوم البنوك التجارية بإقراض جديد بقيمة 20 بليون دولار بينما تقوم مؤسسات التمويل الدولية الرسمية بزيادة إقراضها بـ 50% فوق مستوى عام 1985، أعطت أهمية متزايدة لأثر السياسات التصحيحية على التنمية الاقتصادية في الوقت الذي لم تقدم به شيئاً يذكر لأن القروض التي اقترح تقديمها من البنوك التجارية لا تتجاوز 20% من خدمة الديون السنوية الواجبة على دول أمريكا اللاتينية مثلاً. خطط بريدي وميتران وميازاوا تنادي كلها تقريباً بوجوب اتباع الدول النامية لسياسات تصحيحية قبل أن تحصل على قروض جديدة. مقايضة الدين بالأسهم تمنح الدائنين ميزة أنهم يجدون استخداماً لقروضهم بقيمتها الاسمية كما حصل في بوليفيا وشيلي سابقاً. لكن يبقى هناك خوف من أن يكون لها أثر على السياسات النقدية والمالية والذي يعتمد على تمويل الجانب المحلي من الصفقة. مثلاً لو مولت الحكومة هذه

المقايضة من الجهاز المصرفي فسيكون هناك توسع في السياسة النقدية والذي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأسعار. أرى أن من أسباب تردد بعض البلدان النامية في تشجيع مقايضة الدين بالأسهم هو حرصها، وهي محقة في ذلك، على عدم التنازل عن أي قدر من السيادة على اقتصاداتها المحلية. كنت أفضل لو أن الدكتور زكي قد تطرق وبشكل خاص إلى رؤية عربية للتعامل مع مثل هذه المناهج وخاصة أن بعض الدول العربية مثل مصر وتونس ومؤخراً الأردن قد أبدت رغبتها في طرح بعض شركات القطاع العام للبيع للقطاع الخاص داخلياً وخارجياً.

على الصعيد الإقليمي، ولا يزال الكلام للدكتور زكي، أن يتمكن العالم الثالث من تحقيق تقدم ملموس على دعم وتطوير أوجه التعاون بين الدول النامية، حيث يرى أنه إذا أرادت الدول النامية الخروج من أزمة مديونيتها الخارجية فعليها دعم مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات. أرى أن هذه الأفكار قابلة للتطبيق نظرياً، بينما لا زلت أعتقد أن الدول النامية غير قادرة على تطبيقها عملياً خصوصاً ونحن نرى كيف يزداد اعتماد الدول النامية على الدول الرأسمالية من فترة لأخرى. في الحقيقة حتى الآن لم أرَ ملامح الرؤية العربية فالحديث عام ويخص الدول النامية أكثر من التركيز على الدول العربية. بالتأكيد أنه يجب الانطلاق من الواقع الملموس ودراسته حتى يمكن تحقيق هذه الأهداف. فالاعتماد الجماعي على النفس يعني مواصلة النضال من أجل الانفصال عن الأوضاع غير المتكافئة التي تسود هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة مع جميع الدول من خلال زيادة القدرات الذاتية العربية ومواصلة الجهود لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. إلا أن أية استراتيجية تكمن براعتها في فن الممكن، ومن أجل اختبار الوسائل الممكنة لتحقيق أهداف الاستراتيجية لا بد من استيعاب الواقع الموضوعي واستشراف قوانينه بهدف استثمار هذه القوانين لصالح تحقيق الأهداف. بمعنى آخر إن تجاوز حقائق الواقع لا بد أن تقود إلى نتائج معاكسة للطموح من خلال الفشل في تحقيق الأهداف. فالاعتماد الجماعي على النفس إذن يستدعي دراسة شاملة ومتأنية للواقع في الدول العربية بشكل خاص والذي قد يستدعي، كما ذكرت، إعادة صياغة مثل هذه الأهداف حتى يمكن التغلب على مشكلة غياب الإدارة السياسية العربية.

فالاقتصاد العربي يواجه أخطر أزماته وأحرج مساراته حيث تزامن تردي الوضع

الاقتصادي العربي وتعاظم التحديات التي تواجهه مع ما تشهده العلاقات الاقتصادية العربية من إعسار مما أدى إلى تعاظم التحديات وانكشاف الاقتصاد العربي وزيادة درجة حساسيته للأوضاع الاقتصادية الدولية وضعف قدرته على مواجهتها والتكيف معها. وازاء استمرار هذه التحديات لم يتمكن الاقتصاد العربي من معالجة أزمات كثيرة مثل أزمة الغذاء والديون الخارجية التي أخذت تهدد استقلال الأقطار العربية وتعمق تبعيتها الاقتصادية والسياسية ولم تتمكن من تحقيق الحد الأدنى من الاعتماد الجماعي على الذات.

على الصعيد المحلي، لا يمكن أن نعلق آمالاً كثيرة على الحلول من الخارج ولا فائدة ترجى من الحلول على الصعيد الدولي أو الإقليمي ما دام الاقتصاد المحلي في وضع متهلهل ويعاني من اختلالات هيكلية. يدعو الدكتور زكي لعدم الانصياع لشروط صندوق النقد الدولي والذي أدى إلى كوارث اقتصادية واجتماعية. وأتفق معه في أن هذه السياسات قد يكون لها تكلفة اجتماعية أو سياسية وأنه من الضروري مراعاة الصندوق لجانب الحذر الشديد في تحديد وصفته وحجم جرعتها وظروف ابتلاعها على معدة خاوية (كما يقول الأطباء). يقترح الدكتور زكي بدائل لسياسة صندوق النقد الدولي من ضمنها وقف التردي في أسعار الصرف وخلق مناخ استثماري والتصدي لظاهرة عجز الموازنة العامة. وعلى المدى الطويل يدعو إلى بناء التنمية المستقلة.

ما أود أن أنهي به هذا التعقيب هو أنه ليس من المحتمل أن تصادف السياسة الاقتصادية الوطنية النجاح إلا إذا وجد حد أدنى من الانسجام والتناسق بين عناصرها الأساسية. بالتأكيد ليس هناك ما هو أسوأ من سياسة اقتصادية تحاول تحقيق أهداف متعارضة في آن واحد مثل محاولة تحقيق توزيع أفضل للدخل مع اجتذاب أكبر للاستثمار الخاص، ومحاولة حماية القطاع العام مع تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ومحاولة تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي مع تشجيع الصادرات في الوقت نفسه.

يبقى أن نقول إن أسلوب الدكتور زكي شيق وسهل المتابعة، حتى وإن كان به بعض التفصيل وأحياناً التكرار. اطلاعه واسع ومواقفه محددة وواضحة في معظم كتاباته. لا يسع المرء إلا أن يكن له كل تقدير واحترام، حتى وإن اختلف معه في بعض الجزئيات، لوضوح مواقفه ومناداته بها والدفاع عنها سنوات طويلة بعيداً عن مؤثرات كثيرة خارجية.

Monetary Scenarios: A Modern Approach to Financial Systems

سيناريوهات نقدية: مدخل حديث للأنظمة التمويلية

Peter E. Earl

بيتـــر ايـــــرل

ادوارد الجار، انجلترا 1990 ,371ص

مراجعة: فتحي خليل الخضراوي.
قسم اقتصاد - جامعة طنطا

يعتبر هذا الكتاب إضافة حقيقية لأدبيات الاقتصاد النقدي، ففيه يمزج المؤلف عن اقتدار بين النظرية الاقتصادية والنقدية الكلية «البعد كينزية Post- Keynsian» والتحليل الاقتصادي الجزئي الحديث المستمد من الكتابات الجديدة في الاقتصاد السلوكي والاقتصاد «المؤسساتي» واقتصاد تكاليف المعاملات، في محاولة للمساعدة في فهم الأنظمة التمويلية الحديثة، والخروج بدلالة من أحداث الثمانينات بما فيها أحداث الاثنين الأسود Black monday متوقعاً أن الكثير من التاريخ النقدي في التسعينات سوف تحكم مسيرته الاضطرابات والتوقعات نفسها التي ميزت العقد السابق.

ولقد اختار المؤلف لكتابه اسم «السيناريوهات النقدية» حتى يوحي للقارئ بأن منهجه في تناول الاقتصاد النقدي يتشابه مع أسلوب «كتابة السيناريو» أو «التفكير المستقبلي» المستخدم في التخطيط للشركات. وأهم ما يميز هذا المنهج هو أنه لا يحاول اتخاذ مواقف حاسمة من القضايا التي يناقشها، وإنما يكتفي بطرحها فاتحاً الباب أمام التفكير الخلاق، ومن هنا، فإن الاستخلاصات التي يتم التوصل إليها في هذه

الحالة تمثل مجرد احتمالات ممكنة وليست نتائج قاطعة، ويقرر المؤلف من البداية أن «سيناريوهاته» لن تكون كمية، وإنما سيحاول بشكل عام تعرف مشاكل اتخاذ القرارات التي يواجهها المتعاملون في الأنظمة النقدية، والنتائج المحتملة نظرياً للاختيارات المختلفة التي يقومون بها. معتمداً في ذلك على أمثلة مستقاة من التاريخ النقدي للمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأستراليا.

ويقع الكتاب في أربعة عشر فصلا، ويستند هيكله على المنظور «البعد كينزى». وفي الفصل الأول، يهاجم المؤلف السطحية التي تعرض بها أفكار «كينز» من خلال الأداة التي ابتكرها «هيكس» والمعروفة باسم Is- LM Model، على أساس أن هذه الأداة تستخدم فكرة التوازن، وهي فكرة لا تنسجم مع فترات الانتقال الطويلة بين وضع توازني وآخر، أو مع حالة الاقتصاديات التي تتعرض بشكل دائم لصدمات خارجية، أو مفاجآت داخلية؛ ولذلك نرى المؤلف يقرر منذ البداية أنه لن يفترض أن من طبيعة الأنظمة الاقتصادية أن تتجه إلى التوازن، وأنه بدلاً من ذلك سوف يوجه اهتمامه إلى دراسة الاختيارات وسلسلة الأحداث التي تتلوها، متأثراً في ذلك بتحليل «كينز» للأجل القصير، مع التركيز على التعاقدات والاتفاقيات التي تربط الماضي بالحاضر والمستقبل بشكل يدعم في أحيان حالة التأكد، ويعزز في أحيان أخرى الجنوح إلى المضاربة.

ويلخص المؤلف في هذا الفصل أيضاً جوهر نظرته إلى النظام النقدي. فيبدأ السيناريو برجال المال وملاك الثروة وشركات الأعمال والعمال، وهم جميعاً على وشك أن يعملوا متطلعين إلى مستقبل لم تتحدد معالمه بعد، وخلفهم تاريخ يشكل توقعاتهم عن هذا المستقبل، وفي هذه البيئة تلعب التعاقدات والاتفاقيات دوراً مهماً فهي قيود تؤثر على قرارات الانفاق التي تتخذها الشركات في ضوء تقديراتها للمبيعات المنتظرة والقرارات السابقة. كما يكتسب التمويل أهمية بالغة لعمليات الإنتاج، وإذا ما تحددت أوضاع التكاليف فإن حجم المدخلات البشرية والمادية والمالية التي ترغب الشركة في استخدامها سوف تتحدد بالتعاقدات السابقة والتوقعات الخاصة بالإيرادات؛ ولذلك يرى المؤلف أن من الأفضل النظر إلى البطالة على أنها تنشأ من عدم تمكن الشركات من الحصول على التمويل الكافي، أو من عدم رغبة الشركات في تحمل مخاطر إنتاج كم من السلع والخدمات قد لا تستطيع بيعه بدون خسارة، ويستنبط المؤلف من ذلك أن مشكلة البطالة هي مشكلة تفضيل سيولة،

بمعنى أنها تنتج من عدم رغبة الأفراد في تحمل مخاطر الإقراض أو الاقتراض.

وينتقل المؤلف في الفصل الثاني إلى مناقشة طبيعة تفضيل السيولة وطابع المضاربة الذي يميز عمليات الاختيار فنجده في هذا الفصل يرفض اعتبار تفضيل السيولة مرادفا للطلب على النقود، ويرى أن من الصعب الكشف عنه بالأساليب الاحصائية، كما يقوم بدراسة التعاقدات والاتفاقيات التي يبرمها متخذو القرارات في الأنظمة التمويلية الحديثة، ويرى أن الكثير من قضايا الاضطراب المالي ترجع إلى أن تنفيذ هذه التعاقدات يكون مكلفاً، وإلى أن العديد من المحافظ المالية في الأنظمة التمويلية الحديثة يرتبط بعضها ببعض، وتتصل بأصول سيولة غير مستقرة.

ويناقش المؤلف في الفصل الثالث والرابع والخامس والسادس على التوالي اختيارات المحافظ لكل مجموعة من المجموعات الأربع الرئيسية للمتعاملين في الاقتصاد، وهي مجموعة المستهلكين، ومجموعة شركات الأعمال، والحكومة، والقطاع الخارجي. ويعتمد المؤلف في مناقشته لعمليات الاختيار على التزاوج بين المفهوم الرئيسي في النظرية النقدية «البعد كينزية» وهو تفضيل السيولة، وبين الفكرة المحورية في الاقتصاد السلوكي وهي معاناة متخذى القرارات من قصور في التفكير العقلاني Bounded Rationality. ويتفق هذا التزاوج مع فكرة «كينز» عن الهواجس النفسية Animal Spirits، والتي تعتبر تحدياً لمقولة استقرار العلاقات الاقتصادية الكلية. وينبهنا المؤلف، إلى أنه رغم عملية التزاوج هذه فإن دقة التنبؤ لا تزال أمراً بعيد المنال، فالقدرات الإبداعية والخلاقة في عقول متخذى القرارات قد تطرح اختيارات متباينة تماماً عما سبقها، ولذلك ينصح بضرورة أن تفسح توصيات السياسة الاقتصادية التي تستند على الدراسات السلوكية والنفسية المجال للمناورة.

وفي الفصل السابع، يقدم المؤلف للتفاعلات بين المجموعات الأربع السابقة، كما يناقش مسوغات وجود الوسطاء الماليين وأثرهم على الحجم الكلي للاقتراض والإقراض، ولكنه في الفصلين الثامن والتاسع، وهما أهم فصول الكتاب، يعرض بشكل أكثر تفصيلا وعمقاً لهذه التفاعلات القائمة بين اختيارات المجموعات الأربع، مشيراً إلى مشاكل الغموض وعدم الوضوح Problems of Indeterminacy التي تصاحب عمليات الابتكار المالي في نظام يتزايد تعقيده، وعلى النقيض من الكثير من كتب النقود والبنوك، يصور هذان الفصلان الوسطاء الماليين على أنهم مثل سائر شركات

الأعمال، يعملون في بيئة تتسم باحتكار القلة An Oligopolistic Invironment. وفي الفصل الثامن يقوم المؤلف بإجراء تحليل اقتصادي للوساطة المالية، وللأسباب المسؤولة عن التغيرات الحديثة في أنشطة المؤسسات المالية، ويستخدم المؤلف بكثافة في هذا الفصل المحاولات الحديثة لعلماء الاقتصاد السلوكي لشرح تطور استراتيجيات الشركات بالرجوع إلى تكاليف المعاملات المرتبطة بطرق التعاقد المختلفة، والتي تختص بتنظيم الأنشطة الاقتصادية.

ويتناول الفصل التاسع النتائج العامة المحتملة على مستوى النظام الاقتصادي لكل الاختيارات التي تقوم بها المجموعات الأربع السابقة. ولذا، فهو يختص بتحديد الحجم الكلي للإقراض والاقتراض، وكذلك المجاميع النقدية المختلفة التي يركز عليها صانعو السياسات وبخاصة النقديون. وفي هذا الفصل يتناول المؤلف مفهوم العرض النقدي من منظور «نظرية المحفظة» Portfolio Theory، والذي يتميز بتركيزه على أهداف المشتركين في العملية المالية، وبجوهر الصراع الدائر بينهم. ويختلف هذا المنظور عن «نظرية المضاعف النقدي» Money Multiplier Theory، في نظرية إلى معدلات نمو المجاميع النقدية من حيث هي ظواهر داخلية Endogeneous Phenomena تعتمد بشكل أساسي على رغبة المقترضين والمقرضين في الإحلال بين الوسطاء الماليين.

وفي الفصل العاشر يلقى المؤلف مزيداً من الإيضاح على مفهوم داخلية العرض النقدي مع التركيز على مضاعف الدخل باعتباره مركز النظرة الكينزية للنظام الاقتصادي، ويرى المؤلف أن العلاقة بين النمو في العرض النقدي وعمليات توليد الدخل تجري في الاتجاهين، حيث من الممكن أن يقود خلق الائتمان إلى توسع مضاعف في الإنفاق، والذي تكون له انعكاسات على عرض التمويل اعتماداً على ما يقرر القطاعان العائلي والحكومي بالدخول التي يحصلان عليها. ويسوغ المؤلف عدم تناوله للعلاقات بطريقة تحديدية بأن النظام المالي الحديث يتيح لصانعي القرار قائمة طويلة من الاحتمالات يزيد من تعقيدها اتساع نطاق التغير في المواقف عبر الزمن تجاه هذه الاحتمالات المتنافسة، ويستند المؤلف في تحليله الذي قدمه في هذا الفصل على ما يعرف باسم «تحليل العملية» Process Analysis، ويقصد به التفكير استناداً إلى التتابع المحتمل للأحداث، ويعتبر بديلاً للاستراتيجية التقليدية التي تقوم على فكرة التوازن

والتي تتطلب بناء النماذج.

ويعالج الفصل الحادي عشر آثار التغيرات في مستويات الإنفاق على معدلات البطالة والتضخم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن وجهات النظر «البعد كينزية» تتفق إلى حد كبير مع آراء كينز من حيث إن الارتفاع في الطلب الكلي الاسمي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في مستوى التوظف، ومستوى الطلب الكلي الحقيقي، ولكن على حساب الارتفاع في المستوى العام للأسعار. ومن ثم إذا كان معدل البطالة مرتفعاً إلى درجة لا يمكن قبولها فإن السياسات التي تهدف إلى زيادة الإنفاق قد تجدي في تخفيضه، ومع ذلك، فإن وجهات النظر «البعد كينزية» ترى أن من الممكن أن يكون استمرار العملية التضخمية انعكاساً للدور الذي تلعبه مؤسسات الاقتصاد في تحديد الأجور في المجتمع أكثر مما هو انعكاس لزيادة الطلب الكلي الاسمي، وفي هذه الحالة تقتضي السيطرة على التضخم تغيير هذه المؤسسات، وفي ختامه لهذا الفصل يرى المؤلف أنه ليس هناك ما يضمن اتجاه مشكلتي البطالة والتضخم إلى أن تصححا نفسيهما بنفسيهما، كما يرى أن جمود الأجور النقدية شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

ويحاول المؤلف في الفصل الثاني عشر التعرف على القوى المسؤولة عن عدم الاستقرار المالي مستعيناً في ذلك ببعض أفكار الاقتصاد السلوكي وأحداث الاثنين الأسود، حيث يحصر هذه القوى في وجود مضاربين ليست لديهم خبرة كافية اجتذبتهم سوق الصعود مما جعلهم عرضة لذعر لا مسوّغ له عندما انتهت هذه السوق، ويضيف إلى ذلك وجود فئة من المتعاملين أطلق عليهم المؤلف اسم «تجار الحركة» Movement Traders. ويتوقف النجاح من وجهة نظر هؤلاء المتعاملين ليس على المعرفة التفصيلية بالأحوال الحقيقية التي عليها العرض والطلب، ولكن على مقدرتهم على التنبؤ بسلوك المتعاملين الآخرين، وتكمن خطورة هذه الفئة، كما يقول المؤلف، في أن معتقداتها تتحقق من خلال السلوك المجتمع لها. ويدرس المؤلف بعد ذلك فكرة إخضاع الأسواق المالية لإشراف الهيئات الحكومية، ويرى أن الدعوة للإشراف الحكومي على هذه الأسواق تستند إلى وجهة نظر تقديرية Normative View مؤداها أن الأفراد لا ينبغي أن يتصرفوا على أنهم مضاربون حيث إن الهدف من هذه الدعوة هو المحافظة على قيمة الثروة المالية للمقرضين، وذلك بمنع حدوث الانهيارات المالية،

ولكن المؤلف يرد على ذلك بقوله: إنه إذا لم يتصرف الأفراد على أنهم مضاربون، فلن تكون هناك حاجة للإشراف الحكومي، ويؤخذ على المؤلف أنه في هذا الفصل قصر اهتمامه بالعوامل السلوكية والنفسية المسؤولة عن زعزعة الاستقرار المالي دون تناول العوامل الموضوعية، وإن كان من الممكن الرد على ذلك بأن العوامل الموضوعية تترجم في النهاية إلى عوامل نفسية مؤثرة في سلوك المتعاملين.

ويستند المؤلف في الفصل الثالث عشر إلى مزيج من الأدبيات المختلفة السلوكية «والبعد كينزية» في تحديد بعض القوى التي تؤثر في الأداء الحركي للنظم الاقتصادية، وتؤدي إلى استقرارها أو اضطرابها، وأهم ما يميز القوى التي أوردها المؤلف هو صعوبة التعبير الكمي عنها، وخطورة تجاهلها عند رسم السياسة الاقتصادية، ويقسم المؤلف هذه القوى إلى عوامل إدراكية ومالية ومادية. وتتمثل الأولى في الجمود وعدم التجاوب السريع مع الأحداث، ونظرة الفرد للحياة على أنها مجموعة من النظم الفرعية أو أنها غير قابلة للانقسام. ويقصد بالثانية الترابطات المالية، أما العوامل المادية فتتمثل في الطاقات الانتاجية الاحتياطية من آلات ومواد خام وعمال. وينصح المؤلف في نهاية هذا الفصل بضرورة ألا يهتم الاقتصاديون بالمجاميع بشكل يفوق اهتمامهم بالمؤشرات الهيكلية التي توضح كيف تترابط أجزاء النظام الاقتصادي، وكيف يمكن تشغيلها بحيث يرتفع مستوى أداء الكل، وتعتبر الأفكار التي أوردها هذا الفصل مقارنة غير تقليدية بين وجهة النظر النقدية ووجهة النظر «الكينزية». فمناقشة الفروق بينهما لا تقوم على أساس الاختلاف في ميول كل من المنحنيين LM, IS وإنما على أساس افتراضات كل منهما الخاصة بوجود وتوزيع الفوائض Slacksفي النظام الاقتصادي. وينبغي ألا ننسى أيضا اختلافهما في تصورهما لفعالية آليات السوق، وإعطاء إشارات تسهل عملية التنسيق.

ويشير المؤلف في الفصل الرابع عشر، وهو الفصل الأخير، إلى تعقد عملية صياغة السياسة النقدية في التسعينات، وذلك نتيجة للتغيرات التي حدثت في العقدين السابقين سواء في تكنولوجيا الاتصالات، أو في قواعد اللعبة التي تحكم عمل الأنظمة المالية في العالم، فالتقدم في نظم الاتصال قد ساعد مع تخفيف الرقابة على النقد الأجنبي في تحقيق التكامل على نطاق عالمي بين الأسواق المالية، ولقد أدت هذه الابتكارات إلى تخفيض تكاليف التحكم في فرص العائد والتحول بين الأصول المختلفة، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لحدوث هزات عنيفة في أسواق التعامل، إذ بات من الممكن لأحجام هائلة من الأموال أن تنتقل من اقتصاد إلى آخر استجابة

لفروق طفيفة جداً في معدل العائد، كما يوضح المؤلف أنه نتيجة لإدراك السلطات النقدية في العديد من الدول أن بإمكان الابتكارات المالية التغلب على القواعد التي تستهدف الحد من نمو الانفاق، فإن هذه السلطات قد بدأت تعترف بأن النتيجة النهائية لسياساتها هي تشويه الحوافز، ولذلك فإنه لتحسين الكفاءة، لجأت هذه السلطات إلى إزالة الرقابة على معدلات الفائدة، وشروط الإيداع، والسقوف الكمية على نمو الاقراض والتدخل في أجزاء معينة من السوق، والقيود على مكونات المحافظ المالية. وكل ذلك بغرض تعزيز المنافسة. وعلى ضوء ذلك يركز هذا الفصل على نقطتين مهمتين هما: المجالات الباقية التي يمكن للسلطات النقدية التحرك فيها للمساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، واحتمالات وجود سياسات تدخلية تستخدم الأسواق المالية للحد من نمو الانفاق، ويقبلها في الوقت نفسه المجتمع المالي.

وأخيراً، فإن الكتاب دراسة علمية قيمة، احتوت مادته العلمية على أحدث المراجع، وجمعت مزيجاً رائعا من الأدبيات لم يسبق لمؤلف ـ على حد علمي ـ أن جمع بينها. وتكمن أهمية الكتاب في أنه يزود الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد النقدي برؤية جديدة لقضاياه.

Strong Societies and Weak State: State-Society Relations and State Capabilities In The Third World

Joel. S. Migdal
Princeton University Press, 1988, 296 Pages.

مجتمعات قوية ودول ضعيفة: علاقات الدولة بالمجتمع وقدرات الدولة في العالم الثالث

تأليف: جول مجدال

مراجعة: عثمان ياسين الرواف

قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود

لقد كثر الجدل النظري في الثمانينات حول مسألة قوة الدولة واستقلاليتها، أو ضعفها وتبعيتها للاقتصاد الدولي، ويعالج كتاب «مجتمعات قوية ودول ضعيفة»

موضوع ضعف الدولة وقوتها، ولكن ليس تجاه المحيط الدولي وإنما بالنسبة لعلاقتها بالمجتمع المحلي، ويشير مؤلف الكتاب بهذا الصدد إلى وجود تصورين نظريين للدولة يؤكد الأول سيطرة الدولة وقيامها بتقوية جماعات معينة وإضعاف جماعات أخرى في مجتمعها، بينما يرى الثاني أن الدولة ضعيفة في مواجهة التغيرات والقوى الاجتماعية المحلية والدولية، ويرى التصور الأول الذي اتسع نطاق انتشاره مؤخراً في العلوم الاجتماعية أن الدولة هي المركز المهيمن والمجتمع هو الهامش التابع في علاقة القوة بينهما، ولكن السيد مجدال ينتقد أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة لمبالغتها في إبراز قوة الدولة بالنسبة للمجتمع، ويرى أن الدول النامية ـ باستثناء عدد قليل منها ـ ليست دولاً قوية في مواجهة مجتمعاتها كما يعتقد العديد من المفكرين، وأن توسع البيروقراطية والمؤسسات العسكرية والأمنية في هذه الدول ليس دليلاً ـ كما يرى ـ على قوتها وسيطرتها الاجتماعية، وعلى العكس من ذلك فإن معظم الدول النامية ـ وفق أطروحة المؤلف ـ هي دول ضعيفة تجاه مجتمعاتها؛ فالدولة في معظم أرجاء العالم الثالث هي إحدى المنظمات القوية في المجتمع، ولكنها لا تنفرد بالسيطرة عليه، ويختلف الوضع في الدول المتقدمة التي تمكنت ـ كما سوف نرى ـ من فرض هيمنتها على القوى الاجتماعية الموجودة فيها.

وقبل طرح السيد مجدال نظريته في هذا الكتاب، أكد في مقالته «دول قوية، دول ضعيفة: القوة والتسوية» (1987) أهمية قوة وهيمنة المنظمات المجتمعية في الدول النامية، وفي الفصول الثمانية لهذا الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته يقدم السيد مجدال نموذجاً أو معياراً لتحديد العلاقة بين المجتمع والدولة، كما يقدم نظرية لشرح الأسباب التي منعت غالبية الدول النامية من فرض القواعد الاجتماعية في مجتمعاتها، ويقوم بتحليل الاعتبارات التي مكنت القليل من هذه الدول من أن تصبح دولاً قوية قادرة على إخضاع أنماط السيطرة الاجتماعية لنفوذها، ويناقش الكتاب أيضاً تأثير الوجود الاستعماري على تمزق البنية الاجتماعية القديمة في الدول النامية، وتكوين نماذج جديدة للسيطرة الاجتماعية تحت نفوذه، ويستعرض بالتفصيل تجارب سيراليون وإسرائيل ومصر التي تمثل ثلاثة نماذج مختلفة لعلاقة الدولة بالمجتمع، ويشرح المأزق الذي تقع فيه القيادات السياسية في الدول النامية والذي يدفعها لتطبيق «سياسات النجاة» التي تعيق نجاح هذه القيادات في فرض أنماط السلوك الاجتماعية التي ترغب في تحقيقها، كما يتناول دور البيروقراطيين في عملية الصراع بين الدولة

والمنظمات المجتمعية، ويقوم أخيراً بتحديد الظروف والشروط التي يجب توافرها لكي تتمكن الدول النامية الضعيفة من التحول إلى دولة قوية قادرة على التحكم بالعلاقات الاجتماعية في المجتمع، ويستبعد المؤلف في استنتاجه أن تتمكن أي من الدول النامية الضعيفة ـ وبصرف النظر عن درجة ضعفها ـ في المستقبل المنظور، من التحول والانتقال إلى عداد الدول القوية، كما يستبعد إمكانية وجود حلول ناجحة لمشاكل السياسة العامة في معظم الدول النامية.

نموذج ونظرية:

يقدم المؤلف في كتابه نموذجاً ونظرية، ويستخدم النموذج لتحديد علاقة القوة بين المجتمع والدولة، والتي قد تتميز بقوة الدولة أو بضعفها تجاه المنظمات والقوى المجتمعية الموجودة في المجتمع، والمعيار الذي يستخدمه المؤلف لقياس قوة أو ضعف الدولة يتمثل في درجة هيمنتها على نماذج السيطرة الاجتماعية، والسيطرة الاجتماعية تعني التحكم في منح أساسيات الحياة المعيشية لعامة الناس وتكوين قيمهم وتوجيه سلوكهم، فإن أسس وقواعد واستراتيجيات الحياة التي يرسمها الناس لأنفسهم تأتي من واقع أنماط الهيمنة الاجتماعية المسيطرة في مجتمعاتهم التي تزودهم باحتياجاتهم المعيشية الأساسية المادية والنفسية والروحية، وتملي عليهم نماذج سلوكهم ونشاطاتهم اليومية، فإذا كانت أنماط السيطرة الاجتماعية موحدة وخاضعة للدولة فإننا نكون بصدد دولة قوية، وأما إذا تجزأت وخضعت لقوى ومنظمات مجتمعية متعددة فإننا نواجه حالة دولة ضعيفة في مواجهة مجتمع قوي، فقوة المجتمع ـ كما يراها المؤلف ـ تأتي من فشل الدول في إملاء القواعد الاجتماعية، ويعود ضعف الدولة بالمقابل إلى تجزئة السيطرة الاجتماعية، وخضوعها لقوى وفئات مختلفة، والمنظمات والقوى المجتمعية التي يمكن أن تتحكم في نماذج السيطرة الاجتماعية وبالتالي في منح أساسيات الحياة للأفراد الخاضعين لها، وإملاء قواعد سلوكهم اليومي وهي كثيرة ومتنوعة، وتختلف من مجتمع لآخر. ومن أمثلتها الجماعات الأسرية، والأثنية، والقبيلة، وملاك الأراضي، والقيادات الدينية، والزعامات المحلية، والمقرضين من أصحاب الأموال، والنقابات، والمؤسسات المالية، والشركات التجارية والصناعية، وغير ذلك من المنظمات، والرجال الأقوياء، والجماعات المختلفة التي يمكنها أن تتحكم بنماذج السيطرة الاجتماعية في مجالاتها.

وتحاول الدول النامية جاهدة فرض نفوذها على نماذج السيطرة الاجتماعية في مجتمعاتها، وهناك صراع مستمر بين سلطة الدولة وبين القوى والمنظمات المجتمعية الأخرى، فأيّ من المنظمات تحكم العلاقات الاجتماعية في المجتمع؟ هل هي الدولة أو المنظمات الأخرى؟ وإن الصراع بين الدولة وهذه المنظمات ـ كما يراه المؤلف ـ هو جوهر السياسة الفعلية في الكثير من الدول النامية، وتسعى القيادات السياسية في هذه الدول للتحكم في السيطرة الاجتماعية لكي تتمكن من تعبئة الجماهير لصالحها ولضمان خضوع أفراد المجتمع، وإذعانهم لسلطتها، فكلما كانت قوة المنظمات المجتمعية والزعامات المحلية قوية ضعفت طاقة الدولة في التعبئة والإخضاع، وتعود معركة السيطرة الاجتماعية بين السلطة المركزية والمنظمات المجتمعية في الدول النامية إلى فترة الوجود الاستعماري، ولقد بدأت في الهند عندما أدخل الاستعمار البريطاني نظام البوليس المحلي الذي رفضته الزعامات المحلية في ذلك الوقت، ومن مظاهر الصراع الشهيرة أيضاً مسألة اختلاف الزعيم التركي مصطفى كمال مع القيادات الدينية حول نوعية القبعات التي يلبسها الأتراك، هل يلبسون «الطرابيش» ذات الطابع الإسلامي أو يلبسون القبعات المدببة الأطراف ذات الطابع الأوروبي التي كان أتاتورك يحاول فرضها على المجتمع التركي، إن الخلاف في حقيقته كما يذكر ـ السيد مجدال ـ كان صراعاً على صنع القواعد الاجتماعية العامة في تركيا، ولقد نجحت الدولة في العديد من الدول النامية بأخذ دور بعض المنظمات في أداء أعمالها المهمة مثل قيام الدولة بتحديد ملكية الأراضي التي كانت القبيلة تقوم بها، وفتحت الدولة أيضاً مجالات جديدة للتوظيف وأثرت في عملية التغير الاجتماعي، وفرضت وجود قواتها العسكرية والأمنية، ولكن هذا لم يكن كافياً ليمكنها من التحكم في علاقات السيطرة الاجتماعية.

ويطبق المؤلف نموذجه الخاص بالسيطرة الاجتماعية على الدول النامية، ويقسمها تبعاً لذلك إلى ثلاث مجموعات مختلفة من حيث العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتتسم المجموعة الأولى بضعف أجهزة الدولة في مواجهة القوى الاجتماعية المسيطرة فيها، وتضم أعداداً كبيرة من الدول النامية، وتشمل المجموعة الثانية الدول النامية التي تُمكنت الدولة فيها من التأثير في نماذج السيطرة الاجتماعية ولكنها لم تتمكن لأسباب عديدة من توحيد السيطرة الاجتماعية تحت نفوذها والانتقال بالتالي إلى عداد الدول القوية، ومن أمثلتها مصر والهند والمكسيك، وأما دول

المجموعة الثالثة فهي الدول التي تمكنت بسبب تأثير بعض الظروف والأحداث الخاصة من التحول إلى دول قوية، وفرض قواعد العلاقات الاجتماعية في مجتمعاتها، وتضم هذه المجموعة عدداً محدوداً من الدول النامية مثل كوبا وفيتنام وإسرائيل وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

وإضافة إلى نموذج السيطرة الاجتماعية يقدم المؤلف نظرية مطولة لشرح الأسباب التي منعت غالبية الدول النامية في المجموعتين الأولى والثانية من فرض القواعد الاجتماعية التي تفضلها، ولتوضيح الأحداث والظروف التي مكنت دول المجموعة الثالثة من التحكم في أنماط السيطرة الاجتماعية، فلماذا تواجه معظم الدول النامية على الرغم من مظاهر قوتها المتعددة مشاكل خاصة بالسيطرة الاجتماعية؟ وما الذي مكّن القوى المجتمعية فيها من التصدي لسيطرة الدولة؟ ولماذا نجحت بعض الدول النامية القليلة في فرض نفوذها على العلاقات الاجتماعية في مجتمعاتها؟.

العلاقة الاستعمارية التجارية: تمزق نماذج السيطرة الاجتماعية القديمة وتكوين نماذج جديدة:

وللإجابة عن هذه الأسئلة يبدأ المؤلف بتحليل الآثار الاجتماعية التي نجمت عن توسع الحركة التجارية بين أوروبا ومناطق العالم الخاضعة لها منذ القرن الخامس عشر، فلكي نفهم أسباب مشاكل السيطرة الاجتماعية التي تواجه الدول النامية في الوقت الحاضر يجب أن نبدأ - كما يذكر المؤلف - بفهم التغيرات التي حدثت في منتصف القرن الماضي نتيجة سيطرة الاقتصاد الأوروبي على أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فلقد تأثرت العلاقات الاجتماعية في الدول النامية قبل الاستقلال بتوسع الاقتصاد الأوروبي وبتأسيس السياسة المحلية تحت النفوذ الاستعماري، ولقد أدت العلاقات التجارية مع أوروبا إلى حدوث تغيرات أساسية في منتجات الدول النامية، وذلك استجابة لزيادة طلب السوق الأوروبية على منتجات القطن والسكر والقهوة.

ونتيجة هيمنة الاقتصاد الأوروبي على مجتمعات الدول النامية، طبقت في منتصف القرن التاسع عشر ثلاث سياسات جديدة كان لها أثر كبير على البنية الاجتماعية القائمة، وارتبطت السياسة الأولى بملكية وحيازة الأرض، حيث اتخذت القوانين التي أدت إلى إضعاف ملكية القبيلة للأراضي الزراعية وتشجيع الملكية الفردية. وارتبط ملاك الأراضي نتيجة لذلك بالاقتصاد الأوروبي وتمكنوا من تقوية

مراكزهم، ولقد حمتهم صلتهم القوية بأسواق أوروبا في محاولات السيطرة عليهم من قبل بعض القادة السياسيين الطموحين في فترات لاحقة، وجاء التغير الثاني في أنظمة الضرائب حيث ازدادت قيمتها وتحولت من ضرائب عينية إلى ضرائب نقدية، وأدت سياسة الضرائب الجديدة أكثر من أية سياسة أخرى إلى ترك تأثيرات كبيرة على البنية الاجتماعية في ذلك الوقت، فلقد نظمت الضرائب الجديدة تحت النفوذ الاستعماري بالشكل الذي جعلها أكثر إرهاقاً لفقراء المزارعين، وأصبحت الضريبة تفرض مباشرة من السلطة المركزية الخاضعة للاستعمار التي اعتمدت على مجموعات محددة ـ مثل العمدة في مصر ـ لتحصيلها لقاء الحصول على نسبة منها، ولقد أدى فرض الضريبة النقدية أيضاً إلى زيادة ربط المزارعين بالسوق التجارية وبالاقتصاد النقدي، وإلى زيادة توجههم نحو إنتاج سلع التصدير التجاري، وأصبح المزارعون الصغار يعتمدون على الاقتراض، وأخذوا يفقدون ملكية الأرض بتركها للدائنين بعد عجزهم عن التسديد، وهو الأمر الذي أدى إلى تركيز ملكية الأراضي بيد كبار الملاك.

وأما التغير الثالث فلقد تمثل في انتشار خطوط السكك الحديدية في المناطق الزراعية في الدول النامية في أعقاب توسع حركة النقل البحري مع أوروبا، وامتدت الخطوط الحديدية لمسافات طويلة في الدول النامية، وربطت الأراضي الزراعية الداخلية بموانئ التصدير، ولقد أدت هذه التطورات إلى إضعاف صغار المزارعين، ودفعت بالكثير منهم إلى التخلي عن ملكية أراضيهم الزراعية، والعمل بالأجر اليومي، أو بالمحصول لدى القليل من المزارعين الأقوياء الذين تمكنوا من إحكام قبضتهم على الأراضي، ويتضح مما سبق أن سيطرة الاقتصاد الأوروبي على المجتمعات النامية قد أدت في منتصف القرن التاسع عشر إلى تمزق البنى الاجتماعية القديمة التي كانت سائدة في المجتمعات النامية حيث نتج عن السياسات الثلاث الجديدة تغيرات أساسية في علاقات السيطرة الاجتماعية التي تركت تأثيراً كبيراً على تنظيم إشباع احتياجات الأفراد وطموحاتهم المادية والروحية، فلقد أدت سيطرة الاقتصاد الأوروبي على المجتمعات النامية في منتصف القرن التاسع عشر إلى تمزيق البنى الاجتماعية القديمة، وعملت على تهيئة الظروف الخاصة لنمو نماذج وقوى جديدة للسيطرة الاجتماعية تحت الهيمنة الاستعمارية الأوروبية، ولم يأت مطلع القرن العشرين ـ كما يذكر السيد مجدال ـ إلا كان معظم سكان العالم يستخدمون المنتجات الأوروبية، ويقومون بإنتاج المواد الأولية لأوروبا، أو يعملون في خدمة من ينتجها.

ولقد اختلفت عملية تمزيق وإعادة بناء علاقات السيطرة الاجتماعية التي حدثت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الدول النامية عن تجربة تمزق القوى الاجتماعية في أوروبا في القرنين: الثالث عشر والرابع عشر، وبناء السيطرة الاجتماعية للدولة في القرنين: الخامس عشر والسادس عشر، فلقد أدت ظروف الموت الأسود (الطاعون) التي حلت بأوروبا وحرب المئة عام إلى تمزيق بنية السيطرة الاجتماعية التي كانت قائمة، ثم أدت الظروف السكانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأوروبية - بمعزل عن أية مؤثرات من خارج أوروبا - إلى تمكين سلطة الدولة المركزية من فرض سيطرتها على القوى المجتمعية المتجزئة المختلفة. ويشكل هذا الاختلاف بين تجربة الدول النامية وتجربة الدول الأوروبية، - كما يذكر المؤلف - الأساس الذي يميز تاريخ هذه الدول عن تاريخ أوروبا، فبعد تمزق البنية الاجتماعية القديمة في الدول النامية في منتصف القرن التاسع عشر لم تتمكن هذه الدول من توحيد أنماط السيطرة الاجتماعية تحت نفوذها بسبب التدخل الأوروبي الاستعماري، فلقد أضاع المستعمرون والتجار الأوروبيون على المجتمعات النامية فرصة توحيد السيطرة الاجتماعية تحت سلطة مركزية قوية في أعقاب تمزق البنى الاجتماعية القديمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأدى وجودهم إلى تنمية ودعم نماذج جديدة لسيطرة اجتماعية متجزئة تمثلت أولاً في مجموعة كبار الملاك والتجار الأثرياء الذين ارتبطوا بالشركات الأجنبية، واستخدموا علاقاتهم الخارجية لتقوية مراكزهم وفرض سيطرتهم الاجتماعية، وتمكنوا في بعض الحالات من إضعاف طموح القادة الوطنيين الذين كانوا يكافحون لنيل الاستقلال، وكذلك دعم الاستعمار في بعض المناطق السيطرة الاجتماعية لزعماء القبائل وبعض الزعماء المحليين؛ وذلك للاستعانة بهم في تحصيل الضرائب، وتنظيم الحكم المحلي، وفرض الأمن والنظام في مناطقهم، فلقد أراد المستعمرون الأوروبيون أن يقوموا هم بتحديد الفئات التي تستفيد من توسع الاقتصاد الأوروبي إلى الدول النامية؛ وذلك لتسهيل وضع قواعد السيطرة الاجتماعية التي تناسبهم؛ ولهذا فقد حرص الأوروبيون على منح المصادر والفرص والامتيازات إلى جماعات محلية محددة، وحرموا الفئات الأخرى منها لكي يسهل على الفئات المستفيدة التحكم في منح أساسيات الحياة المعيشية لفقراء الفلاحين والعمال الذين كانوا يواجهون أقسى أزمات المعيشة بسبب تمزق علاقات السيطرة الاجتماعية القديمة، وهكذا فلقد عملت القيادات الاستعمارية على وضع قواعد جديدة للسيطرة

الاجتماعية في المجتمعات النامية الخاضعة لها تحت سيطرة القيادات المحلية المفضلة من قبلها، وتمكن الرجال الأقوياء الذين أوجد الاستعمار الظروف الملائمة لسيطرتهم من التحكم في تحديد أنماط الإنتاج، وتوزيع المصادر والقيم والمراكز في المناطق والمجالات الخاضعة لنفوذهم.

الحالات الدراسية: سيراليون، إسرائيل، مصر:

اعتمد البريطانيون في حكم سيراليون على زعماء القبائل، وتجنبوا الاستعانة بالصفوة التي تلقت تعليمها بالغرب، وذلك عملاً بالمفهوم الاستعماري البريطاني «الحكم بوساطة الزعماء التقليديين». وقوت بريطانيا نفوذ شيوخ القبائل المتنافسين في سيراليون، وسمحت بزيادة دورهم في تحصيل الضرائب، وتمكن زعماء القبائل نتيجة اعتماد بريطانيا المطلق عليهم من تثبيت قوتهم وسرعان ما أصبح النفوذ البريطاني نفسه في سيراليون، وخاصة في منطقة القبائل يعتمد - إلى درجة كبيرة - على سيطرة زعماء القبائل، ولم تمانع الإدارة الاستعمارية البريطانية من دعم قوة الزعماء القبليين المتزايدة لأنها كانت تعتقد أن الاعتماد عليهم كان يمثل أسهل الطرق لتحقيق الحكم الآمن المستقر في سيراليون. ونتيجة لقوة زعماء القبائل ودعم نفوذهم من قبل بريطانيا فلقد قويت المنظمة الاجتماعية للقبيلة في سيراليون، وتعمقت القيم القبلية في المجتمع، ولعبت القبيلة والقبلية بعد الاستقلال دوراً أساسياً في إضعاف محاولات القادة الوطنيين المدنيين والعسكريين التي هدفت إلى فرض نفوذ الدولة وتوحيد أنماط السيطرة الاجتماعية فيها. ولم يتمكن القادة الوطنيون الذين حكموا سيراليون بعد الاستقلال من السيطرة على زعماء القبائل الذين حالت قوتهم المتجزئة من تحقيق التلاحم الوطني بعد خروج بريطانيا. وتُعدّ سيراليون نموذجاً واضحاً للدولة النامية الضعيفة بسبب قوة السيطرة الاجتماعية لزعماء القبائل التي عجزت القيادات السياسية بعد الاستقلال عن القضاء عليها أو إضعافها، فلقد تجسدت قوة زعماء القبائل في أثناء الحكم الاستعماري، وتمكنوا من المحافظة على نفوذهم بعد الاستقلال.

ويختلف الوضع في إسرائيل التي ساعدت ظروف الاستعمار البريطاني في فلسطين على تقويتها، فلقد ارتبط الانتداب البريطاني في فلسطين منذ بدايته بوعد بلفور المتضمن إقامة دولة يهودية في فلسطين، واشتمل نص الانتداب البريطاني على

السماح بتأسيس وكالة يهودية في فلسطين، وحرصت بريطانيا على التعامل مع المهاجرين اليهود إلى فلسطين من خلال الوكالة اليهودية فقط، وذلك لتجنب تورطها في مشاكل الصراع بين الأجنحة اليهودية المختلفة، واشتد تبعاً لذلك صراع الجماعات اليهودية للسيطرة على الوكالة الرسمية المعترف بها من قبل بريطانيا، وتمكن تحالف وايزمان وبنغريون من إقصاء نفوذ الجماعات اليهودية المختلفة عن الوكالة اليهودية، وأحكما قبضتهما عليها، وجاءت أهم التحديات للوكالة اليهودية من قوات «الهاجانا» و«الهالماتش» التابعة للأحزاب اليهودية اليسارية، ومن قوات «الأرجون» الخاضعة لليمين اليهودي تحت زعامة مناحيم بيغن، ولقد أصبحت إسرائيل فيما بعد دولة قوية قادرة على فرض هيمنتها وبرامجها ومخططاتها على جميع الفئات اليهودية الخاضعة لها؛ لأن الوكالة اليهودية قد لعبت قبل تشكيل إسرائيل دور السلطة المركزية القوية التي فرضت نفوذها على الجماعات اليهودية المهاجرة مستفيدة من الدعم الذي تلقته من الإدارة الاستعمارية البريطانية.

وتزودنا مصر بتجربة ثرية على الدولة التي بذلت محاولات جدية لفرض سيطرتها الاجتماعية، ولقد كانت السيطرة الاجتماعية في بداية القرن التاسع عشر خاضعة للأعيان والعمد الذين ازدادت قوتهم بعد توليهم مهمة تحصيل الضرائب، وفي عام 1882 قامت بريطانيا بتنفيذ احتلال عسكري كامل لمصر في أعقاب ثورة الضباط من ذوي الرتب العسكرية الصغيرة، وكانت قوة العمد والأعيان في ذلك الوقت تتلاشى بسبب توسع السوق الدولي الأوروبي إلى مصر. ووجدت بريطانيا في ملاك الأراضي المجموعة المناسبة التي يمكن أن تحل محل العمد والأعيان في التحكم بنماذج السيطرة الاجتماعية. ويتم توجيه السياسة الاستعمارية البريطانية لتقوية نفوذ هذه المجموعة البريطانية بوساطة توسيع مساحة الأراضي الزراعية، وتنشيط عمليات تصدير القطن، وذلك لتمكينها من التحكم في مصادر الحياة المعيشية في الريف المصري، وبعد ثورة 1952 كانت مصر تخضع لقيادة ثورية متحمسة لتغير العلاقات الاجتماعية في مصر، وأرادت قيادة الثورة توحيد نماذج السيطرة الاجتماعية تحت نفوذها لكي تتمكن من وضع قواعد وأسس الحياة المعيشية المادية والمعنوية .والروحية لأبناء الشعب المصري وفقاً لمبادئ ثورة 1952، وبينما نجحت الدولة في التخلص من كبار الإقطاعيين، فلقد فشلت في فرض نفوذها على أنماط السيطرة الاجتماعية في الريف، فسرعان ما تطورت فئة جديدة من أبناء الريف المصري الذين استفادوا من برامج

الإصلاح الزراعي واستخدموه لتحقيق مصالحهم، وفي منتصف الستينات حاولت القيادة المصرية القضاء على «بقايا الإقطاع» أو «الإقطاع الجديد»، وتم تشكيل لجنة تصفية الإقطاع ومنحت الصلاحيات اللازمة لمعالجة مشاكل القرى المصرية. وأحرزت اللجنة - التي لعب الاتحاد الاشتراكي دوراً بارزاً فيها - نجاحاً كبيراً في مهماتها. ولكن فترة الإصلاح لم تدم طويلاً، واصطدمت ببعض الاعتبارات السياسية الخاصة بصراع القيادة السياسية المتمثلة أساساً بناصر مع المؤسسة العسكرية من طرف والاتحاد الاشتراكي من طرف آخر، وبعد سنتين من تشكيل لجنة تصفية الاقطاع أعاد ناصر الأراضي المصادرة للفلاحين الأغنياء، وأوقف حرب الدولة ضدهم، وأضعف نفوذ الاتحاد الاشتراكي في الريف المصري، وصرح بأن قيادات الحزب لم تقم بتمثيل الشعب المصري بشكل جيد، وشدد موقفه ضد القيادات اليسارية في الاتحاد الاشتراكي - التي تختلف معه حول أُسس وقواعد السيطرة الاجتماعية في الريف المصري، وانتهى أخيراً باعتقال علي صبري الأمين العام للاتحاد الاشتراكي.

«سياسة النجاة» وإضعاف الدول النامية:

إن المأزق الذي وقعت فيه القيادة السياسية في مصر، والذي جعلها عام 1968 تقدم على إضعاف مؤسسات الاتحاد الاشتراكي التي أوجدتها، وأن تتحالف مع قوى الفلاحين الأغنياء التي ضربتها عام 1966، هو المأزق نفسه الذي يواجه بصفة عامة القيادات السياسية في الدول النامية بأشكال مختلفة، ولتوضيح طبيعة وأهمية تأثير هذه المشكلة يتحدث المؤلف عما يسميه «بسياسة النجاة» التي يعتمد عليها زعماء الدول النامية لحماية أنفسهم، والتي تستحوذ على جل اهتمامهم، وتستنفد مصادرهم وطاقاتهم، إن قوة المنظمات المجتمعية وتحكمها في نماذج السيطرة الاجتماعية يضعف الدولة ويمنعها من التحكم في التعبئة الاجتماعية، ويضعف قدرتها الإلزامية، وللتخلص من هذا تسعى القيادات السياسية في الدول النامية الضعيفة لفرض سيطرتها على أنماط العلاقات الاجتماعية في المجتمع، وقد تتمكن الدولة - كما هو الحال في مصر - من إنشاء المؤسسات التابعة لها، والتي يمكنها أن تحل فعلاً محل المنظمات والقوى المجتمعية في تنظيم العلاقات الاجتماعية، ولكن المشكلة تتمثل في بروز أشخاص أقوياء في هذه الأجهزة بشكل يخيف القيادة السياسية منهم، ويدفعها إلى التخلص منهم، أو اتخاذ الإجراءات التي تضعف نفوذهم، فالقيادات السياسية في الدول النامية قد تجد نفسها فجأة بحاجة للقوى المجتمعية خارج أجهزة الدولة

لاستخدامها في إضعاف المؤسسات التي أوجدتها هذه القيادات أصلاً للقضاء على العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع، وقد تلجأ القيادات السياسية في الدول النامية أيضاً إلى التعاون مع القوى المجتمعية في بعض الظروف الخاصة للاستفادة من قدراتها على التعبئة وفرض الأمن والاستقرار.

وللتعامل مع هذا المأزق أو هذه المشكلة يعتمد حكام الدولة النامية عادة على «سياسة النجاة» التي يستخدمون فيها قوتهم في التعيين والنقل والإعفاء والاحتواء. وقد يلجؤون في بعض الحالات إلى ممارسة العنف مثل السجن والقتل والخطف والتعذيب، وذلك للتخلص من القادة البارزين في أجهزة الدولة أو المنظمات المجتمعية الأخرى أو لإضعافهم. وتستحوذ «سياسة النجاة» كما يرى المؤلف على جهد القيادات السياسية في الدول النامية التي تقوم بتسخير أجهزة الدولة للمحافظة على أنظمتها بالشكل الذي يضعف إمكانية هذه الأجهزة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وطالما بقيت السيطرة الاجتماعية خاضعة لمنظمات وقوى مجتمعية تحول دون تحكم القيادة السياسية في التعبئة الجماهيرية، فإن هذه القيادات - كما يذكر المؤلف - سوف تستمر في تطبيق «سياسة النجاة» لضرب الرجال الأقوياء سواء وجدوا داخل أجهزة الدولة أو خارجها، وقد ينجح زعماء الدول النامية في تحقيق انتصارات سياسية مثيرة والمحافظة على أنظمتهم لوقت طويل، ولكنهم لن يتمكنوا من فرض سيطرتهم الاجتماعية والقضاء على القوى والمنظمات المجتمعية التي تحول بينهم وبين التعبئة.

ظروف وشروط التحول من دولة ضعيفة إلى دولة قوية:

إن الدول النامية القوية التي نجحت في السيطرة على العلاقات الاجتماعية في مجتمعاتها هي دول قليلة العدد، ومن أمثلتها كوبا وفيتنام وتايوان وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ولقد خضعت هذه الدول مثل بقية الدول النامية في منتصف القرن التاسع عشر لعملية تمزيق نماذج السيطرة الاجتماعية القديمة فيها وتطور أنماط أخرى في ظل الهيمنة الاستعمارية. ولكنها تعرضت في القرن العشرين لإحداث الثورات والهجرات والحروب التي تركت آثاراً عميقة في مجتمعاتها وأدت إلى تمزق نماذج السيطرة الاجتماعية التي تكونت في منتصف القرن التاسع عشر، ثم توافرت لهذه الدول بعض الظروف التي مكنتها من أن تصبح دولاً قوية.

وفي نهاية الكتاب يحاول المؤلف ربط النموذج بالنظرية، ويجعل الظروف التي ساعدت مجموعة الدول المشار إليها في بناء قوتها، وفرض سيطرتها الاجتماعية بمثابة المستلزمات أو الشروط التي يجب توافرها لنجاح الدول النامية الضعيفة في التحول من دول ضعيفة إلى دول قوية في مواجهة مجتمعاتها، ويترتب على ذلك أن هذه الدول تحتاج أولاً أن تعيش أو تخضع لتجربة حرب أو ثورة أو هجرة كبيرة أو أية ظروف أخرى مشابهة في تأثيرها العميق على المجتمع، وبعد تمزق نماذج السيطرة الاجتماعية التي أقامها المستعمرون الأوروبيون يجب توافر الشروط الأربعة التالية - التي وضعها المؤلف في ضوء تجربة الدول النامية القوية - لكي تتاح فرصة النجاح في التحول إلى دولة قوية قادرة على التحكم بنماذج السيطرة الاجتماعية: 1 ــ أن تتم عملية تمزق نماذج السيطرة الاجتماعية في وقت تساعد فيه الظروف الدولية على نجاح الدولة في حملة سيطرتها على علاقات القوة الاجتماعية، 2 ــ وأن يوجد تهديد عسكري للدولة من الخارج أو من الداخل لمساعدة القيادة السياسية في التعبئة، وتسويغ استخدامها للعنف عند الضرورة. 3 - وجود بيروقراطيين أكفاء غير مرتبطين بقوى السيطرة الاجتماعية المتأثرة بظروف التغير المشار إليها، 4 ــ توافر قيادات سياسية ذكية قادرة على الاستفادة بمهارة من وجود هذه الظروف والشروط لإنجاح عملية فرض السيطرة الاجتماعية للدولة.

وبعد عرض الظروف والشروط المذكورة يستنتج المؤلف أن هناك أملاً ضئيلاً جداً في الوقت الحاضر أمام معظم الدول النامية للتحول إلى دول قوية قادرة على التحكم بالسيطرة الاجتماعية في مجتمعاتها، ويمتد تشاؤم المؤلف إلى الصفحات الأخيرة من كتابه الذي ينهيه بطرح السؤال التالي: هل هناك إمكانية لتحسين إنجاز السياسة العامة في الدول النامية الضعيفة؟ وفي إجابته عن هذا السؤال يفيد أن بعض المعلومات المتاحة من حالات قليلة مختلفة قد تدعو إلى التفاؤل، ولكن المعلومات الأخرى تبدي أن مشاكل تنفيذ السياسة العامة في معظم الدول النامية سوف تبقى قائمة بسبب ضعف السيطرة الاجتماعية لهذه الدول.

مناقشة الكتاب:

إن مؤلف الكتاب السيد مجدال الذي يجمع بين السياسة (حقل تخصصه الأكاديمي) والاجتماع من حيث اهتمامه بالأبعاد المجتمعية قد وضع نموذجه وصاغ

نظريته بشكل يختلف عن الاتجاهات الفكرية الأساسية لموضوع الدولة في علمي السياسة والاجتماع، فالنظرة الشائعة لعلاقة الدولة بالمجتمع في أدبيات علم الاجتماع تنظر لسلطة ومؤسسات الدولة بوصفها تجسيداً لقوة وهيمنة الطبقة أو الصفوة أو الفئات الاجتماعية القوية المسيطرة، ولكن السيد مجدال يميز بوضوح بين قوة الدولة وقوة المجتمع، ويجعل الأولى في معظم الدول النامية خاضعة للثانية، وتختلف نظرته أيضاً عن توجه العديد من علماء السياسة في السنوات الأخيرة نحو إبراز قوة الدولة وتوسع نفوذها وأجهزتها ونشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ولكن يجب ألا يفهم من هذا أن الفكرة الأساسية المطروحة في الكتاب هي جديدة أو خاصة بالمؤلف وحده. فلقد أشار المؤلف نفسه إلى وجود نظرة أكاديمية تعتقد بضعف الدولة، وإلى وجود العديد من الدراسات غير المنشورة التي تنسجم مع مناقشته لصعوبات ومشاكل السيطرة الاجتماعية التي تواجه الدول النامية، كما أشار إلى ارتباط مفهومه أو تصوره الخاص بقوة ونفوذ الفئات المجتمعية المسيطرة بنظريات ودراسات الزعيم والتابع الشهيرة. والجديد في الكتاب هو نموذجه الذي يشتمل على معيار واضح لقياس علاقة القوة بين الدولة والمجتمع، وكذلك بعض - وليس كل - نقاط التحليل التي تضمنتها نظرية الكتاب الخاصة بشرح أسباب ضعف الدولة في معظم الدول النامية، وأسباب سيطرة المنظمات والفئات المجتمعية فيها، وبشرح الظروف والاعتبارات التي مكنت بعض هذه الدول من التحكم بالعلاقات الاجتماعية، وأن موضوع تأثير الاستعمار الأوروبي على تمزيق وتكوين نماذج السيطرة الاجتماعية في الدول النامية مدروس بشكل واسع في عدة حقول أكاديمية منذ مدة طويلة، ولكن المؤلف قد أثرى الدراسات الاجتماعية في استعراضه للحالات الدراسية وفي تحليله للمأزق الذي واجه القيادات السياسية بعد الاستقلال ودفعها لتطبيق «سياسة النجاة»، وكذلك فلقد قدم المؤلف طرحاً جديداً في مناقشته للظروف وتحديد الشروط التي يجب توافرها لتحول الدول النامية الضعيفة إلى دول قوية مستفيداً من التجارب الفعلية للدول النامية القليلة التي نجحت فعلاً في فرض سيطرتها الاجتماعية.

وباختصار فإن هناك أهمية واضحة لهذا الكتاب الذي يشتمل على دراسة نظرية وتطبيقية، وسيثير - حسب ظني - كثيراً من الجدل بسبب تضمنه لنموذج ونظرية عامة في وقت قل فيه اهتمام مفكري العلوم الاجتماعية ببناء النماذج وصياغة النظريات العامة. ولكن دارسي العلوم الاجتماعية سيجدون على الرغم من ذلك فائدة كبيرة في

الإطار النظري للكتاب ومنهجه التحليلي، وفي استعراضه للحالات الدراسية الثلاث. وهناك بعض الملاحظات التي يمكن أن تثار حول نموذج الكتاب ونظريته.

أولاً، يعترف المؤلف بأن الدول النامية الضعيفة ليست على مستوى الضعف نفسه وأن بعضها مثل مصر والهند والمكسيك قد حققت بعض النجاح في فرض سيطرتها الاجتماعية، وأن العقبة الأساسية التي أعاقت تحولها الكامل بعد الاستقلال إلى عداد الدول القوية تمثلت في انشغال قياداتها السياسية بالتصدي للتحديات التي واجهتها، ومعنى ذلك أن هذه الدول وخاصة مصر كان يمكن لها أن تصبح دولاً قوية مثل فيتنام وكوريا الجنوبية لولا انشغال قياداتها بتطبيق «سياسة النجاة». ولكن ما الذي يجعل المؤلف يعتقد بأن القيادات السياسية في الدول النامية القوية هي في معزل عن التحديات الداخلية التي تلزمها بتطبيق «سياسة النجاة»، وإذا كانت قد طبقتها فعلاً فلماذا لم تعق تحولها إلى دول قوية؟ والمؤلف الذي يستشهد بأمثلة توضيحية عديدة مأخوذة من تجارب مجموعة كبيرة من الدول النامية الضعيفة، يكتفي باستعراض تجربة إسرائيل في شرحه تجارب الدول القوية، وتبقى إسرائيل طبعاً حالة خاصة لا يمكن التعميم منها بسبب الدعم الاستعماري البريطاني في فلسطين للوكالة اليهودية ودوره في إنشاء دولة إسرائيل، وحتى في شرحه لحالة إسرائيل فلقد ركز السيد مجدال على مناقشة تجربتها قبل انسحاب بريطانيا من فلسطين، ولم يذكر إلا القليل لتوضيح مظاهر قوة دولة إسرائيل وسيطرتها الاجتماعية في أعقاب ذلك، ومن القليل الذي يذكره في هذا الخصوص نجاح إسرائيل في تحصيل الضرائب والتعبئة العسكرية، ولكن المؤلف نفسه يذكر بأن مصر تُعدُّ من أنجح الدول النامية في تحصيل الضرائب، ويمكن أن نشير بهذا الخصوص أيضاً إلى أن العراق في حرب الخليج قد أظهر قدرة كبيرة ملفتة للنظر في التعبئة العسكرية، وبيت القصيد هنا هو أننا لو تفحصنا في قدرات وطاقات الدول النامية القوية ـ وفق تصنيف المؤلف ـ لوجدنا أنها لا تختلف كثيراً عن قدرات وطاقات بعض الدول النامية التي يَعُدُّها ضعيفة.

لقد نظر المؤلف، ثانياً، في معظم أجزاء نظريته للدولة بوصفها وحدة متكاملة تتصارع على القوة مع المنظمات والفئات المجتمَعية الأخرى، ولكنه عندما أتى إلى مناقشة «سياسة النجاة» قام بتجزئة الدولة وميّز بين القيادات السياسية من جهة والقوى التي تتحداها من داخل أجهزة الدولة من جهة أخرى، ويعترف المؤلف بهذا الخلل

النظري ويحاول دون نجاح التقليل من أهميته في التأثير على نظرية الكتاب.

ثالثاً، يضيف المؤلف ملحقين للكتاب، يستعرض في الأول مؤشرات السيطرة الاجتماعية، ويشير في الثاني إلى وجود خلاف وجدل بين المفكرين حول عمق وتأثير تمزق نماذج السيطرة الاجتماعية التي تم في القرن التاسع عشر، واعتقادي هنا هو أن الموضوعين المثارين في الملحقين الأول والثاني هما وثيقا الصلة بنموذج ونظرية الكتاب، وكان الأفضل دمجهما في فصلي الكتاب الأول والثاني اللذين بلور فيهما المؤلف نموذج العلاقة بين المجتمع والدولة وتفسيرها.

وأخيراً فلقد أراد المؤلف أن يقارن بين الهند وسيراليون وإسرائيل من حيث علاقة كل منها بالسيطرة البريطانية فوقع في مغالطات تاريخية كان الأجدر به أن يتجنبها بوصفه مفكراً أكاديمياً تفترض فيه الموضوعية، فكيف يمكن وصف بعض مظاهر الصدام بين القوات البريطانية والوكالة اليهودية في فلسطين بأنه «كفاح للاستقلال»، وتشبيهه بكفاح واستقلال الشعب الهندي؟، وذلك لتمييز كليهما عن كفاح شعب سيراليون الذي نال استقلاله بسهولة!. يصعب قبول مثل هذا التفسير من مفكر أكاديمي يحاول صياغة نظرية علمية لتفسير ضعف وقوة الدولة تجاه المجتمع.

الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج

تحرير جيمس بيسكاتوري

تعريب أحمد مبارك البغدادي

مؤسسة الشراع العربي: الكويت ، 1992، 704 ص

مراجعة: محمد حسين غلوم
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

مثل الاحتلال العراقي الغاشم للكويت اختباراً حقيقياً وصعباً لمصداقية

الحركات الاجتماعية والسياسية المنتشرة في ربوع العالمين: العربي والإسلامي. فقد وقفت معظم هذه الحركات ـ أصولية كانت أو علمانية ـ داعمة النظام العراقي في احتلاله البغيض للكويت، ولو كان هذا الموقف منطلقاً من مبادئ ومُثُلٍ هذه الحركات العليا لهان الأمر، لكن شتان ما بين المبادئ المرفوعة وبين المواقف السياسية الفعلية!! إذ إن معظم هذه الحركات والقوى السياسية تَدّعي نبذ استخدام القوة لحل المشكلات العالقة بين الأشقاء فضلاً عن رفضها إقامة الوحدة بالقسر، وهي كذلك تؤمن بحق كل دولة في طلب العون إذا تعذر حل أية مشكلة في نطاق البيت الواحد، والحق أن ما دعا هذه الحركات للتنصل من مبادئها في نصرة المظلوم والوقوف معه هو مسايرتها لمزاج الجماهير. وهذه انتهازية سياسية لا تكشفها سوى المحن، كالتي مَرَّ بها الشعب الكويتي.

فلقد ارتبط الغرب وأمريكا بالذات في وعي الجماهير العربية والإسلامية بالاستعمار، وتفتيت الأمة العربية والإسلامية، وبدعمها للكيان الصهيوني الغاصب، ولم تفرق هذه الجماهير بين شعب صغير مظلوم استجار بالأشقاء أولاً فلم يسعفوه، ثم توجه للمجتمع الدولي كي يتحمل مسؤولياته وينصفه من ظالمه، أقول: لم تفرق هذه الجماهير بين هذا الموقف وبين ما تمتلئ به ذاكرتها التاريخية عن طبيعة المجتمع الدولي وخاصة إذا كان من يقوده هي الولايات المتحدة والدول الغربية. وقد ساعد على هذا اللبس وسوء الفهم انتهازية المثقفين والقوى السياسية التي ركبت موجة العداء لأمريكا والغرب محاولة استغلال تلك المشاعر واستخدامها لتصفية حساباتها مع أنظمتها.. وبهذا حولت القضية في أذهان هذه الجماهير من قضية احتلال بلد عربي مسلم لبلد آخر عربي ومسلم مثله، إلى قضية الوجود الأمريكي في المنطقة، ورغبة أمريكا المزعومة في تحطيم قطر عربي إسلامي، وتصفية منجزاته!!

ويعرض لنا الكتاب الذي بين أيدينا ـ **الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج** ـ الذي حرره جيمس بيسكاتوري، والذي يقع في 407 صفحة من القطع المتوسط، عينة من هذه المواقف التي اتخذتها الحركات التي تَدَّعي أنها تتبنى الإسلام منطلقاً ـ وهو يحتوي على تسعة أبحاث كتبها متخصصون متابعون لتطور الأصولية الإسلامية وتنظيماتها، حيث يغطي الحركات الرئيسية، ثم يختم المحرر كتابه بتثبيت قائمة للأحداث المهمة بتسلسلها التاريخي منذ رسالة طارق عزيز إلى الجامعة العربية

في 16 يوليو 1990 إلى أحداث السابع من يوليو 1991.

وتتفق التنظيمات الإسلامية جميعاً على إدانة الغزو العراقي للكويت، إلا أن هذه الإدانة سرعان ما تُنْسَى مع تحرك الشارع العربي بعد نزول القوات الدولية في منطقة الخليج العربي بناء على طلب الكويت والمملكة العربية السعودية، إذ ذاك تصبح نغمة هذه الأحزاب والتنظيمات هي إدانة هذا الوجود، وعدم التركيز على أسباب وبواعث وجوده، وتصبح اللغة الدينية التحريضية ضد هذا الوجود ـ كتدنيس الأماكن المقدسة من قبل الصليبيين والكفار ـ هي لغة الخطاب السياسي التي تجاري بها هذه الأحزاب المصطبغة بالدين رجل الشارع العادي، ولم تحاول هذه الأحزاب ثني العراق عن موقفه، وتوضيح الأخطار المترتبة على استمرار احتلاله للكويت، وعدم انسحابه منها دون شروط، بل زادت النار اشتعالاً بدعوتها الجماهير لمحاربة «الإمبريالية الأمريكية» والقوى «الصليبية الحاقدة»، وما شابه من الشعارات الجوفاء، وما إن بدأت الحرب حتى تغير خطاب هذه الجماعات ليؤكد للجماهير «نظرية المؤامرة الاستعمارية» على الأمة الإسلامية بالزعم أن أمريكا والقوى الغربية المسيحية لم تكن لتريد مخرجاً من الأزمة، وأن نيتها المبيتة كانت ضرب العراق وإنجازاته التقنية والحضارية!!

وتختلف الحركات السنية عن الشيعية في اللهجة والأسباب، وإن كانت تتفق في المضمون، فقد غلب على الحركات الدينية الشيعية تبنيها لموقف إيران الذي ندد بالاحتلال العراقي الغاشم للكويت مذكراً الدول الإسلامية وخاصة الخليجية منها بالنظام الذي طالما ساعدته هذه الدول.

ثم إن هذه الحركات لم تتخذ من «صدام حسين» رمزاً لمحاربة القوى الغربية، وعلى رأسها أمريكا مثلما فعلت الحركات الأخرى، وهي أيدت ثورة الجنوب التي اندلعت في مارس 1991 بعد توقف الحرب مباشرة، في حين لم تدعمها القوى الدينية الأخرى، أما أحد الفروقات الجوهرية الأخرى ـ والتي يذكرها كل الباحثين في هذه المجموعة الأخيرة ـ فهي تضحية الحركات الأصولية ـ وعلى رأسها الإخوان المسلمون بصداقتها التقليدية للمملكة العربية السعودية، ودول الخليج، وهي البلدان التي مولت تلك الحركات، ورعتها منذ نشأتها الأولى، فقد فضلت هذه الحركات مسايرة قواعدها والشارع على مناصرة وليّ نعمتها!!

في المقدمة يطرح بيسكاتوري استنتاجاً مهماً، وهو أن الأصوليين يعيشون، ويتحركون ضمن إطار عمل القرن العشرين القائم على العقلانية العلمانية، حتى وإن لم يعترفوا بذلك بشكل كامل، فضلاً عن أن رؤيتهم للإسلام السياسي تقوم بالضرورة على المزج غير الشرعي بين الشريعة وعناصر من الأيديولوجيات السياسية المعاصرة تتفاوت فيما بين الرأسمالية الديمقراطية، وحتى المفاهيم الماركسية، وانطلاقاً من ذلك يذهب جيمس بيسكاتوري في الفصل الأول الذي يتناول فيه «الدين والواقعية السياسية: الاستجابات الإسلامية تجاه حرب الخليج» إلى أن النظر إلى صدام على أنه بطل إسلامي في معظم الدوائر الإسلامية وليس في جميعها، كان أكثر الأمور إثارة» (ص 30). فلم يكن ينطلي على هذه القوى أن صدام حسين إنما رفع شعارات الإسلام ليكسب من ورائها، وليس إيماناً منه بها، وهو المعروف بأنه ينتمي إلى حزب يَدَّعي العلمانية، إن السبب وراء تأييد صدام حسين من قبل الغالبية من هذه الأحزاب هو كما يعتقد بيسكاتوري محاولة هذه القوى تدعيم نفوذها السياسي بغض النظر عن مدى ملاءمة ذلك للموقف الإسلامي الصحيح، هذه النظرة في تأكيد الذات على حساب المبادئ تظهر كثيراً وخاصة عند جماعة الإخوان المسلمين الذين ما إن تحين لهم فرصة للدخول إلى الوزارة حتى يستغلوها وخاصة بعض الوزارات مثل التعليم والخدمات الاجتماعية، وتلك المتعلقة برعاية الشباب. وهذه النزعة البرغماتية ليست بدون ثمن دائماً، ففي هذه الأزمة فقدت معظم الحركات الإسلامية مصدر تمويلها الرئيسي: دول الخليج العربي، حيث يذكر الكاتب مثلاً أن الكويت - قبل الاحتلال - قد دفعت ما مقداره 60 مليون دولار لحركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويتناول «امتازيا برام» في الفصل الثاني والذي هو بعنوان «من التطرف إلى الذرائعية المتطرفة: حركات المعارضة الأصولية الشيعية العراقية» مواقف الأحزاب والجماعات الشيعية من أزمة الخليج.

ويعطي المؤلف لمحة تاريخية عن هذه القوى والمتمثلة في حزب الدعوة الإسلامي الذي تأسس في العام 1957، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي ظهر لأول مرة في نوفمبر 1982، ومنظمة العمل الإسلامي التي برزت في الستينات، ثم منظمة (المجاهدين) التي تشكلت عام 1980. شجبت هذه الأحزاب الاحتلال العراقي للكويت باعتباره جريمة تتناقض مع الشريعة الإسلامية ومبادئها،

ودعت المجتمع الدولي لمعاقبة صدام ونظامه، وهي بذلك ـ كما ـ يعتقد المؤلف ـ ـ «تغاضت ـ ولو ضمنياً ـ عن الوجود الغربي في المنطقة» (ص 83)، بل إنها ألقت اللوم في وجود القوات الأجنبية في المنطقة على صدام حسين، وقد اتفقت جميعاً كذلك على ضرورة جلاء القوات الأجنبية بعد تحرير الكويت، أما بخصوص الحصار فقد صرح أحد أعضاء حزب الدعوة مثلاً «بأن يكون مقتصراً على السلاح وقطع الغيار مع استثناء المواد الغذائية».

ويذهب أمتازيا برام إلى أن أزمة الخليج قد زادت من النزعة البرغماتية لدى هذه الأحزاب؛ إذ إنها أخذت بالتعامل مع جهات كانت تصنفها مع الأعداء. فقد انفتحت على وسائل الإعلام الغربية، وأصدرت بيانات مشتركة مع قوى ليبرالية وحتى شيوعية، ثم أخذت بتبني إقامة نظام ليبرالي ديمقراطي برلماني تكون فيه سرية الاقتراع مضمونة، وهذا بدل ما كانت تنادي به وهو الجمهورية الإسلامية على الطراز الإيراني، ثم إن أكثر الأمور ذرائعية ـ كما يصورها الكاتب ـ هو دخول هذه القوى وخاصة حزب الدعوة في حوار مع السلطات السعودية.

ويعتقد المؤلف أن فشل الانتفاضة الشيعية في الجنوب العراقي سيدفع القوى الشيعية الحزبية إلى مزيد من السياسات العملية، ومنها أولاً: تقوية علاقاتها مع بلدان أخرى غير إيران وسوريا، وتشكل السعودية ودول الخليج أبرز المرشحين لذلك، ثانياً: حيث إن العلاقات بين قوى المعارضة إسلامية وغير إسلامية تتسم الآن بالتحرر، فإن المزيد من التعاون يكون أمراً متوقعاً، حتى مع الشيوعيين، وكلما أخذ هذا التعاون مداه ازداد رسوخاً، وتنامى التسامح تجاه المنظمات غير الأصولية، وهذا بدوره يؤدي إلى سيادة نظرة أكثر ديمقراطية، غير أن الكاتب يحذر من التفاؤل المفرط في هذا المجال؛ إذ إن البنية الداخلية لهذه القوى ذات طبيعة «نخبوية»، وبالتالي تفتقد القواعد أية ممارسة للديمقراطية مما يجعلها دائماً نهباً لأي تفسير تسلطي للدين.

«انتصار الذرائعيين! الاستجابة الإسلامية في إيران» هو عنوان ورقة الفصل الثالث، بقلم سيد أمير أرجوماند، الذي يركز فيها على حرب الخليج وتأثيرها في انتصار الخط العملي بقيادة رفسنجاني على خط التشدد، ويذهب أرجوماند إلى أنه خلال أزمة الخليج كانت المصالح القومية ـ وليس الحماس الثوري ـ هي التي تشكل القاعدة التي تنبثق منها قرارات السياسة الخارجية الإيرانية، وقد اتسمت ردة الفعل

الأول للغزو لكلتا المجموعتين بالجدية التامة. ولكن بعد عرض صدام حسين الصلح مع إيران ومجيء القوات الدولية أخذ المتشددون بانتقاد دول الخليج، ورفع وتيرة العداء نحو الغرب، وما إن بدأت الحرب الجوية حتى أخذ التعاطف مغ العراق يزداد على أساس أن نظرتهم لا تعتمد على «استقامة صدام المفاجئة، بل إن الحرب ما هي إلا أداة لتنفيذ مخططات الصهيونية والإمبريالية». (ص 120). والحق أن الدعوة إلى الوقوف مع العراق الذي دخل في حرب مع إيران مدة ثماني سنوات لم تلقَ استجابة شعبية؛ إذ لم يشارك سوى ثلاثة آلاف فرد في التظاهرة التي دعا إليها المتشددون في 21 يناير 1991 !!

إن الحكومة الإيرانية بقيادة رفسنجاني وافقت على قرار مجلس الأمن باستخدام القوة ضد العراق، ويذهب المؤلف إلى أن النخبة الإيرانية الحاكمة المتمثلة بالمعتدلين قد قامت بمناورة ذكية للحد من تأثير دعوة صدام بربط قضية انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، حيث عمدت هذه القيادة (المعتدلة) على تحييد الأصوليين المتطرفين من خلال فك الارتباط بين الضم العراقي للكويت والقضية الفلسطينية، وذلك بإعلان الجهاد ضد إسرائيل والولايات المتحدة، فضلاً عن إقامة مؤتمر لنصرة القضية الفلسطينية في الذكرى الثالثة للانتفاضة الشعبية، وقد حضر هذا المؤتمر قيادات أصولية من الضفة الغربية.

ويتكلم جين فرانسيس لاجرين عن الحركات الدينية الفلسطينية بورقة عنوانها: «اللحظة الحاسمة: الأصولية الإسلامية الفلسطينية»، وهي موضوع الفصل الرابع. ويلاحظ الكاتب أنه خلال السنوات العشر الأولى للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (1967-1976) نادراً ما كان الإسلام يستخدم على أنه تسويغ أولي وأساسي لقضية الصراع من أجل فلسطين، بدلاً من ذلك، كان الصراع يتم باسم القومية العربية، أو الوطنية الفلسطينية، وكان «الإسلام الرسمي» للضفة الغربية يشكل جزءاً أساسياً من السلطة الأردنية.

أخذ الإخوان المسلمون بالظهور ثانية في السبعينات ـ حيث كانوا موجودين بفترة طويلة قبل ذلك ـ بالارتباط بإخوان مصر، وبأموال من الكويت والسعودية. ودشنت برنامجاً «لأسلمة» المجتمع تجسد في التبشير في المساجد والتعرض للنساء غير المحجبات، وتخريب أماكن شرب الخمور، ودور السينما، ومعاداة إسرائيل على

أسس دينية صرفة يقول الكاتب: وفي هذه الأثناء أحجم الإخوان المسلمون عن تحدي قوات الاحتلال، وحددوا نشاطهم السياسي بالعمل ضد الحزب الشيوعي الفلسطيني، وهذا الموقف لاقى مباركة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، وما لبثت حركة دينية أخرى أن ظهرت إلى الوجود منذ 1983 وبدأت تنافس الأخوان، وتختلف عنهم في الطرح والممارسة. وجعلت من «الجهاد» ضد إسرائيل بجميع أشكاله واجباً دينياً أساسياً وقاعدة لها. هذه الحركة أتت من نشطاء الإخوان المسلمين الذين تأثروا بكتابات سيد قطب، وبالثورة الإسلامية في إيران، أو من الجناح المتدين لفتح. وفي فبراير 1988 تبنى الإخوان المسلمون هذه الحركة (حماس) على اعتبارها الذراع المقاتل.

يقول المؤلف: إن الموقف الذي اتخذته حماس يجب أن ينظر إليه في إطار تنافسها مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الهيمنة على الشارع الفلسطيني في المناطق المحتلة، فلقد قامت الجماهير الفلسطينية بعزل العديد من أئمة المساجد الذين تحدثوا عن الحق الكويتي، لذلك احتاجت حماس إلى أسبوعين لتصدر بياناً حول الغزو العراقي الغاشم تقول فيه: «نحن هنا في فلسطين، وفي عمق العذاب، نشعر أكثر من أي طرف آخر بمرارة فقدان الوطن، ومعاناة التشريد والهجرة..، إن شعبنا الفلسطيني المخلص لا ينسى إحسان وكرم أهل الكويت تجاه الشعب الفلسطيني خلال محنته. ولكن ـ كما يعلق الكاتب ـ سرعان ما أضافت حماس «نحن على يقين أن إخواننا العراقيين سوف يمنحون إخوتهم الكويتيين الأمن والحماية لأنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم وحريتهم». يضيف لاجرين: «وما كانت تتوقعه حماس أن يعامل العراق أهل الكويت بالعدل، ودون شك فإن ما سبق ليس سوى عبارات استرضائية لدول الخليج التي تقدم المساعدة المالية، وعلى أنه ضرورة لازمة في ظل الغياب الكامل لتعاطف الشارع الفلسطيني مع الكويتيين» (ص 147-146). ثم نسيت حماس القضية الكويتية بعد ذلك لتركز على معاداة الصهيونية والأمريكان الصليبيين إلى آخر «الكليشيه» المعهود!!

إن «حماس» أحد الخاسرين من التدفقات المالية إلى الأراضي المحتلة من دول الخليج حيث يشير المؤلف إلى أن المساعدات المالية الكويتية مثلاً التي كانت تصل إلى المؤسسات المختلفة داخل الأراضي المحتلة كانت تصل إلى 100 مليون دولار

سنوياً، وفي مؤتمر القمة العربي في بغداد 1990، أعلنت الكويت أنها دفعت 27 مليون دولار لمنظمة التحرير الفلسطينية، و 60 مليون دولار لحركة حماس السنة الماضية، وبلغت المساعدات المقدمة من السعودية والكويت والإمارات العربية إلى منظمة التحرير ما يقارب 10 بلايين دولارا!!

أما أكثر الضجيج فقد جاء من الأردن الذي تناولته بحثاً بيفرلي ملتون إدوارد في فصل الكتاب الخامس بعنوان «التحالف المؤقت مع العرش: الاستجابة الإسلامية في الأردن».

إن الحركة الإسلامية تتكون من مجموعة من التنظيمات أكبرها حركة الإخوان المسلمين التي تأسست عام 1934 بمباركة الملك عبد الله، والتي ظلت علاقتها مع العرش طيبة حتى في أحلك الظروف كعام 1957، حينما منع الملك حسين جميع الأحزاب السياسية مستثنياً إياها، وهذا لا يعني أن العلاقة كانت دائمة حسنة، إذ تخللتها أزمات، وخاصة حينما دعم إخوان الأردن رفاقهم إخوان سوريا عام 1980 في الاضطرابات التي شهدتها حماة.

جاءت أزمة الخليج ـ كما تقول الكاتبة ـ لتعمق مستوى التعاون السياسي بين الأصوليين والملك؛ إذ إنها أدت إلى قيام تحالف بين الطرفين تمثل في التغيير الوزاري الذي أحدثه الملك في يناير 1991، وأسند فيها سبعة مناصب وزارية إلى رموز الحركة الإسلامية، وفي البدء انتقد الإخوان الغزو العراقي للكويت، ثم تغير الرأي مع قدوم القوات الغربية إلى المنطقة، ونتيجة لهذا الموقف دخلت الحركة الإسلامية في تحالف لها مع القوميين والعلمانيين، ونظمت مسيرات شعبية ضد السياسة الأمريكية بعد صلاة الجمعة، وحتى قبل خمسة أيام من اندلاع الحرب، كان وفد الإخوان المسلمين في المؤتمر الإسلامي ببغداد الذي أقيم بغرض استقطاب التأييد الإسلامي للعراق قد أعلن أن الجهاد قريب، وقد دعا هذا الوفد الإخوان «حيثما كانوا أن يستعدوا لتدمير المصالح الأمريكية حال العدوان على العراق». أما أحد شيوخهم (عبد المنعم أبو زنط ـ عضو البرلمان) فقد شن هجوماً على دول الخليج، وعلى استدعائها لقوات أجنبية «إلى الأراضي المقدسة التي لا يحميها سوى الله!! ويتساءل بشكل غوغائي يمثل التحريض الرخيص الذي كانت تستخدمه كل الحركات السياسية، وأبرزها الدينية» وماذا أحضر الأمريكيون معهم سوى الأمراض الجنسية والإيدز؟ ثم يقف البرلمان الأردني ـ الذي

تسيطر عليه الجماعات الإسلامية - في 18 يناير 1991 محيياً «الرفض العراقي للخضوع للمطالب الأمريكية»، وتقوم مسيرات أمام السفارات الغربية، وخاصة الأمريكية والبريطانية وتحرق بيارقها...، وتنسى الحركة الإسلامية وباقي الحركات السياسية قضية الشعب الكويتي ومعاناته في الداخل وفي الشتات، ثم تَدَّعي هذه الحركات أنها تمثل الإسلام، أو القومية، أو الحس الإنساني المتمثل بالفكر الاشتراكي التقدمي!!

ولم تكن مواقف الجماعات الإسلامية في مصر مختلفة عن مثيلاتها في باقي أرجاء المعمورة، على الرغم من أن القوات المصرية قد اشتركت مع التحالف الدولي لتحرير الكويت، ولعل أبرز تلك الحركات هي الإخوان المسلمون، فقد كان هؤلاء أول من أدان الغزو - كما يقول جهاد عودة في مقاله «الاستجابة غير الواثقة: الحركة الإسلامية في مصر» في الفصل السادس .. فبعد ساعات قلائل دعت العراق إلى سحب قواته من الكويت، إلا أن الإخوان رأوا - حينما دعت مصر ودول الخليج القوى العسكرية الصديقة لمساعداتها - أن هذه الدعوة تعبير عن العداء فيما بين قادة العالم العربي وتهديد كبير لوحدة الأمة الإسلامية!! ومع الوجود المكثف للقوات الدولية أخذ الإخوان في إبداء مخاوفهم في أن المستفيد الرئيسي من هذا كله إسرائيل»، وأن هذا الوجود يعيد بعث تراث الحملات الصليبية، أما بعد نشوب الحرب فقد دعوا إلى وقفها لأنها لا تخدم - كما يدعون - سوى المصالح الأمريكية، وقد كان الإخوان مسؤولين في تنظيم ثلاثة احتجاجات ضد الحرب في فبراير، والملاحظ أن الحضور كان مقتصراً على المهنيين والطلاب حيث إن الشعب المصري أبدى تعاطفاً منقطع النظير مع القضية الكويتية.

أما مواقف حزب العمل - الذي تزيَّا بزيّ الإسلام وألغى كلمة الاشتراكية من اسمه - فإنه كان أكثر تطرفاً في عدائه للكويت، فقد عارض الغزو دون إدانته معتقداً أن للعراق سبباً مشروعاً في الكويت، زاعماً أن الكويت أداة بيد الغرب. وقبل نشوب الحرب كان الحزب يميل إلى تشجيع العراق على مواجهة الولايات المتحدة!! أما بالنسبة للجماعة الإسلامية (الجهاد) فكان موقفها يتمثل في أن صداماً جزء من المؤامرة بسبب عدوانه، ليس فقط على الكويت، ولكن أيضاً بسبب عدائه للحركة الإسلامية في بلاده، والثورة الإسلامية في إيران، وبناء على ذلك فإن الأزمة والحرب

ليستا سوى نزاع بين متآمرين في إطار مؤامرة غربية أوسع وأعظم»، الكويت جزء منها (ص 213)، ويذهب عودة إلى أن هذا التوجه لم يترك للإخوان وحزب العمل المجال لرؤية وتقويم الثورة في الجنوب العراقي وثورة الأكراد؛ إذ لم تكن لهذين الحزبين أية مواقف داعمة لهاتين الثورتين، أو أية إدانة لعمليات القمع التي تمارسها السلطات العراقية ضدهما.

يقول هوغ روبرتس في مقاله «اختبار القوة: الإسلامية الجزائرية»، مادة الفصل السابع: إنه يمكن القول بشكل عام: «إن جميع الاتجاهات الإسلامية والرأي العام في الجزائر قد أدانت الغزو العراقي للكويت، لكنها أدانت بقوة أكبر الوجود الغربي في منطقة الخليج» (ص 250)، أما بالنسبة للقوة الإسلامية فهي متمثلة في جبهة الإنقاذ، وهي أعظمها شأناً؛ إذ إنها تمكنت من السيطرة على الجمعيات الشعبية في 32 ولاية من أصل 48، وعلى 853 وحدة إدارية من أصل 1539 فضلاً عن فوزها الساحق في جميع المدن الكبرى، وذلك باقتراع يونيو 1990 بحصولها على 33,7% من مجمل الأصوات الانتخابية، والحركة الأخرى هي حماس، وهي ضمن منظومة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط، لكنها من عناصر الجناح اليساري وتأسست في العام 1990، وحركة النهضة الإسلامية وهي تقترب في رؤيتها من الإخوان دون الارتباط بهم تنظيمياً، وتأسست في ديسمبر 1990.

كانت مواقف جبهة الإنقاذ غامضة رغم إدانتها للغزو، ففي مقابلة أجريت في 17/8/1990 صرح زعيم الجبهة عباس مدني أنه لا سبب لوجود حدود بين الدول الإسلامية»!! في حين أن بلحاج (زعيم آخر للجبهة) اعتبر الأمر كارثة، مستهزئاً بالرئيس العراقي على أنه «هدام» و «خدام»، وهو أيضاً شجب الكويتيين لزعمه أنهم «يجمعون ثروات ضخمة» ضد الإرادة الإلهية (ص 247)، كما صرح بأن الأماكن المقدسة هي ملك لكل المسلمين، وأنه يجب إسناد إدارتها إلى العلماء وليس إلى المملكة العربية السعودية!! ثم أعلنت تلك الجبهة في 13/9/1990 أنها تقوم بعملية وساطة، حيث ذهب مدني وبلحاج بعد ذلك إلى منطقة الخليج، وقاما بزيارة بغداد وجدة ثلاث مرات على أمل استخدام علاقتهما الوطيدة مع السعوديين لتحقيق أي إنجاز. وقد فشلا في ذلك، والأمر الغريب أن يقوم أعضاء الجبهة بهذه المحاولة، وهم قد حددوا سلفاً موقفهم من دول الخليج، ومن الأماكن المقدسة، وطريقة إدارتها، هي

أمور لم يكونوا يتعرضون لها قبل نشوب الأزمة، إن الأمر لا يعدو عملاً دعائياً الهدف منه كسب الأنصار «وذر الرماد في العيون»، وموقفهم التالي دليل على ذلك، فما إن بدأت الحرب حتى نظمت الجبهة مظاهرة كبيرة اشترك فيها 400,000 فرد، ثم دعت إلى إقامة معسكرات لتدريب المتطوعين الراغبين في الذهاب للقتال إلى جانب العراق.

نجحت المخابرات العراقية عبر دبلوماسييها في الباكستان باستقطاب مجموعة من الحركة الدينية هناك، وذلك بتوزيع الأموال وإقامة المدارس، مستغلين الشعور الطائفي للاستحواذ على تعاطفها في حربهم مع إيران، وما إن قام الاحتلال حتى كان للعراق موطئ قدم استفاد منه خلال الأزمة. والباكستان هي من الدول الإسلامية التي أيّدت الكويت، وأرسلت قوات إلى السعودية للمشاركة في عملية التحرير، وفي هذا الفصل ـ وهو الثامن ـ والمعنون «سياسية الحرب: الأصولية الإسلامية في باكستان» «يتناول ممتاز أحمد تفاعل القوى الدينية مع أحداث الخليج الدامية»، ويقسم الكاتب الجماعات الإسلامية في الباكستان إلى ثلاث شرائح واسعة: حركات سياسية ـ دينية عادية، وجماعة العلماء، وأخيراً نموذج جماعة «الدعوة». الصنف الأول مثل جماعة الإسلام التي أسسها أبو الأعلى المودودي عام 1941 في الهند البريطانية، وذات تأثير منذ تأسيس الباكستان في 1947. إن القوة التنظيمية لهذه الحركة تقدر بنصف مليون مؤيد، وهي ترتبط بحركة الإخوان المسلمين، والصنف الآخر وهي الجماعات الإسلامية التي يقودها العلماء وهي تتكون من أربعة تنظيمات رئيسية:

1 ـ جمعية علماء باكستان، تقوم على أساس الإسلام الشعبي، مع التركيز على الصوفية، ويمثل الصوفي الشهير والمدفون في بغداد عبد القادر الجيلاني (ت 1161م) المثل الأعلى للجماعة.

2 ـ جماعة العلماء الذين يدينون بإخلاصهم للمعهد الإسلامي في ديوباند في الهند.

3 ـ جماعة أهل الحديث أو السلفيون.

4 ـ منظمة السعي لتطبيق الفقه الجعفري، وهي منظمة شيعية.

أما الطراز الأخير فهو نماذج جماعات الدعوة وأشهرها جماعة التبليغ التي تبتعد عن الخوض في المسائل السياسية.

لم تعارض الأحزاب الإسلامية عزم حكومة الباكستان إرسال قوات مسلحة إلى السعودية، بل على العكس من ذلك كان هناك شعور بالفخر أن تفي باكستان بالتزامها الديني بالدفاع عن الأراضي المقدسة، وقد أدانت تلك الأحزاب الغزو العراقي الغاشم بالانسحاب الفوري للقوات العراقية (حتى جماعة علماء الباكستان ذات الصلة الوطيدة مع العراق كان هذا موقفها)، وكان اهتمامها منصباً حتى أكتوبر على أوضاع العاملين العائدين من العراق والكويت. ونظمت جماعة أهل الحديث (الوثيقة الصلة بالسعودية) مسيرة شعبية احتجاجاً على الغزو.

إلا أن مواقف تلك القوى تغيرت بانتشار القوات الأمريكية في منتصف نوفمبر - كما يصفه لنا الكاتب - إذ أصبح هناك قناعة لديها أن أمريكا تخطط للحرب، ولا تريد حلاً سلمياً، وأنها تريد «تحطيم توازن القوى الإسلامية في المنطقة بسلب ثروتها النفطية وتدعيم قدرة الصهاينة»!! وما إن اندلع سعير الحرب حتى تم نسيان قضية الكويت وشعبها، وأخذ التركيز كله ينصب على الدمار المزعوم للقدرة العراقية، وقد قاد زعيم جماعة علماء باكستان، شاه أحمد نوراني، حملة دعائية واسعة ضد «الهجوم المشترك للمسيحيين ضد الإسلام» واصفاً الرئيس العراقي بصلاح الدين لهذا العصر» (ص288). وقد اهتمت هذه الجماعة بالذات أيضاً بسلامة المزار المقدس لعبد القادر الجيلاني، ونظمت حملة للتطوع لمؤازرة العراق، بلغ المسجلون فيها 110,000 مواطن. أما جماعة الإسلام (الإخوان) فقد نظمت خمساً وسبعين مسيرة تطالب بالجهاد، وفي اثنتي عشرة منها حمل المتظاهرون الأكفان.

والمنظمة الشيعية من جهتها أدانت الغزو، وذكرت الشعب أن العالم ظل صامتاً في موقفه حين اعتدى صدام على إيران، وحين اشتد القصف على العراق انصب اهتمامها على «التدمير الذي سيلحق الأماكن المقدسة الشيعية في النجف وكربلاء». وأخيراً انضمت إلى التنظيمات الدينية الأخرى في رفع شعارات «الموت لأمريكا» دون الإشارة إلى أوضاع الشعب الكويتي، وشذت عن كل هذه الأحزاب والقوى حركة التبليغ إذ إنها اعتبرت الأمر فتنة، وأنه بلاء من الله، وهي كعادتها لم تتدخل في الموضوع اتباعاً لسنتها في العمل.

أما جماعة الإسلام في كشمير فإنها اتخذت موقفاً مغايراً تماماً، حيث عادت صدام حسين منذ البداية، وأيدت عقوبات الأمم المتحدة، وتأكيد حق الكويتيين في

تقرير المصير، كما رأت أن هذا الدور الجديد للأمم المتحدة سيكون لصالح قضية كشمير فيما يتصل بحق تقرير المصير، وأبدت حيال هذا الموضوع ملاحظات مفادها أن السعودية أيدت باكستان في قضية كشمير، في حين وقف النظام العراقي ومنظمة التحرير إلى جانب الهند!!

وأخيراً يكتب الباحث دانيل برومبرغ مقالاً حول «الأصولية الإسلامية والديمقراطية وحرب الخليج يدَّعي فيه أن هناك توجهاً من الحكومات التسلطية نحو الديمقراطية، وذلك بفعل التحديات الاقتصادية التي ما عادت هذه الأنظمة قادرة على حلها، أو على إسكات الجماهير من الحديث حولها بأدوات القمع المعتادة، إن حظ الإسلاميين في الاستفادة من هذه الديمقراطية المحدودة أفضل حيث إنهم يمتكلون المؤسسات التقليدية الممتدة في عمق المجتمع، كالمساجد مثلاً، وإذا كان الاتجاه السائد هو نحو مزيد من الانفتاح فإن ذلك يقتضي من الأحزاب والتكتلات السياسية مسايرة مزاج الجماهير، ولو على حساب المبادىء، وهذا ما حاولت الأحزاب والجماعات الدينية تطبيقه في أزمه الخليج، فقد كانت هذه الأزمة ـ كما يذهب الكاتب ـ مناسبة لكسب الأنصار، وإظهار القوة، وإبراز العضلات، والسؤال الذي لم يطرحه الكاتب هو إلى أي مدى تؤمن هذه الأحزاب بالديمقراطية منهجاً وليس تكتيكاً للوصول إلى السلطة، ثم إذا كانت الديمقراطية علاجاً لأزمة الأنظمة فإنها لا شك سيكون عمرها قصيراً، حيث إن هذه الأنظمة، شأن تلك الأحزاب، لا تؤمن بالممارسة الديمقراطية بأوجهها المختلفة، وبالتالي فهي ستقضي عليها حينما تحين لها الفرصة.

وفي النهاية نقول: حسناً فعل البغدادي حينما ترجم هذا الكتاب ليتسنى للقارىء الخليجي والكويتي بالذات، وخاصة أولئك الذين كانوا صامدين داخل الكويت، معرفة ما كان يجري على الساحات العربية والإسلامية المختلفة، ويا حبذا لو وُجد كتابٌ مثيل له يتحدث عن مواقف القوى والأحزاب القومية والتقدمية لتكتمل الصورة، إن معرفة هذه المواقف مفيدة لنا نحن الكويتيين لبناء سياسة إعلامية جديدة، وإقامة تحالفات تفيد بلدنا في وقت الشدة، إن هذه المساعدات التي قدمتها الحكومة من الأموال العامة لحماس ومثيلاتها كانت لا بد أن تؤتي أكلها طيباً، إلا أن ما حصل هو العكس، فقد ذهبت هذه الأموال والمساعدات في بطون من لا يستحقونها، وآن

الأوان لأن نفكر ـ حكومة وشعباً ـ بأشقائنا وأصدقائنا الحقيقيين الذين يستحقون كل دعم ممكن منا، وأما أولئك الذين أنكروا المعروف فسحقاً لهم وبئس المصير.

الفرويديون الجدد: محاولة الاكتشاف الحقيقية

ف. دوبرينكوف

ترجمة: محمد يونس

دار الفارابي، بيروت، 1988 , 143 ص

مراجعة: مصطفى أحمد تركي

قسم علم النفس ـ جامعة الكويت

كان الصراع والجدل الفلسفي والفكري بين الرأسمالية والشيوعية منذ منتصف هذا القرن في بعض جوانبه يدور حول مكانة كل من فرويد وماركس في الفكر العالمي، وخاصة من جانب كتاب الاشتراكية أو الشيوعية، ويحاول هؤلاء تفنيد آراء عالم النفس الشهير وأتباعه وتلاميذه للتقليل من أهميتها للمجتمع الإنساني، وتهافتها، والبرهنة على ضآلة دور فرويد في الفكر الإنساني أمام مساهمات ماركس وفلسفته الاشتراكية؛ ويُعَدّ هذا الكتاب من أفضل ما كتب في هذا الميدان.

ويشتمل الكتاب على مقدمة وأربعة فصول، كل فصل منها مقسم إلى قسمين، وخاتمة.

ويأتي الفصل الأول تحت عنوان: تطور اتجاه الفلسفة الاجتماعية في التحليل النفسي (من فرويد إلى فروم)، ويعالج القسم الأول منه أصول هذا الاتجاه في التحليل النفسي، ويرى فيه المؤلف أن التحليل النفسي في بدايته لم يكن إلا أسلوباً خاصاً لعلاج العصاب، استخدم بدلاً من التنويم الذي كان يستخدم مع المرضى، ولكنه أصبح فيما بعد أساساً لمنطق جديد في علم النفس، فشكل بذلك فلسفة اجتماعية شاملة

يزعم أنصارها شمولية نظريتهم، ويؤكدون أن مناهجهم يمكن تطبيقها ليس لحل المشاكل النفسية فقط، بل لحل المشاكل الاجتماعية أيضاً.

ويرى المؤلف أن تفسير فرويد لظهور الأمراض العصابية وتفاقمها بقمع الأخلاق الاجتماعية وكبحها للغرائز الجنسية، بداية لظهور الاتجاه الاجتماعي داخل نطاق نظرية التحليل النفسي عند فرويد.

إن فرويد فيما يرى المؤلف يستخدم نتائج مستقاة من تحليل سلوك أفراد من المرضى، ويعممها على الجماعات الاجتماعية والعرفية، وعلى شعوب بأكملها.

ويضيف المؤلف في نقده لفرويد أن فكر فرويد يعكس في سياق التاريخ الاجتماعي مزاج الخوف واليأس الذي ساد القطاعات البرجوازية الصغيرة من المجتمع عند نهاية القرن التاسع عشر، إن النتائج الاجتماعية والسياسية التي تترتب على فلسفة فرويد الاجتماعية ذات طابع وصفي في نظر المؤلف - وقد استخدمت ولا زالت من جانب المفكرين البرجوازيين للبرهنة على دوام وشرعية الظلم الاجتماعي، والصراع والجريمة والحرب.

أما عنوان القسم الثاني من الفصل الأول فهو: ظهور الفرويدية الجديدة. ويرى فيه المؤلف أن التناقض بين نظرية فرويد وبين ما توصل إليه علم النفس التجريبي والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع أدى إلى ظهور المدرسة الفرويدية الجديدة في التحليل النفسي في الثلاثينات من هذا القرن، تلك المدرسة التي تميزت بالتأكيد على قضايا الفلسفة الاجتماعية.

ويمثل التيار الفرويدي الجديد عدداً كبيراً من المحللين النفسيين وعلماء النفس والأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع، ومن أبرزهم فروم وكارين هورني وهاري مثاك سلوفان، وأبراهام كاردنر.

وكان فروم أول من توصل إلى أن النظرية الفرويدية التقليدية ليست مؤهلة لتفسير العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع.

ويرى المؤلف أن أحد العوامل التي أدت إلى ظهور الفرويدية الجديدة قد تمثل في عملية التطويع التدريجي للفرويدية كي تلبي احتياجات المرضى الأمريكيين في الثلاثينات، فلقد أصبحت الفرويدية الجديدة تعبيراً حياً عن «أمركة» التحليل النفسي

التقليدي، وعن تعديله في ظروف الحياة الأمريكية.

إن الفرويديين الجدد لا يرفضون عند إعادة تقويمهم للتحليل النفسي التقليدي إلا تلك التفاصيل التي لا تمس جوهر النظرية، ففي الوقت الذي ينتقدون فيه سماته البيولوجية والجنسية المفرطة التي لا لزوم لها فإنهم يتركون المبادئ الأساسية لنظرية التحليل النفسي، وهي:

1 ـ فكرة اللاشعور وعلاقته بالسلوك. 2 ـ مفهوم الكبت. 3 ـ مفهوم المقاومة والتحويل. 4 ـ التكنيك العلاجي.

وقد اتجه فروم إلى كتابات كارل ماركس نظراً لسعيه لفهم الأسباب الكامنة وراء ظهور وتطور وتتابع الأحداث التاريخية التي حدثت في عصره مثل الحرب العالمية الأولى، والثورة الاشتراكية في روسيا 1917، والتطورات الثورية في ألمانيا وسيطرة الفاشية على إيطاليا.

ولقد لعبت نظرية ماركس دوراً مهماً في ازدياد اهتمام فروم بالقضايا الاجتماعية الفلسفية.

ومع ذلك يرى المؤلف أنه على الرغم من اعتراف فروم بذلك إلا أنه يسيء تفسير وعرض الأفكار الأساسية للنظرية الماركسية.

ومن الحسنات التي تذكر لفروم من وجهة نظر المؤلف ـ عند مقارنته بين ماركس وفرويد ـ أنه أعطى ماركس المكانة العليا، لأنه مفكر أعمق وأشمل من فرويد.

أما عن مسوغ الربط بين علم الاجتماع عند ماركس والنظرية التقليدية عند فرويد ـ فيمكن اكتشافه في رأي فروم من واقع أن قضية الفرد كانت مركزية في كلا المذهبين، وأن الاختلاف بينهما يكمن في القوى الدافعية الكامنة وراء سلوك الفرد، كما وصفها كل منهما، فقد كانت هذه القوى ذات طبيعة اجتماعية تاريخية عند ماركس، وكانت نظاماً بيولوجياً في نظرية فرويد، وهذا ما جعل فروم يرى أن النظريات التي صاغها ماركس وفرويد يمكن أن تكمل كل منها الأخرى.

ويرى المؤلف أن فروم قد تبنى منذ البداية عند محاولته إيجاد مركب من الماركسية والفرويدية طريقة متميزة في تقويمه لنظرية ماركس الفلسفية، فقيام فروم بإيجاد مركب منه مع نظرية فرويد ليس هو الماركسية بل طبعة فرويدية جديدة من

الماركسية، فلقد وصل فروم خلال سعيه «لتطوير» الماركسية والفرويدية عن طريق التركيب بينهما إلى العكس تماماً.

ويكمن الخطأ الرئيسي لفروم ـ كما يرى المؤلف ـ في أنه بعد أن اختار طريقة فرويد النفسية ونظرية ماركس الاجتماعية منطلقاً لفلسفته ووضع نصب عينيه توحيدهما، لم يستطع أن يدرك أن هذه مهمة مستحيلة أساساً، طالما أن المذهبين النظريين اللذين ابتكرهما كل من ماركس وفرويد يركزان على منهجين متعارضين على طول الخط.

وفي الفصل الثاني الذي عنوانه: «الإنسان والتاريخ» يعطي المؤلف القسم الأول منه عنوان: المفهوم الفرويدي الجديد عن طبيعة الإنسان، ويرى فيه أنه لم يكن بوسع فروم أن يتجنب النقيضة التقليدية في المجتمع البرجوازي والتي مفادها:

إما أن يشكل المجتمع الإنسان وإما أن يشكل الإنسان المجتمع. وذلك بعد أن جعل قضية الإنسان القضية المحورية في نظريته الفلسفية الاجتماعية.

إن تحليل مفهوم «الموقف الإنساني» الذي يقيم فروم على أساسه نظريته عن ماهية الإنسان يجعل من الواضح أن نظريته ترتكز من الزاوية النفسية على الغرائز مثله في ذلك مثل فرويد.

ولا يتجاوز فروم إطار المقابلة البرجوازية الدائمة بين مجردين «الفرد والمجتمع» عندما يناقش قضية الفرد.

ويحاول فروم أن يستخدم بعض الأفكار الماركسية في تقويمه النقدي لآراء فرويد عن طبيعة الفرد، ويشير باستمرار في كتاباته إلى ماركس، ومع ذلك فإن فروم ـ في رأي المؤلف ـ يشوه بعض أفكار ماركس.

ويرى المؤلف أن التفسير الماركسي لماهية الإنسان الاجتماعية التي ترتكز على نشاطه الاجتماعي الاقتصادي المنتج في تطوره التاريخي لا يمكننا من التغلب على تصورات التعريفين الجوهري والنسبي لماهية الإنسان فحسب، بل يمكننا في الوقت ذاته من اكتشاف المصدر الحقيقي لإبداعية الإنسان، ومن تحديد وسائل التغيير الاجتماعي والقوى الدافعة للتقدم التاريخي.

وفي القسم الثاني من الفصل الثاني الذي عنوانه: آراء الفرويديين الجدد عن

القوى الدافعة للتطور التاريخي وأهدافه ومغزاه.

يقول المؤلف إن جهود فروم بوضع مخطط لآلية العلاقات بين الفرد والمجتمع جهود غير مثمرة، فلقد فشل في التغلب على الثنائية في عرض هذه المسألة وحلها، وظلت الطبيعة الجدلية للترابط بينها غامضة بالنسبة لفروم، ثم يعرض المؤلف لنظرية الماركسية في المثل الإنسانية وطبيعة الإنسان الاجتماعية التاريخية، ويرى أنه في الوقت الذي يتناول فروم الطبيعة الإنسانية بوصفها القوة الدافعة وبوصفها هدف التطور التاريخي، فإنه يتبنى في الوقت ذاته هذه الطبيعة الإنسانية معياراً لتقويم الدرجة التي بلغها هذا التطور، ومعياراً لتحديد الأنماط والأشكال التي يتعين وجودها في المرض الفردي والمرض الاجتماعي.

وإذا كان فروم يرى أن القوة الكامنة وراء التطور التاريخي هي التناقض بين الطبيعة الإنسانية المجردة وبين الواقع الاجتماعي، فإن ماركس وإنجلز اختارا الطبيعة المتناقضة لتطور المجتمع الذي يشكل الفرد جزءاً لا يتجزأ منه، والماركسيون يعتقدون أن التغير التاريخي لا ينبع من الحاجات اللاشعورية المتأصلة في الطبيعة الإنسانية، بل من تلك الحاجات العينية التي تنشأ من الشروط الاجتماعية والظروف التاريخية الجديدة.

وفي الفصل الثالث: التفسير النفسي للتفاعل التاريخي الملموس بين الفرد والمجتمع يتحدث المؤلف في القسم الأول منه الذي عنوانه: المفهوم الفرويدي الجديد عن الشخصية الاجتماعية، عن أن فروم يتجه مباشرة في العديد من أفعاله إلى تحليل شتى الظواهر الاجتماعية بوصفه وسيلة لتفسير العملية التاريخية.

ويرى المؤلف أن الماركسيين لم ينكروا دور العوامل الاجتماعية والنفسية في التاريخ، ولكنهم اتخذوا موقفاً نقدياً حاسماً ضد كل المفاهيم التي تعلق أهمية مبالغا فيها على هذه العوامل. كما أنهم لا يعترضون على طرح فروم للمشاكل الاجتماعية النفسية المتعلقة بالأنماط التي يرتكز عليها التفاعل بين الإنسان والمجتمع.

ثم عرض المؤلف لنظرية فروم في العوامل التي تشكل الشخصية الاجتماعية، مثل الدين ونظام التعليم والأدب والفن والأسرة ودورها في التنشئة الاجتماعية. ثم يعلق بقوله إن خطأ فروم يكمن في الواقع أنه يبسط للغاية عملية تكوين الشخصية وتطورها

في المجتمع الرأسمالي، أما الماركسيون فعند دراستهم لأنماط الشخصية الاجتماعية يعتبرون أنه من الضروري أن ندرس أولاً وقبل أي شيء آخر الماهية الطبقية للفرد.

ويعطي المؤلف الجزء الثاني من هذا الفصل عنوان: «طبيعة اللاشعور ودوره في العملية الاجتماعية التاريخية». ويرى فيه فروم أن اللاشعور ظاهرة اجتماعية مثل الشعور، ويتحدد من خلال مصفاة المجتمع، وذلك على عكس فرويد الذي يعتبر اللاشعور ظاهرة لا اجتماعية، ومتجاوزة لما هو تاريخي وذات طبيعة بيولوجية، ويرى المؤلف أن فروم تجاهل تماماً عند تقويمه لأصول اللاشعور وطبيعته الأساسية، مبدأ التناول الطبقي في تحليله لدور المجتمع في نشأة اللاشعور، كما أن فروم قد عجز عن تفسير جوهر القوى التاريخية التي لا يدركها الناس والتي تمارس تأثيرها على المجتمع، وذلك لأنه عجز عن فهم المنهج المادي الجدلي للماركسية، فترى الماركسية أنه لا بد من القيام بتحليل أساسي لمجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والنفسية المعقدة بين الفئة الحاكمة والفئات المحكومة لكي تحل لغز «اللاشعور الاجتماعي».

ويسترشد المؤلف بطريقة ماركس المادية ذات المنظور الطبقي في تناوله طبيعة المجتمع، إذ يرى أن تعريف فروم لعملية الكبت يمكن تعديله بالقول إن الكبت أو إعاقة المجتمع لفرص نموه وتطوره، نتيجة للتناقض بين الاحتياج لتحقيق هذه الفرص ونمط الإنتاج القائم، ويصل رأى المؤلف إلى مداه فيقول: إن الحاجة للكبت واللامعقول في المجتمع الأمريكي تظهر بسبب وجود طبقات حاكمة وطبقات مضطهدة.

ويرى المؤلف في نهاية هذا الفصل أن السبيل الوحيد المضمون ـ من وجهة النظر الماركسية ـ للقضاء على هذا التوتر النفسي، ولحل التناقض الأساسي في نشاط الإنسان هو تجاوز الآفاق الضيقة للبنية الاجتماعية القائمة.

وفي **الفصل الرابع والأخير وعنوانه:** الأوهام الاجتماعية التاريخية عند الفرويديين الجدد. يتحدث المؤلف في **القسم الأول من الفصل** عن السمات الأساسية لنقد الفرويديين الجدد للمجتمع الرأسمالي، فيقول: إن فروم ينتقد المجتمع الرأسمالي المعاصر في كتاباته من وجهة نظر النزعة الإنسانية الطبيعية المجردة، ويشير إلى عدم مطابقة المجتمع الرأسمالي لمتطلبات الطبيعة الإنسانية، وأن القيم المتأصلة فيها مطلقة في نزعتها الإنسانية، وأن فروم يستخدم مفهومه عن الطبيعة الإنسانية أداة لنقد

هذا المجتمع، كما يقدم تشخيصه لظروف الإنسان على أنها «باثولوجية اجتماعية» و (اغتراب ذاتي ـ فصامي)، وذلك من خلال دراسته للمجتمع الأمريكي المعاصر وتحديده للصراع بين الحاجات الكامنة في الطبيعة الإنسانية وبين المجتمع الرأسمالي، حيث يلاحظ «الاستلاب» التام الذي يشيع في علاقة الإنسان بعمله وبالأشياء التي يستهلكها، وبالدولة وبذات الفرد، ويرى المؤلف أن فروم مع ذلك لم يستوعب جوهر التفسير الماركسي للاستلاب استيعاباً تاماً، فهو أي فروم ـ يفهم هذا المفهوم ويفسره من خلال نزعته النفسية الأنثروبولوجية.

ويرى المؤلف أن الاستلاب الشامل الذي يتغلغل داخل حياة المجتمع الرأسمالي الحديث يثبت جوهره المعادي للإنسان والظروف المرضية السائدة فيه، وأن المجتمع الرأسمالي قد فقد آخر ما لديه من أسس معقولة لوجوده.

كما يرى المؤلف أن خطأ فروم الأساسي هو تفسيره لشيوع الاستلاب في المجتمع الرأسمالي على أنه مسوغ للقول بأن الاستلاب سمة للوجود الإنساني تجاوز ما هو تاريخي، أما ماركس فإنه يرى أن أسباب الاستلاب تكمن في الظروف الاجتماعية الاقتصادية العينية التي يعمل في ظلها الإنسان، وينهي المؤلف هذاالقسم من الفصل بقوله: فالنقد المجرد للمجتمع الرأسمالي في عصرنا من جانب المثقفين البرجوازيين الليبراليين يُعَدّ شكلاً من التسامي يقبله هذا المجتمع، ويعتبر نوعاً من الاحتجاج الاجتماعي الموجه، فالتصرف الظاهري المحض للمثقفين الليبراليين البرجوازيين لا يعكس قوتهم بقدر ما هو مظهر لحيرتهم وعجزهم الذي لا ريب فيه عن تغيير أي من الأوضاع القائمة.

وفي القسم الثاني من هذا الفصل الأخير الذي وضع له عنوان: البرنامج الاجتماعي لإعادة بناء المجتمع الرأسمالي، (مثال الاشتراكية: الإنسانية الجماعية).

فيقول المؤلف إن الطريقة الوحيدة البناءة لحل مشكلة الاستلاب الشامل في ظل الرأسمالية لا يأتي في رأى فروم عن طريق الاشتراكية كما يتصورها هو، والتي تشكل في رأيه المثل الأعلى للمجتمع العاقل بل يمكن أن يتحقق عن طريق التحليل النفسي الإنساني رأى من خلال تغيير البنية النفسية لجميع الأفراد الذين يشكلون هذا المجتمع (المريض). ولأن فروم يتبنى موقف فيلسوف التنوير البرجوازي، فإنه يفترض أنه كي يشعر المجتمع الرأسمالي فمن الضروري أن تنشر أفكار «التحليل النفسي

الإنساني» تلك الأفكار التي تنتمي إلى فلسفة «النزعة الإنسانية المعيارية» عند الفرويديين الجدد. وانطلاقاً من ذلك يؤكد لنا فروم أن القوة «التاريخية» الوحيدة الممكنة القادرة على تغيير «المجتمع الرأسمالي المريض» تتشكل على يد المحللين النفسيين، وذلك باتباعهم لأساليب التنوير العلاجية من أجل القيام بإعادة تربية أخلاقية للشخصية المستلبة، إن فروم ـ فيما يرى المؤلف ـ يعزو الدور الحاسم في الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية إلى مجهود المحللين النفسيين وخاصة هؤلاء الذين يمثلون مدرسة التحليل النفسي الإنساني.

ولذلك يكرر فروم في عدة مناسبات تحفظه بألا يكون أي تغيير من التغييرات في المجتمع عن طريق (القوة)، ولذلك فهو يعارض ذلك النوع من الثورة الذي يدعو إليه الماركسيون.

ولذلك يرى المؤلف أن الثورة «الإنسانية التي يطرحها الفرويديون الجدد، لا تدخل في صراع طبقي، فإيمان فروم الساذج ـ فيما يقول المؤلف ـ بالتغيير السلمي للرأسمالية ودعايته النشطة لمشروع «أنسنة» للرأسمالية دون أي اشتباك مع علاقات الإنتاج القديمة، يجعله مدافعاً عن المجتمع الذي ينتقده، كما يحاول فروم أن يقنع القارئ الغربي قليل الإلمام بالماركسية أن التفسير الإنساني المجرد والتفسير الفرويدي الجديد للماركسية الذي عرضه في بعض كتبه «بضاعة أصيلة» والفلسفة الاجتماعية الفرويدية الجديدة هي جزء من تيار حديث نسبياً في الفلسفة البرجوازية الحديثة لدحض الماركسية باسم ماركس، والأدهى من ذلك ـ فيما يرى المؤلف ـ أن فروم يضع البرنامج الاجتماعي السياسي لماركس في تعارض مع النزعة الإنسانية عند ماركس.

ويرى المؤلف أن الآراء النظرية للفلسفة الاجتماعية الفرويدية الجديدة عند فروم والاستنتاجات الاجتماعية السياسية النابعة منها، والتي يحاول أن يصورها على أنها ماركسية لا تمت للماركسية بأية صلة.

وبعد هذا العرض الموجز للكتاب فالرأي أن الكتاب بدأ بعلم النفس ولكنه انتهى بالفلسفة الماركسية، فعلى الرغم من أن عنوانه علمي بحت، وفي صميم علم النفس، ويتوقع القارئ أن يدور حول أفكار علماء النفس الذين عارضوا فرويد فإن محتوى الكتاب ما هو إلا إبراز لأهمية الفلسفة الماركسية، وذلك من خلال تفنيده

لآراء ونظريات فرويد، ومدرسة التحليل النفسي الحديثة وخاصة اريك فروم، ذلك لأن فروم حاول أن يقيم مركباً من الفرويدية والماركسية، وعلى الرغم من أن فروم أقرب علماء النفس الأمريكان إلى الماركسية فيما يرى المؤلف نفسه فإنه لم يقنع بهذا الاقتراب، بل وجده فرصة ذهبية لاستعراض الفلسفة الماركسية من خلال هجومه على نظريات فرويد وفروم والفلسفة الرأسمالية.

ويمكن القول: إن ترجمة هذا الكتاب في هذا الوقت جاءت في وقت غير ملائم إذ إن ما حدث في السنوات الأخيرة في دول الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية لا يتفق مع كل الأفكار التي عرضها المؤلف في الكتاب عن الشيوعية أو الاشتراكية أو الفلسفة الماركسية وتطبيقاتها في هذه الدول.

Neopatriarchy: A theory of distorted change in Arab World.

النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي

هشام شرابي

ترجمة: محمود شريح

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992 ,182ص

مراجعة: زبيدة اشكناني

قسم الاجتماع ـ كلية التربية الأساسية

إن الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته يضم مقدمة وعشرة فصول؛ تتناول المقدمة تحديد بعض المفاهيم التي تدور حولها أطروحة الكاتب؛ وتحديد هدف الدراسة الذي هو الكشف عن أسباب التخلف العربي والطريقة التي من الممكن من خلالها أن نتجاوز ونتغلب على هذا التخلف الذي يَعُدّه الكاتب أكثر خطورة من التخلف الاقتصادي والاداري، بل هو تخلف قابع في عمق الحضارة الأبوية، والأبوية

المستحدثة والذي من أهم أشكاله اللاعقلانية والعجز.

الفصل الأول: الأبوية المستحدثة: التصور والواقع: يتناول الكاتب في هذا الفصل مفهوم النظام الأبوي المستحدث من حيث هو مفهوم يشير إلى بنى كبرى هي المجتمع، الدولة والاقتصاد، وبنى صغرى هي العائلة أو الشخصية الفردية.

أما البنية المادية لهذا المفهوم فهي تتألف من الحداثة والنظام الأبوي.

ويجدر القول: إن الكاتب يستخدم مفهوم التحديث بصفته كناية عن الحداثة مقلوبة رأساً على عقب، فهذا النظام المستحدث لا يمكن النظر إليه إلا من حيث هو نتيجة لسيطرة أوروبا الحديثة، التي وإن كانت من نتائجها اليقظة العربية التي شهدها القرن التاسع عشر. إلا أن هذه اليقظة عمدت إلى توفير تربة صالحة لإنتاج نوع هجين وجديد من مجتمع/ثقافة النظام الأبوي المستحدث الحالي. ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى الإجابة عن السؤال التالي: هل من الممكن أن يتم التحديث دون تطور رأسمالي؟ وفي صدد الإجابة عن هذا السؤال يرفض الكاتب الأخذ برأي كل من ماركس وفيبر لعدم تكهن أي منهما بظاهرة الرأسمالية التبعية التي تعتبر النمط الرأسمالي السائد في الوطن العربي، والتي كان من نتائجها ظهور الطبقة البرجوازية الصغيرة طبقةً هجينة سائدة في المجتمع المستحدث، ثم ينتقل الكاتب إلى الحديث عن النهضة العربية التي لعب الغرب فيها دوراً فعالاً، ويقسمها إلى ثلاث مراحل هي: المرحلة العثمانية، ومرحلة الهيمنة السياسية الغربية، والمرحلة الثالثة: هي مرحلة ما بعد الاستقلال التي تمتد منذ الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحاضر.

بعد ذلك يبحث الكاتب في نشوء الطبقة البرجوازية التي من أهم سماتها أنها ذات بنية أبوية مستحدثة، والتي نتيجة لتركيبتها الطبقية وأخطائها السياسية والاقتصادية ظهرت الحركة الأصولية الإسلامية، والتي منذ ظهورها دخلت في صراع مع الحداثة العلمانية.

الفصل الثاني: الأبوية والحداثة: يتناول هذا الفصل مفهوم المجتمع الأبوي: نشأته وأهم سماته، وغير ذلك من العناصر السياسية والاجتماعية والمعرفية التي تميز هذا المجتمع، ذلك إلى جانب البيئة الجغرافية والواقع البشري للأبوية العربية، والكاتب في هذا الفصل ـ كما في الفصول الأخرى من الكتاب ـ لا ينسى أن يركز

على الخصوصية البنيوية والتاريخية للمجتمعات العربية الاسلامية؛ وما يعني الكاتب هنا هو: «رؤية ما إذا كان من المعقول الحديث عن شكل مجتمع أبوي ليس أوروبياً أو آسيوياً ـ كما كان ماركس قد حدد خصائصهما ـ بل عن شكل مجتمع أبوي له تاريخ وبنية يتفرد بهما، ويمكن تحديده على أنه عربي (إسلامي) وليس آسيوياً، أو غير أوروبي فحسب». والنقيض الجدلي للأبوية هو الحداثة التي يقوم الكاتب بمقارنتها بالأبوية باستخدام المقولات الأساسية التالية: المعرفة، الحقيقة، اللغة، السلطة، العلاقات الاجتماعية، التشريح الاجتماعي. أما المجتمع الأبوي المستحدث فهو محصلة لاقتران الامبريالية بالأبوية.

أما التحديث المشوه الذي ظهر في الحضارات الأبوية فهو محصلة التنافر الداخلي والتبعية الخارجية لهذه الحضارات بعد هيمنة أوروبا على النظام العالمي التي وجدت هذه الحضارات نفسها أسيرة له، ومن الجدير بالذكر أن الحضارات التي يقصدها الكاتب هي الحضارة الإسلامية العربية، والهندوسية الهندية، والبوذية الصينية، وتستثني اليابان بصفتها نموذجاً مختلفاً.

ينهي الكاتب هذا الفصل بإعطاء فكرة موجزة عن التناقض الموجود بين البنى الظاهرة والبنى الكامنة في المجتمعات الأبوية، وشكل الوعي في النظام الأبوي.

الفصل الثالث: التشكل الاجتماعي للأبوية المستحدثة: يحدد الكاتب في هذا الفصل مراحل الأبوية الإسلامية العربية كالآتي: العصر الجاهلي، عصر النبي الكريم (والخلفاء الراشدين)، عصر الخلافتين: الأموية والعباسية، عصر السلطات الصغيرة، عصر الخلافة/السلطنة العثمانية، وأخيراً عصر الأبوية المستحدثة.

أما أنواع الأبوية فهي: البدوية، التقليدية، السابقة على الحديثة ثم الحديثة.

يبحث الكاتب في هذا الفصل عن الخصائص المترسخة للتشكل الاجتماعي الأبوي. ويظهر لنا الكاتب من خلال منهجه التاريخي البنيوي هذه الخصائص، والتي من أهمها سيطرة بنية القبيلة، واستمرار عدد من الأفكار والعقائد والمواقف التي ترتبط بالأبوية وتعززها، فنجد الكاتب يناقش عدداً من الموضوعات ذات الصلة مثل الرابطة القبلية، العائلة، والقبيلة، المرأة، والأبوية المستحدثة ثم الأبوية والوعي القومي.

الفصل الرابع: بنية الأبوية وعلاقاتها الاجتماعية: يبدأ الكاتب هذا الفصل مذكراً

إيانا بعدم كفاية مقولة الطبقة وحدها للتوصل إلى فهم كامل للخاصية الضرورية للأبوية المستحدثة، ولذلك فهو يقترح منظوراً تحليلياً تاريخياً بنيوياً، يستفيد من مقولات العلوم الاجتماعية وخاصة علمي الاجتماع والنفس.

في هذا الفصل يشرح الكاتب البنى الداخلية للأبوية المستحدثة التي تتخذ العائلة الأبوية حجر زاويتها ومحتواها الرئيسي، وبالاستفادة من الأدبيات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع العائلة والتنشئة الاجتماعية يقوم الكاتب بتحليل البنى العميقة للتبعية والاستقلال الذاتي بوصفهما نظاماً قيماً وتشكلاً اجتماعياً، ومن الجدير بالذكر أن التحليل الذي استخدمه الكاتب ينطوي على «افتراض أساسي وثيق الصلة بالمنظورين: الماركسي والفرويدي، يقول: إن البنى العميقة في المجتمع والفرد «تعمل» بصورة مستقلة عن وعي الأفراد والجماعات، وبمعزل عن هذه الوجهة فإنه يستحيل المضي إلى ما هو أبعد من الأحداث الظاهرة، ويتعذر بالتالي إدراك معنى البنى الكامنة».

ومن خلال تحليله يظهر لنا ديناميات التبعية التي تتركز على الخضوع والطاعة في العائلة الأبوية المستحدثة التي تعزز بوساطة انتاجها لأفراد تبعيين لنظام الولاء المركزي، وهي بذلك تضمن استمرار النموذج الأولي للسلطة الأبوية.

الفصل الخامس: الجذور الاجتماعية التاريخية للأبوية المستحدثة: يستهل الكاتب هذا الفصل بإعادة التسلسل التاريخي للأنظمة السياسية التي تلاحقت على الدول الإسلامية من العهد الجاهلي وحتى القرن الحالي، والتي ظلت حتى إبان السلطنة/الخلافة العثمانية تفتقر إلى أسس جغرافية واضحة على الرغم من أن الأسس الاجتماعية كانت دائماً الهوية الدينية والاثنية. ولذلك فإن هناك حركتين اجتماعيتين أساسيتين فقط شهدهما المجتمع العربي حتى القرن العشرين حاولتا تجاوز هوية العائلة/ العشيرة: هما الإسلام والقومية العربية، ولكن القبيلة الأبوية برهنت على مقاومتها الداخلية للتغير حتى في داخل إطار هاتين الحركتين.

بعد ذلك يتتبع الكاتب الجذور الاجتماعية/الاقتصادية للبنية الأبوية والتي تميزت منذ البداية بالتجارة البرية أكثر من تميزها بالانتاج الزراعي، وبقيت الصلات الأساسية ـ وما زالت ـ في داخل هذه البنية هي الصلات القرابية مما أعطى مجتمعاتنا الأبوية حتى العصر الحالي نمطاً مختلفاً عن التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي

شهدته أوروبا منذ عصر النهضة حتى العصر الحديث.

ولفترة أربعة قرون تحت الاحتلال العثماني شهدت الدول العربية تدهوراً اقتصادياً في الوقت الذي كانت تزداد قوة أوروبا وسيطرتها، وعلى الرغم من محاولات التحديث العثمانية فإن المد الحضاري الأوروبي والهيمنة الاقتصادية الأوروبية التي تنامت مع بدايات القرن الحالي ولّدا تناقضاً عميقاً بين العلمانية العقلانية المتأثرة بالغرب والتيار التقليدي الإصلاحي الإسلامي. وبعد دخول الدول العربية في سلسلة من الاخفاقات والتغيرات السياسية والاجتماعية تنامت الأصولية الإسلامية.

الفصل السادس: الأبوية المستحدثة في عصر الامبريالية: في هذا الفصل يناقش الكاتب الدور الذي لعبه الاستعمار في تشكيل البنية الاجتماعية ـ الثقافية للأبوية المستحدثة. وهو بداية يميز بين الدول التي وقعت تحت الاستعمار المباشر مثل فلسطين وليبيا والجزائر والبلدان التابعة التي كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الداخلي.

ثم يوضح تأثير الجانب الثقافي (المستمد من ثقافة المستعمر الغربي والذي لعب دوراً مهماً من خلال المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي كانت مطابقة للنموذج الغربي والتي كانت تدار بوساطة نخبة محلية متأثرة بثقافة الغرب) على تحديث المجتمع والثقافة الأبويين وبعد ذلك على نوعية الاستقلال الوطني الشكلي في الدول المعاصرة في الوطن العربي في منتصف القرن العشرين.

ومن خلال تحليله للطرق والأساليب التي استخدمها الاستعمار والامبريالية وطريقة تفاعل شرائح مختلفة مع هذه الأساليب، ومع جملة من العوامل الأخرى، يوضح الأسباب والديناميات التي صاحبت ظهور طبقة المثقفين الموالية للغرب وأيضاً ظهور البعث الإسلامي والأصولية الإسلامية.

الفصل السابع: خطاب الأبوية المستحدثة: يقوم الكاتب بتحليل «لغة» خطاب النظام الأبوي والتي هي العربية الفصحى والتي تختلف عن اللغة العامية في الجوهر، يبين الكاتب تأثير هذا الخطاب على الفكر والمعرفة في المجتمع الأبوي المستحدث واستخدامات السلطة المتنوعة لهذا الخطاب، ثم ينتقل بعد ذلك إلى بيان تطور الخطاب الأبوي المستحدث من نهايات القرن التاسع عشر حيث بدايات الخطاب الأبوي حتى مراحله الأخيرة في السبعينات والثمانينات من القرن الحالي.

ثم يقوم بتحليل النوعين اللذين تنقسم إليهما الفصحى في الثقافة الأبوية المستحدثة: الخطاب التقليدي والخطاب الإصلاحي أو العلماني العقائدي؛ وهيمنة أي من النوعين حسب المراحل الزمنية، وحسب الحكومات التي تتالت على المجتمع الأبوي المستحدث.

الفصل الثامن: النقد الجذري للثقافة الأبوية المستحدثة: في هذا الفصل يتناول المؤلف كتابات في مجال العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قامت بنقد جذري للأبوية المستحدثة ويصنفها الكاتب حسب طرائق التفكير التي تتبعها إلى ثلاث مدارس: علم الاجتماع النقدي السائد في الثقافة الأنكلو ـ أمريكية، والماركسية الغربية، والبنيوية الفرنسية والاتجاهات التي تلتها.

وهو يتناول أعمال كم كبير من كتاب المشرق والمغرب العربي بالنقد والتحليل، وهو وإن كان يعترف بجدية أعمالهم فإنه يقر بأنها لا تخلو من كثير من أوجه النقص، وخصوصا في طرائق تفكيرهم ومنهجيتهم، والتي من أهم ملامحها عدم تمكن هؤلاء الكتاب من تجنب الغرب مما جعل أعمالهم في الكثير من الأحيان تتميز بغرابة الخطاب اللغوي، ويفتقر محتواها إلى الأصالة والإبداع.

الفصل التاسع: هيمنة البرجوازية الصغيرة: يتناول الكاتب في هذا الفصل البنية الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة التي أخذت بالهيمنة على الحياة الاجتماعية والسياسية مع بداية عام 1970، وصاحب ذلك تخلف الطبقتين الأخيرتين: البرجوازية، والعمال. ويوضح الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا الوضع من خلال عرضه وتحليله للسياق التاريخي لتطور هذه الطبقات، ومدى فعاليتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، وخاصة في الفترة التي أعقبت فترة الاستقلال الوطني في معظم الدول العربية، ومن خلال تحليله لبعض الخيارات السياسية التي ارتضاها العالم العربي في فترات تطوره المختلفة يناقش الأسباب التي أدت إلى تصاعد الموجة الأصولية التي حسمت الصراع (على الأقل في الوقت الحالي) بين القديم والجديد لصالح القديم والأبوية التقليدية.

الفصل العاشر: ما العمل؟ في هذا الفصل يبحث الكاتب في الإمكانات المتاحة لحدوث تغير جذري حقيقي في البنية الأبوية القائمة، ويقر بأن الأصولية الإسلامية غير قادرة على القيام بهذه المهمة، وليس هناك ما يدل على وجود أي إمكانية في أي بلد عربي لنجاح ثورة أصولية تنادي بإنهاء التبعية للغرب وشن حرب شاملة ضد الامبريالية

والاستيطان الصهيوني، والمنطق نفسه ينطبق على الامكانية الأخرى التي كان من المحتمل وجودها وهي الثورة التي «تقدمت من الوجهة المعاكسة» أي ثورة اشتراكية على النمط الماوي.

وهو يعترف بعدم جدوى النظريات والتفسيرات التي استخدمتها بعض حركات التحرير، وكذلك يرفض إمكانية استعارة بعض الأشكال أو الحلول السياسية المطبقة في العالم الغربي، أو إمكانية وجود حلول سريعة، إنما يعرض الكاتب نموذجاً راديكالياً ديموقراطياً، ويركز على أهمية النقد الفعال في هذه المرحلة، وهو يرى أنه بانتقاده وتشريحه للأبوية والحداثة من خلال التحليل البنيوي الذي عرضه في كتابه يقوم «بتقديم نظرية فعالة قادرة على تفكيك أواصر الوعي السائد والسير نحو وعي جديد»، ثم يقوم بتقديم جملة من متطلبات المرحلة المقبلة، والتي من أهمها ابتكار أنماط تنظير جديدة، وواقعية، ورفض النماذج التي تقدمها الأبوية المستحدثة مع إمكانية عدم اللجوء إلى العنف لتحقيق ذلك «فكما أن ظروف النضال تتغير، فإن وسائله تتبدل أيضاً».

من الواضح أن الكتاب يحوي العديد من الأفكار والتحليلات القيمة، فالكاتب معروف بكتاباته في هذا المجال، وهو ذو منهج واتجاه معروف في الأوساط العلمية، ولقد سبق له الكتابة في مجال التنمية والتخلف في العالم العربي، وهو أيضاً شديد الإلمام بكل ما كتب في هذا المجال، وهذا واضح من خلال عرضه، وأحياناً انتقاده للكتابات التي عرضت لهذا الموضوع في سياق كتابه الذي بين أيدينا، وكل هذا يعطي الكتاب أهمية كبيرة.

ويبقى أنه من أهم النقاط التي تجعل هذا الكتاب ذا قيمة كبيرة هو المنهج التاريخي البنيوي الذي استخدمه الكاتب في بحثه مما جعل هذا البحث مختلفاً عن معظم البحوث التي قامت بتحليل التخلف في الوطن العربي، والتي درسته من جانب واحد في أغلب الأحيان، فالتخلف كما عرضه الكاتب ليس فقط تخلفاً اقتصادياً ولا هو ناتج عن عدم اتباع النموذج الغربي للتمدن، بل إن المشكلة تكمن في بنية المجتمع العربي، وفي مجموعة من العوامل الاجتماعية والنفسية والتاريخية، ولذلك نجد الكاتب بعرضه لمشكلة التخلف وسلسلة المشاكل الأخرى التي تتبعه يصر على استخدامه منهجاً يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع العربي التاريخية والاجتماعية،

ولذلك قد يفتح هذا المنهج التاريخي البنيوي الذي استخدمه الكاتب آفاقاً جديدة لدراسات عن المجتمع العربي تقوم بتحليل هذا المجتمع بعيداً عن المقولات التي قد تصدق على بعض المجتمعات الغربية، ولكنها لا تنطبق على المجتمعات العربية الإسلامية.

على الرغم من احتواء الكتاب على قدر من المفاهيم والتعريفات والمصطلحات فإن الكاتب يحاول أن يكون بعيداً عن التعقيد والتنظير غير المجدي.

وركز الكاتب في أغلب الأحيان على الطبقة المثقفة، والطبقة الحاكمة مع عدم تناوله بشكل واضح ودقيق دور الطبقات الأخرى التي تؤلف الجزء الأكبر من المجتمعات العربية.

أما بالنسبة للحلول التي طرحها في نهاية الكتاب فهي لا تتناسب من ناحية العمق في التحليل مع المحتوى العام للكتاب، فهو مثلاً يصور الطريقة التي من الممكن أن يصل بها نموذجه الديموقراطي ـ الراديكالي إلى السلطة على أنه طريقة صدامية تأخذ العصيان المدني أسلوباً أساسياً للنضال السياسي، وذلك من منطلق قناعة الكاتب بأن القمع «السلطوي» قد فقد فعاليته على المستوى العالمي، وهو بالتالي يستبعد قيام السلطة باستخدام العنف والقمع، وأن التغيير سيكون سهلاً بالنسبة لهذا النموذج، وهذا أمر يخالف الحقيقة حيث إن محاولات التغيير تلاقي في الكثير من الأحيان الإرهاب والقمع، ولنا في الواقع العربي الحالي خير مثال، لقد كان بالامكان إعطاء الحلول التي اقترحها الكاتب مجالاً أكبر وإمكانات أكثر حتى لا تصبح عملية التركيز على النقد والتحليل مخرجاً لأزمة التخلف التي تعاني منها المجتمعات العربية، وهي في حد ذاتها نوع من الطوباوية والمثالية التي انتقدها الكاتب في سياق انتقاده لبعض الحلول المطروحة.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1991

ندوة التحولات السكانية والتخطيط الإنمائي

دمشق من 22 - 24 يوليو 1991

مصطفى العبد الله
كلية الاقتصاد ـ جامعة دمشق

عُقدت في مدينة دمشق خلال الفترة من 22-24 تموز «يوليو» الماضي الندوة الإقليمية حول التحولات السكانية والتخطيط الإنمائي، وقد قام بتنظيم هذه الندوة والإشراف عليها معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع فريق عمل السكان وسياسات القوى العاملة التابع للمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في الدول العربية.

يأتي انعقاد هذه الندوة ضمن إطار التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة العمل الدولية، بهدف دراسة وتوضيح آلية الارتباط والعلاقة بين المتغيرات السكانية من جهة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. ويكتسب انعقاد هذه الندوة أهمية خاصة في المرحلة الراهنة التي تشهد فيها دول العالم تحولات جذرية في هياكلها الاقتصادية وهياكل القوى البشرية والقوى العاملة، مما يستدعي الوقوف والتمعن بأهمية العلاقة وآلية الترابط بين التحولات السكانية والعوامل الاقتصادية والنتائج المتوخاة في المستقبل.

وتزداد أهمية الندوة من خلال مشاركة عدد من المختصين والأكاديميين والاقتصاديين من سوريا والأردن ولبنان في أعمالها، وكذلك شارك فيها عدد من خبراء الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة في كل من منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية في دمشق، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، (اليونيسيف)، وقد شارك في هذه الندوة أيضاً ممثلون عن الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا، والاتحاد العام النسائي، ومجلس الشعب، والمكتب

المركزي للإحصاء، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الإدارة المحلية، ووزارة التربية، بالإضافة إلى جامعة دمشق وجامعة حلب وهيئة تخطيط الدولة بدمشق.

على مدى ثلاثة أيام جرى عرض ومناقشة الأبحاث التي قدمها المختصون، وتمت مناقشتها من قبل الباحثين والحضور، وقد ساد المناقشات جو من الود والمصارحة، وبخاصة من الأشقاء العرب الذين حضروا الندوة قادمين من لبنان والأردن، والهيئات العربية والدولية الأخرى، وقد تم في هذه الندوة عرض ومناقشة 13 بحثاً.

الأبحاث والمناقشات: - تم في بدايتها تقديم شرح لمفهوم التنمية، وهدفها، وضرورة التوافق بين عملية التنمية الشاملة ومختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، ثم عرضت بيانات عن حجم القوى العاملة العربية ونوعيتها، واستعرضت العوامل التي تؤثر على حجمها في كل دولة، وعلى معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتم التطرق إلى أهمية توزيع موارد القوى العاملة بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتوزيع قوة العمل حسب فئات العمر، والحالة التعليمية، وحسب الحالة العملية والحالة المهنية، ثم نوقش موضوع حركة القوى العاملة في الوطن العربي والعوامل التي تحقق توزيعاً أفضل لعنصر العمل بين الدول العربية، وتَمَّ التوصل إلى بعض النتائج حول حركة القوى العاملة وتوزعها في الوطن العربي، وقدمت بعض المقترحات التي من شأنها رفع فعالية الثروة البشرية العربية من أجل المساهمة في عملية التنمية الشاملة مساهمة أفضل، ومن هذه المقترحات:

- تنظيم انتقال القوى العاملة العربية وإعطاؤها الأفضلية على العمالة الأجنبية بهدف حل مشكلة اختلال التوازن في أسواق العمل العربية.
- ربط سياسات التخطيط الإنمائي مع سياسات تخطيط القوى العاملة العربية، بما في ذلك سياسات التعليم والإعداد والتدريب بما يتوافق مع متطلبات التنمية.
- تنشيط فعالية أجهزة العمل العربي المشترك وتطويرها، وتنسيق الأنشطة الاقتصادية فيما بينها، وخاصة ما يتعلق بالقوى العاملة العربية، ومنها منظمة العمل العربية والمؤسسات التابعة لها.
- ضرورة خلق فرص عمل منتجة للأعداد المتوقع أن تدخل سوق العمل في المستقبل القريب، ومحاربة التشغيل الهامشي، والبطالة المقنعة.

- العمل على توسيع القدرة الاستيعابية للقطاع المنظم والمنتج، وتسهيل الدخول إليه، وإزالة العوائق.
- إنشاء مكاتب تشغيل على المستوى القطري لتقوم بتجميع المعلومات عن أوضاع العمل والعمال، وتزود بها المؤسسة ببث ونشر المعلومات عن أوضاع العمل وسوق العمل في الأقطار العربية بهدف تنسيق التشغيل فيما بينها، مع التأكيد على العناية بموضوع البيانات الخاصة بحجم العمالة العربية ومؤشراتها الكمية والنوعية والهيكلية.

وتم التأكيد على أهمية عملية تخطيط القوى العاملة العربية، تلك العملية المنظمة المستمرة التي يتم عن طريقها حصر وتقدير موارد المجتمع العربي من القوى البشرية، ثم تصنيف هذه القوى واستغلالها أو تشغيلها وتوجيهها، أو توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بوساطة هيئة مركزية، ويجب أن يتم هذا وفقاً لخطة محددة وواضحة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة في أقصر وقت ممكن، وبأقل تكلفة اجتماعية واقتصادية، كما يتضمن تخطيط القوى العاملة العربية تحديد احتياجات المجتمع الأساسية في عملية التنمية الشاملة ـ كماً وكيفاً ـ وخصوصا في مجال التعليم والمعرفة والخبرة والتأهيل والتدريب، وبيان أساليب تأمين هذه الاحتياجات بغية تحقيق الاستخدام الكامل والمنتج للقوى العاملة العربية خلال فترة زمنية قادمة ومحددة.

ومن خلال عرض الأوراق ومناقشتها تم الكشف عن العلاقات المتبادلة بين حركة المتغيرات السكانية وحركة المتغيرات الاقتصادية في المنطقة العربية في إطار الخصوصيات الاقتصادية والديمغرافية لهذه المنطقة.

وتم التأكيد على العلاقة الوثيقة بين معدلات الزيادة السكانية ومعدلات النمو الاقتصادي في الوطن العربي، والتي انعكست نتائجها على متوسط دخل الفرد، وعلى حصة الفرد من الاستهلاك، والتراكم، والتكوين الرأسمالي، وفي محاولة تحليل واقع التركيب العمري للسكان جرى التأكيد على أهمية ملاحظة نسبة توزع السكان بين من هم في سن العمل ومن هم خارج سن العمل، وأثر هذا التوزع على مؤشرات القوى البشرية، وأن ارتفاع معدل الإعالة سببه انخفاض نسبة السكان النشيطين اقتصادياً.

ثم تم تسليط الضوء على العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني وعملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، وتم تقديم البيانات اللازمة للدلالة على شدة الارتباط بين النمو السكاني ومستوى التنمية، كما تمت الإشارة إلى أثر التنمية على النمو السكاني بشكل عام، وجرى عرض نتائج إحدى الدراسات حول التأثير المباشر وغير المباشر لمستوى الدخل الفردي على الخصوبة، وتم الانتقال إلى دراسة أثر النمو السكاني في عملية التنمية، واستعرض هذا الأثر من خلال جوانب ثلاثة للتنمية هي:

1 - القوى العاملة والإنتاج.

2 - الاستهلاك.

3 - الاستثمار وإنتاجية العمال، وتم إظهار مساوئ النمو السكاني الكبير، وكلما كان النمو السكاني مرتفعاً مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في التنمية دون تغيير كان تحقيق غايات التنمية أكثر صعوبة، ويحتاج إلى فترة زمنية أطول.

وأظهرت المناقشات الفرق الواضح بين حجم السكان الفعلي وحجم السكان النظري لمجموعة من الدول العربية، وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك دولاً عربية كثيرة تعاني من اكتظاظ سكاني، ودولاً أخرى يمكن أن تستوعب أضعافاً مما هو موجود فيها حالياً، وتم تبيان أسباب الاختلال السكاني والحضري منها وارتفاع معدل التحضر استجابة لحركة التصنيع الواسعة، وأن نسب زيادة سكان الحضر كانت أكبر من نسب السكان العاملين في الصناعة وفي الزراعة.

فإذ سبق التصنيع التحضر فذلك يعني أن المدينة منتجة أكثر مما هي مستهلكة، أما إذا سبق التحضر التصنيع فذلك يعني أن المدينة مستهلكة أكثر مما هي منتجة، وبالتالي تعيش عالة على الاقتصاد الوطني، وبعد ذلك تم شرح أسباب هيمنة المدن الكبرى على المدن الصغرى، وأنماط النمو الحضري في الوطن العربي.

كما تم توجيه الأنظار إلى سياسات الاستخدام وواقع القوى العاملة في سوريا والوطن العربي، وإلى مشكلات الاستخدام في ضوء مهمات التنمية في الحاضر والمستقبل، وبروز مشكلات مثل ارتفاع عدد الداخلين إلى سوق العمل، والتغير في التركيبة الهيكلية للاستخدام، والقوى العاملة قطاعياً وتعليمياً، وكذلك ارتفاع نسبة العاملين في مجال الخدمات، وارتفاع نسبة المتعلمين، وزيادة حجم البطالة، وخاصة بين خريجي التعليم العالي، ونمو القطاع غير المنظم. كما تم الحديث عن ظاهرة

العمالة الناقصة في الدول العربية، وخاصة بين العاملين في قطاع الزراعة والعاملين في المجالات الإدارية.

وتم الحديث أيضاً عن واقع سياسات الاستخدام في الدول العربية وعن مدى ملاءمتها للواقع الاقتصادي، وعن ظاهرة وجود العجز في عمال بعض المهن إلى جانب الفائض من عمال مهن أخرى نتيجة اختلال التوازن بين الطلب والعرض، وتمت الإشارة إلى اهتمام الدول بعمليات التنمية، وبدور الإنسان بوصفه هدفاً للتنمية ووسيلة إلى تحقيقها، وبأن الإنسان الفعال في التنمية هو الإنسان المتعلم، وبأن دور التعليم والتدريب في التنمية يأتي من خلال إعدادهما للإنسان المتعلم، وتم تبيان تداخل القطاعات التنموية وتفاعلها، واستعرضت التحديات التي يواجهها التعليم والتدريب في أثناء تصديهما لمهماتهما التنموية. وأشير إلى عدم كفاية الموارد المالية للتعليم، وإلى اختلال التناسب بين مخرجات التعليم وحاجات القطاعات، وإلى التحدي المتمثل في تغير المعارف والعمل وأنماط الحياة تغيراً سريعاً، وفي النمو السكاني، والإقبال المتزايد على التعليم وانخفاض إنتاجية التعليم. ثم عرضت الاستراتيجيات والأولويات العامة التي ينبغي أن يسلكها التعليم والتدريب كي يستجيبا لمهمات التنمية، وتم التنويه بالتعليم الأساسي الوظيفي للصغار والكبار، وبضرورة تنظيم التعليم الثانوي والعالي حسب حاجات التنمية عن طريق تنويعه، وإدخال العمل التدريبي العملي فيه، وإضفاء الطابع المهني عليه، وإقامة التعليم والتدريب المستمرين للخريجين، والقيام بالبحوث العلمية .. إن أية تنمية تعليمية تبقى قاصرة إن لم ترافقها سرعة كافية لعملية التنمية، ولزيادة فرص العمل.

أما الأوراق القطرية فقد ركزت على تجارب كل من سوريا والأردن ولبنان. فبالنسبة لسوريا تم توضيح الترابط بين المؤشرات الديمغرافية والمؤشرات الاقتصادية ـ الاجتماعية الإنمائية، وجرى الحديث عن علاقة النمو السكاني بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والأهداف الاجتماعية، وتم استعراض التطور الديمغرافي لسوريا، وتطور الناتج المحلي، وحصة الفرد منه في فترة 1980-1990. واستعرضت بعض المؤشرات الخاصة بالتنمية الصحية مثل عدد الأشخاص لكل طبيب، وطبيب أسنان، وصيدلي، وعددهم لكل سرير، وأشير إلى تأثير النمو السكاني على كل منها. وجرى التأكيد على أن وضع الخدمات الاجتماعية يتأزم بسبب الوضع الديمغرافي كما

تنخفض مستويات الاستهلاك، كما جرى التأكيد على أن مشكلة النمو السكاني لا يمكن حلها بمعزل عن عملية التنمية الاجتماعية.

ثم تم التعرض إلى التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والمالية التي أحدثتها الحرب الأهلية في لبنان، ولا سيما حركات السكان في التهجير، والهجرتين الداخلية والخارجية، واستعرضت المراحل التي مرت بها سوق العمالة، وأحوال المعيشة الأسرية في لبنان، والانخفاض الخطير الذي طرأ على الليرة اللبنانية عام 1987 بسبب الحرب المدمرة، حيث خسرت 120٪ من قيمتها ليصل مجموع انخفاض القوة الشرائية منذ عام 1983 إلى 450٪، وأشير إلى غياب إحصاءات السكان في لبنان منذ عام 1932، وإلى انعكاسات ذلك على سوء التخطيط، وسوء إدارة التنمية، وتوجيه التعليم الثانوي والعالي بعيداً عن متطلبات البلاد وحاجاتها الإنتاجية والخدماتية. وتم التأكيد على أن الحركة الجغرافية كانت منذ مطلع السبعينات السمة الأكثر ديناميكية للموارد البشرية في الوطن العربي، وجاءت نتيجة الفورة النفطية وما أفرزته من أوضاع اقتصادية وسياسية جارفة عصفت بنتيجتها رياح التغيير بالمرأة، كما عصفت بالرجل والأسرة. ووجدت المرأة نفسها تعيش في بيئة وأسرة تتأثر بهما وتؤثر فيهما خلافاً لما كان شائعاً حتى منتصف هذا القرن على أنها حصيلة قدر جنسي وحسب، وذكر أن التحركات السكانية في لبنان تتميز منذ عام 1975 بالهجرة الخارجية الكثيفة، والهجرة الداخلية القسرية. وجرى التأكيد على التأثير الواضح للهجرة والتهجير في تطوير دور المرأة في لبنان ليصبح حيوياً في مختلف شؤون الأسرة والمجتمع بعد أن كان هامشياً بصورة عامة بين شرائح المجتمع الوسطى والشعبية قبل الحرب الأهلية، ولقد فرضت الأوضاع المستجدة نفسها لتظهر المرأة دورها الطبيعي في المشاركة بتحمل مسؤولية العائلة في مختلف المجالات ولا سيما في التخفيف من مدى التأثير الضار للحرب على الصحة النفسية للأطفال.

وفي الأردن أشير إلى أن حركة السكان والقوى العاملة قد خضعت لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، وكان الجزء الأكبر من تلك الحركة نتيجة لعوامل قسرية، وتمت من فلسطين إلى الأردن خلال النكبة (1948)، والنكسة (1967)، كما هاجر العديد من أفراد القوى العاملة المدربة إلى دول النفط العربية مما أدى إلى اختلال سوق العمل في الأردن، وإلى هجرة العمالة العربية والآسيوية لتحل محلها، غير أنه في

سنوات الثمانينات بدأت الهجرة المعاكسة للعمالة من حقول النفط إلى الأردن، وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط، إلا أن الهجرة الكبرى جاءت بعد حرب الخليج حيث عاد عشرات الألوف من أفراد القوى العاملة من الكويت بصورة خاصة، ومن العراق والسعودية وبعض بلدان الخليج العربي مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ما يزيد على 22٪، لذلك أخذت وزارة التخطيط على عاتقها إنشاء مديرية تخطيط القوى البشرية، كما قامت وزارة العمل بوضع برامج تدريبية قصيرة للتخفيف من مشكلة البطالة.

الاستنتاجات: تمحورت الاستنتاجات التي وصلت إليها الندوة حول أهمية الربط بين المتغيرات السكانية، والمتغيرات الاقتصادية، والتوازن في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تركزت الاستنتاجات على ما يلي:

- إن للنمو السكاني آثاراً مباشرة وآثاراً غير مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إن العلاقة بين التنمية والنمو السكاني علاقة ترابطية، وتختلف طبيعتها من مرحلة إلى أخرى.
- غياب برامج تخطيط الموارد البشرية والاستخدام في أغلب الدول العربية إضافة إلى غياب سياسات محددة للتدريب الفني والمهني، وعدم وجود سياسات وبرامج لربط التعليم بمستلزمات التنمية.
- تدني مستوى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي والتنمية بشكل عام في الدول العربية.
- عدم وجود سياسات سكانية واضحة في المنطقة العربية.
- تزايد تيارات الهجرة من الريف إلى المدن، وخلل في التوزع الجغرافي للسكان تشهده جميع الدول العربية بلا استثناء.
- قصور التنمية الريفية وما ينتج عنها من آثار سلبية على بعض الأنشطة في الريف، وخاصة الزراعية منها.
- تفشي ظاهرة البطالة في سوق العمل.
- إن التوزيع غير المتكافئ للاستثمارات في المناطق المختلفة أدى إلى تخلخل في التوزع الجغرافي للسكان، وظهور المدن الكبيرة التي زادت أعداد السكان فيها على قدرة استيعابها.

المقترحات: - وفي ضوء المناقشات المستفيضة التي تمت في الندوة، فقد

تم التوصل إلى العديد من المقترحات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- وضع برنامج إقليمي لتخطيط الموارد البشرية على مستوى المنطقة العربية، وصياغة برنامج خاص لتخطيط الاستخدام.
- إعطاء الأهمية اللازمة للمتغيرات السكانية لدى إعدادها وتنفيذها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- توسيع قاعدة البيانات الخاصة التي تمكن من كشف العلاقة الترابطية بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية وآثار ذلك على التنمية.
- وضع الخطط والبرامج الكفيلة بزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وإدماجها في عملية التنمية.
- إقامة الندوات، وتشجيع الدراسات والأبحاث حول المسألة السكانية والعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية، وتوسيع دائرة المعرفة حولها.
- وضع سياسة سكانية واضحة المعالم آخذة في الاعتبار معدلات النمو السكاني المرتفعة، والسعي إلى تخفيضها بالوسائل الأكثر ملاءمة للواقع الثقافي والاجتماعي لكل بلد.
- التوسع في نشر المعرفة بالمسائل السكانية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.
- زيادة الاهتمام بتنظيم الأسرة لتشمل جميع فئات المجتمع.
- زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية وتوفير مستلزمات النهوض بالقطاع الزراعي.
- مع التأكيد على أهمية التخطيط الشامل فإن التخطيط الإقليمي يحتل أهمية كبيرة في توزيع الاستثمارات بشكل متكافئ بين المناطق المختلفة مما يؤدي إلى تنميتها بشكل متوازن.
- ضرورة التعرف على أسباب ومحددات الهجرة، ووضع البرامج والخطط الضرورية لإعادة التوازن في التوزع الجغرافي للسكان، والحد من تيارات الهجرة باتجاه المدن.
- وضع البرامج لتدريب القوى العاملة وتأهيلها فنياً ومهنياً، وربط مخرجات التعليم ومستلزمات التنمية.
- وضع البرامج لتبادل المعلومات بين الدول العربية حول إعداد القوى العاملة وخصائصها المهنية والفنية، والسعي لصياغة برنامج لتخطيط هجرة الأيدي العاملة وتبادلها بين الدول العربية.
- دمج العنصر البشري في الخطط الإنمائية على أنه أحد المدخلات الأساسية في

الخطة وأنه العامل الحاسم في تحديد كميته، ونوعية مخرجاتها.

إن العلاقة بين السكان وبين عملية التنمية الشاملة علاقة عميقة ومتبادلة، وتتطلب وضع خطط واستراتيجيات مختلفة للتنمية آخذين في الاعتبار الظروف الموضوعية والخاصة بكل دولة، وقد أكد السيد المستشار الإقليمي لمنظمة العمل الدولية الدكتور نبيل خوري أهمية ندوة التحولات السكانية والتخطيط الإنمائي، خصوصا أن انعقادها يأتي في حقبة تتميز بتحولات اقتصادية واجتماعية مهمة، وتبدلات في تركيب هيكلية القوى البشرية والاستخدام في الدول العربية، وأكد «أن منظمة العمل الدولية مستمرة في التعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية في مجالات تخطيط وتنمية الموارد البشرية، ورفع القدرات والمهارات المحلية، وتوسيع قاعدة البيانات، واستكمال الدراسات الضرورية لتوضيح مضمون وآلية الترابط بين عوامل السكان وعناصر التنمية الشاملة الأخرى».

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الثالث / الرابع - خريف / شتاء 1991

الادخار ودوره في التنمية مع إشارة خاصة إلى القطر العربي السوري

علي عبد الغني مهره

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 1991

شغلت مسألة الادخار مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي منذ زمن طويل، ولقد ازداد الاهتمام بهذه المسألة في المرحلة المعاصرة، بسبب الاهتمام المتزايد بمسائل النمو الاقتصادي، وخاصة في البلدان النامية. فمن المعلوم أن تنشيط معدلات النمو الاقتصادي وزيادة سرعتها ضرورة حيوية للبلدان النامية، مهما كان مستوى تطورها، إذ إن الزيادة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن البلدان النامية من إلغاء الفجوة الضخمة التي تفصل اقتصادياتها عن اقتصاديات البلدان المتقدمة، إلا أنَّ معظم البلدان النامية في محاولاتها زيادة سرعة معدلات النمو الاقتصادي تصطدم بمجموعة من العقبات الاقتصادية والاجتماعية، والعقبة الأكثر خطورة في رأي معظم الاقتصاديين هي انخفاض حجم المدخرات الوطنية المتحققة. يعتبر عنصر رأس المال المتغير الأساسي الذي يعتمد عليه معدل النمو الاقتصادي، وسوف نؤكد في دراستنا هذه أهمية الادخار من خلال واقع معظم البلدان النامية، ومنها بالطبع القطر العربي السوري، والتي تحتم عليها عملية الانطلاق تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار، وخاصة في بداية عملية التنمية، على اعتبار أن هذه البلدان بحاجة إلى استثمارات كبيرة لإقامة القاعدة الأساسية للاقتصاد أو ما يسمى (البنية التحتية)، كما تحتاج إلى تحسين وتطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية كالزراعة والصناعة والتعدين وغيرها.

انطلاقاً من هذه الأهمية التي يلعبها الادخار لتحقيق أية تنمية اقتصادية طموحة، ومن أهمية وضرورة رفع معدلات الادخار، لزيادة سرعة معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ومنها القطر العربي السوري - تمّ اختيارنا لهذا الموضوع، ونأمل أن تعطي هذه الدراسة شيئاً جديداً يفيد اقتصادنا، ويخدم وطننا العربي.

في ضوء هذا التوجه تركزت الدراسة حول الادخار ودوره في التنمية في البلدان

النامية، مع إشارة خاصة إلى القطر العربي السوري خلال فترة الثمانينات، حيث ازداد الاهتمام بمسألة الادخار في المرحلة المعاصرة، بعد أن فشلت معظم تجارب التنمية في البلدان النامية من الوصول إلى مرحلة الانطلاق والاعتماد على الذات، حيث اعتمدت هذه البلدان بشكل أساسي على التمويل بالعجز، وعلى التمويل الخارجي لتمويل عمليات التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية، بدلاً من تركيز الجهود على المدخرات الاختيارية المحلية، وهذا ما أوقع معظم هذه البلدان في أزمات خطيرة أخذت تهدد كيانها واستقرارها.

وقد قسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، ومقدمة، وخاتمة. تناولت في الفصل الأول الجوانب النظرية لمسألة الادخار؛ لأن التطرق النظري لهذه المسألة يساعد على إيضاح وإدراك الجانب التطبيقي لها؛ ولهذا تعرض البحث الأول إلى مفهوم الادخار، وبعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بمنشأ الادخار وتطوره، والمصادر المختلفة لتكوينه، والعلاقة بين الادخار والاستثمار، على اعتبار أن غاية الادخار الأساسية هي التكوين الرأسمالي المنتج.

ثم تعرض البحث الثاني إلى العوامل المحددة لحجم المدخرات الاختيارية، وعلى اعتبار أن الدخل هو المتغير الأساسي، الذي يتغير بدرجة ملحوظة في الزمن القصير، والذي يؤثر على الاستهلاك والادخار معاً، تعرض البحث إلى دالة الاستهلاك، ودالة الادخار اللتين تتصفان بالاستقرار في الزمن الطويل، ثم تعرض البحث إلى العوامل الذاتية أو الشخصية، والعوامل الموضوعية المؤثرة في حجم المدخرات، حيث إن حجم الادخار في أي مجتمع من المجتمعات يتحدد وفقاً لعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تختلف حسب أوضاع المجتمع، وتركيب قطاعاته، ونوعية المنشآت والوحدات القرارية فيه.

أما الفصل الثاني فتناول الادخار في البلدان النامية ودوره في التنمية، حيث تعرض البحث الأول إلى حجم وطبيعة المدخرات في البلدان النامية، حسب مصادرها المختلفة، فقد تناول البحث بيانات عن عددٍ منتقى من البلدان النامية خلال سنوات محددة من عقد الثمانينات، حيث تبين أن معدلات الادخار في جميع البلدان المنتقاة منخفضة، ولا تكفي لمواجهة الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية، بل إن بعض البلدان تعاني من معدل ادخار سلبي، كما في (تشاد - تنزانيا - جمهورية افريقيا الوسطى، الأردن، بستوانا، ليسوتو)، ولدى تحليل طبيعة المدخرات حسب مصادرها المختلفة لعدد من البلدان النامية خلال سنوات من عقد الثمانينات تبين أن الادخار

الحكومي متدنّ جداً، ولم يتجاوز من 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا في بضعة بلدان نامية، حيث يلاحظ الارتفاع في نسبة النفقات الجارية بدرجة أعلى من الارتفاع في نسبة الإيرادات الجارية، بل إن بعض الدول تشهد نسبة ادخارات سلبية مثل (بوتان - مالاوي - مالي - الصومال - جيبوتي - الجمهورية العربية اليمنية)، وإذا ما أخذت النفقات بنوعيها الجارية والرأسمالية نجد أن معظم البلدان النامية تعاني من ميزان موارد سلبي أما بالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال العام فكانت نتائجه مخيبة للآمال في معظم البلدان النامية، فقد كانت معظم الشركات خاسرة في البلدان الأقل نمواً، وتعتمد في تغطية خسائرها على القروض الحكومية والإعانات. أما بالنسبة للقطاع العائلي فيعتبر هذا القطاع ذا أهمية حاسمة في كثير من البلدان النامية، ويلاحظ أن هذا القطاع يفضل أن يحتفظ بأكثر من نصف مدخراته المالية في شكل ودائع ثابتة، ثم تأتي في الأهمية مدخرات التأمين والضمان الاجتماعي، وبنتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية اعتمدت معظم البلدان النامية على الموارد الخارجية لتغطية هذا العجز في فجوة الموارد المحلية، ولتأمين الموارد اللازمة لاستثمارات التنمية المختلفة، ولكن بدلاً من استخدام وتوجيه الموارد الخارجية نحو المشاريع الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، استخدم قسم كبير من هذه الموارد في تمويل شراء السلع الاستهلاكية، والمعدات العسكرية، أو حتى في مشاريع إنتاجية غير مجدية، وهذا ما سبب وقوع معظم البلدان النامية في أزمة مديونية منذ نهاية السبعينات وحتى الآن، حيث وصل حجم الديون الخارجية للبلدان النامية عام 1990 إلى نحو (1265) مليار دولار، تبلغ حصة الدول العربية منها حوالي (200) مليار دولار. كما يلاحظ أن هذه الدول بدأت تعاني من اتجاه التحويلات السالبة للموارد منذ عام 1984؛ لهذا فإن الموارد الأجنبية لم تستطع تحقيق المهمة الأساسية لها، والمتمثلة برفع معدلات الاستثمار، حيث سبب الإفراط في الاعتماد على القروض الخارجية إلى إضعاف القدرة على الاستثمار، وبعد ذلك تعرض البحث إلى أهم الأسباب المؤدية إلى انخفاض معدلات الادخار في هذه البلدان والتي من أهمها: (1)انخفاض الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد (2)عدم التناسب في توزيع الدخول. (3)الإنفاق البذخي على الإدارة الحكومية وعلى أغراض الدفاع والأمن. (4)ضعف وعدم انتشار المؤسسات الادخارية.

أما البحث الثاني فقد تناول وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات في البلدان النامية، وبيّن أنه يمكن زيادة حجم المدخرات بطريقتين: إما عن طريق تشجيع الادخار

الاختياري بين الأفراد والشركات، وإما باللجوء إلى سياسات الادخار الإجباري، وقد تعرض البحث إلى أهم الوسائل المتبعة والتي يمكن اتباعها في تعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية في البلدان النامية، ونظراً للصعوبات التي تعترض سبيل رفع معدل الادخار الاختياري كان لابد للبلدان النامية من اللجوء إلى سياسات الادخار الإجباري لتمويل التنمية حيث تناول البحث الضرائب ودورها في تمويل التنمية، متعرضاً إلى الخصائص الأساسية للنظم الضريبية في البلدان النامية كما تناول تطور حصيلة الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة في عدد من البلدان النامية خلال سنوات محددة من فترة الثمانينات، وقد لوحظ أن نسبة الضرائب إلى الدخل القومي متدنية في معظم البلدان النامية، كما لوحظ انخفاض نصيب الضرائب المباشرة من جملة الموارد الحكومية، وأن هناك إمكانات حقيقية لزيادة حصيلة الضرائب بنوعيها، ثم تناول البحث سياسات ترشيد الإنفاق العام التي لجأت إليها معظم البلدان النامية، في سبيل إحكام الرقابة على النفقات الحكومية المتزايدة وتجنب الإسراف، وتلافي النفقات غير الضرورية والقضاء على النفقات البذخية، ويمكن القول: إن سياسة ترشيد وضغط الإنفاق العام تعتبر من أهم السياسات التي يمكن أن تتبعها البلدان النامية لرفع حجم المدخرات الحكومية دون أية آثار سلبية تنعكس على اقتصاديات هذه الدول، كما تناول البحث التضخم على أنه وسيلة من وسائل الادخار الإجباري، حيث تعرض البحث إلى الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لاستخدام التضخم في تمويل التنمية، وقد تبين أن الظروف التي تتسم بها اقتصاديات البلدان النامية لا تشجع على استخدام التمويل بالتضخم، وخصوصاً أن التجارب لم تثبت نجاح هذا الأسلوب في أيّ من البلدان النامية. أما الفصل الثالث فقد تناول الادخار في القطر العربي السوري ودوره في تمويل التنمية، حيث تناول البحث الأول المدخرات الوطنية المتحققة ومدى كفايتها في تمويل التنمية، وذلك من خلال تَعَرُّف المؤشرات الاقتصادية التي تعكس واقع هذا الاقتصاد، والصعوبات التي تعترض مسيرته التنموية، والتي تؤثر بشكل مباشر على حجم المدخرات الوطنية، حيث بلغت نسبة المدخرات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الثمانينات حوالي (13%) مولت حوالي (70%)من الاستثمارات المنفذة خلال هذه الفترة رغم تقليص الاستثمارات المخططة في حدود الإمكانات المتاحة.

ولدى تحليل المدخرات الوطنية حسب طبيعتها لوحظ أن المدخرات الحكومية سلبية خلال فترة الثمانينات، أما بالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال فلم يتوافر لدينا

إحصائيات حولها إلا أنه يمكن القول: إن مدخرات قطاع الأعمال العام متدنية جداً، إن لم تكن سلبية، حيث عانت معظم مؤسسات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي خلال هذه الفترة من خسائر كبيرة ومن توقف عن العمل، أما بالنسبة لمدخرات الأفراد، فتُعَدّ الأفضل، حيث تعرض البحث إلى تطور حصيلة ودائع القطاع الخاص، والتي تشكل بمعظمها ودائع الأفراد، ونتيجة لانخفاض حجم المدخرات الوطنية، لجأ القطر كبقية البلدان النامية إلى التمويل الخارجي لتغطية العجز في فجوة الموارد المحلية، ولم يكن وضعه أفضل من بقية البلدان النامية حيث اتجهت الموارد الخارجية نحو تأمين شراء السلع الاستهلاكية وفي بناء مشاريع البنية التحتية بدلاً من توجهها نحو المشاريع الإنتاجية، وذات العائد السريع والمباشر، مما أثر على الوضع الاقتصادي العام، وخلق مصاعب ومشاكل اقتصادية، أخذت تعرقل مسيرة التنمية خلال فترة الثمانينات.

ولمعرفة مدى كفاية المدخرات الوطنية المتحققة لتمويل التنمية، أجريت مقارنة بين ما هدفت إليه الخطة الخمسية الخامسة وبين ما تحقق فعلاً خلال هذه الفترة، وكانت النتيجة أن معدل النمو الفعلي المتحقق، هو أدنى بكثير من معدل النمو المستهدف، وذلك بسبب عدم كفاية معدل الادخار المتحقق لتمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية.

أما البحث الثاني فتناول وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات، والتي تشابه كثيراً الوسائل المتبعة في معظم البلدان النامية، وتناول البحث سياسات الادخار الإجباري المتبعة في القطر، حيث تناول الضرائب ودورها في تمويل التنمية، وقد لوحظ تشابه في خصائص الضرائب مع بقية البلدان النامية، كما أن نسبة الضرائب إلى الدخل القومي في سوريا متدنية جداً بالمقاييس العالمية، أو حتى بالمقارنة مع البلدان النامية، ثم تناول البحث سياسة ترشيد الإنفاق العام التي لجأت إليها الحكومة خلال فترة الثمانينات في سبيل تقليص العجز في الميزانية الحكومية حيث استطاعت الحد من بعض الإنفاقات البذخية في الدوائر الحكومية، وحصرت الإنفاق الإنمائي في حدود توافر الموارد المحلية والتمويل الخارجي، وقد حرصت الحكومة على استكمال بعض المشاريع الاستثمارية القائمة، وتنفيذ بعض المشاريع الإنتاجية ذات العائد السريع والمباشر، وقد لوحظ فعلاً من تطور الميزانية الحكومية خلال فترة الثمانينات أن الحكومة استطاعت تخفيض نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (47,9%) عام 1980 إلى (33,0%) عام 1987، وقد تناول البحث أيضاً التضخم في القطر العربي السوري باعتباره وسيلة من وسائل تمويل التنمية، حيث لجأت الحكومة

منذ عهد الاستقلال إلى التمويل بالعجز، لتمويل بعض المشاريع المهمة والحيوية اللازمة لعملية التنمية، وقد بيّن البحث أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في الآونة الأخيرة لم تستطع معالجة الضغوط التضخمية، حيث أصبح يشكل خطراً حقيقياً يهدد الاستقرار النقدي والاقتصادي للبلاد.

أما البحث الثالث والأخير فتناول دراسة تحليلية لأهم الأجهزة التي تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات في القطر والمتركزة في المصارف المتخصصة ومؤسسات التأمينات الاجتماعية والضمان، وفي صندوق توفير البريد، وصندوق الدين العام، وقد تبين من نتيجة هذه الدراسة ضعف انتشار المؤسسات الادخارية المختلفة في جميع مناطق القطر وعدم انتشارها، كما لوحظ عدم وجود جهة متخصصة بالسياسة الادخارية تقوم بالإشراف والتوجيه والتنسيق بين المؤسسات المختلفة العاملة في هذا المجال، مما سبب سوء توجيه المدخرات نحو الأولويات اللازمة لعملية التنمية، ومن دراسة تطور حجم الودائع لدى المصارف المتخصصة خلال فترة الثمانينات تبين أن ثلثي حجم الودائع المتحققة تمثل ودائع تحت الطلب، ومن المعلوم أن هذه الودائع واجبة الدفع في أية لحظة، وبالتالي فإن المصارف لا تملك حرية التصرف بها إلا في حدود معينة، أما بالنسبة لتطور القروض الممنوحة من المصارف، حسب نوع النشاط الاقتصادي، فنجد أن قطاع التجارة يستحوذ على النصيب الأكبر من هذه القروض، بينما تنخفض حصة قطاعي الزراعة والصناعة، وبالنسبة لنشاط المؤسسات التأمينية لوحظ تطور في حصيلة خدمة التأمين، إلا أن هناك إمكانات أكبر بكثير لم تستغل بعد.

وبالنسبة لنشاط صندوق توفير البريد لوحظ عدم انتشاره بشكل يغطي جميع محافظات ومناطق القطر، أما بالنسبة لصندوق الدَّين العام فقد لوحظ أن الموارد المتاحة لديه لا تكفي لتمويل المشاريع الاستثمارية لمؤسسات القطاع العام.

النتائج والمقترحات: في ختام البحث تم استعراض أهم النتائج والمقترحات التي نرى أنها يمكن أن تساعد في رفع حجم المدخرات الوطنية لتتناسب مع الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية المنشودة مع المحافظة بل العمل على تحسين المستوى المعاشي للجماهير الشعبية الفقيرة.

Type A Behaviour and its Relationship with personality Dimensions: A Factorial Study

Ahmed M. Abdel-Khalek **Abdel-Fattah M.Dowidar**
Mayssah A. El-Nayal **Adel S. Korayem**

Summery. The term "Type A" referes to a specific kind of behavior pattern characterized by severe competitiveness, desire to achieve , over-arousal, muscle tension, sense of time urgency, anger, hostility, and impatience. The high score of any given person in measures of type A behaviour makes him more prone to suffer from coronary heart disease. In contrary, the type B behaviour pattern has the opposite characteristics of type A.

The aim of the present study was to investigate the relationship between a short form of the Jenkins Activity Survey (JAS) as a type A behaviour scale, and the personality dimensions of : Psychoticisim (P), Extraversion (E), Neuroticism (N), and Lie (L) as they measured by the Eysenck Personality Questionnaire (EPQ). The sample consisted of 56 male and 58 female Egyptian governmental personnel. Sex-related differences were not statistically significant between any of the aforementioned five variables. Nevertheless, the corelation coefficients were significant between JAS and E (+ve, females), P and L (-ve; males and females), N and L (-ve, females) N and P (+ve, females), and E and N (-ve, males). Last but not least, the most prominent result of the factor analysis was the extraction of a salient factor in which the JAS and E scales had significant loadings.

The Revolution Political Elite In Eritrea and the Problem of building the Independent State

Abdullah Juma Al-Haj

The author attempts to predict the shape and the policies of the coming Eritrean political system which will emerge by mid 1993. The paper stems from a hypothesis that the Eritrean Liberation Popular Front (ELPF) will direct the events towords the establishment of a socialist democratic political system based on the Marxit-Leninest ideology. The data utilized is a blend of primary and secoundary sources. The Primary Sourcers include, the programmes of the ELPF; its publications; the ideas, thoughts and speeches of Asyas Aforgi the Secretary General of the ElPF and the Chairman of the Eritrean Provisional Government and Newspapers. The Secounadry ones include Magazines, and What Litratures available in the field either in Arabic or in English related to Eritreas political; economic; and Social affairs.

The Relatioship Between Parental Nurturance As Percieved By Sons, and Their Adjustement and values.

Yousuf Abdel Fattah

The main purpose of this research is to study the relationship between Parental nurturance as percieved by Sons, and their adjustement and values of U. A. E. students: 200 secondary school boys and girls in equal answered Schaefer parental nurturance questionnaire and the adjustement and values questionnaire. Data analysed according to sex differences And factor analysis for each sex correlation matrix of variables.

Results reveal a significant sex differences of parental nurturance as percieved by, sons, adjustement and values females are more accepted from both parents than boys. But males percieve that their parents are giving them more freedom and more indepndence than females. On the other hand we find out that, females feel with family adjustement more than males, who are emotionaly and socialy adjusted. Success, religious rituals, and The future Intrests are the important values of females but males main value is self independence

Factor analysis by the principal components and, the orthogonal rotation of axes to each correlation matrix had done. This, step revealed three factors in every, matrix before and after the rotation of Axes. The main features of the factory assured, the dynamic relationship between socialization and personality adjustement.

Towards a Theoretical and Mathematical Formulation of the Theory of Price Mechanism in Islam

Yousef A.Al-Zamel
Boualem Bend jilali

The main objective of this paper is the formulation of a price mechanism governed by Islamic norms. First, it brings up the limitations of the capitalistic economy in showing that the main variables of this system are mainly of a pure materialistic nature neglecting more or less those variables that are related to non-materialistic one. Second, this paper shows that the qualitative variables such as the performance of Zakat shift the market demand as well as the supply curve to the right leading to a higher demand and higher supply. Third, this article models an islamic price mechanism to indicate the ability of the islamic society to achieve the maximum welfare without the intervention of any exogeneous forces, using the performance of zakat as a particular tool. Within the context of the model it is shown that the performance of zakat is a built in variable in the utility function of the rich and poor muslims and hence in their demands and consequently in the mechanism of the price through the excess demand.

Test Anxiety, Intelligence, Grade Level and Their Relationships With Academic Achievement for College Students of Both Sexes.

Sayed M. El Tawab

The main Purpose of this study is to examine:

1. The relationship between test anxiety and academic achievement for college Students of both sexes.
2. The influence of sex, intelligence, and grade level upon test anxiety and academic achievement. Sample of the Study has consisted of (400) male and female students at U.A.E. University of four educational levels during the academic year, 1988-1989.

The results of the study showed:

1. A significant main effect of sex ($P < .01$) and grade level ($P < .05$) for test anxiety scores.
2. A significant difference ($P < .05$) between means of test anxiety scores for first grade and fourth grade.
3. Regression of GPA on test anxiety differed significantly ($P < .001$) for both sexes. There was a curve-linear relationship for male, but a linear relationship for female atudents.
4. The influence of test anxiety of GPA did not significantly change after controling intelligence and grade level in both groups.

The Evolution of Arab Industrial Diversification: Differential Impacts of Post 1973/74 Governmental Expenditures

Robert E. Looney

Recent economic literature suggests that the so called "Dutch Disease" and the Guns vs. Butter dilemma may detract from the contribution oil revenues make to the development of the exporting countries, especially those with heavy military burdens in the Middle East. The purpose of this paper is to provide an empirical estimate of the extent and relative degree to which these two effects have suppressed industrial development in the Arab States.

The main findings indicate that the Dutch Disease effects appeared to build up in the late 1970s/early 1980s. Although their impact was concentrated in the Gulf States, this impact was waning by 1985. Military expenditures have probably had their greatest negative effect through preempting skilled labor from industrial activities. With the development of a much larger number of qualified graduates from the region's expanded school system, this problem should be alleviated over time.

Pattern of Urban Development in Saudi Arabia: Implications for Policy and Planning

Abdullah Al-Ibrahim

Saudi urbanization since the late 1950's has been extremely rapid, strongly polarized towards, and excessively concentrated in a few large cities. This paper examines some aspects of urban development process in Saudi Arabia. It analyzes the determinants and pace of urban growth. It also examines the national settlement pattern and its implications on the country's socio-economic development, particularly from a long term perspective. It is argued that a polarized and imbalanced urban development pattern is inconsistent with, and probably inconducive to achieve important national development goals.

This paper demonstrates the need for a national urbanization policy, and also sketches out an urban development strategy.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد العشرون - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1992

المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت

2-6 ابريل 1994

نظرا لما خلفته كارثة العدوان العراقي على دولة الكويت من تأثيرات نفسية واجتماعية وبيئية وانعكاساتها على المستوى المحلي والاقليمي والدولي فقد تقرر اقامة «المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت».

ترحب اللجنة التنظيمية العليا المشكلة من أعضاء يمثلون الجهات الممولة التالية: «جامعة الكويت ـ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ـ مؤسسة البترول الكويتية ـ مكتب الانماء الاجتماعي (الديوان الأميري) مكتب الشهيد (الديوان الأميري) ـ مركز الدراسات والبحوث الكويتية ـ معهد الكويت للأبحاث العلمية ـ مجلس حماية البيئة.

بمشاركة جميع الهيئات العلمية الكويتية والخليجية والعالمية المهتمة بأبعاد آثار العدوان العراقي بهدف استعراض ما تم انجازه من دراسات وبحوث تغطي مجالات المؤتمر المذكور أدناه لتسليط الأضواء على أبعاد وآثار العدوان والتوصل الى تصورات عامة لمعالجة آثاره السلبية.

مجالات المؤتمر

يشتمل برنامج المؤتمر على أبحاث ومعلقات علمية حول الموضوعات التالية:ـ

1 ـ الآثار الاقتصادية والسياسية للعدوان وأهميتها على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

2 ـ الاثار البيئية الناجمة عن العدوان العراقي محليا واقليميا وعالميا.

3 ـ التأثيرات النفسية والاجتماعية وطرق علاج آثارها السلبية.

لغة المؤتمر

العربية والانجليزية مع توفر ترجمة فورية.

سجل المؤتمر

سيتم نشر جميع البحوث التي سيجري اختيارها من قبل اللجان العلمية والاستشارية في سجل المؤتمر.

المواعيد النهائية للأبحاث المشاركة

ـ ارسال ملخص البحث (150-300 كلمة) في موعد أقصاه 15 أغسطس 1993.

ـ سيتم الاختيار المبدئي للبحوث بموجب الملخصات في موعد أقصاه 2 اكتوبر 1993.

آخر موعد لاستلام الأبحاث المقبولة في 2 يناير 1994 على أن لاتزيد عدد صفحات البحث عن 20 صفحة مطبوعة على ورق (A4) مع ترك مسافة واحدة.

المراسلات

د. عماد محمد العتيقي
رئيس اللجنة التنظيمية العليا
المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي
على دولة الكويت

جامعة الكويت
ص.ب. 5969 الصفاة 13060
تليفون: 4846147 - 4817808 (965)
فاكس: 4846147 - 4838336 (965)

Neutze, G.M.
1967 Economic Policy and the Size of Cities. New York: Augustus Kelly.
Renaud, B.
1981 National Urbanization Policies in Developing Countries. Washington, D.C.: World Bank.
Richardson, H.
1972 "Optimality in City Size, System of Cities and Urban Policy." Ekistics 34 (205).
——
1977 City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries. Washington, D.C.: World Bank. Staff Working Paper No. 252.
——
1981 "National Urban Development Strategies in Developing Countries." Urban Studies 18: 267-283.
Rondinelli, D.A.
1980 "Balanced Urbanization, Spatial Integration, and Economic Development in Asia: Implication for Policy and Planning." Urbanism Past and Present 9: 13-29.
Rowdin, L.
1970 Nations and Cities: A Comparative of Strategies of Urban Growth. Boston: Houghton Mifflin.
Stanford Research Institute.
1968 Cost of Urban Infrastructure for Industry as Related to City Size in Developing Countries: Indian Case Study. California.
Ternent, J.A.
1976 "Urban Concentration and Dispersal: Urban Policies to Latin America." in A. Gilbert (Ed.), Development Plannin and Spatial Structure. New York: John Wiley & Sons.
Third Development Plan.
1980 Riyadh, Saudi Arabia: Ministry of Planning.
United Nations, Department of Economics & Social Affairs.
1968 "Urbanization : Development Policies and Planning." International Social Development Review 1.
Walpole, N.C. et al.
1971 Area Handbook for Saudi Arabia. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
World Bank.
1979 World Development Report. Washington D.C.: Oxford University Press.

Submitted May 1990
Accepted April 1992

Davis, K.
1969 Urbanization, 1950-1970. Berkeley: University of California.
Doxiades Associates.
1968 Riyadh - Existing Conditions. Riyadh, Saudi Arabia.
El-Shakhs, S.
1972 "Development Primacy and the System of Cities." Journal of Developing Areas 7(11-36).
Fourth Development Plan.
1985 Riyadh, Saudi Arabia: The Ministry of Planning.
Friedman, J.
1973 Urbanization, Planning, and National Development. London: Sage Publication.
Gilbert, A.
1976 "The Arguments For Very Large Cities Reconsidered." Urban Studies 13 (1): 27-34.
Gilbert, A. and Gugler, J.
1983 City, Poverty, and Development: Urbanization in the Third World. Oxford: Oxford University Press.
Gulf International Bank.
1988 Gulf Economic and Financial Report. 3(10).
Hansen, N.
1971 Intermediate-Size Cities as Growth Centers. New York: Praeger Publishers.
Johnson, E.A.
1971 The Organization of Space in Developing Countries. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
Mera, K.
1973 "On the Urban Agglomeration and Economic Efficiency." Economic Development and Cultural Change 21(2): 309-24.
Misra, R.P.
1971 "Diffusion of Information in the Context of Development Planning." In T. Hagerstrand and A.R. Kuklinski (Eds.), Information System For Regional Development. Lund Studies in Geography, Series B, No. 37. Sweden.
McGregor, R.
1972 "Saudi Arabia: Population and the Making of a Modern State." In J. Clark, and W. Fisher (Eds.), Populations of the Middle East and North Africa. New York: Africana.

REFERENCES

Alonso, W.

1968 "Urban and Regional Imbalances in Economic Development."Economic Development and Cultural Change 17(1): 1-14.

Al-Rawaf, O.

1980 The Concept of the Five Crises in Political Development - Relevance to the Kingdom of Saudi Arabia. Unpublished Ph. D. Thesis. Duke University, U.S.A.

Al-Shawaf, A. and Zahid, Z.

1987 "Population and PLanning for Urban Development." Al-Baladiyat 4(16):42-59, (in Arabic).

Al-Wattan Al-Arabi.

1987 June 6. (Weekly Magazine in Arabia).

Beier, G. et al.

1976 The Task Ahead for the Cities of the Developing Countries. Washington, D.C.: World Bank. Reprint Series, No. 97.

Berry, B.

1961 "City Size Distribution and Economic Development." Economic Development and Cultural Change. 9(4), 573- 587.

———

1972 "Hierarchical diffusion: the basis of developmental filtering and spread in a system of growth centers." In N. Hansen (Ed.), Growth Centers in Regional Economic Development. New York: The Free Press.

Brutzkus, E.

1975 "Centralized versus Decentralized Pattern of Urbanization in Developing Countries: An Attempt to Elucidate a Guideline Principle." Economic Development and Cultural Change 23 (4): 633-52.

Census of Private Establishments.

1976 Central Department of Statistics. Riyadh, Saudi Arabia.

Central Department of Statistics.

1974 The Population Census. Riyadh, Saudi Arabia

Clarke, J.

1972 "Introduction." in J. Clarke and W. B. Fisher (Eds.), Population of the Middle Eastand North Africa: A Geographical Approach. New York: Africana Publishing Corporation.

have not yet given sufficient attention to the implicit spatial implications of national policies which, most often, have the tendency to perpetuate and to enhance the polarization and concentration process.

CONCLUSION

This paper has attempted to analyze the policy implications of imbalanced urban patterns that generally characterize Third World countries. It was argued that polarized and concentrated development is inconsistent with, and probably is inconducive to, achieving long-term national objectives of many developing nations.

It is highly desirable for developing countries, especially those that are rapidly growing and late urbanizing, to adopt national urbanization policies in order to enhance their national economic efficiency and achieve social harmony and political stability. Such policies are not only desirable but they are also feasible due to the high share of rural migration in urban growth and to the dominant role of governments in the national economy. In many developing countries urban imbalances are not only caused by the spontaneous market forces but also are influenced by the sectoral and macro development policies which usually tend, unintentionally however, to perpetuate and reinforce the urban concentration process.

Urban development in Saudi Arabia since the late 1960's has been extremely rapid and excessively concentrated in the few large national centers. If this concentrated development continues unaltered, it may have adverse effects on the national socio-economic development. It was argued that such a devleopment pattern may not be efficient and certainly is incompatible with important national goals. In particular, it is incompatible with developing and stabilizing rural areas; developing and commercializing the agricultural sector; diffusing development impulses and modernization from the core to the peripheral areas; and reversing or moderating the trend of urban concentration in the few large cities.

Although a balanced urban and regional development is an important national goal in Saudi Arabia, still there is no explicit, coherent national urbanization policy. This paper argued that such a policy is needed to moderate the rapid growth of the large cities, and to create an efficient urban hierarchy at national and regional levels. This paper also sketched out an appropriate urban development strategy aims at achieving the desired urban policies.

win (1970) has termed "Concentrated decentralization". The basic objective is to decentralize economic activities from the concentrated areas or to promote new activities in selected areas, which have good potential for economic expansion, in both the developed and the peripheral regions. The justification of concentration is to reap the advantages of agglomeration economies and to reduce the capital costs. For a country like Saudi Arabia, with a small population scattered over a large area, selective concentration is more practical and efficient than arbitrary or uniform dispersion of economic activities.

A decentralized urbanization strategy, to be effective, needs a strong and continuing political commitment and also a set of effective policy instruments to bring the desired changes. There is a wide variety of spatial instruments to influence the location and direction of economic activities and population (Richardson, 1977). The most widely cited instruments are migration subsidies and controls, financial incentives, infrastructural investment, industrial location, direct public investment in economic activities and the decentralization of the administrative system.

In Saudi Arabia, as is normally the case of rapidly developing and late urbanizing countries, net migration is a major source of urban growth. Moreover, the flows of migration are heavily polarized towards the national development centers where the overwhelming majority of secondary and tertiary employment is concentrated.

This suggests that migration policies may be an effective instrument for the success of urban development objectives which aim at restructuring the national settlement pattern and changing the spatial distribution of population. An effective policy to influence the rate and direction of migration flows (local or foreign) is to guide and to plan the location of jobs. The objective of such a policy is to restrict or moderate the growth of jobs in large cities, and alternatively to create jobs in carefully selected locations that show development potentials in order to direct migrants away from the excessively concentrated areas. Measures to implement this policy may include: (1) decentralization of government offices and public institutions (e.g., colleges, administrative agencies, research centers); (2) creating adequate non-agricultural employment and income opportunities in regional as well as in small-sized cities; and (3) providing adequate social and urban services outside the metropolitan centers.

Finally national urbanization policies should be consistent and fully integrated with the macro and sectoral policies. While the national planners in Saudi Arabia have recognized the undesirability of urban polarization, they

cessive with respect to the rest of the urban system. Unchecked metropolitan growth may adversely affect (because of the strong agglomeration pulls and biased-urban policies) the development of an efficient hierarchical urban system. A decentralized urban pattern is more consistent with the country's national development objectives.

The Third Development Plan (1980-1985) has stated explicitly that one of its important objectives is to avoid the increasing concentration of the urban populations and economic activities in the few major cities (Third Plan, 1980, p. 108). However, the plan has not dealt with this issue explicitly nor has it indicated how this objective is to be achieved. Therefore, to date, there is no coherent, and consistent national urbanization policy.

It can be argued that such a policy is not only essential, but is also feasible. The factors that would support such argument would be: the relative availability of capital, the dominant role of the government sector, the high growth rate of population and urbanization, the high share of migration in the growth of cities, the rapid growth of the national economy, and the existence of a number of attractive locations in the rural regions and in the core regions (outside the sphere of the metropolitan cities).

AN URBAN DEVELOPMENT STRATEGY

Since World War II many countries in the developed and developing world have adopted urban development strategies and policies to influence the way their cities grow and to reorganize the spatial distribution of their population and economic activities. Richardson (1981) suggests ten different urban development strategies that can be used in developing countries. Most of them aim at slowing down the growth of some cities (e.g., primate cities) and/or promoting the development of others (e.g., intermediate cities and small towns).

For Saudi Arabia, a decentralized urbanization strategy must combine three different complementary urban strategies: (1) promoting the growth of major cities of the less developed, predominantly rural regions, or alternatively promoting a number of growth centers of different levels in these regions; (2) stimulating the growth of a number of carefully selected intermediate and small size cities in both developed and rural regions; and (3) promoting the growth and strengthening the role of small market towns and rural service centers.

The most efficient approach to pursue this strategy is what Llyod Rod-

ties and towns are inadequate in number and distribution to service the widely scattered rural population. More importantly, they are not fully developed to function as market and services centers to their rural hinterlands. In the majority of cases, small cities and towns have inadequate social services and physical infrastructure, lack non-farm employment opportunities, are badly linked with their rural areas or with the national urban centers, and are poorly provided with technical services (e.g., extension services, and repair shops) needed by rural and farming communities.

The polarized urban system is also inconsistent with the development of the lagging regions and the reduction of social and spatial inequalities. The national metropolitan centers are all located in the more developed regions (i.e., Western, Central and Eastern regions of Saudi Arabia). The lagging regions (Southern and Northern) are not only much less urbanized, but also their urban hierarchical systems are significantly weak and undeveloped. Cities in these regions are few in number, and more importantly, they are small in size. Furthermore, these cities are located far from the national centers of development, innovation, and modernization.

It is generally expected that in countries with large areas, such as Saudi Arabia, the spatial diffusion of development from the national urban centers to the rural areas and small cities, particularly those of the lagging regions, may be very slow in pace and weak in effect. This is partly because of the large distances that separate them. Thus if the development of the rural areas and lagging regions is to be encouraged then sufficient agglomeration economies have to be generated in these regions by promoting the growth of their largest cities.

Taking into consideration the foregoing long-term implications of the present pattern of urbanization, it can be argued that for Saudi Arabia there is an urgent need for a national urbanization policy. A planned and guided urbanization is more consistent with, and even more conducive to achieve, the national policy goals and long-run national growth potential.

The rationale for a national urbanization policy can be based on two important grounds. First, although it is difficult to prove when major cities become too large from optimal size point of view, the rapid rate of growth of large cities has certainly social and economic costs. In addition, poor urban planning and inefficient city management may have exacerbated these problems. Slowing down the growth of these cities would most likely ease the pressure on the social and urban services, improve the living conditions, and reduce the cost of urban development.

Second, from a national perspective, the size of the large cities is ex-

IMPLICATIONS AND POLICY ISSUES

Polarized and concentrated urbanization, although not necessarily inefficient and certainly has positive economic effects at the early stages of economic development, may not be efficient and is incompatible with the national policy goals in the long run.

The present pattern of urbanization in Saudi Arabia, if continues unaltered, may have serious implications in the long run. First, the polarized and rapid urban growth of large cities makes their management difficult and the provision of urban and social services inadequate and costly. Although many of the urban problems in Saudi arabia are related more to the fast rate of growth and to the city management, than to the urban size, the latter may become an important factor if large cities continue growing at their present rate (8-10% annually). Despite the fact that little is known about the size of cities at which diseconomies exceed the economies of agglomeration, it is widely argued that social costs of urbanization are related to and influenced by urban scale (Beier et al., 1980).

Second, as Lloyd Rodwin (1970) points out, countries which over-emphasize metropolitan growth have usually the tendency to neglect the development of their rural and peripheral areas. Saudi Arabia is a case in point where the public investment has been heavily biased towards the few large cities. This, in combination with the excessive concentration of private investment in the few large cities, would increase the socio-economic gap between the core and peripheral regions and also within regions at intra-urban and rural-urban levels.

Third, the polarized and imbalanced urban system is inconsistent with important national policy goals. It is likely to have an adverse effect on the growth of the agricultural sector and rural areas; on the diffusion of the social change and innovations from the core regions (or cities) to the peripheral regions (or areas); and on the promotion of the development of the lagging regions.

Agricultural development - which is an important policy goal for economic diversification - requires an efficient and stable settlement pattern at the middle and lower levels of the urban hierarchy. Agricultural modernization depends on the viability and accessibility of the intermediate cities and small towns as market and service centers. In Saudi Arabia, where nearly 1/3 of the population still lives in villages and hamlets, the existing small ci-

Rawaf, 1980). The present situation may not differ very much; although in absolute terms, municipal funds have increased for all cities and towns, the relative share is still about the same.

Table (6)

Central Fund Distribution for the Kingdom's Municipalities During 1965-1973

Area	Estimated Population	Allocation (Saudi Riyals)[1]	Percentage
Six Largest Urban Centers(2)	1,800,000	881,019,899(3)	62.93
Total Medium & Small Towns	2,200,000	519,024,866	37.07
Total	4,000,000	1,400,044,765	100.00

[1] Up to 1975 1 U.S. DOLLAR = 3.5 Saudi Riyals

(2)	(3)
Riyadh	269,563,511
Jeddah	258,607,613
Mecca	144,442,622
Medina	103,324,972
Dammam	57,668,577
Taif	47,412,594

Source: Al-Rawaf, O., The Concept of The Five Crises in Political Development: Relevance to the Kingdom of Saudi Arabia, Unpublished Ph.D. Dissertation, Duke University, 1980 (p. 466, Table 22). Based on collected information from the Agency of Municipal Affairs, Ministry of Interior.

Table (5)

Distribution of Urban Population by Size of Settlement 1974 and 1987

Size of Settlement	No. of Cities		Urban Population			
	1974[1]	1987[2]	1974	%	1987	%
10,000 - 20,000	18	33	252	8.3	475	6.7
20,001 - 50,000	11	18	365	12.1	580	8.1
50,001 - 100,000	3	1	198	6.5	716	10.0
100,001 - 200,000	4	7	622	20.6	1054	14.8
Over 200,000	3	5	1591	52.5	4304	60.4
Total	39	74	3028	100	7129	100

Sources:

(1) Central Department of Statistics, The Population Census of 1974, Riyadh, Saudi Arabia.

(2) Al-Shawaf, A., and Zahid, Z. Population and Planning For Urban Development, Al-Baladiyat 4(16), 1988, p. 42-59.

Another important characteristic of the urban pattern is the excessive concentration of the country's industry, finance, commerce, physical and social capital, private investment, fixed capital assets, and high educational and cultural facilities in few population centers, namely, Riyadh, Jeddah, and Dammam/Al-Khobar, and also to a lesser degree in three next large cities (Mecca, Taif, and Medina). Indeed the first three national centers have a substantial share of the country's non-farm economic activities, far greater than their share of the national population. For example, although the combined total population of these three centers comprised only 25% of the national population in 1974, they accounted for 66% of employment and 58% of establishments in the private industrial and services sectors (Census of Establishments, 1976). Also, a majority of the public sector's employment is concentrated in these centers, particularly in Riyadh, the capital of the country. Moreover, substantial percentage of the public investment in infrastructure and municipal services goes to these large centers. An example of this is evident from Table (6) where between 1965-1973, 63% of the budget allocation to municipalities went to the six largest cities. This percentage distribution in 1977 has remained essentially unchanged where 64% was allocated to the same six large cities (Al-

The overwhelming concentration of urban population in few urban centers can also be indicated by Lorenze Curve, shown in Figure (3). Nearly 80% of urban population live in 20% of the urban settlement (or 15 cities), while the combined population of 54 cities comprise only the remaining 20% of the urban population.

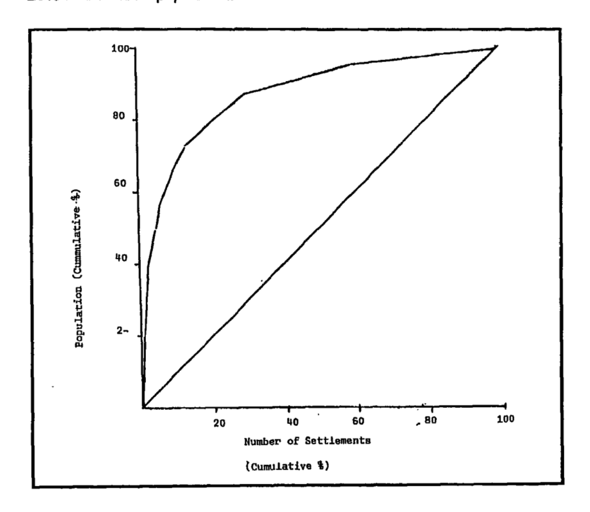


Figure (3)
Lorenze Curve for Saudi Arabia:
Concentration of Urban Population, 1987

Also, the distribution of urban population by the size of settlement, Table (5), shows a high degree of concentration in the few large cities. In 1987, 75% of the total urban population were concentrated in the 12 cities that had more than 100,000 inhabitants. The intermediate-sized cities (in the range of 50,001 to 100,000) were relatively few and accounted only for 10% of the urban population indicating, a weak middle hierarchical base. In addition, around 8% lived in 18 small cities (in the range of 20,001 to 50,000). At the lower level of the urban system, there were 33 small towns and market centers containing less than 7% of the urban population.

Table (4)

Indexes of Urban Primacy 1962, 1974, and 1987

	1962	1974	1987
Population of Riyadh City (P_1)	169,185	666,840	1,417,000
P_1/P_2	1.14	1.18	1.1
P_1/P_2 to P_3	.45	.59	.54
P_1/P_2 to P_{10}	N.A.*	.34	.38
P_1/P_2 to P_{25}	N.A.*	.28	.30

*Not available

P_2 = Jeddah, the second largest city.

P_3 = Mecca, the thrid largest city.

Source: Calculated by the author from the sources of Table (2).

An important indication of the existence of primate distribution is the lack of conformity with the rank-size rule. As figure (2) shows, the deviation from long-normal city size distribution, represented by the straight line, indicates that there are more large cities and less medium and small-sized cities than required by the rank size distribution. A triple primacy may exist where the three largest cities (Riyadh, Jeddah, and Mecca) comprise approximately 1/2 and 1/3 of urban population and total population in 1987, respectively.

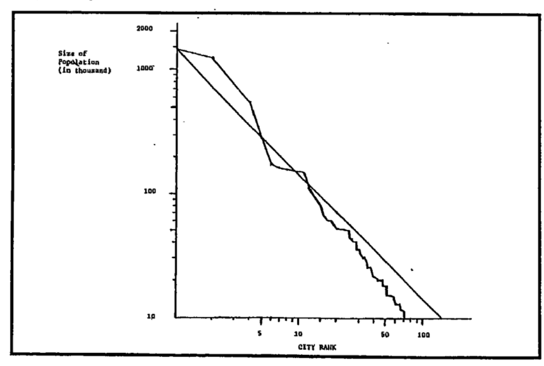


Figure (2) Rank Size Distribution for Saudi Cities, 1987

Second, a substantial amount of urban growth has resulted from net migration. In fact the rate of urban growth has been 3 to 4 times higher than the natural urban increase. According to United Nations estimate, 62% of urban growth in Saudi Arabia during 1970-1978 was due to net migration (Renaud, 1981).

Net migration comes from two important sources. First, Saudi Arabia has a large number of foreign workers. For example, in 1985 there were 2,660 thousands foreign workers; comprising of 60% of the total labor force (Fourth Plan, 1985). Also, it was estimated that in 1987, 40% of the total population were foreigners (Gulf Bank, 1988). The majority of those foreigners are living in major urban centers and they constitute a large proportion of the urban population. Some estimates indicate that 89% of non-national population reside in large cities over than 50,000, while only 43% of national population live in these cities (Al-Wattan Al-Arabi, 1987). Second, large numbers of rural population migrated to urban centers. Data on rural-urban migration are limited, however, there is indication that a substantial movement of rural population to large cities has occurred during the 1960's and 1970's. For example, it was estimated that nealry 85% of the Riyadh population in 1968 were migrants, 41% of those migrants came from rural areas (including nomadic settlers), 21% from other Saudi cities, and 23% from foreign countries (Doxiades Associates, 1968). The major causes of internal migration stem basically from the spatial inequality in job opportunities and the provision of public and social services.

Urban Development Pattern

One of the marked characteristics of the urban pattern in Saudi Arabia is the excessive concentration of the urban population in the few large cities that constitute the national metropolitan centers. Primacy indexes usually indicate the magnitude of urban concentration. Table (4) shows some indexes of urban primacy in Saudi Arabia. However, it must be recognized that low primacy ratios in Saudi Arabia may not accurately measure urban concentration due to the existence of more than one large city in a close range at the top of the urban hierarchy. As can be seen in Table (4), four-city index (i.e., P1/P2 to P3) indicates that primacy ratio was .45 in 1962, increased to .59 in 1974, but it decreased to .54 in 1987. Up to 1974 urbanization was associated with increasing primacy regardless of the measure used. After 1974, however, only the measure relating to the population of Riyadh city to the largest base (i.e., P2 - P10, or P2 - P25) showed a continued increase.

Table (3)

Distribution of Total Population

	1970	1975	1980
Percentage living in metropolitan centers (population more than 100,000)	20	35	42
Percentage living in small towns	20	16	12
Percentage living in rural areas	60	49	46
	100		

Source:

Ministry of Planning, Third Development Plan, (1980-1985), Riyadh, Saudi Arabia, p. 56.

The pace of urbanization in Saudi Arabia has been influenced by the recent rapid growth of the construction and services sectors. The large increase in the oil export earnings, particularly during the second half of 1970's, has led to a substantial growth in these sectors. Much of this growth was concentrated in large cities. Thousands of jobs were created every year in large cities especially in construction and services. These jobs have attracted massive flows of migration (local and foreign) to the large cities thus resulting in substantial increase in their populations.

Sources of Urban Growth

Generally, there are two sources of urban growth: natural growth and rural-urban migration. Also for labor-shortage countries like Saudi Arabia, international migration is an additional source. It is not possible from the available data to determine the relative share of each source, however, several observations can be made.

First, the rate of natural increase in urban centers has been remarkably high, ranging between 2.6 to 3% a year. This high rate of growth-which has been induced by a combination of high and stable birth rates and declining mortality rate is certainly a significant source of urban growth.

growth rate decreased but it was still relatively high for Riyadh, Jeddah, and Medina. Table (2) shows also that in 1962 the three largest cities had less than 200,000 inhabitants; but by 1987, these cities grew into large metropolitan centers and two of these cities have over one million inhabitants.

Table (2)

Population Growth in the Seven Largest Urban Centers in Saudi Arabia, 1962, 1974, and 1987.

	Population (000)			Avg. Annual Growth Rate		
City	1962(1)	1974(2)	1987(3)	1962-74	1974-87	1962-87
Riyadh	169	667	1417	24.5	8.6	29.5
Jeddah	148	566	1312	23.5	10.0	31.4
Mecca	159	367	742	11.0	7.8	14.7
Medina	72	198	550	14.6	13.7	26.5
Taif	54	205	283	23.3	0	17.0
Hofuf	30	128	160	27.2	1.9	17.3
Dammam	45	128	172	15.4	2.6	11.3

Sources:

(1) Walpolė, N.C, et al., Area Handbooks For Saudi Arabia, Washington, D.C., U.S. Government Printing Office, 1971, p. 19.

(2) Central Department of Statistics, The Population Census of 1974, Riyadh, Saudi Arabia.

(3) Al-Shawaf, A., and Zahid, Z., Population and Planning For Urban Development, Al-Baladiyat 1988, pp. 42-59.

Some indications of the rapid growth of large cities of 100,000 and more can be gleaned from Table (3). During the last decade (1970-1980), the relative share of large cities in total population increased from 20 to 42%, while cities of smaller size grew less rapidly and, as a result, their relative share decreased noticeably from 20% to 12%.

Riyadh, Saudi Arabia.

(3) Al-Shawaf, A., and Zahid, Z., "Population and Planning For Urban Development," Al-Baladiyat 1988, pp. 42-59). (in Arabic).

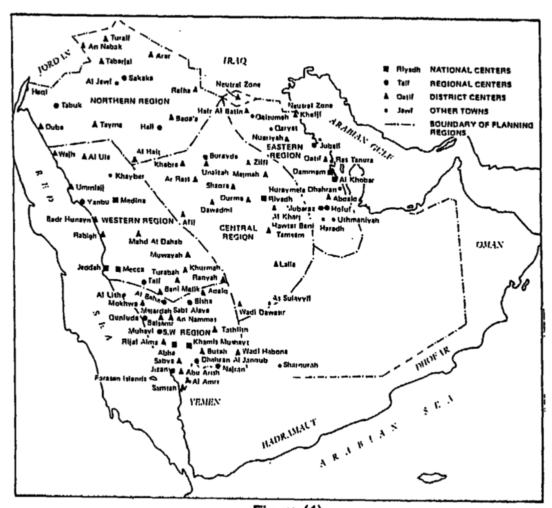


Figure (1)
Kingdom of Saudi Arabia:
national, regional and district centers

The growth rate of urban population has significantly outpaced that of total population. The average annual growth rate of urban population was 17.4% between 1962-1974, and 10.4% between 1974-1987. These growth rates were much higher than the overall rate of population growth which ranged between 4-5%. It must be noted, however, that the highest urban growth rates have occurred in the large cities of 100,000 and more inhabitants. As can be seen from Table (2), the growth of the seven largest cities was phenomenal, particularly between 1962 and 1974. After 1974 the

URBANIZATION IN SAUDI ARABIA

Urban Growth

Urbanization in Saudi Arabia is a recent phenomenon. Prior to 1930 the majority of the population were nomads and villagers mostly engaged in pastoral and subsistent farming activities. In 1932 urban population was estimated at 300,000 people, and only the holy city of Mecca had more than 50,000 inhabitants. (McGregor, 1972). However, since the discovery of oil in 1933, and particularly during the last fifteen years, Saudi Arabia has experienced rapid transofrmation and structural socio-economic changes that have induced large spatial and occupational shifts, and consequently a fast and sudden increase in urbanization.

As can be seen from Table (1) urban population in settlements of 10,000 people and more increased from less than a million in 1962/63 to a little over 3 million in 1974, and to over 7 million in 1987. Thus, the percentage of population living in urban areas increased from 30% to 65%. The populations of all cities and towns have increased over the past 25 years. Many villages became small towns, and many towns grew into medium-sized cities. Indeed, the number of urban centers increased from 23 in 1962 to reach 74 in 1987. Figure 1 shows national, regional, and district centers in Saudi Arabia.

Table (1)

Urban Population in Saudi Arabia

	1962(1)	1974(2)	1987(3)
Total Population (000)	3,303	7,012	10,929
Urban Population* (000)	981	3,028	7,129
% of Total Population	30	43	65
No. of urban centers	23	39	74

*Urban population is defined here as population living in settlements of 10,000 and more inhabitants.

Sources:

(1) Clarke, J., Introduction, in Clarke, J. and Fisher, W.B., (eds.), Population of the Middle East and North Africa: A Geographical Approach, New York, Africana, 1972.

(2) Central Department of Statistics, The Population Census of 1974,

Fifth, it is highly questionable that urban deconcentration, or what is sometimes called as the polarization reversal (PR), may take place spontaneously through the operation of the free market mechanism. Although the work of El-Shakhs (1972) demonstrates that primacy increases with development, there is no conclusive evidence that primacy will naturally be reversed as development advances. On the contrary, primacy has a tendency to reinforce and perpetuate itself over time (Brutzkus, 1975; Ternent, 1976).

Finally, although the literature on urbanization suggests that there is no optimal city size distribution that should be pursued as policy goal, there is a wide support for the existence of a well-developed and strongly-linked national urban hierarchy. The importance of intermediate and small cities and rural towns has been increasingly recognized by economists, planners, and international agencies (Richardson, 1977; Johnson 1971; Brutzkus, 1975; United Nations, 1968; World Bank, 1979; and Friedman, 1973).

It is advocated that the lower level of urban hierarchy is essential for increasing agricultural production, promoting rural development, and integrating rural areas with urban centers (Richardson, 1977; Johnson, 1971; and Friedman, 1973). Several studies have also suggested that there is a close link between the national settlement pattern and the spatial diffusion of information, innovations and modernization from the core to the peripheral areas (Berry, 1972; Misra, 1971). These studies argue that if an urban system lacks adequate central places of different sizes widely distributed over the national space, the spatial diffusion of social change and information may fail to take place or at best it occurs at a very slow pace.

In summary, the debate between the two opposing views regarding the policy implications of primate city size distribution cannot be settled conclusively. However, it seems that there is a strong case for governments in the Third World countries to establish national urbanization policies to create an efficient urban hierarchy compatible with their long-run development objectives and aspiration. Furthermore, as Richardson (1977, 10) indicates, "The desirability of national urban growth strategy, however, may be justified independently of the primate city problem. Long-term spatial planning is an important dimension of long-term planning in general." The question, therefore is not whether there is a need for national urbanization policies but rather how to devise effective and feasible policies. This indeed should be the concern of national urban planners in developing countries.

large cities are more efficient and a necessary condition for raising national income. Second, urban primacy, as suggested by El-Shakhs' hypothesis (El-Shakhs, 1972), is rare in under-developed countries, increases during the early stages of industrialization and decreases subsequently.

The opposing view generally rejects the laissez-fair argument and considers primacy as neither efficient nor consistent with the development objectives of many developing countries (Johnson, 1971; Brutzkus, 1975;). This view has been based on several grounds. First, although primacy may have positive economic effects at the early stages of development, it may create serious economic and social problems in the long run. Primacy, it is argued, would increase the cost of providing social and physical infrastructure, widen the spatial socio-economic disparities, and increasing the difficulty of managing large cities. Furthermore, primacy may adversely affect the development of efficient national urban hierarchy.

Second, the alleged advantages claimed by the proponent of large cities may result not from urban size per se but rather from such intervening factors as a better urban structure and a more educated and trained labor force (Gilbert, 1976). Furthermore, the strong pull of private cities is partly influenced by urban and industrial-biased policies (Gilbert and Gugler, 1983). The emphasis on urban industrialization-which most often is heavily protected and subsidized-tends to distort and overstimate the real economic advantages of large cities.

Third, the empirical evidence about the virtues of large cities is inconclusive and mainly drawn from the experience of developed countries (Gilbert and Gugler, 1983). In Latin America, economic efficiency (as measured by real income per capita) has been found higher outside the major cities (Ternent, 1976).

Fourth, intermediate-sized cities are as efficient as large cities, and furthermore, do not often develop the disadvantages associated with big cities (Hansen, 1971; Neutze, 1967). The economic efficiency of large cities stems basically from the advantages of agglomeration economies (i.e. economies of scale and external economies) which reduce the average cost of production. However, it has been demonstrated that beyond a certain urban size the agglomeration economies may not be a significant factor (Neutze, 1967) The overall evidence supports an efficient threshold in the range of 150,000 to 200,000 people (Hansen, 1971).

CITY SIZE DISTRIBUTION IN DEVELOPING COUNTRIES: POLICY ISSUES

Two major types of city size distribution have been identified (Berry, 1961). The first is the primate distribution where one major city (or sometimes two or three) dominates the entire urban system. The second is the rank-size distribution where the size of a city is proportional to its rank in the national urban hierarchy.

Whether there is a relationship between the city size distribution and economic development remains an unsettled question (Richardson, 1977). The rank size and the primate distribution are both found in developed and developing countries (Davis, 1969). However, primate distribution is more common in developing countries particularly those which are small in size, dependent on export of primary goods, having highly centralized administrative system and middle income (Gilbert et al., 1983). For example, among the seventy five countries with per capita income lower than 1,800 U.S. dollar, fifty-five were found to have primate distributions (Gilbert et al, 1983). This does not suggest that primacy is an inclusive feature of the Third World countries, but it is certainly a general characteristic of a majority of them. Whereas the rank-size distribution "if anything is more likely to apply in large countries with a long history of urbanization and with a complex economic structure" (Richardson, 1972, p. 393).

There are different opinions regarding the implications of primate distribution and whether urban imbalances should be corrected by deliberate policy intervention.

Two contrasting views can be identified. One view argues that there is a positive relationship between the city size and economic efficiency (as measured by real per capita income), therefore, the growth of large and primate cities should be encouraged and protected (Alonso, 1968; Mera, 1973). Thus, developing countries should not be concerned with fighting urban primacy, but rather should concentrate on promoting economic growth. Economic forces tend to work to correct urban problems associated with polarization.

This conviction is based on two arguments. First, urban concentration is positively associated with economic efficiency (narrowly defined), thus

Pattern of Urban Development in Saudi Arabia: Implications for Policy and Planning.

Abdullah Al-Ibrahim
Department of Finance & Economics
King Fahed university of Petroleum and minerals

Introduction

It is well established that urbanization and economic development are positively associated. Thus, countries with high GNP per capital tend to have higher urbanization level, and rapidly growing economies are also urbanizing rapidly. However the positive impact of urbanization depends not only on the level of urbanization but also on the size and spatial distribution of cities in the national urban system. The existence of a well developed and strongly linked urban hierarchy is believed to be important for promoting national growth, for producing and distributing goods and services, and for diffusing information, innovations, and modernization. Also social change and modernization are positively correlated with city size.

The pattern of urbanization in Saudi Arabia, as in many other developing and rapidly growing economies, is highly imbalanced where a few large cities overdominate the entire urban system in terms of distribution of urban population and economic activities. Urban primacy may have adverse implications on social equity and stability, and also on the efficiency of national development and the distribution of its benefits. Moreover, an imbalance urban development pattern is inconsistent with, and probably inconducive to, achieving important national development goals.

The purpose of this paper is to analyze the pattern of urbanization in Saudi Arabia and to examine its socio-economic implications. The first section briefly reviews the city size distribution system in developing countries and its policy issues. The next section analyzes the urbanization process in Saudi Arabia and describes its existing pattern. Finally, policy implications of imbalanced urbanization are discussed and an urban development strategy is suggested.

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية
ص. ب 27780 الصفاة
الكويت 13055 فاكسميلي 2549421

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: 27780 صفاة - الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك.................. نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / /   التوقيع

———

1988 Third World Military Expenditures and Arms Production. London: Macmillan.

———

1988/89 "Oil Revenues and Viable Development: Impact of the Dutch Disease on Saudi Arabian Diversification Efforts". American Arab Affairs 27: 29-36.

———

1991 "Diversification in a Small Oil Exporting Economy: The Impact of the Dutch Disease on Kuwait's Industrialization". Resources Policy 17: 31-41.

Neary, J. Peter and Sweder van Winjenbergen

1985 Natural Resources and the Macroeconomy. Oxford: Basil Blackwell.

Parvin, Manoucher and Hashem Dezhbakhsh

1988 "Trade, Technology Transfer, and Hyper–Dutch Disease in OPEC: Theory and Evidence". International Journal of Middle East Studies 20: 469-477.

United States Arms Control and Disarmament Agency

1989 World Military Expenditures and Arms Transfers. Washington, DC: United States Arms Control and Disarmament Agency

Submitted December 1988

Accepted April 1992

3 - Because of missing observations on the military expenditure variable, fewer non-military variables had to be included in the factor analysis (in order to avoid singularity in the matrix used to derive factor scores). Since they were not important in the Dutch Disease analysis, the income and service variables were dropped from the factor analysis of military expenditures.

Bibliography

Al Sabah, Mohammad.

1988 "The Dutch Disease in an Oil-Exporting Country: Kuwait." OPEC Review XII: 129-144.

Arab Monetary Fund

1987 National Accounts of Arab Countries, 1974-1985. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund.

Auty, Richard.

1988 "The Economic Stimulus From Resource Based Industry in Developing Countries: Saudi Arabia and Bahrain". Economic Geography 64: 209-225.

Corden, W.M.

1984 "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation". Oxford Economic Papers 37: 359-380.

Corden, W.M. and J.P. Neary

1982 "Booming Sector and Deindustrialization in a Small Open Economy". The Economic Journal 92: 825-848.

Gauzier, A.

1986 "Prices and Output in Two Oil-Based Economies: The Dutch Disease in Iran and Nigeria". IDS Bulletin 17: 14-20

Lebovic, James H., and Ashfasq Ishaq.

1987 "Military Burden, Security Needs and Economic Growth in the Middle East". Journal of Conflict Resolution 31: 106-138.

Looney, Robert E.

1987 "The Impact of Defense Expenditures on the Saudi Arabian Private Sector". Journal of Arab Affairs 6: 198-229.

with the Dutch Disease effects: its impact was negative and largely felt in the oil-producing states. On the other hand, the post-1973/74 suppressing effects associated with defense expenditures appeared first, with the Dutch Disease effects following several years later. By the mid-1980s, both effects, but in particular military expenditures, had shown definite signs of receding.

One can only speculate as to the future. It would appear, however, that the Dutch Disease may present more of a continued hindrance to industrial development in the Gulf. A major problem with the Dutch Disease is that much of the past investment in industry is likely to overlay capital intensive plant and equipment - a direct result of incentives set up by the over-valued real exchange rate. These investments may be irreversible in that once in place their technologies may not be capable of adapting to new, labor intensive methods of production dictated by lower valued real exchange rates.

Military expenditures have probably had their greatest negative effect through preempting skilled labor from industrial activities. With the development of a much larger number of qualified graduates from the region's expanded school system, this problem should be alleviated over time. Perhaps this explains in part the waning impact military expenditures have had on the region's industrial development.

NOTES

1 - The oil variables were: valued added in oil divided by: non-oil GDP, and domestic absorption. This was the case also for the manufacturing, distribution, construction and import variables. The Dutch Disease variable proper was depicted as the appreciation of the real exchange rate between 1974 and the period examined. The real exchange rate is in local currency per US dollars, so higher values for this figure indication devaluation of the currency. Inflation was represented by the change in the domestic price deflator from 1974 to the period examined. Variables depicting income: the growth in real per capita income between 1974 and the period examined; and real per capita income in the period examined were also included in the factor analysis.

2 - It should be noted that there is a change in the variable rankings in Tables 1- 6 - - that is the variables comprising say Factor1...Factor5 often vary from year to year. This pattern simply reflects the manner in which factors are calculated. As the sectoral compositions change so do the patterns of correlation between variables. The net result will be to change the relative importance of some sectors in explaining the overall variance of the data set.

Table 6
Arab States, Structural Impact of Inflation and Defense Expenditures, 1985

Standard Regression Coefficients-Oblique Factor Pattern

Variable	factor1 oil/cons	Factor2 industry	Factor3 imports	Factor4 distribution	Factor5 inflation
oil/abs	0.93*	- 0.07	0.06	0.12	0.09
DEFENSE	0.90*	- 0.14	- 0.10	- 0.20	- 0.01
oil/GDP	0.87*	0.04	- 0.06	0.09	0.06
import/abs	- 0.17	1.02*	0.00	- 0.04	0.17
import/GDP	- 0.02	0.96*	- 0.19	- 0.07	0.03
INFLATION	- 0.25	- 0.53*	0.42	- 0.15	0.44
manuf/GDp	- 0.02	0.04	0.99*	- 0.03	0.04
manuf/abs	- 0.08	- 0.17	0.96*	- 0.06	0.12
const/GDP	- 0.01	0.02	- 0.13	1.02*	- 0.02
const/abs	- 0.05	- 0.11	0.05	0.99*	0.07
distrib/GDP	0.18	0.26	- 0.03	0.04	0.94*
distrib/abs	-0.03	- 0.07	0.22	0.03	0.94*
Eigen Values	4.57	3.38	1.67	0.85	0.71

Country Factor Scores

Oil producers

UAE	1.51	0.24	1.29	(1.37)	1.28	- 0.82
Bahrain	- 0.57	1.28	0.70	(0.78)	0.51	1.54
Saudi Arab	0.38	0.53	-0.16	(0.02)	1.55	- 1.00
Oman	1.43	0.25	-1.52	(-1.34)	0.37	0.80
Qatar	1.74	-0.62	0.58	(0.75)	0.37	- 0.09
Kuwait	0.87	1.10	-0.31	(-0.18)	-0.61	- 0.50

Other

Jordan	- 0.41	1.23	- 0.04	(0.20)	-0.60	0.03
YAR	-0.59	- 0.68	- 1.18	(-0.86)	-0.83	- 1.04
Egypt	- 0.25	- 0.86	0.63	(0.93)	-1.03	0.09
Algeria	-0.58	- 0.94	0.49	(0.67)	1.90	- 0.52
Tunisia	- 0.86	- 0.28	0.53	(0.73)	-0.60	-0.55
Sudan	- 1.34	- 1.94	- 1.00	(-0.57)	-1.02	2.18
Morocco	- 0.82	- 0.58	1.52	(1.77)	-0.54	- 0.82
Mauritania	- 0.48	1.24	- 1.55	(-1.28)	-0.76	- 0.96

Note: ( ) figures = factor scores without DEFENSE; abs = absorption

Table 5
Arab States, Structural Impact of Inflation and Defense Expenditures, 1980

Standard Regression Coefficients-Oblique Factor Pattern

Variable	Factor1 oil/cons	Factor2 industry		Factor3 imports	Factor4 distrubution	Factor5 inflation
con/abs	0.95*	0.13		0.06	- 0.14	- 0.08
oil/abs	0.92*	0.06		- 0.12	0.29	0.09
oil/GDP	0.91*	- 0.06		0.06	0.20	0.06
const/GDP	0.90*	- 0.06		0.16	- 0.28	- 0.06
manuf/abs	- 0.09	0.78*		0.16	0.16	- 0.22
manuf/GDP	0.07	0.76*		0.25	0.01	- 0.30
DEFENSE	-0.08	- 0.95*		0.30	0.09	- 0.18
imports/GDP	0.10	- 0.15		0.96*	- 0.01	0.06
imports/abs	-0.05	0.21		0.95*	0.15	0.15
dist/abs	- 0.10	0.24		0.03	0.93*	0.04
dist/GDP	0.13	- 0.30		0.18	0.78*	- 0.11
INFLATION)	0.00	- 0.09		0.20	- 0.02	0.99*
Eigen Values	4.57	3.38		1.67	0.85	0.71
Country Factor Scores						
Oil producers						
UAE	1.50	-1.04	(-0.27)	0.86	1.13	- 1.60
Bahrain	- 0.41	1.82	(2.29)	2.58	1.80	- 0.37
Saudi Arab	1.55	-0.06	(0.25)	0.58	- 1.26	0.24
Oman	0.47	-2.34	(-2.04)	0.43	1.13	0.49
Qatar	1.36	0.19	(-0.26)	- 0.41	1.21	0.82
Kuwait	0.53	0.53	(0.25)	0.44	0.64	- 0.93
Libya	1.13	-0.66	(-1.00)	0.04	- 1.06	0.93
Iraq	0.77	-0.31	(-0.33)	0.11	0.01	0.57
Algeria	0.36	0.89	(0.84)	- 0.68	- 0.72	- 0.42
Non-Oil producers						
Jordan	- 0.73	-0.53	(0.34)	1.19	0.21	- 0.86
YAR	- 0.84	-0.88	(-0.86)	- 0.14	- 0.89	0.77
Egypt	- 0.94	0.77	(0.67)	- 0.37	0.55	- 0.14
Tunisia	- 0.84	0.88	(0.68)	- 0.52	- 0.38	- 1.06
Sudan	- 1.03	-0.07	(-0.57)	- 1.58	0.54	1.44
Somalia	- 1.26	-0.13	(-0.73)	- 1.42	- 1.38	1.81
Morocco	- 0.87	1.18	(1.54)	- 0.90	- 0.34	- 1.47
Mauritania	- 0.76	-0.52	(-0.66)	- 0.21	- 1.20	- 0.22

Note: ( ) figures = factor scores without DEFENSE; abs = absorption.

Table 4
Arab States, Structural Impact of Inflation and Defense Expenditures, 1977

Standard Regression Coefficients-Oblique Factor Pattern

Variable	Factor1 oil/cons	Factor2 industry	Factor3 imports	Factor4 distribution	Factor5 inflation
oil/GDP	1.01*	0.01	- 0.02	0.03	- 0.14
oil/abs	1.00*	0.11	0.02	0.04	- 0.14
const/GDP	0.84*	- 0.12	0.00	- 0.07	0.31
const/abs	0.81*	0.02	0.01	- 0.01	0.42
manuf/GDP	0.07	0.97*	0.18	0.12	0.04
manuf/abs	-0.06	0.95*	0.04	0.07	0.06
DEFENSE	-0.06	- 0.64*	0.22	- 0.07	- 0.58
imports/GDP	0.07	- 0.02	0.96*	- 0.03	- 0.05
imports/abs	-0.06	0.22	0.93*	0.07	0.11
dist/abs	-0.10	0.16	- 0.04	0.95*	0.12
dist/GDP	0.15	- 0.21	0.14	0.85*	- 0.08
INFLATION	0.02	- 0.13	0.65*	0.03	0.59*
EigenValues	4.86	2.83	1.60	1.08	0.73

Country Factor Scores

	Factor1	Factor2	(Factor2)	Factor3	Factor4	Factor5
oil producers						
UAE	1.50	-1.13	(-0.83)	0.30	1.42	0.99
Bahrain	- 0.22	1.13	(1.41)	2.26	1.96	1.78
Saudi Arab	1.94	-0.10	(0.23)	0.35	- 1.13	0.86
Oman	0.87	-1.80	(-1.93)	0.58	1.12	- 1.35
Qatar	0.95	-0.69	(-0.71)	0.30	0.55	1.57
Kuwait	0.99	1.55	(1.11)	0.94	0.38	- 1.95
Libya	1.15	-0.79	(-0.91)	-0.11	0.86	- 0.04
Algeria	0.04	0.77	(0.68)	-0.52	-0.35	0.40
Non-Oil Producers						
Jordan	-0.77	-0.13	(0.04)	1.11	0.10	- 0.87
PDRY	- 0.74	0.31	(0.15)	0.54	- 0.33	- 0.37
YAR	- 0.73	-1.14	(-1.12)	-0.46	- 0.50	- 0.09
Egypt	- 0.87	0.82	(1.18)	-0.61	- 0.14	- 1.20
Tunisia	- 0.75	0.68	(0.38)	-1.09	- 0.18	0.42
Sudan	- 1.03	0.13	(-0.07)	-1.62	1.20	0.30
Somalia	- 1.00	-0.16	(-0.37)	-1.49	- 1.46	0.13
Morocco	- 0.64	1.56	(1.65)	-0.86	- 0.33	- 0.26
Mauritania	- 0.69	-1.00	(-0.88)	0.37	- 1.47	- 0.30

Note: ( ) figures = factor scores without DEFENSE.

By 1980, defense (Table 5):

1. Loaded quite heavily (with a standardized regression coefficient of 0.95) on industrial output.
2. Again, the effects of military expenditure were felt quite heavily in the Gulf with the UAE, Bahrain, Saudi Arabia and Oman suffering sizable potential declines in their industrial development (declines in industrial factor scores of 0.77, 0.47, 0.31 and 0.30 respectively). Two other countries, Jordan and Morocco, also experienced sizable declines in industrial potential due to excessive military expenditures.

Finally in 1985 (Table 6):

1. While still negatively correlated with industrial diversification, military expenditures were most affected by developments in the oil sector. Inflation, however, still retarded industrial development.
2. In terms of individual countries, the negative impacts on industrial development were pretty well spread across all of the Gulf states, albeit at lower levels than in the previous two years examined. Saudi Arabia and Oman had the highest reduction in industrial factor scores (0.18) followed by Kuwait (0.13), the UAE and Bahrain (0.08), and Qatar (0.07). Of the major non-oil countries, Jordan and Egypt again suffered greatest suppression of industrial development stemming from effects associated with their defense expenditures.

Conclusions

In sum, the Dutch Disease effects appeared to build up in the late 1970s/ early 1980s. Although their impact was concentrated in the Gulf States, this impact was waning by 1985. While this effect retarded the region's development somewhat, the non- traded sectors of the economy do not appear to have received any tangible benefits from the Dutch Disease/ inflation effects associated with the post 1973/74 oil price boom.

The impact of defense expenditures on Arab industrial development industrial appears to have followed a pattern similar to that associated.

By 1981 (Table 2) the situation had changed to the extent that:

1. Dutch disease and inflationary effects now loaded highest on the industrial factor (with standardized regression coefficients of 0.79 and -0.76 respectively).
2. While the over-valued real exchange rate, DUTCH, tended to retard industrial development, it provided only a moderate stimulus to non-traded sectors such as services (-0.15) and distribution (-0.12).
3. As the immediate effects of the oil price increases began to wear off, both the increase in real per capita GDP and the level of real percapita GDP began to be associated more with activity in the distribution sectors, rather than developments in oil.

Finally, as of 1985 (Table 3):

1. The Dutch Disease and inflation variables were still loading strongly on the industrial development dimension. Income growth was most closely associated with distributional activates, while per capital real income was again most closely associated with developments in hydrocarbons.
2. In terms of its relative impact, the Dutch Disease was again concentrated largely in the oil producers with Qatar's industrial efforts most negatively affected (followed by Bahrain, the UAE and Saudi Arabia).

The results (Tables 4-6) from the analysis of increased post 1973/74 defense expenditures also produced some interesting patterns[3]. Initially, in 1977 (Table 4):

II. The Military Expenditure Effects

1. Military expenditures loaded (with the expected negative sign) most heavily on industrial development.
2. As with the Dutch Disease, the effects of defense expenditures were strongly felt in the Gulf states with Saudi Arabia, the UAE and Bahrain suffering the largest declines in industrial development (evidenced by declines in industrial factor scores of 0.33, 0.30 and 0.28 respectively). Egypt, however, had the largest decline in industrial output, with its industrial score decreasing by 0.36 when defense was added to the factor analysis.

Table 3

Arab States, Structural Impact of Inflation and the Dutch Disease, 1985

Standard Regression Coefficients-Oblique Factor Pattern

Variable	Factor1 oil/serv	Factor2 industry	Factor3 distribution	Factor4 imports	Factor5 construct
ser/GDP	0.98*	0.16	- 0.23	0.09	-0.12
ser/abs	0.92*	0.27	- 0.11	- 0.20	- 0.15
oil/abs	0.89*	- 0.20	0.16	-0.09	0.13
oil/GDP	0.86*	- 0.25	0.13	0.04	0.08
per cap in	0.60*	0.00	0.45	0.07	0.17
man/GDP	-0.03	0.91*	0.10	0.01	0.03
man/abs	- 0.01	0.87*	0.20	- 0.27	- 0.04
DUTCH	- 0.05	0.80*	0.01	0.14	- 0.03
INFLATION	- 0.18	- 0.53*	0.20	- 0.49	- 0.29
dist/abs	- 0.06	0.16	0.91*	0.22	- 0.12
dist/GDP	0.01	0.00	0.89*	0.20	- 0.08
GDP growth	0.09	0.10	0.63*	0.25	0.26
imp/GDP	0.01	- 0.08	- 0.01	1.00*	- 0.10
imp/abs	- 0.08	0.03	0.18	0.95*	- 0.11
con/GDP	- 0.03	- 0.04	- 0.09	-0.01	- 1.02
con/abs	0.01	0.05	0.01	- 0.22	0.97*
Eigen Values	6.02	2.60	2.29	1.78	1.28

Country Factor Scores

Oil Producers

UAE	1.02	0.85	(1.21)	2.13	0.23	1.62
Bahrain	0.32	0.85	(1.24)	2.04	1.17	0.43
Saudi Arab	0.66	-0.03	(0.08)	- 0.29	0.76	1.68
Oman	0.77	-1.10	(-1.70)	0.70	0.48	0.36
Qatar	2.43	0.43	(1.10)	0.42	- 0.72	0.33
Kuwait	1.33	-0.12	(-0.63)	- 0.33	1.22	- 0.70
Libya	0.86	-0.45	(-0.96)	- 1.23	- 0.67	1.16

other

Iraq	-0.22	0.18	(-0.04)	0.14	- 0.21	0.18
Jordan	-0.67	0.40	(0.17)	0.00	1.31	- 0.53
PDRY	-0.68	-0.07	(-0.35)	- 1.17	1.12	- 0.17
YAR	-0.82	-0.93	(-0.86)	- 0.91	- 0.37	- 0.59
Egypt	-0.53	0.80	(0.72)	0.03	- 0.79	- 0.96
Algeria	-0.44	0.32	(0.39)	- 0.30	- 1.00	1.71
Tunisia	-0.45	0.79	(0.64)	- 0.51	- 0.30	- 0.69
Sudan	-1.34	-0.34	(-0.36)	1.33	- 1.59	- 1.09
Somalia	-1.20	-2.22	(-1.07)	- 0.40	- 1.49	- 1.50
Morocco	-0.14	2.08	(1.82)	- 0.87	- 0.66	- 0.73
Mauritania	-0.91	-1.45	(-1.38)	- 0.79	1.49	- 0.50

Note: ( ) figures = factor scores without DUTCH and INFLATION; abs = absorption

Table 2

Arab States, Structural Impact of Inflation and the Dutch Disease, 1981

Standard Regression Coefficients-Oblique Factor Pattern

Variable	Factor1 oil/cons	Factor2 distribution	Factor3 industry	Factor4 services	Factor5 imports
const/GDP	1.00*	- 0.15	0.12	- 0.17	0.05
const/abs	0.95*	0.07	0.22	- 0.16	- 0.06
oil/GDP	0.77*	0.19	- 0.18	0.32	- 0.06
oil/abs	0.71*	0.30	- 0.15	0.36	- 0.10
dist/abs	- 0.20	0.98*	0.09	- 0.19	0.05
dist/GDP	0.23	0.79*	- 0.02	- 0.28	0.32
GDP growth	0.27	0.78*	0.06	0.07	- 0.01
capita GDP	0.44	0.64*	- 0.02	0.23	-0.02
manuf/GDP	0.05	0.20	0.83*	0.09	- 0.09
DUTCH	0.29	-0.12	0.79*	- 0.15	0.18
manuf/abs	- 0.19	0.39	0.71*	0.12	- 0.13
INFLATION	- 0.03	0.10	- 0.76*	- 0.36	- 0.04
SERV/GDP	0.19	- 0.35	- 0.05	0.93*	0.26
serv/abs	-0.21	0.06	-0.22	0.89*	0.01
import/GDP	0.05	- 0.01	- 0.05	0.11	0.96*
import/abs	- 0.23	0.35	0.06	0.15	0.84*
Eigen Values	6.19	3.13	1.86	1.53	1.38

Country Factor Scores

Country	Factor1	Factor2	Factor3	Factor4	Factor5
Oil producers					
UAE	1.41	1.75	0.70 (0.56)	-0.04	-0.07
Bahrain	-0.60	2.37	1.45 (2.39)	0.64	1.83
Saudi Arab	1.93	- 0.28	-0.34 (0.07)	0.42	-0.06
Oman	0.74	0.21	-1.23 (-1.91)	0.02	0.91
Qatar	1.05	1.64	-0.38 (0.17)	2.08	-0.96
Kuwait	0.36	0.54	0.18 (-0.34)	1.53	0.52
Libya	1.34	- 1.23	-0.63 (-1.17)	0.03	0.70
Algeria	0.41	- 0.44	0.54 (0.32)	-0.93	-0.78
Non-oil producers					
Jordan	-0.50	- 0.28	0.72 (0.33)	-0.81	1.40
PDRY	-0.52	- 0.98	-0.05 (-1.18)	-0.64	0.86
YAR	-0.61	- 0.72	-0.87 (-0.79)	-0.99	-0.02
Egypt	-0.89	- 0.02	0.84 (0.66)	-0.54	-0.75
Tunisia	-0.73	-0.41	1.01 (0.67)	0.08	-0.44
Sudan	-0.88	0.02	-0.50 (-0.54)	-1.27	-1.16
Somalia	-1.29	-0.06	-2.15 (-0.67)	-0.92	-1.97
Morocco	-0.86	- 0.40	1.75 (1.61)	0.87	-1.07
Mauritania	-1.12	-1.12	-0.94 (-0.64)	1.49	0.40

Note ( ) figures = factor scores without DUTCH and Inflation; abs = absorption.

Table 1

Arab States, structural Impact of Inflation and the Dutch Disease, 1979

standard Regression Coefficients-Oblique Factor Pattern

Variable	Factorl oil/cons	Factor2 industry	Factor3 imports	Factor4 distribution	Factor5 Dutch
oil/GDP	0.96*	0.05	-0.09	0.04	- 0.14
oil/abs	0.93*	0.19	-0.09	0.06	-0.16
const/abs	0.87*	- 0.14	0.00	- 0.14	0.19
const/GDP	0.85*	- 0.31	0.05	- 0.20	0.18
per cap in	0.84*	0.13	0.10	0.22	- 0.17
GDP growth	0.69*	0.12	0.11	0.15	0.08
manuf/abs	- 0.04	0.97*	- 0.12	0.09	0.22
manuf/GDP	0.06	0.91*	- 0.07	0.02	0.26
serv/abs	0.00	0.73*	0.41	- 0.15	- 0.13
imports/GDP	0.04	- 0.23	0.94*	0.06	0.18
imports/abs	-0.08	0.10	0.90*	0.20	0.14
servic/GDP	0.13	0.40	0.62*	-0.28	- 0.17
INFLATION	-0.07	- 0.15	0.12	0.87*	- 0.50
dist/abs	0.00	0.28	- 0.11	0.85*	0.22
dist/GDP	0.23	- 0.18	0.17	0.70*	0.29
DUTCH	- 0.07	0.28	0.16	- 0.01	0.91*
Eigen Values	5.91	2.97	2.19	1.51	1.18

Country Factor Scores

Oil Producers

UAE	2.09	-0.94	(-0.42)	0.26	0.45	1.57
Bahrain	0.16	1.32	(1.87)	1.94	2.00	0.34
Saudi Arab	1.35	-0.42	(-0.18)	0.65	-1.17	0.04
Oman	0.33	-1.13	(-1.78)	0.62	0.68	0.45
Qatar	1.36	0.22	(-0.29)	0.52	1.57	-1.85
Kuwait	0.99	2.67	(1.86)	0.84	-0.38	-0.43
Libya	0.73	-0.52	(-1.30)	0.78	-1.02	-0.42
Iraq	0.67	-0.81	(-0.27)	-0.86	0.43	1.24
Algeria	0.02	0.34	(0.74)	-0.73	-0.51	-0.13

Non-oil producers

Jordan	- 0.74	-0.38	(-0.05)	0.90	0.48	0.70
PDRY	-0.88	-0.45	(-0.36)	0.40	- 0.22	0.35
YAR	- 0.85	-1.13	(-0.92)	-0.28	-0.41	- 0.49
Egypt	- 0.82	0.28	(0.55)	0.93	0.15	0.98
Tunisia	-0.66	0.50	(0.54)	-0.55	-0.68	0.68
Sudan	- 1.09	-0.18	(-0.04)	-1.97	- 1.67	0.32
Somalia	- 1.16	-0.80	(-0.65)	-1.46	- 0.99	- 1.89
Morocco	- 0.68	1.44	(1.34)	-0.85	- 0.91	0.22
Mauritania	- 0.82	0.01	(-0.63)	0.70	- 1.13	- 1.69

Note: ( ) figures = factor scores without DUTCH and Inflation; abs = absorption

parenthesis represent the factor scores on the manufacturing dimension with Dutch Disease effects and military expenditures omitted.

The factor analysis produced a number of interesting results. First, for the Dutch Disease effects (Tables 1-3):

I. The Dutch Disease Effects

1. At the beginning[2] of the period 1979, (Table 1), the Dutch disease and related inflationary effects do not appear to have had a widespread effect on the region's industrial diversification efforts i.e., these variables had standardized regression coefficients on the industrial factor of 0.28 and -0.15 respectively.
2. The Dutch effects actually appear somewhat neutral at this point in time in that no stimulus was provided to non-traded activities such as construction or the distributive trades. Inflation per se, however, did provide a positive stimulus to the distribution sector (or at least was highly associated with the expansion of these activities).
3. Developments in the oil sector did not provide a positive stimulus to industrial diversification. Instead this sector was largely responsible for movements in the construction activity. The same was also true for movements in per capita real income and the level of per capita real income i.e., instead of providing a stimulus to the industrial sector, these variables were largely a reflection of price and production policies in hydrocarbons.
4. The factor scores in industrial development derived by dropping the DUTCH and INFLATION terms from the factor analysis indicated that, aside from Qatar, all the oil producing countries would have had fairly significant improvements in their industrial performance in the absence of these effects. The gains would have been greatest in Kuwait, followed by Libya, Oman, Bahrain and the UAE (increased factor scores by 0.81, 0.78, 0.65, 0.55 and 0.52 respectively). As expected, the Dutch disease and inflationary effects had only minor impacts on the industrial diversification efforts of the non-oil economies of the Arab world.

of this type is that it avoids to a certain degree arbitrary definitions of each of the major structural elements. Non-oil Gross Domestic Product was used as a numerator since its value is more indicative of structural change than that produced by total GDP measures i.e., using total GDP as a numerator might produce results indicating increased industrial diversification when in actually it was reflecting simply the fact of falling oil revenues. The same is true, albeit to a lesser degree, using domestic absorption as a numerator.

2. Oil producing countries were differentiated from non-oil economies largely on the basis of their relative scores on a factor depicting the importance of oil in their overall economic activity. Countries receiving a positive factor score on the oil factor were classified as oil-producers, while those with a corresponding negative score were classified as non-oil producers. The one exception is Bahrain which was classified as an oil producer, despite the fact that it received a negative score for several years.

3. To get a picture of the evolution of the impacts of Arab Gulf industrialization associated with the-1973/74 oil price shocks, three years were selected for each of the Dutch Disease and military expenditure exercises. In each case, the terminal year of 1985 was selected. Perhaps because they are relatively subtle, the effects of the Dutch disease appear to have taken several years after the 1973/74 oil price increases to manifest themselves - 1979 was the first year selected. On the other hand, military expenditures appear to have had a more immediate impact following the 73/74 oil price increases - 1977 was the first year selected for analysis of their impact.

4. The impact of both the Dutch Disease and military expenditure effects were estimated by taking the differences in country scores on the manufacturing factor computed with Dutch Disease and military expenditure variables included, and those produced with these variables omitted. In other words, to what extent did Dutch Disease and military expenditures cause the pattern of individual country industrial diversification to deviate (relative to other Arab World countries) from what it would have been without the presence of these factors?

5. In the results presented below (Tables 1-6), the factor score for manufacturing represents the relative ranking of countries on this dimension with the Dutch Disease effects included (Tables 1-3) and then with military expenditures incorporated (Tables 4-6). The figures in

4. Interestingly enough, military expenditures appear to induce private-sector investment whereas government investment seems to crowd out or preempt resources that might otherwise flow toward this sector.

5. In the net, military expenditures appear to contribute more to overall demand than does government consumption. The stimulating effect of military expenditures on other types of government expenditures (particularly in light of the apparently negative effect of government consumption on investment) has tended to reinforce this effect.

In short, military expenditures in the Saudi Arabian context appear to have (in addition to their security value) a number of significant impacts on the private sector, not all of which are negative. In particular, several of the major areas of private sector activity appear to derive more of a stimulus from government expenditures than from other government allocations. The same also appears to apply to the overall level of gross capital formation and non-oil investment.

The next section attempts to build on these earlier individual country case studies. In doing so, the above analysis is extended to include direct comparisons of the manner in which the Dutch Disease and military expenditure effects have affected the pattern of relative industrial diversification in the Arab World.

Empirical Estimates

The methodology used to test for possible impacts of post- 1973/74 governmental expenditure effects on industrialization consisted largely of factor analysis of the sectoral composition of Gross Domestic Product for the sample of Arab countries. Two sets of estimates were made, with the first including Dutch Disease variables and the second military expenditures as a share of the central government budget (United States Arms Control and Disarmament Agency, 1989). Next, factor scores on each of the major dimensions (factors) in the data set were computed. Since these factor scores represent the ranking of individual countries on each of the five estimated factors, the structural evolution of Arab world countries can be directly compared. Specific steps involved:

1. A five factor analysis, performed on variables(1) depicting oil, imports, two largely non-traded sectors - distribution and construction, and a traded sector - manufacturing. The principal components of each of these structural variables was created out of at least two measures, usually the variable as a percent of non-oil Gross Domestic Product and of domestic absorption. The advantage of using principal components

the construction sector (non-tradeables). There is likely to be imperfect substitution between many local manufactured goods and imported products. Given the fact that the manufacturing sector is comprised of both tradeables and non-tradeables, any long term trends in the exchange rate are likely to be neutral for the sector as a whole.

On the other hand, Looney concluded that, given likely developments in the oil sector and the resulting inability to import massive amounts of labor and capital, the government, burdened with an overvalued real exchange rate, will find it increasingly difficult to attain its highest priority: diversification through expansion of the traded goods sector.

Impact of Government Expenditures: Military Expenditure Effects

In terms of their impact, defense (Lebovic and Ishaq, p.110) expenditures in particular and/or government expenditures in general may retard industrial development because of their potential to cause: (a) a decrease in private consumption because fewer resources (including foreign exchange) are available to the civilian sector; (b) a decrease in civilian imports and even balance of payments difficulties due to increased military imports; (c) an increase in inflation due to increased government budget deficits; (d) a distortion of the pricing system because generally military procurements are not made in open, competitive markets; and (e) shortages of managerial skills and skilled workers in a labor-constrained civilian sector leading to reduced productivity and growth.

In his examination of the Saudi Arabian economy, Looney (1987, 225-226) found that:

1. In general, military expenditures have had a net positive impact on the country's overall gross capital formation. That is, after controlling for government expenditures and oil revenues, increases in military expenditures have had a net stimulating effect on investment in the Kingdom. The same also applies to non-oil investment. Here, however, the size of the coefficient (0.30) of defense expenditures is low compared with that of government investment (0.79).

2. Military expenditures do not appear to stimulate either total private-sector expenditures or consumption. Again government investment appears particularly productive in contributing to increased levels of private sector consumption.

3. Military expenditures do not appear to increase levels of imports nearly as much as do the overall levels of government expenditures or oil revenues.

from both an appreciating exchange rate and an increase in relative prices.

3. As expected, services consisting largely of non- tradeables generally experienced positive Dutch Disease effects.

Finally, in his study of Saudi Arabian industrialization, Looney (1987) found in the case of tradeables that:

1. Government expenditures and credit have played a major role in stimulating production.
2. The problems associated with an appreciating exchange rate, the Dutch disease, have tended to reduce output. This applies to both long and short run movements in the case of agriculture, mining and refining, and shorter run movements in the case of non oil manufacturing.

From this, Looney concluded that in the case of Saudi Arabia oil revenues have tended to work at somewhat cross proposes for the general class of tradeables. On the expenditure side, oil revenues have been converted into both effective demand and available credit that would obviously not been present otherwise. On the other hand, the competitive effects associated with exchange appreciation have apparently tended to offset any cost reducing effects stemming from lower cost imports of capital, intermediate goods, and labor. Here, however, non-oil manufacturing presents an interesting exception in that the longer run effects associated with the Dutch Disease have tended to net out, leaving only shorter run negative impacts stemming from appreciation in the real exchange rate.

In the case of non-tradeables a much different pattern has developed:

1. With the exception of construction, direct government expenditures have played a minor role in stimulating production. With the exception of wholesale and retail trade, the same applies to credit.
2. On the other hand, again with the possible exception of wholesale and retail trade, in the short run all these sectors have received considerable stimulus through their higher domestic prices and reduced import costs associated with an appreciating exchange rate.

Looney found that in spite of the apparent Dutch Disease symptoms in Saudi Arabia, long run disincentives did not prevent expansion in the manufacturing sector as a whole. In part, this finding may result from the fact that the manufacturing sector in Saudi Arabia is extremely non-homogenous, with a modern export sector superimposed on a local more traditional non- traded set of activities, largely producing for ARAMCO and

components of the balance of payments. The Kuwaiti dinar's exchange rate was not very sensitive to changes in the current or capital account, perhaps because it was heavily influenced by the authorities' desire to curtail imported inflation.

10. There is a remarkable association between the real exchange rate, share of tradable goods in non-oil GDP, and non-oil trade deficits relative to GDP. Up to 1974, the real exchange rate was depreciating, with inflation in the tradable sector far exceeding inflation in non-tradeables. The rise in the relative price of tradable goods had presumably reduced the growth rate and demand for tradeables relative to non-tradeables. This factor may go a long way in explaining the 28 percent reduction in the ratio of the non-oil trade deficit in GDP during the 1971- 74 period. On the other hand, real depreciation among other things had apparently stimulated growth in the tradable sector and led to more than a ten percent increase in the share of tradeables in non oil real GDP.

11. The picture for 1974-78 is very consistent with the "Dutch Disease" model in that, in the case of the real appreciation of the exchanges rate, one would expect the growth in domestic demand for tradeables to increase relative to non-tradeables, leading to an increase in the trade deficit and hence a squeeze in profitability of the tradable sector relative to non-tradeables. In fact, real appreciation was associated with a substantial increase in the non-oil trade deficit and a noticeable reduction in the share of the tradable sector in non-oil real GDP. Interestingly enough the private non-tradable sector, which was a major loser during the period of real depreciation, made a remarkable recovery after the price shock of 1973-74.

In sum, Al-Sabah presents a convincing case for the existence of the Dutch Disease in Kuwait, at least through the 1970s. These results were also confirmed for the expanded time period, 1970-85, by Looney (1991) in a recent study which found that:

1. Primary activities - agriculture, fishing, and mining exhibit mixed results from real exchange rate appreciation, with agriculture and mining experiencing weak Dutch Disease effects (the rather low level of statistical significance of the Dutch Disease term) with fishing obtaining a positive stimulus from this effect.

2. Manufacturing activities exhibit a fairly consistent pattern of Dutch Disease effects. As anticipated, this sector, which is comprised largely of products that are tradable, experienced generally negative impacts

3. Even though tradable and public non-tradable sectors managed to increase their absolute numbers of labor employment (due to the large influx to foreign labor), they were not able to increase their relative shares in total employment.

4. Government expenditure on wages and salaries, which represents more than 80 percent of current expenditure, increased by about 130 percent during the period 1972-78, although the increase in the size of Government employment was no more than 48 percent in the same period, reflecting the fact that nominal wages in the Government sector increased by more than 80 percent during the six year period.

5. Government expenditures increased by more than 250 percent during the 1973/74- 1977/78 period. Given the scarcity of indigenous labor, the huge increase in Government expenditure resulted in a large increase in the cost of labor, and also in intense real estate speculation which made real estate transactions more profitable than building new housing. As a result, a severe housing shortage developed, which was reflected by the more than 80 percent increase in the rental index of housing during 1975-78.

6. In terms of relative rates of inflation, the price index for the tradable goods sector relative to the GDP deflator was continually decreasing throughout the 1974-78 period. In other words, price inflation in the tradable sector was decreasing relative to general domestic price inflation, whereas price inflation in private non- tradeables outpaced domestic inflation. Price responses of the public non-tradable sector, on the other hand, were less regular possibly because of their largely administered prices and the dominance of the Government sector.

7. The appreciation of the real exchange rate (defined by Al-Sabah as the GDP deflator for tradable goods relative to the GDP deflator for private non-tradable goods sectors) was a clear signal for private resources to be reallocated towards non-tradable activities (like real estate speculation), while profitability in the tradable sector tended to be squeezed between rising domestic costs and import competition.

8. During this period, the importance of trade to the Kuwaiti economy increased considerably. The trade balance was only about 11.5 percent of the GDP in 1970, but after the oil price increase of 1973-74, it increased tremendously to a value of more than half the 1974 GDP.

9. The movements of the nominal exchange rate, however, in the period 1974-78 appear to have had a very weak linkage with particular

To sum up: the first effect related to government expenditures, the so called "Dutch Disease," stems from the overvaluation of the domestic exchange rate following an oil revenue boom. Here, it is assumed that the increase in domestic inflation stemming from stepped up governmental expenditures is concentrated in those sectors of the economy that do not face foreign competition. Due to the presence of foreign substitutes for most manufactured goods produced in the region, economic theory would predict a lower relative rate of price increase in the Arab Gulf states' industrial sectors. The resulting fall in the relative profitability of manufacturing (cheaper imports and price/cost squeeze) causes a shift in resources to non-traded activities.

For each country, the resulting suppression of the industrial sector should depend in large part on the composition of industry i.e., the relative amounts of traded and non-traded goods produced, and the extent to which domestic producers of traded goods are protected by tariffs and/or quotas from foreign competitors. **Ceteris paribus** we would expect the Gulf states to suffer the effects of the Dutch Disease relative to those of other Arab countries due to the following: (a) while most Arab countries benefited directly or indirectly from the post 1973/74 oil price increases, the oil boom was largely concentrated in the Arab Gulf countries, (b) compared to other Arab world countries the Arab Gulf states are largely open to world market forces and foreign competition.

On the surface, there is considerable evidence that most of the patterns predicted by the model outlined above have characterized development in two of the leading Gulf states, Saudi Arabia and Kuwait. For example, in a recent study, Al- Sabah (1988) found that:

1. The real share of the tradable sector in non-oil GDP increased from 9.97 percent in 1966 to more than 14.5 percent in 1974, but then declined to only 12.4 percent in 1978. In contrast, the private non-tradable sector behaved in an opposite manner–its share continued to decline in the 1960s and early 1970s (it reached 44.7 percent of non-oil GDP in 1974), but after 1974 it recovered strongly to contribute more than half of the non-oil real GDP in 1978. The public non-tradable sector, on the other hand, fluctuated with a downward trend.

2. Not only did the real growth rate of the private non- tradable sector surpass those of the tradable and public non-tradable sectors, but it also emerged in the 1978-80 period as the fastest employer. Employment in the private non-tradable sector increased from 24.46 percent of the total labor force in 1975 to more than 32 percent in 1980.

Based on the above assumptions, petroleum financed expenditures impact in a predictable manner: imports expand and there is a decline in the relative price of traded goods. This is a direct result of the fact that the initial excess demand increases the price of non-traded goods (which are realistically assumed to be in limited supply in the short run). In short, higher disposable incomes, the relative price advantage of traded goods after the boom, plus lower production of traded goods at home, (due to their lower relative price and resulting fall in profitability), increases the demand for imports causing the trade balance to deteriorate. However, the country's ability to maintain a fixed exchange rate supported by dollar- dominated oil revenues, together with rising prices for non- tradeables results in an appreciation of the real exchange rate.

Given the fixed capital stock and perfectly competitive markets, the demand for labor in each sector depends on the wage/price relationship in that sector. The demand for labor depends negatively on the sectoral real product wage (ratio of the wage to sector output price). This means that a rise in the relative price of one sector by more than the wage would increase employment and thereby output in that sector. Increased output would involve higher cost per unit, since it would come about through an increase in the sector's use of labor per unit of capital, implying a falling sectoral marginal physical product of labor, because the capital stock is fixed.

The mobility of labor and the immobility of capital means that a change in the relative price of traded to non-traded goods would have an uneven impact on factor incomes. Labor mobility allows labor to shift toward the traded sector, and thereby maintain or raise its real income, while capital immobility means that the returns to capital fall sharply in the sector with a lower relative price, and returns to capital in the sector with a higher relative price rise sharply.

It is clear that the traditional Dutch Disease-oriented approach to the analysis of oil booms stresses the factors associated with the appreciation of the real exchange rate, driven by a rise in the relative price of non-traded goods. The relative shift causes a reallocation of labor towards the non-traded sector; a rise in the output of non-traded goods and a fall in the output of traded goods. Returns to capital in non- traded activities increases, while returns in traded activities fall. However there is an ambiguous impact on the real wage rate since the wage in terms of non-traded goods falls, but rises in terms of traded goods. Clearly, the net welfare impact on workers depends on the composition of the wage basket in terms of traded and non traded goods.

The Evolution of Arab Industrial Diversification: Differential Impacts of Post 1973/74 Governmental Expenditures

Robert E. Looney
Naval Postgraduate School California, U.S.A.

Introduction

The aim of this paper is to provide an empirical estimate of the extent and relative degree to which two effects commonly associated with third world government expenditures have suppressed industrial development in the Arab states. Both effects, the so called "Dutch Disease" and the "Guns vs. Butter" or military expenditure effect, are well documented in the development literature (Neary and Van Wijenbergen, 1985; Parvin and Dezhbakhsh, 1988; Looney, 88/89; and Looney 1988). Until recently, however, only a few country studies (al-Sabah, 1988; Looney, 1987, Auty, 1988; Looney, 1991) have focused on these issues in the context of the Arab World. In large part, comparative studies of the impact of these effects in the region have been impossible given the lack of comparative data. With the publication of the Arab Monetary Fund's (1987) National Income Accounts for the Arab World studies of this type can now be undertaken.

Impact of Government Expenditures: Dutch Disease Effects

The Dutch Disease model is based upon a three-factor, two commodity full employment of production and trade (Corden and Neary, 1982; Corden 1984). Specifically the economy is assumed to produce two commodities; one traded internationally (either exported or imported; or both), the other traded only domestically, since either transport costs or import restriction prevent the commodity from being internationally traded. The two sectors producing traded and non-traded goods are assumed to have capital in a fixed amount that is given and non-shiftable in the short run. The labor force is fixed in the aggregate, but mobile between the two sectors.

In short the model assumes two specific factors, one mobile factor and commodities, one internationally traded and the other not. Based on these assumptions, significantly increased oil financed public sector expenditures produce a change in relative sectoral prices. The resultant price/wage movements determine factor incomes and sectoral output (Gauzier, 1986).

Contents

Vol. 20 No. 3/4 Autumn-Winter 1992

Contents **Vol. 20 No. 3/4 Autumn-Winter 1992**

ARTICLES

DISCUSSION:

COMMENT:

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clearly indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the article.

Examples:

Hirschi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6 - The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - The Journal publishes original research papers in bqth Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication elsewhere. All papers which are considered appropriate for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal will inform the author of the possibility of publication. The Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and date of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the author's full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

Published by Academic Publication Council, Kuwait University

An Academic Quarterly Publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and Cultural Geography.

Vol. 20 - No. 3/4 Autumn - Winter 1992

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel. 2549387, 2549421, Fax: 2549421

Price per issue

Kuwait (KD 0.500), Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 2000), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1.5), Algeria (15 AD), S. Yemen (Fs 600), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1.5), Syria (S 50), N. Yemen (15 Rs), Morocco (MD 20), UK (1)

Subscriptions

	One year	Two years	Three years	Four years
Individuals: Kuwait	KD 2	KD 4	KD 5.5	KD 7
Arab countries	KD 2.5	KD 4.5	KD 6.5	KD 8
Other countries	US$ 15	US$ 30	US$ 40	US$ 50
Institutions:				
Arab countries	KD 15	KD 25	KD 40	KD 50
Other countries	US$ 60	US$ 110	US$ 150	US$ 180

Payment for individual subscriptions should be made in advance:

1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,

2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,

Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Back issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O. Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 2549387, Fax: 2549421)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for invididuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US$ 12).

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 20 - No 3/4 Autumn / Winter 1992

Robert E. Looney — *The Evolution of Arab Industrial Diversification*

Abdallah Al-Ibrahim — *Pattern of Urban Development in Saudi Arabia*